

تطور الفكر الاقتصادي

دكتور

عبد الرحمن يسري أحمد

أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة جامعة الإسكندرية

الطبعة الثانية
منقحة

الناشر دار الجامعات المصرية

٢٢ شارع الدكتور مصطفى مشرفة

ت ٤٨٢٢٤٦٩ إكسكدي

أهدأت ٢٠٠٣

؛ المرحوم الأستاذ/محمد سعيد الجبوري

الإسكندرية

تطوّر الفكر الإقتصادي

دكتور
عبد الرحمن يسري أحمد
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

الطبعة الثانية
منقحة

الناشر دار الجامعات المصرية
٢٢ شارع الدكتور مصطفى مشرفة
ت ٤٨٢٢٤٦٩ - الإسكندرية

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

« قال تزرعون سبع سنين دأباً فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلاً مما تأكلون ۝ ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمت لهن إلا قليلاً مما تحصنون ۝ ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون ۝ »
[٤٧ - ٤٩ يوسف]

« وقال الملك اتنوني به استخلصه لنفسى فلما كلمه قال انك اليوم لدينا مكين أمين ۝ قال اجعلنى على خزائن الارض انى حفيظ عليم ۝ »
[٥٤ - ٥٥ يوسف]

صدق الله العظيم

مقدمة المؤلف

للطبعة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم ، والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

بدأت في تجميع المادة العلمية لهذا الكتاب منذ عام ١٩٧٠ . ومنذ ذلك العام وأنا ابذل مجهوداً مستمراً لتنمية هذه المادة العلمية وتنقيحها . وبالرغم من هذا فأنني مازلت أشعر - والحق يقال - أن ثمة نقصاً وقصوراً واضحاً في بعض الموضوعات لم يمكن لي حتى الآن تلافيه . ولكن الظروف الواقعية هي التي تملي علينا في كثير من الأحيان مواقف معينة ... ومن هذه المواقف الأقدام على طباعة هذا الكتاب . فلاشك أن حاجة طلابي الذين قمت بتدريس مادة تطور الفكر الاقتصادي لهم إلى مرجع مناسب قد دفعتني دفعاً إلى كتابة أول مذكرات في هذه المادة والتي نشرت بجامعة الاسكندرية عام ١٩٧١ ، ثم بجامعة بيروت العربية عام ١٩٧٣ . ولقد كان للقصور الواضح في المراجع العربية في مادة تطور الفكر الاقتصادي دور هام في اتخاذ قراري فيما بعد باخراج الطبعة الأولى من هذا الكتاب في عام ١٩٧٩ . ففى خلال فترة طويلة من السنوات التي مرت على انشاء الجامعات المصرية والعربية الحديثة لم يكن موجوداً لدى طلاب الاقتصاد سوى مراجع معدودة على اصابع اليد الواحدة هي التي تستدعى الاحترام والتقدير . ولقد ازداد عدد المراجع العلمية في تاريخ أو تطور الفكر الاقتصادي بعد ذلك ولكن مع وجود نقائص واضحة ... فبعض المراجع كان مختصراً أكثر من اللازم وبعضها مطولاً أكثر من اللازم بالنسبة لحاجة الطلاب المتخصصين ، وبعضها لم يلتزم (للأسف) بأى منهج علمي في عرض الموضوعات . دع جانباً أن مراجع معينة احتوت على مادة علمية عسرة المضمّن بسبب التزام مؤلفيها دون أى مبرر بترجمة شبه حرفية لبعض النصوص والآراء التي وردت في مراجع أجنبية ذائعة الصيت . وما ابرء نفسي من نقص أو عيب ، ولكنى بذلت جهداً قدر استطاعتي حتى

لقد علم الطلاب مادة علمية لأهل بالوجيزة ولا هي بالمخترطة في الطول . كما انني
فكرت بمنهج واضح وهو تقديم المادة العلمية التي تهمل الطلاب أكثر فهماً
لسلسلة التطور الفكري في علم الاقتصاد ومن ثم أكثر استعداداً لفهم النظرية
أو لتحليل الاقتصادي بصفة عامة ، وأكثر تفتحاً لتلقى المساهمات الجديدة
التي تطرأ على النظرية ووضعها في موضعها الصحيح ، وأكثر إدراكاً للمناهج
أو الأدوات العلمية التي استخدمها الاقتصاديون في بحث وتحليل المشكلة
الاقتصادية في ظروف مختلفة على مدى التاريخ قديماً وحديثاً .

وأود أن أقول أن مجهودي الخاص في هذا الكتاب لا يزيد عن عملية تجميع
لمادة علمية والبحث عن أنسب وأبهر أسلوب لعرضها ، وسوف يتأكد من
هذا الأمر أى متخصص واسع الاطلاع في مادة تطور الفكر الاقتصادي وربما
كان لي بعض تعليقات خاصة متناثرة في ثنايا الموضوعات التي عرضتها هنا
وهناك في الفصول المختلفة ولكن ليس أكثر من هذا . وأحب أن أقول ان
السبب في خروج بعض هذه التعليقات الخاصة من جانبي هو اهتمامي بمسألة
الفائدة من دراسة تطور الفكر الاقتصادي خاصة في ظروف بلداننا النامية التي
تقتصر إلى النظرية الاقتصادية ، ومن ثم السياسة الاقتصادية ، الملائمة لها .

وانطلاقاً من هدف في استكمال المادة العلمية وفي تقديم كل ما يمكن أن يفيد
في تطور النظرية الاقتصادية ، الملائمة لظروف البلدان النامية الاسلامية بصفة
خاصة ، فقد اقدمت في هذه الطبعة على عرض الفكر الاقتصادي الاسلامي في
فترة العصور الوسطى . ولا ادعى ابدأ انني قد قدمت شيئاً كاملاً في هذا
الشأن بل هي محاولة أولى أرجو من الله ان يعينني على تنقيحها فيما بعد . ولقد
استفدت في هذه المحاولة العلمية من تجربتي في تدريس المادة في قسم الاقتصاد
الاسلامي بكلية الشريعة بجامعة أم القرى في مكة المكرمة حرسها الله وأعزها
ورعاها دوماً . ولقد كان لبعض الكتابات السابقة المتفرقة في موضوعات شتى
في الفكر الاقتصادي الاسلامي دور لا انكره في مساعدتي في الكتابة . وعلى
سبيل المثال بعض كتابات الاستاذ الكبير الراحل الدكتور محمد أبو زهرة
وكذلك بعض ماكتبه أساتذة من المعاصرين على رأسهم الدكتور نجاة الله

صديقي . كما اننى استعنت كثيراً من مقالة لى نشرتها فى عام ١٩٧٨ عن مساهمة ابن خلدون فى الفكر الاقتصادى .

ولقد استعنت كثيراً بعدد من المراجع الأجنبية من أجل تجميع المادة العلمية لهذا الكتاب ، وسوف يجد القارئ بيان هذه المراجع فى النهاية . ولكن من أجل الحقيقة والفائدة العلمية لابد أن اذكر أن أثر هذه المراجع لم يكن متساوياً فى تكوين المادة العلمية للفصول المختلفة . فلقد استعنت بصفة خاصة بمرجع جوزيف شومبيتر *History of Economic Analysis (Schumpeter)* فى كتابة المقدمات الأساسية وابرز المساهمات فى عصر الاغريق ، و بمرجع/ريك دول *A History of Economic Thought (Roll)* فى كتابة الفكر الاقتصادى الغربى فى العصور الوسطى وعصر الرأسمالية التجارية وعصر الفيزيوقراط ، و بمرجع تابلور *A History of Economic Thought (Taylor)* فى كتابة عصر الفيزيوقراط والمدرسة الكلاسيكية . وبكيب صغير ولكنه جيد لباربر *A History of Economic Thought (Barber)* فى كتابة المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الماركسية والمدرسة النيوكلاسيكية .

ولقد استعنت أيضاً بمؤلف شومبيتر الضخم فى كتابة هذه الموضوعات الأخيرة . كما اننى استعنت كثيراً بمقالة لى نشرتها جامعة بيروت العربية عام ١٩٧٤ فى التعقيب على المدرسة الكلاسيكية ، وكذلك بمذكرات لى كتبها عن استاذى الراحل الدكتور أحمد حسنى فى عصر الفيزيوقراط وكذلك فى الفكر المالىسى . واننى لا أنسى فضل هذا الاستاذ الذى استطاع ان يحىب إلينا دراسة تطور الفكر الاقتصادى من خلال محاضراته وشخصه الخالص فى عام ١٩٥٩ بقسم الاقتصاد - كلية التجارة جامعة القاهرة .

وأخيراً فإنه يسرنى جداً ان اتلقى على عنواى الدائم بقسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية (الشاطيى - الإسكندرية) أية تعليقات أو انتقادات أو تساؤلات ممن يمن له ذلك . وقد ظهرت بعض الأخطاء المطبعية فى ثنايا الكتاب رغماً عنا فليسامح الله المطابعين والمراجعين وليسامحنى معهم .

وانتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنى فى اخراج هذا الكتاب .
اشكر الله سبحانه وتعالى على أن وفقنى إلى ما أنجزت وان يعيننى مستقبلاً (ان
كان فى العمر بقية) على أكمال ما بدأت .
والحمد لله رب العالمين

دكتور/ عبد الرحمن يسرى أحمد محمد
استاذ الاقتصاد - قسم الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

الإسكندرية فى فبراير ١٩٨٧

الفصل الأول

أساسيات منهجية

[١] من أين يبدأ الفكر الإقتصادي العلمى - تطور المفهوم العلمى لى الدراسة الإقتصادية ونشأة علم الإقتصاد - اختيار أبرز المساهمات [٢] .

إن اجابة هذا السؤال تعتمد على اجابة السؤال الآتى : من أين يبدأ علم الإقتصاد ؟ من أى فترة من تاريخ الحضارة الإنسانية ؟ أو بعبارة أخرى ما هى بداية الفكر الإقتصادى العلمى ؟ هل هو كل ما كتب فيما يخص المشكلة الإقتصادية التى واجهها الإنسان منذ أقدم العصور إلى الآن ؟ أم أن هناك معايير علمية معينة تقتضى منا أخذ أشياء وترك أشياء أخرى مما كتب فى هذه السلسلة الزمنية الطويلة التى تمتد منذ أقدم العصور إلى الآن . [٣] ولكن هل نستطيع حقاً أن نحصل على إجابة محددة ؟ إن هذا ليس ممكناً فى الغالب ، ولكننا سنحاول فيما يلى أن نحدد البداية العلمية للفكر الإقتصادى فى التاريخ .

إن الأمر يتطلب منا أولاً البحث فى مفهوم العلم ، فالأخذ ببعض التعريفات يخرج الكثير من الأفكار والنظريات الإقتصادية القديمة من دائرة العلم ، بينما أن الأخذ بتعريفات أخرى قد يدخل جل التراث الموجود لدينا فى الدائرة العلمية ، ولذلك فإن التعريف الذى نبحث عنه هو المفتاح الذى سوف يمكننا من تحديد البداية التاريخية لعلم الإقتصاد .

إن العلم له تعاريف عديدة ، ومن أبسطها أنه أى نوع من المعلومات العامة تعرض لمجهودات ذهنية منظمة بهدف تحسينها ، أو تنقيتها . ومثل هذا التعريف يجعل تاريخ علم الإقتصاد فى غاية القدم ، يرجع بنا إلى عصر المصريين القدماء ، والاعريق القدماء ، والأشوريين والبابليين ، والحضارة الصينية القديمة . فمنذ التاريخ القديم نجد أن هناك محاولات مستمرة من جانب بعض الناس لتحخيص بعض المعلومات العامة وتنقيتها ، ومحاولة استخراج الحقائق منها لسهولة .

وتاريخيا فان هذه المجهودات الهادفة القائمة على العمل الذهني المنظم أثرت عادة طرقا وهنونا للبحث ، لم تكن معروفة للانسان العادى ، ومن ثم يمكن اعطاء تعريف ثان للعلم .. أنه أى حقل من المعلومات تمت في داخله طرق أو فنون متخصصة لا اكتشاف الحقائق ، أو التفسير والتحليل ، والأخذ بهذا التعريف سوف يجعلنا نترك جانبا كميات ضخمة من المعلومات التى وردت لنا من العصور التاريخية القديمة ، التى وان كانت تعرضت لعمليات تنقية وتحسين إلا أنها تفتقد إلى منطق سليم أو منهاج علمى محدد فى بحثها وتحليلها ، وسنجد فيما بين أيدينا على أساس التعريف الأخير ، وعلى أساس ما وصل إلينا من علوم القدماء أن عددا من الحقائق الاقتصادية العلمية قد عرف فى عهد الإغريق . أى أن هناك جدابة ما لعلم الاقتصاد فى عصر الإغريق .

لقد قام فلاسفة الإغريق بالكتابة فى بعض المسائل الاقتصادية ، وكان من أبرزهم أفلاطون ، وأرسطو ولكن ينبغى أن نشير إلى حقيقة هامة وهى أن ليس كل ما كتب أفلاطون وأرسطو فى الاقتصاد ذو طبيعة علمية بمعنى اعتماده على طرق منظمة فى البحث والتحليل . بل أن الواقع أن كثيرا مما كتب على يد فلاسفة الإغريق كان عبارة عن معلومات معروفة للرجل العادى ، وقد تم تنقيتها من كثير من الشوائب ، وتدوينها بصورة منظمة .

وقد يقال أن العلم هو أى حقل من المعلومات يعمل فيه من يعرفون بأنهم علماء أو طلبة علم والذين تنحصر مهمتهم فى تحسين الرصيد الموجود من الحقائق ، وتنمية طرق البحث ، وهم يعلمهم هذا يتميزون عن سواهم . وهذا التعريف الآخر يؤكد دور الإنسان أو الجانب الشخصى فى قضية تطور العلوم وهو عرضة للاعتقاد لهذا السبب نفسه ، لانه ليس من ثمة برهان بأن كل ما يقوله أو يكتبه من يعرفون اجتماعيا بأنهم علماء أو طلبة علم يدخل فى دائرة العلم . ومع ذلك فان هذا التعريف يضعنا فعلا أمام قضية واقعية ، هؤلاء هم الذين كتبوا فعلا فى المسائل الاقتصادية التى واجهت مجتمعاتهم ولم يكن هناك غيرهم ، أفهم إذا رجال الاقتصاد ، وما قالوه وكتبوه يدخل بالتالى فى علم الاقتصاد . وبالرغم من ضعف هذا المنطق وسخفه بالنسبة لمن يعرفون العلم بتعريفات أخرى تنصب على جوهره مثل « التعريف الثانى » فاننا لا نملك

وخرى ستعرض التراث الصحيح من الأفكار والنظريات العلمية التي دونت على مدى أزمان وأجيال ، إلا أن نقرر أحيانا بأن ما يقوله من عرفوا بأنهم علماء هو « العلم » وسنجد أمثلة على ذلك فيما يسمى بالعصر الماركسالي في القرنين السادس عشر والسابع عشر . فليس كل من عرف بأنه من الإقتصاديين في هذا العصر قد التزم بقواعد علمية ، أو أدوات منطقية خاصة في تحليل المسائل الإقتصادية . ولكننا نقدم على دراسة ما قدموه لنا حيث يعبر عن أفكار ملائمة للظروف التي عاصروها في زمنهم .

ونظرة فاحصة إلى تاريخ العلوم الإنسانية سوف تؤكد لنا أن علم الإقتصاد لم يعرف ابداً كعلم مستقل بذاته له أصوله وطرق البحث والتحليل الخاصة به إلى القرن السابع عشر تقريبا . وربما في رأى البعض بعد ذلك بقرن أو قرنين ، فهناك من يعتقد أن نشأة علم الإقتصاد يمكن أن تحدد بظهور كتاب آدم سميث « ثروة الأمم » ١٧٧٦ ، آخرون يقولون أن علم الإقتصاد بدأ مع مدرسة الفيزيوقراط ١٦٩٤ - ١٧٧٤ ، وطائفة ثالثة يرون أن علم الإقتصاد بدأ من قبل هذا من كتابات « وليم بتي » وهو إقتصادي انجليزي ١٦٢٣ - ١٦٨٧ . وقد أظهر اهتماما كبيرا مبكرا بالاحصاء كأداة تحليلية للإقتصاد ، وله مؤلف مشهور في الضرائب نشر ١٦٦٢ .

لقد كتب فلاسفة الاغريق القدماء في مسائل عامة تخص الإنسان والمجتمعات فتطرقوا إلى موضوعات المبادلات السلعية والنقدية ، وإلى مسائل النقود والأسعار والأحتكار واصطبلح الكثير من مناقشتهم للموضوعات الإقتصادية بصيغة إخالقية حيث لم تكن تستهدف أصلا التوصل إلى أفكار أو حقائق اقتصادية مجردة . وظل هذا الطابع مهيمنا على المناقشات الإقتصادية لقرون طويلة ، فمثلا في العصور الوسطى كان من القضايا الهامة التي استأثرت هم الباحثين : الثمن العادل ، عدم مشروعية الربا ، وشرعية الملكية الخاصة والقيود الأخلاقية على استخدامها .

كذلك تناول علماء المسلمين في العصور الوسطى المعاملات والمشاكل الإقتصادية بالبحث ولا نستطيع أن نقول ان الكتابة في هذه الأمور الإقتصادية

كانت مستهدفة في حد ذاتها أو أنها كانت مستقلة فكرياً أو عقائدياً عن بقية أمور العبادات . كما أنه كان من الواضح ان الدافع الأساسي للكتاب المسلمين الذين تناولوا الأمور الاقتصادية كان منبثاً من عقيدتهم بأن البحث العلمي المجاد المتحرر من الاهواء الخاصة عمل يدخل ضمن الاعمال التعبدية التي يتأب عليها المرء في الآخرة .

وبإما كان الامر فقد ظل الفكر الإقتصادي مختلطاً بمسائل إقليمية وسياسية في القرون التي مرت من السادس عشر إلى الثامن عشر . إبقى العصر المركنتالي أهم الاقتصاديين بمسألة قوة الدولة من الناحيتين الاقتصادية والسياسية ، ولم يركز تحليلهم للمسائل الاقتصادية منزها عن مسائل أخرى اختلطت بها . أما في عصر المدرسة الكلاسيكية خلال الفترة الأخيرة من القرن الثامن عشر والتاسع عشر فكان المصطلح الشائع لعلم الاقتصاد هو « الاقتصاد السياسي » ، وكان السبب في شيوع هذا المصطلح هو اهتمام الاقتصاديين بالعوامل السياسية والاجتماعية في خلفية بحثهم للمشاكل الاقتصادية الكبرى التي عاصروها ، بل وأكثر من هذا أنه لم يكن غريباً حينذاك أن يتحيز عالم الاقتصاد أحياناً الوجهة نظر سياسية معينة فتؤثر على فكره وتخرج أعماله العلمية متلائمة معها ، ومعبرة عنها . ومثال ذلك ايمان أعضاء المدرسة الكلاسيكية بفكرة « الليبرالية » (والتي اعتنقها الحزب الليبرالي في بريطانيا وحكم وفقاً لمفهومها لفترة طويلة من ١٨٤٢ إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى في القرن العشرين) ، ودفاعهم عنها في مجال الاقتصاد واخراجهم لنظريات إقتصادية علمية تعتمد عليها وتتوافق معها . ولكن يجب ان نؤكد أن تحيز الاقتصاديين الكلاسيك لبعض المسائل السياسية لم يكن تحيزاً نفعياً جاهلاً قائماً على أساس التقرب لرجال الحكم - مثلما كان الحال مع بعض المهتمين بالمسائل الاقتصادية والسياسية من قبلهم . ففي العصر 'المركنتالي' - مثلاً - خلال القرنين ١٦ ، ١٧ كان عديد من الكتاب الذين يعالجون المسائل الاقتصادية يتحيزون لرأى أو لآخر بناء على تقديراتهم الشخصية لما يمكن أن يقربهم إلى الملك أو الدولة بصفة عامة أو ما يمكن أن يحقق منفعة شخصية لهم .

لقد كان مفهوم الاقتصاد السياسى شائعا وغالبا في فترة المدرسة الكلاسيكية ولكنه لم يكن المفهوم العلمى الوحيد للإقتصاد في أواخر القرن ١٩ ، فقد كان هناك من يرى الإقتصاديين من كان يحاول عزل الظاهرة الإقتصادية عن السياسة أو الاجتماع تماما ، كما تم تجريدها وعزلها عن المسائل الفلسفية والاخلاقية من قبل . وظهر هذا الاتجاه واضحا في فترة المدرسة النيو كلاسيكية . واعطت هذه المدرسة قوة هائلة للاتجاه الجديد المتمثل في تجريد الظاهرة الإقتصادية أو لما يسمى بمفهوم « الإقتصاد البحت » pure Economics وبعد هذا التاريخ ، وعلى الأقل بالنسبة لغالبية الإقتصاديين في إنجلترا وأمريكا وعدد من بلدان أوروبا الغربية ، أصبح مفهوم الإقتصاد البحت سائدا ومتقبلاً على أى مفهوم آخر واختفى مفهوم الإقتصاد السياسى ، على الرغم من أنه لم يفقد أبدا بعض المدافعين عنه .

وفي الفترة التالية للحرب الثانية بدأ استخدام اصطلاح الإقتصاد البحت يقل تدريجيا ليس بسبب البعد عنه ولكن على العكس تماما بسبب تأكد ورسوخ مضمونه ، فلقد أصبح أمرا عادياً أن يقوم الإقتصادى بتجريد الظاهرة الإقتصادية عن غيرها من الظواهر تجريدا تاما وهم في هذا التجريد لا يفترضون عدم وجود الظواهر الأخرى ، ولكنهم يسمحون للعوامل الإقتصادية وحدها أن تتغير ، ويفترضون ثبات العوامل الأخرى غير الإقتصادية ، ومن ثم لا يشغلون أنفسهم إلا بعملية التحليل الإقتصادية .

ولكن ثمة تطور علمى آخر كان لايد من ظهوره في وقت لاحق لكى يكتمل المفهوم العلمى للإقتصاد . فلقد كان الاتهام القائم ضد النظرية العلمية الإقتصادية التى توصل إليها الإقتصاد على أساس التجريد التام عن الظواهر الغير إقتصادية هو بعدها عن الواقع . كما شاع القول أيضا بإنها « نظريات » بنفس المعنى السابق ، أى أنها في جانب غير جانب الحياة الواقعية . وبالطبع فقد قيل أنها كنظرية علمية بهذا المعنى لا تصلح لثناء سياسات إقتصادية واقعية . واتجاه هذا الهجوم كان من الضرورى على علماء الإقتصاد أن يخضعوا نظرياتهم للتجربة وحيثد أما أن تتأكد صحتها فيؤخذ بها ويعتمد عليها في رسم السياسات الإقتصادية ، أو بكتشف خطأها فترفض.لقد كان من الممكن للعلماء المهتمين

بالمشاكل الاقتصادية في القرون السابقة للقرن الثامن عشر حيثما كانت المعاهيم الفلسفية والأخلاقية أو السياسات تغلب على الدراسات الاقتصادية أن يرححوا وجهة نظر على أخرى استنادا إلى الرأى التقديرى value judgement القائم على أسس فلسفية معينة أو بعض المثاليات أو الافكار العقائدية ... الخ . ولكن هذا الامر لم يعد مسموحا به اطلاقا لدى جمهور رجال الإقتصاد بعد التطور الاخير للمفهوم العلمى للاقتصاد خلال قرننا الحالى . ويلاحظ أن بعض العلوم لم تحتل معيار الرأى التقديرى فى الحكم على الأعمال العلمية منذ نشأتها ، خلال تطورها ، ومثال ذلك (علم الكيمياء) كان دائما منذ نشأتها معتمدا على التجربة العملية لا استخراج الأدلة المادية على صحة نظرية ما أو لرفضها ، هذا ما يعرف باسم « المفهوم التجريسي للعلم » أو « المفهوم الايجباى » positive or Emperical وبشكل عام يمكن القول أن منهاج العلم التجريسي يتلخص فى ربط الاسئلة بالواقع ، والبحث لها عن اجابة محددة مدعومة بأدلة من الواقع ، وهذه الادلة الواقعية هى وحدها التى يمكن أن ترجح وجهة نظر معينة على أخرى أو تؤكد صحة نظرية ما أو عدم صحتها . فإذا لم تتوافر الادلة الواقعية اللازمة للحكم على العمل العلمى ، فإن رجل العلم الايجباى سيقول أنه غير قادر على أن يصدر حكما فى المسألة أو النظرية التى امامه . ولكن يلاحظ أن جمع البيانات التى يمكن أن تدل على صحة نظرية إقتصادية أو خطئها ، ليس دائما بالأمر اليسير مثلما هو الحال فى بعض العلوم التجريبية القديمة مثل الطبيعة والكيمياء . فالمصدر الوحيد لاستقاء البيانات الاولى اللازمة للدراسات الإقتصادية هو الإنسان نفسه والمجتمع الذى هو مسرح نشاطه الإقتصادى ، هذا بينا أن مصدر استقاء البيانات اللازمة لاثبات أو رفض نظرية كيميائية هو امواد التجربة ومعمل التجارب . لقد أدت الصعوبات الجمة التى واجهت علماء الإقتصاد الايجباى فى عملية تجميع البيانات الضرورية اللازمة إلى وضع قيود شديدة على مقدرتهم فى اختار الكثير من النظريات العلمية الحديثة . وحتى حينما يعثر الإقتصادى على البيانات اللازمة فانه فى عديد من الحالات قد يجد أنها ناقصة أو غير دقيقة لسبب أو لآخر . وفى ظل هذه الظروف لم يكن من الغريب أن يلقى مفهوم العلم الايجباى فى الإقتصاد هجوما شديدا أحيانا من بعض الإقتصاديين على أساس أن احراء الاحتمار النظرية الإقتصادية فى ظل

الظروف المذكورة لن يفضى أبداً إلى نتائج سليمة . ويرد المدافعون عن مفهوم
علم الاقتصاد الاجتماعي متسائلين : ولكن هل يمكن أن نستدير للوراء ؟ أو
نعيد للخلف عجلة التقدم العلمي لامر ثبتت ضرورته إلا وهو اختيار النظرية
العلمية ، وإذا حدث هذا فإن النظرية العلمية في فرع الاقتصاد سوف تفقد
مكانتها وتهوى مرة أخرى إلى مجال الآراء التقديرية وما يكتنف هذه الآراء من جدل
عقيم أحيانا .

ولكن ما يبرر الرأي الأخير وما سبقه أو ما بين الدفاع عن قضية العلم
التجريبي وقضية الرأي التقديرى لابد ان نأخذ في الحسبان حالة مجموعة كبيرة
من بلدان العالم التي لم تشهد خلال القرن الحالى أو الماضى أى تطور له قيمته
العلمية سواء في الاقتصاد أو في غيره من العلوم . ان مجموعة النظريات العلمية
المعروفة في الاقتصاد قد وضعت في ظل ظروف مختلفة تماماً عن ظروف هذه
البلدان . ولنا ان نتساءل إلى أى مدى تعيننا المناقشات المعاصرة التي تدافع
شدة عن قضية اختبار النظريات الاقتصادية قبل تطبيقها ؟ ولنا ان نتساءل
ايضا عن مدى الفائدة التي يمكن ان نكتسبها في هذه المجموعة المتخلفة من البلدان
من الرأي التقديرى القائم على الحكمة الشخصية للبعض ؟ فلاجادل في اهمية
اختبار النظرية قبل تطبيقها ولكن قد تبقى هذه القضية موجهة إلى ان نكتشف
أولا أى النظريات يمكن ان تفيد هذه البلدان [وبأى درجة وأى هذه النظريات
يجب ان يطرح حاباً حيث لا يعبر بتاتا في أصله أو فيما يرمى إليه عن واقع أو
عن اهداف هذه البلدان ؟] هذه هي حالة البلدان النامية المعاصرة .

والآن بعد هذا العرض الفكري والتاريخي نجد أنفسنا أمام عدة مفاهيم للعلم
في حقل الفكر الإقتصادي ، بعض هذه المفاهيم - كما لاحظنا - بسيط جدا
جيب يمكننا أن نبدأ دراسة علم الاقتصاد من أقدم العصور ، أما البعض الآخر
من المفاهيم مثل مفهوم العلم التجريبي فاننا إن تمسكنا به سوف يجعل دراستنا
قاصرة على عدد من النظريات التي عرفت وخضعت للتجربة خلال القرن
الحالى ولا نستطيع بذلك أن نأخذ بالمفهوم الأخير كمرشد لنا في دراسة
صور العصر الإقتصادي ، لكنا من ناحية أخرى سنضطر إلى التخلي عن المفاهيم

السيطة الأولية التي نعت في صفة العلم على أى قدر من المعلومات انعامه بعد تنقيتها وعرضها بصورة منظمة .

ومن ناحية أخرى نحن أمام مشكلة أخرى ذات صبغة واقعية وهى أننا لا نستطيع في مجالنا الحالي - إلى هذا الكتاب أن نتعرض لكل شيء ينبغي أن نتعرض له في دراسة الفكر الإقتصادي . وهذه المشكلة تقابل كل من يتصدى للكتابة في تاريخ الفكر ، حتى أنه في أضخم المؤلفات نجد أن الكاتب يقر ضمنا أو صراحة أنه لن يتعرض لكل شيء بل ومضطر إلى ترك أشياء كثيرة حتى يخرج مؤلفه في حيز معقول من الصفحات . أما في هذا الكتاب الصغير فسوف نلتزم فقط بعرض « أبرز المساهمات » في الفكر الإقتصادي ، وهذه سوف يتم اختيارها على أساس أنها تترر ما يمكن تسميته بخط الاتجاه العام في الفكر الإقتصادي .

ولقد اخترنا من بين الكتاب الإغريق القدماء أبرزهم وأكثرهم مساهمة في الناحية الإقتصادية : أفلاطون وأرسطو . ثم تركنا عصر الرومان حيث لا نستطيع أن نجد من بين المساهمات الفكرية لكتاب ذلك العصر من يقف على نفس المستوى الفكرى من سبقهم من الإغريق . ثم تمر فترة طويلة من الزمن عشرون قرون مثلاً - لا يكاد الفكر الغربى يسجل فيها سوى مساهمات محدودة وذلك إذا تمسكنا بقاعدة المعالجة العلمية للمشاكل الإقتصادية . وتدخل هذه الفترة فيما يسمى بالعصور الوسطى في أوروبا . إلا أن هذه العصور الوسطى شهدت قرب نهايتها بعض المساهمات ذات الصبغة العلمية مع أنها اختلطت بكثير من المسائل الأخلاقية التي تأثرت في احكامها بكتابات الإغريق القدماء وخاصة أرسطو : ونعرض من هذه المساهمات ببدايات مختصرة لعدد من الكتاب من أبرزهم سانت توماس إلا كوينى وبيكول أوردم ومن ناحية أخرى فقد شهدت العصور الوسطى تقدما علميا كبيرا في الدولة الإسلامية في الأندلس وفي اشرق والمغرب العربى ، وظهر عدد من الشخصيات العلمية البارزة التي ساهمت في الدراسة العلمية لمشكلة الإقتصاديه وسقوم بعرض أعمان أهم كتاب المدرسة الإسلامية ومهم ابو يوسف والغزالي وابن خيمية والمقرئى

فائدة دراسة تطور الفكر الإقتصادي .

قد يظن البعض ان دراسة تطور الفكر الإقتصادي ليست سوى مجرد عملية استعراض لتاريخ علم الإقتصاد أو هي تسجيل لما عرف من نظريات علمية مختلفة من التاريخ فإذا كان الامر كذلك فانه لاشك ان الدراسة تصبح محدودة الفائدة من الناحية العلمية ولا نتوقع ان تستهوى الكثيرين . والحقيقة ان دراسة تطور الفكر في أى علم من العلوم - ومن بينها علم الإقتصاد لها ابعاد اكثر اتساعا من مجرد عملية استعراض لحقائق علمية على مدى التاريخ .

ومن الممكن ان تبين ثلاث فوائد اساسية متوقعة من دراسة الفكر الإقتصادي نجملها فيما يلي :

أولاً : فائدة تعليمية :

تتلخص في ان فهم النظرية العلمية السابقة يساهم بصفة مؤكدة في استيعاب النظريات الحالية بشكل اكبر . هذه المسألة يسلم بها المتخصصون من رجال العلم والبحث بلا جدال . ففي الإقتصاد مثل أى علم آخر نهدد لدينا في أى فترة من الزمن نظريات علمية قائمة تفسر حقائق معينة أو تساهم في حل مشاكل معينة ، وهي تبدأ من فروض معينة وتنتهي بنتائج معينة وتعتمد على طرق معينة في البحث والتحليل . واستيعاب النظريات القائمة (أو الحالة الراهنة من العلم) لن يكون أمراً سهلاً دون الرجوع إلى نشأتها أو بدايتها . وينبغي أن نؤكد أن « استيعاب » الشيء . علمياً أمر يختلف عن مجرد الادراك الأولي له أو تصور صحته هذا الشيء . فالكثيرون ممن يدرسون النظريات العلمية على وجهها القائم دون الرجوع إلى أصولها قد يتمكنون من فهمها أو ادراك جوانبها المختلفة بصفة عامة . وقد يقولون بناء على هذا انهم استوعبوا مادتها العلمية ولكن الحقيقة انهم قد اجازوها عقلاً أو تصوروا صحتها على حد معرفتهم فقط ، فاستيعاب النظريات العلمية القائمة أمر يتوقف أولاً على معرفة أصلها أو

أساسها الفكرى - الأمر الذى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعرفة ظروف نشأتها .
وليس هناك من نظرية علمية عند أى نقطة من الزمن إلا ولها بداية وهذه البداية ليست سوى حلقة أخيرة فى سلسلة طويلة ممتدة إلى الخلف « سلسلة من المقترحات أو الأفكار العلمية ونظريات مكتملة وغير مكتملة وقد يكون من الصعب فى كثير من الأحيان على الدارس العادى أن يقتنع بهذه المسائل ، والأسئلة قد تتكرر على لسانه هو لماذا لا نعلم بما هو قائم فعلا من نظريات علمية ؟ إلا يكفيننا أن نعرف ما لدينا ؟ أو ما الذى يدعونا للبحث فى الأصول القديمة وقد انتهت قيمتها بظهور أفكار جديدة ؟ ... ولا نستطيع أن ندعى بخطأ هذه الأسئلة كما أننا لا نستطيع أن نقر بصحتها ... فالواقع أن الأهداف التى يضعها طالب العلم نصب عينيه هى التى تحدد أحيانا صحة شئ أو عدم صحته ... فإذا كان مثلاً قد حدد لنفسه هدفاً أن يكتفى بمعرفة النظريات على أظهارها فلماذا المجهود فى معرفة التاريخ العلمى لهذه النظريات ؟ ولكننا نقول لكل من حدد لنفسه مثل هذا الهدف النصيحة الآتية : إذا عجزت عن فهم أى نظرية من نظريات القائمة فاقراً فى ظروف نشأتها وقرأ فى النظرية السابقة لها تاريخاً لعلك تستطيع أن تحل بعض ما يبدو لك أنه « طلاس » أو تجد مبرراً معقولاً لما نسميه أفكاراً غريبة . أما إذا كان طالب العلم قد حدد لنفسه هدفاً أكثر عمقا وهو استيعاب النظريات العلمية القائمة فإنه لابد أن يسلك طريقاً أكثر مشقة . أن التقييم العلمى، لأى نظرية قائمة والتمكن من إجراء الاختبار العلمى السليم لها لن يكون ممكناً إلا بعد دراسة الأصول العلمية الأولى لها وظروف تطورها إلى ما وصلت إليه .

ثانياً : تفتح الازدهان وأماكن استلهاهم أفكار علمية جديدة ، ذلك لأن الدراسة تمكننا من فهم النظرية العلمية فى تطورها على مدار الزمن : كيف نشأت ؟ وعلى أى الافتراضات اعتمدت ؟ ولماذا ؟ وما هى النتائج التى خلصت بها ؟ وهل كان لها فائدة من الناحية التطبيقية ؟ كل هذا يساعد بلاشك فى عملية تفتح الازدهان أو اتساع مجال العقول بما يؤدى إلى استيعاب « منطق » التطور العلمى ، وهذا فى حد ذاته يضع رجال العلم على اعتبار

حقائق علمية جديدة . بعبارة مختصرة أن دراسة تطور النظرية العلمية تفتح الأذهان لمنطق هذا التطور وهذا بدوره يتيح استلهام أفكار علمية جديدة . هذه الفائدة في غاية الأهمية لرجال العلم في البلدان النامية ذلك لأن أحد المشاكل الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية هي مشكلة « التخلف العلمي » وهذه المشكلة ليست أبدا نتيجة عدم القدرة على نقل النظريات العلمية المتقدمة من البلدان المتقدمة إقتصاديا ولكنها نتيجة عدم ملائمة الكثير من هذه النظريات (تتكلم عن الإقتصاد ومن الممكن أيضا ان يكون الكلام عن بقية العلوم الإنسانية) لظروف البلدان النامية . فالتظيرة العلمية كما يتضح من دراسة تطور الفكر الإقتصادي كان دائما نتيجة ظروف إقتصادية وإجتماعية معينة ونتائج عقل بشرى نشأ في بيئة ثقافية معينة وتأثر بأفكار علمية سابقة له أو معاصرة له . ولهذا فان نقل النظريات العلمية من البلدان المتقدمة إقتصاديا إلى البلدان المختلفة ليس أمرا عسيرا وإنما العسير حقا هو محاولة الاستفادة من هذه النظريات بغض النظر عن فروضها الأساسية وظروف نشأتها ولهذا قيل أن الجهود الأساسى المنتظر من رجال الإقتصاد في البلدان النامية إنما يتمثل في البحث في الموجود والسابق من النظريات الإقتصادية بقصد فهم منطقها واستلهام أفكار أو نظرية ملائمة لبلدان .

ثالثا : معرفة المناهج والأدوات العلمية التى التجأ إليها رجال العلم فى بحث وتحليل مشاكل معينة فى ظروف معينة ينمى القدرة على البحث والتحليل .

وربما أن هذه الفائدة من أبرز الفوائد المكتسبة من تطور الفكر . ذلك لأن ما نجده أمانا في هذه الدراسة من أفكار ونظريات علمية عرفت خلال فترة طويلة من الزمن ليس الأمن نتاج عقول بشرية ، هي ليست بأى حال عقول عادية بل هي بلاشك على درجة عالية من المعرفة والذكاء . وليس هناك من حقل من حقول النشاط الإنسانى يسجل فيه كيفية عمل العقل البشرى . كيفية التصرف تجاه المشاكل فى ظروف معينة وكيفية التوصل إلى النتائج فى النهاية مثل حقل « العلم » هناك من سجل للعلم والعلماء سوى الدراسات الخاصة بتطور الفكر . إن أماننا الفرصة لكى نقف أمام كل نظرية لكى نتعرف

على صاحبها وشخصيته العلمية كيف تكونت ، وكيف تأثرت بمن سبقوه وبمن
أعاصروه وبالظروف التي عاش فيها كيف تدخلت هذه « الشخصية العلمية »
في انتقاء المشاكل الجديرة بالبحث والتحليل . بعبارة عامة أننا في تتبعنا لتطور
الفكر العلمي نقف داخل معمل بشري ضخم نرى فيه أكثر العقول ذكاء
(مسألة نسبية) كيف تعمل وكيف تتصرف وما الذي تتوصل إليه ومن كل
ذلك نتعلم بلا شك أشياء كثيرة ونقف على حقائق علمية ذات أهمية بالنسبة
لطرق البحث والتحليل .

الفصل الثانى

أبرز المساهمات فى عصر الإغريق

(أفلاطون وأرسطو)

مقدمة :

لقد خلف لنا فلاسفة الإغريق القدماء بعض أفكار اقتصادية سليمة تمام كما خلفوا مواد علمية ذات فائدة فى الرياضيات والهندسة والميكانيكا والفلك . ولكن الافكار الاقتصادية التى ورثت من فلاسفة الإغريق لا تكون فى مجموعها ما يمكن أن يؤلف علم مستقبل للاقتصاد . ولقد استخدم الإغريق كلمة اقتصاد *Qeonomicus* ولكنهم لم يفصلوا بها أبدا ما نعينه اليوم بهذه الكلمة ، والتى فى أصلها القديم عندهم تتألف من كلمتين وتعنى « قوانين إدارة المنزل » أو هى فى الحقيقة تعنى البحث فى حكمة أو فن إدارة المنزل . وهناك كلمة أخرى استخدمها أرسطو ليجيز كتاباته الاقتصادية وهى *Chrematistics* وتعنى الحياة أو الثروة ويقصد بها البحث فى نشاط الأعمال .

ويلاحظ أن الإغريق كانوا يتطرقون إلى بحث المسائل الاقتصادية من خلال كتاباتهم فى إدارة الدولة وشئون المجتمع ونادرا ما تناولوا هذه للمسائل لغرضها... الذاتى كما أن مساهماتهم فى الاقتصاد تعتبر ضعيلة جداً إذا ما قورنت بمساهماتهم فى العلوم والآداب الأخرى .^١

وقد يتصور البعض غير هذا حينما يتعرض لدراسة الفكر الاقتصادى عند الإغريق فيقرر أن هذا الفكر قد أمتد ليشمل نواحى عديدة وأنه احتوى على بذور الكثير من الأفكار الاقتصادية التى تعرض لها الاقتصاديون فيما بعد . ولكن شومبيتر يقرر بصراحة أنه لا يجب أن نفرق كما يفعل البعض فى خطأ تقديس كل فكرة قديمة وردت على أقلام الإغريق الذين تناولوا المسائل الاقتصادية مجرد أن هذه الفكرة تكررت فيما بعد وتطورت : ذلك لأن الكثير من الأفكار الإغريقية فى الاقتصاد كانت مجردة من أى نواحى علمية . وستناول فيما يلى أهم الافكار الاقتصادية لكل من افلاطون وأرسطو .

١ - افلاطون .

من الممكن اشتقاق معظم الفكر الافلاطوني في الاقتصاد من المناقشات والبحوث التي خصصها للمسائل السياسية . ولقد اهتم أفلاطون بفكرة المدينة المثالية (اليوتوبيا) اهتماماً كبيراً وكان في هذا مساهماً لفلاسفة الإغريق الآخرين ، ولكنه نجح بصفة خاصة في أن يترك للعالم من بعده أثراً باقياً لا يزال يميزه ولا يزال يدعو للدراسة والتأمل أن مدينة افلاطون المثالية تتميز بأنها صغيرة نسبياً وبأن جميع المسائل الاقتصادية وغير الاقتصادية فيها تنظم وتدار بحزم ودقة ، بأن النساء والرجال يعملون فيها على حد سواء ، بأن كل حرفة من الحواف تمثل فئة أو طائفة منظمة بداخلها ، والحكومة من ضمن هذه الفئات أو الطوائف يعهد إليها بالاعمال السياسية ولكن لا يسمح لها باقامة صلات عائلية . وبالإضافة إلى هذا حارب افلاطون « الملكية الخاصة » بالنسبة للمستويات العالية من الحكام على أساس أنها تفسد أمورهم ومن ثم تفسد أمور « اليوتوبيا » التي تصورها . ولكن من الخطأ القول بأن افلاطون قد حارب « الملكية الخاصة » على وجه الإطلاق .

وأحد الافكار الاقتصادية البارزة التي يمكن استخراجها من دراسات افلاطون هي تلك التي تخص تقسيم العمل Division of Labour ولقد تصور افلاطون أن تقسيم العمل ضروري جداً للتنظيم الإجتماعي داخل اليوتوبيا . ولقد كتب في هذا الموضوع بأسباب وبذل مجهود كبير لتكون كتابته دقيقة . والمسألة المثيرة للانتباه في مناقشة افلاطون هو تأكيد لاهية تقسيم العمل كأساس لأي زيادة في كفاءة الإنسان ولكنه يشترط لتحقيق هذه النتيجة أن يقوم تقسيم العمل على أساس المهارات الموجودة لدى الأفراد بصورة طبيعية ... فكل إنسان مهوى بطبيعته لعمل معين أو حرفة معينة يتقنها أكثر من غيرها فإذا تخصص فيها أصبح أكثر ما يكون كفاءة وهكذا يمكن أن تتصور أن النشاط الاقتصادي « للمدينة » يصبح في أفضل أحواله من ناحية الكفاءة لو أن كل مواطن اشتغل فيما يتقنه بشكل فطري . ويلاحظ أن أرسطو آمن بنفس هذه الافكار من بعد أفلاطون .

كذلك نجد أفكار أفلاطون في « النقود » تستحق التسجيل والدراسة .
 فالنقود في رؤية وسيله اخترعها الإنسان « لتسهيل التبادل » ومن أجل هذا لا يجد أى
 مبرر لا استخدام الذهب والفضة كنقود . فعملية تسهيل التبادل أو الوساطة في
 عمليات التبادل Medium of Exchange يمكن أن تتم بدون الذهب والفضة . بل
 أن أفلاطون يذهب إلى حد مهاجمة الذهب والفضة على أساس أن استخدامها
 كنقود يؤدي إلى نتائج غير عمودة من الناحيتين الأخلاقية والاجتماعية . ومن
 المتصور فعلاً أن اهتمام الأفراد « بالقيمة الذاتية » للنقود [وهى مسألة واضحة
 في حالة المعادن النفيسة] قد يؤدي إلى انحرافها عن تأدية وظيفتها الأساسية التي
 تصورها أفلاطون وهى « تسهيل التبادل » . ولقد قام أفلاطون باقتراح
 استخدام نوع من النقود له قيمة صورية ، وبهذا كان أول من نادى بأن تكون قيمة
 النقود مستقلة تماماً عن قيمتها الذاتية . والعجيب أن الذهب والفضة ظلا في
 التداول واستخدما كنقد في المجتمعات المختلفة في أنحاء العالم من عصر أفلاطون
 إلى ثلاثينات القرن العشرين . بعبارة أخرى أن رأى أفلاطون لم يرى النور في
 الحياة الواقعية إلا في الخمسين عاماً الأخيرة فقط من تاريخ عالمنا .

٢ - أرسطو .

اهتم أرسطو أيضاً بفكرة المدينة المثلى التي يتحقق فيها العدل والحياة
 الطيبة ، وتكلم عن الفضائل والرذائل ، ومناقشاته للمسائل الاقتصادية ليست
 منفصلة عن هذا الإطار العام . ومن ناحية التصنيف العلمى يمكن القول بأن
 أرسطو اهتم كثيراً بابرار الاتصال بين الناحيتين الاجتماعية والسياسية وكذلك
 بين الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ولذلك نجد أن شومبيتر يقرر أن ما يبحثه
 أرسطو يمكن أن ينحصر فيما نسميه الآن بالإجتماع السياسى political
 Sociology والإجماع الإقتصادى Economic Sociology .

وفي كتابه السياسة politics قام أرسطو في الجزء الثانى بمناقشة موضوعات
 الملكية الخاصة ، الشيوعية والاسرة . وكان أرسطو يبدأ بعرض الافكار
 الافلاطونية وأفكار بعض الفلاسفة الآخرين في موضوعات التي تعرض لها ثم يقوم
 بانتقادها وتقييمها . وما يذكر أنه هاجم الافكار الافلاطونية أحياناً هجوماً

شديداً ، ربما أكثر مما تتحمل هذه الأفكار . ولقد دافع أرسطو دفاعاً قوياً عن « الملكية الخاصة » « والعائلة » وهاجم الشيوعية بقوة وكأنه في كل هذا - كما قيل - كان ممثلاً للفكر السائد لدى أبناء الطبقة المتوسطة في أوروبا القرن التاسع عشر وليس في عصر الإغريق .

ولقد عاش أرسطو في فترة تميزت بهجوم شديد على نظام « الرق » ، ولكننا نجد مع ذلك لا يخشى في إعلانه أن التفاوت الطبيعي بين بنى الإنسان حقيقة لا تقبل المزاغة . أن عدم التساوى بين بنى الإنسان مسألة طبيعية أو فطرية لا سبيل إلى إنكارها ، فالإنسان لم يولد متساوياً مع الآخرين . ويعتقد أرسطو أن هذه الحقيقة في صالح المجتمع الإنساني على غير ما قد يتصوره البعض بحجة التعلق بوهم المساواة المطلقة .

ولقد وردت معظم الأعمال الاقتصادية لأرسطو في كتابيه الشهيرين « السياسة » ، و« الأخلاق » ، وتتميز بأنها أكثر تجرداً من النواحي الأخرى غير الاقتصادية بالمقارنة بأعمال افلاطون وغيره من فلاسفة الإغريق . ولقد قام تحليل أرسطو في الاقتصاد على أساس وجود الرغبات وكيفية إشباعها . وبدأ أرسطو بتحليل وضع الاقتصاد القائم على الاكتفاء الذاتي للعائلات ثم استطرد منه إلى فكرة تقسيم العمل والمقايضة والنقد (وكان أحياناً يخلط بين النقود والثروة) . وفيما يلي نعرض خلاصة فكر أرسطو في أهم الموضوعات الاقتصادية التي تناوها .

(أ) القيمة : عند أرسطو

لم يميز أرسطو فقط بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية كما فعل الاقتصاديون فيما بعد بل أنه استنتج أيضاً أن هناك علاقة ما بين الاثنين ، ولكنه لم يحدد طبيعة هذه العلاقة ولقد اهتم أرسطو بمسألة العدل في تحديد ثمن السلع وكان هذا الاهتمام الأخلاق في طبيعته ذو اثرين أحدهما في غير مصلحة التحليل الاقتصادي وثانيهما في مصلحته فمن ناحية أدى الاهتمام « بالعدالة » إلى إعاقة أرسطو عن اتمام تحليله الاقتصادي في هذا الحقل ، ومن ناحية أخرى كان هو المحرك الأساس الذى دفعه أصيلاً للمناقشة كيفية تحديد القيمة في الأسواق . وقد ناقش أرسطو « الاحتكار » وعرفه بأنه موقف البائع

الوحيد في السوق وهذا تعريف الاحتكار المطلق أو التام . وبالطبع فقد عرفنا فيما بعد أنواعاً عديدة من الاحتكار منها احتكار القلة والاحتكار التناقص بالاضافة إلى الاحتكار الفردي « المطلق » الذي تكلم عنه أرسطو ولا يزال تعريفه له شائعا حتى الآن .

وفي مجال تفكيره في العدالة وضرورة إجابة أي شكل من الاحتكار استنبط أرسطو فكرة المبادلة المتكافئة وهي تتمثل في مبادلة يحصل فيها كل من طرفيها (البائع والمشتري) على قدر متساو تماما لما يعطيه للطرف الآخر . ولكن الأمر الغامض في مبادلة أرسطو المتكافئة هو أنه لم يخبرنا عن أي حافز اذن يدفع البائع أو المشتري للتبادل إذا كان ما يعطيه للطرف الآخر من منفعة أو نقود يساوي ما يحصل عليه تماما . فالمفروض أن أي طرف في أي عملية تبادل لابد أن يشعر بان موقفه بعد اتمامها سار افضل مما كان عليه من قبل بمعنى انه قد استطاع تحقيق مكسب ما من ورائها . ولذلك فقد قيل أن أرسطو حينما تكلم عن المبادلة المتكافئة لم يستطع أن يحلل الدافع على اتمامها من وجهة نظر المنفعة ، حيث لا يمكن أن يلعب التكافؤ التام بين السلع التي تم تبادلها دوراً في اتمام عملية التبادل وكل ما يمكن قوله هو أن عملية التبادل حينما تتم بين أي طرفين فان ذلك يحدث بسبب الاتفاق على اتمامها والرضى بشروطها . ولكننا لن نستطيع أن نجد معياراً ذاتياً من مفهوم أرسطو لكي يدلنا على إذا ما كانت المبادلة متكافئة حقيقة أم لا ؟

ولكننا نشي من الاجتهاد في فهم ما كتبه أرسطو قد نستطيع أن نخرج بشيء ما ذو فائدة علمية في مسألة تحديد القيمة التبادلية . فإرسطو كان يدين الاحتكار اذانه تامة ويلعن الاسعار الاحتكارية ومعنى ذلك أنه كان يدافع عن فكرة السوق التنافسية أو التبادل بين أطراف متكافئة لا تستطيع أحدهم أن يفرض اسعاره على الآخرين . فإذا كان أرسطو يقصد بالمبادلة المتكافئة تلك المبادلة التي تتم في ظل ظروف التنافس أو عدم وجود أي شكل من الاحتكار فانه يكون قد اقترب جداً من فكرة الاسعار التنافسية التي تسود في السوق الحرة وبناء على مثل هذا الفهم يمكن أن يصبح فكرة المبادلة المتكافئة فكرة اقتصادية موضوعية .

(ب) النقود :

نظرية أرسطو في النقود تختلف عن تلك التي اعتنقها افلاطون وهي تتلخص في ما يلي : أن حياة أى مجتمع غير شيوعى تتطلب تبادل السلع والخدمات ، وهذا التبادل يأخذ صورة المقايضة في مبدأ الأمر ، يتم ذلك بصورة طبيعية . ولكن الصعوبات التي تواجه عملية المقايضة والرغبة في تفاديها تجعل الناس تلجأ بطريق الاتفاق الضمني (العرف) أو عن طريق التشريع إلى اتخاذ سلعة واحدة كوسيط للتبادل . لم يذكر أرسطو في مناقشاته احتمال اتفاق الناس على اتخاذ أكثر من سلعة للتوسط في عمليات التبادل في السوق ، ولكنه ذكر بصورة مختصرة أن بعض السلع مثل المعادن تعتبر أحسن من غيرها للقيام بدوره « وسيط التبادل » وبذلك وضع أول أساس للمناقشة حول هذه المسألة وبالإضافة إلى هذه فإن مناقشات أرسطو عن المبادلة المتكافئة قادتة إلى ملاحظة هامة وهي إمكانية استخدام وسيط التبادل [النقود] كمقياس للقيمة . و أخيراً فإن مناقشات أرسطو حول عدم مشروعية احتفاظ الإنسان بأية ثروة تزيد عن حاجته تضمنت إمكانية اختزان الثروة الفائضة في صوره نقدية وبهذا نستطيع أن نقول أن أرسطو قد اكتشف الثلاث وظائف الأصلية للنقود وهي : (١) وسيط للتبادل ، (٢) مقياس للقيمة ، (٣) مستودع للثروة [أما الوظيفة الرابعة وهي قياس القيم الآجلة فلم يتكلم عنها] . بصفة أساسية فإن نظرية أرسطو في النقود تقوم على افتراضين ، أولهما . أنه بالرغم من أن النقود لها وظائف عديدة إلا أن الوظيفة الأساسية لها هي وساطتها في عمليات التبادل ، وثانيهما : أن النقود لا بد أن تكون ذات قيمة سلمية في حد ذاتها وذلك لكي تؤدي الوظيفة الأولى كوسيط للاستبدال . ويعنى الفرض الثاني أن النقود لا بد أن تكون شيئاً له منفعة ذاتية وله قيمته التبادلية المستقلة عن الوظيفة النقدية . لهذا يمكن معاملة النقود كأية سلعة بمعنى أنها توزن وتأخذ أوصافاً معينة بأن لها جودة معينة . وللتسهيل وكذلك من أجل المحافظة على وظيفتها النقدية فإن المجتمع قد يقرر ختم قطع نقدية ذات أوزان محددة وجودة معينة بختم عام معترف به هو خاتم الملك أو الأمير أو الحاكم هذا الختم يضمن بطبيعة الحال الوزن والجودة لقطع النقود المتداولة في أيدي

الأفراد ولكنه لا يضيف ولا ينشيء للنقود أية قيمة كما قد يعتقد البعض وهذا
الرأى لأرسطو يتناقض تماماً كما نرى مع رأى افلاطون الذى ذكر من قبل عن
طبيعة النقود وأنها مستقلة تماماً عن قيمتها الذاتية .

(ج) الفائدة :

سجل أرسطو الحقائق التى عاصرها بخصوص « الفائدة » على القروض
النقدية . ولقد لمن « الفائدة » ومن يعتمدون عليها فى معاملاتهم حيث كانت
مساوية تماماً « للربا » فى جميع الحالات . ويلاحظ أن أرسطو لم يرى أى مبرر
للتفرقة بين الفائدة على القروض التى تستخدم لأغراض الاستهلاك أو تلك
الخاصة بأغراض التجارة والنشاط الإنتاجى . فأرسطو - بصفة عامة لم يرى
أى مبرر لاختد زيادة فى قيمة النقود بمجرد انتقالها من يد إنسان إلى آخر فى
عمليات الاقتراض والاقتراض . يمكن القول بأن أرسطو قد بنى رأيه فى ذلك
على أن النقود هى مجرد سلعة تستخدم كوسيط للتبادل أساساً ولذلك فليس
هناك أى مبرر لزيادة قيمتها بمجرد انتقالها من يد إنسان إلى آخر (النقود عقيمة
لا تلد) . ويمكن أن نرى أن فكرته عن التبادل المتكافئ أو العادل تقف وراء
مهاجمة الفائدة .

الفصل الثالث

الفكر الاقتصادى فى العصور الوسطى رجال الكنيسة وتلامذة أرسطو

[تعريف علم الاقتصاد أبرز المساهمات فى النظره إلى الملكية الخاصة والتجارة ، الثمن العدل ، الفائدة والنقود] .

ليس هناك اتفاق عام بشأن فترة العصور الوسطى ، ولكن غالبية الكتاب يعتبرون انها تشمل ألف سنة تقريبا تمتد من سقوط الامبراطورية الرومانية فى القرن الخامس إلى سقوط القسطنطينية فى منتصف القرن الخامس عشر . ويختلف الكتاب فى تقييم طبيعة الحياة فى العصور الوسطى وذلك وفقا لوجهات نظرهم ، ولكن غالبيتهم يرون انها فترة ركود اقتصادى وفكرى . ومع ذلك فإن النظرة الواقعية لفترة العصور الوسطى فى أوروبا لن تهمل رؤية بعض التطورات الهامة فى فترة سادها الركود والظلام بصفة عامة . فالركود لم يكن تاما دائما خلال الفترة والا كيف يمكن تفسير انتهاء النظام الاقطاعى فى نهاية العصور الوسطى وكيف تم الاعداد لعصر الرأسمالية التجارية ؟

ولقد قام مجتمع العصور الوسطى على أساس الانقسام الطبقي بين السادة والعبيد . وارتبط هذا النظام بنظام الضيعة الكبيرة الذى ساد منذ أواخر عهد الدولة الرومانية ولوان طريقة إدارة الضيعة تطورت تدريجيا مع ندرة العبيد ومع بعض التطورات الإجتماعية فأصبح الملاك يلبجاون إلى تاجر قطع من اراضيهم إلى المستأجرين (من الاحرار والعبيد) مقابل ربع عيني ونقدي . وبالإضافة إلى النشاط الزراعى كان هناك النشاطين التجارى والصناعى . ولم تخرج التجارة فى طبيعتها عما عرف فى أواخر عهد الامبراطورية الرومانية . أما الصناعة فقد اُظلت مقصورة على سد حاجات الاسواق المحلية الصغيرة أو على إنتاج بضع سلع محدودة ولكن ذات أهمية فى التجارة الخارجية .

وثمة مظهر آخر من مظاهر العصور الوسطى وهو أن الكنيسة كانت تمارس سلطانا كبيرا على الأفراد ، ليس من الناحية الروحية فقط بل من الناحية المادية

أيضاً . ففي خلال الفترة زادت ممتلكات الكنيسة من الأرض إلى حد مماثل
لكبر السادة الأقطاعيين ، وأصبح رؤسائها تبعاً لذلك يملكون سلطة دينوية
بالإضافة إلى سلطاتهم الدينية . وهكذا استطاعت الكنيسة أن تتدخل في تنظيم
علاقات الناس وسلوكهم على الأرض فضلاً عن تنظيم الشرائع الروحية .

وفي خلال الظروف المذكورة نشأ بعض المفكرين الإقتصاديين فتأثروا
بالأوضاع الطبقة والإقتصادية كما تأثروا بتعاليم المسيحية والآراء الكنسية .
ومن ناحية أخرى كان المفكرين الإقتصاديين تلامذة مخلصين لآرسطو فحاولوا
السبر على منهاجه وتفسير كثير من آرائه من واقع معتقداتهم . وتضمن هذا
بالطبع ربطاً مابين الفلسفة الإغريقية القديمة والتعاليم الإنجيلية والكنيسة . ومع
ذلك فقد كانت هناك حدود يقف عندها الفكر في تأثره بالفكر السابق
للمسيحية ومثل هذه الحدود أملت سيطرة الكنيسة وعدم تهاونها في المساس
بمعتقداتها وقد ظل هذا الطابع سائداً ومسيطرأ على الفكر الانساني بصفة عامة
خلال فترة العصور الوسطى باستثناء أواخرها حيناً تمكن البعض من رفض
الآراء الكنسية معتمداً على الأسلوب العلماني ، كما أن بعض رجال الكنيسة
انفسمهم أبدوا استعداداً للتهاون في بعض القواعد التي كان يظن من قبل أنها لا
تقبل النقاش أو التعديل .

ويمكن تبين المميزات الآتية للفكر الإقتصادي في العصور الوسطى :

١ - بالنسبة لعلم الإقتصاد .

كان علم الإقتصاد في نظر معظم المتأثرين بالفكر المسيحي عبارة عن مجموعة
قوانين ، ليس بمعنى القوانين العلمية التي نعرفها الآن وإنما بمعنى القواعد
الإخلاقية التي تستهدف إدارة النشاط الإقتصادي إدارة صالحة . وبالنسبة لهذه
القواعد الأخلاقية للمعاملات الإقتصادية فقد كانت من جهة قائمة على
أساس من اللاهوت المسيحي ومن جهة أخرى قائمة على قبول أفكار آرسطو
التي ترفض جميع الأساليب الإقتصادية المؤدية إلى عدم المساواة أو مجافاة العدالة
وتستكر الجشع والطمع في المعاملات الدنيوية .

٢ - النظرة للملكية الخاصة .

اختلفت النظرة إلى الملكية الخاصة في منتصف وأواخر فترة العصور الوسطى وذلك بالمقارنة ببداية هذه الفترة ، وكان ذلك نتيجة عوامل عديدة من أهمها تطور الفكر الديني . فالشعور الذي يخرج به المرء من تعاليم المسيحيين الأول هو تعارض الطيبات الدنيوية مع المسائل الروحانية تعارضاً لا يقبل التوفيق . وبينما لم يكن هناك أنكار للملكية الخاصة إلا أن آباء المسيحية الأول اعتقدوا أن السعي وراء الثروة أو الغنى يعرض النفس للهلاك ، وقد نقل أحد كتاب الفكر الإقتصادي عن القديس جيروم قوله « الغنى ظالم أو وارث لظالم » . كما أن القديس أو جستين خشي أن تصرف التجارة الناس عن السعي إلى الله . وكان لمثل هذه التعاليم أثرها الكبير على السعي لتكوين الثروة أو زيادة الملكية الخاصة في مبدأ فترة العصور الوسطى ، إلا أنها لم تستمر كما هي في منتصف هذه الفترة ثم تعرضت للهجوم الشديد قرب نهايتها . فقد كان من الواضح ظهور التعارض الشديد بين التعاليم الدينية المذكورة وبين نظام إقتصادي ينمو بصفة مستمرة معتمداً على الملكية الخاصة ، وتزداد فيه المعاملات التجارية مع اتساع المدن والأسواق . وبالرغم من أن بعض مفكري العصور الوسطى مثل ريموند دي بنافور Raymond de Pennafort واصلوا استنكارهم لمسألة زيادة الغنى أو الثروة إلا أن الغالبية من أهمهم القديس توماس الاكوينى كان يميل إلى التوفيق بين مطالب الحياة الإقتصادية من جهة والمطالب الروحية للمسيحية من جهة أخرى . ولقد وجد توماس الاكوينى في دفاع أرسطو عن الملكية الخاصة أساساً قوياً يستند إليه ويستمد منه حجته في إثبات شرعيتها من الناحية الإخلاقية وبالإضافة إلى ذلك ابرز توماس الاكوينى أهمية وضرورة استخدام الملكية الخاصة من أجل مصلحة الجماعة . وهكذا استطاع توماس الاكوينى أن يدافع عن النظام الإقتصادي القائم على الملكية الخاصة في الحدود التي لا تتخرج به عن فلسفة المسيحية . فهو لم يدافع عن الملكية الخاصة في حد ذاتها وإنما دافع عنها بصفتها وظيفة إجتماعية أى تدار لصالح المجموعة .

٣ - النشاط التجارى .

تأثرت النظرة إلى النشاط التجارى بالمعتقدات التى سادت تجاه الملكية الخاصة وشرعيتها ووظفتها الإجتماعية . ونجد أن توماس الاكوينى يتفق مع أرسطو فى الحكم على التجارة بأنها غير طيبة وغير طبيعية ولكنها شر لابد منه فى حياة إجتماعية بعيدة عن الكمال . ولا يمكن تبرير التجارة فى رأى توماس الاكوينى إلا بشروط : أولها عدالة التبادل بالمعنى الذى سبق لأرسطو ايضا وأنها أن التاجر يسمى بتجارته إلى كسب ما يكفيه للبقاء على نيته وثالثها أن التاجر يسمى إلى جلب النفع إلى بلده .

٤ - التمن العدل just Price قادت مناقشة المبادلة العادلة أو المتكافئة الارسطية إلى فكرة التمن العدل وهو ذلك التمن الذى يتضمن الانحراف عنه انحرافا عن الاخلاق الفاضلة . ومن الصعب التحدث عن نظرية علمية للتمن العدل عن غرار ما نجد من نظريات معاصرة ، بل أن من الصعب أيضا التحدث عن بعض القواعد المنطقية التى يتجسّد التمن العدل وفقا لها . وفى المثال الذى ضربه توماس الاكوينى « للمشتري الأمين » يقتصر على القول بأنه برغم جهل البائع بقيمة الشيء الذى يبيع فإن المشتري يدفع له التمن العدل . وواضح جداً أن المسألة تعتمد على الاخلاق أكثر من أى شيء آخر وقام توماس الاكوينى بمهاجمة القوانين المدنية المشتقة من القانون الرومانى والتى سمحت للناس ببيع السلع بأكثر من قيمتها . وهذه القوانين تتمشى فى رأيه مع غرائز البشر إلا أنها تساعد على الرذيلة . وفى رأيه أنه لا يمكن السماح بالتبادل « اخلاقيا » إلا أن كان يحقق ميزة متساوية لكل من الطرفين ، وهذه فكرة أرسطو عن المبادلة المتكافئة . وفى كتابات البرتوس ماجنوس نجد أنه يفسر المبادلة المتكافئة لأرسطو بأنها تتضمن تبادل سلع تحتوى على نفس كمية العمل - أى أن لها نفس التكلفة . ونجد أيضا أن توماس الاكوينى قد اعتنق أيضا فكرة اعتماد التمن العدل على « تكلفة الإنتاج » ولو أن الفكرة كانت غير واضحة عنده أو غير محددة . فتكلفة الإنتاج عند توماس الاكوينى تتحدد وفقا لمبدأ العدالة أى أنها التكلفة الضرورية للمنتج حتى يستطيع أن تستمر فى ممارسة عملياته الإنتاجية .

ومن ناحية أخرى كان « الثمن العدل » يعنى احيانا الثمن المتفق عليه بشكل عام أو الذى تحدد بالعرف . وفى ظل ظروف نشاط تجارى ضيق اقتضاى لم يكن الاصرار على فكرة الثمن العدل شيئاً غريباً ، ولم يكن غريباً ايضا اعتبار الثمن المتفق عليه عرفاً مرادفاً للثمن العدل ولكن مع نمو النشاط التجارى تدريجياً ، وبشكل ملحوظ فى القرون الاخيرة من العصور الوسطى ، كان الأمر يتغير ولذلك نجد أن توماس الاكوينى وهو المهتم أشد الاهتمام بفكرة العدالة يبيح التقلبات حول الثمن العدل وذلك تبعاً للتقلبات فى أحوال السوق . ومع ذلك فإن فكرة توماس فى هذا المجال تتسم بالمفوض حيث تجده يبرر اقتضاء البائع ثمناً أعلى إذا كان هذا يحول دون اصابته بخسارة . ولقد أدخل الكتاب بعد ذلك عدد آخر من التعديلات على فكرة الثمن العادل بحيث أصبح من الممكن الخروج عنه وذلك لتغطية تكلفة نقل البضائع إلى السوق أو للاحتياط من سوء التقدير . ويمرور الزمن فى أواخر فترة العصور الوسطى تصور بعض الكتاب امكانية تأثير ظروف العرض والطلب فى اثمان السوق ، ولذلك لم يتمسكوا بفكرة الثمن العدل كما تمسك بها الذين من قبلهم وكان الواضح حينذاك أن الكنيسة قد فقدت سلطتها بالنسبة لهذه الآراء الاخيرة فلم تستطيع قمعها .

٥ - موضوع الفائدة : بالنسبة إلى الفائدة كان الرأى مستقراً منذ بداية العصور الوسطى على اعتبارها « ربا » وعلى تحريمها على أساس نصوص من التوراة والانجيل . ففى سفر الخروج فى التوراة يقول « لا تضعوا عليه ربا » على أى فرد من شعب الرب - ويقصده به شعب بنى اسرائيل . كما يفهم من التلمود أن التحريم ذو صبغة عامة وليس مقصوراً على اليهود بمعنى عدم شرعية التعامل بالربا بين شعب بنى اسرائيل وغيرهم من الشعوب . أما فى الاناجيل فان القاعدة الوحيدة فى قديم الربا وردت عند لوقا (فى الاصحاح الخامس : ٣٥) وبالرغم من اختلاف التفسيرات الكنسية لهذه القاعدة فان الاتجاه العام لرحال الدين المسيحي كان يستكر الاثراء عن طريق اقراض المال مقابل أخذ فائدة وظلت قاعدة تحريم الربا سائدة دون مناقشة معظم فترة العصور الوسطى . ولكن مع نمو التجارة والتعامل النقدي فى الاسواق فى أواخر العصور الوسطى بدأت

بعض إتجاهات جديدة في الظهور . فمن ناحية الأسلوب العلماني في التفكير يأخذ قوة متزايدة . وكان أصحاب هذا الأسلوب يرون التوسع في إقراض المال مقابل فائدة ويبررون رأيهم بالاستناد إلى القانون الروماني الذي لم يجرم هذا العمل . وبالطبع فإن إنزعاج رجال الكنيسة يمثل هذا الاتجاه الجديد جعلهم يصعدون سلسلة من القرارات الصارمة بتحريم الربا وكان هذا قرب نهاية القرن الثاني عشر . ولكن أثر الأسلوب العلماني ظهر بطريقة أخرى في طريقة دفاع رجال الكنيسة عن رأيهم في تحريم الربا . فنجد توماس الاكوينى بينما يستند إلى التعاليم المسيحية في مهاجمته للربا إلا أنه يؤكد رأيهِ ويدعمه بحجج منطقية مشتقة أساساً من المناقشة الارسطية ضد الربا . ولقد كانت معارضة أرسطو للربا كما اسيعرضنا من قبل نابعة من نظرتهِ إلى النقود . فالتقود تؤدي وظيفة أساسية وهي الوساطة في التبادل الذي يستهدف إشباع حاجات المستهلكين . أما النقود في حد ذاتها فهي « عقيمة » وعمليات تداولها عن طريق الإقراض والإقراض لا ينبغي أن تتم بمقابل أو ثمن ولا يشفع للنقود عند أرسطو أنها ذات قيمة سلعية فهذه المسألة هامة لأداء دورها في تسهيل التبادل وليس لأى غرض آخر . ولكن توماس الاكوينى طور الفكرة الارسطية في أنه قام بالفرقة بين السلع التى تستهلك أثناء استعمالها وتلك التى لا تستهلك - وهي فكرة اشتقها من القانون الروماني - ولكي يقول أن النقود تنتمي إلى الفئة الأولى واستنتج بعد ذلك أن المطالبة بفائدة على القرض النقدي إلى جانب المطالبة بسداده معناها الحصول على كسب غير طبيعي وغير عادل .

وبالرغم من تشدد الكنيسة وتأكيدها على تحريم الربا ، وبالرغم أيضاً من محاولات تدعيم الرأى الدينى بوجهة النظر العلمية إلا أن عمليات قبول الفائدة على القروض أخذت في الزيادة تدريجياً تمشياً مع التوسع الاقتصادى . بل وأكثر من هذا أن السلطة المدنية أصبحت أكثر إهتماماً بتنظيم الفائدة وأصدرت القرارات التى تضع حداً أعلى لأسعارها . وفي القرنين الخامس عشر والسادس عشر والذين تميزا بالاكتشافات الجغرافية العظيمة في العالم وفي إنسياب رأس المال الأوربى في استثمارات خارجية مجزية للغاية نجد أن أسلوب تقاضى الفائدة أصبح شيئاً عادياً جداً حتى أن رأى الكنيسة ورجالها أصبح غير ذى أهمية لغالبية

المقرضين والمقترضين . ولقد جرت في هذه القرون الأخيرة من العصور الوسطى تعديلات في الرأي الكنسى . ولم تكن هذه التعديلات تستهدف النخلى عن مبدأ تحريم الربا بقدر ما كانت تستهدف السماح ببعض الاستثناءات . ومن أهم هذه الاستثناءات ذلك القائم على أساس « مبدأ تعرض المقرض للخسارة » ويفترض هنا أن المقرض يسمح للمقترض بأن يستخدم نقوده دون مقابل ماضى لفترة من الزمن ، ولكن حين يتأجل سداد القرض بعد هذه الفترة يصبح للمقرض الحق فى قرض جزاء يتفق عليه العرف . واقرضت الكنيسة أن المقرض إقدا تعرض لتأخير حقيقى هنا ومن ثم فقد تعرض للخسارة حقيقة . ومع ذلك فان التأكد من أن الخسارة حقيقية أم لا كانت مسألة صعبة . ولقد فتح هذا الاستثناء الباب أمام تقاضى الفائدة دون اعتبار كثير للأساس الذى يقوم عليه حيث أصبح من الممكن تحديد فترة الدين الاختيارى^(١) . اقصر مما كان عليه من قبل . وعمليا فانه حيننا نكش فترة الدين الاختيارى إلى آجال قصيرة جداً كشهر واحد مثلاً فان مبدأ الاقراض بفائدة يصبح مستقراً لا جدال فيه . ولقد تطورت الأمور بعد ذلك حتى أن بعض رجال الدين المسيحي فى أواخر فترة العصور الوسطى مثل ناقاروس إتجه إلى الموافقة على مبدأ الفائدة بغض النظر عن انقضاء أية فترة للدين الاختيارى .

وأهم من الاستثناء السابق فى تحطيم فكرة تحريم الربا ذلك المبدأ الخاص « إضياع فرصة الكسب » فلقد قيل أن القرض حيننا يعطى نقوده لشخص آخر إنما يضيع على نفسه فرصة لتحقيق الكسب منها يتجه استثمارها ولذلك فان المقرض لابد أن يأخذ مقابلاً مادياً وهو الفائدة يعوضه عن ضياع فرصة الكسب . ولقد أحرز هذا المبدأ انتصاراً ولقى قبولاً بين المتعاملين . وبالإضافة إلى هذا نشأ مبدأ ثالث وهو « مبدأ المخاطرة » لكى يبرر أخذ الفائدة . فالمقرض حيننا يضع نقوده تحت نصرف شخص آخر إنما يخاطر بماله بمخاطرة قد تصل إلى حد فقدان هذا المال بالكامل أحياناً . ومن ثم فان المقرض يستطيع أن يطالب المقرض من البداية بفائدة للتقليل من هذه المخاطرة . وواضح أن كل هذه المناقشات التى جرت فى مجال تبرير الربا أو الفائدة إنما ارتبطت بنمو

(١) أى الذى لا يتحمل فائدة إطلاقاً

التجارة الخارجية والمعاملات النقدية في أواخر العصور الوسطى وقد تسببت في انفصال الرأي الإقتصادي العلمي عن الرأي الديني التقليدي الذي كانت الكنيسة متمسكة به أشد التمسك في بداية العصور الوسطى وى منتصفها .

٦ - بالنسبة للنقود إبتكر نيكول أوريزم في |حوالى ١٣٦٠ نظرية تبين مدخلا إلى المشكلات الإقتصادية يختلف جدا عن ذلك الذى أتبعه المفكرين الآخرين من قبل أو فى نفس الفترة . وجاءت هذه النظرية فى « مقال عن الاختراع الاول للنقود » ، ويبدأ هذا المقال بعرض تفصيل لأصل النقود على الاسر . الارسطية ثم يبحث فى الصفات التى تجعل السلع مناسبة لإتخاذها نقوداً . ويرى أوريزم أن حق سك العملة يجب أن يكون فى يد « الأمير » بصفته ممثلاً للجماعة ويتمتع بأعلى منزلة وسلطة .

ولكن امتياز سك العملة لايجب أن تعطى للأمير الحق فى أن يكون « سيد النقود » المتدولة فى المجتمع لأن النقود أداة قانونية لتبادل الثروات بين الناس وبالتالي فهى فى الحقيقة ملك للذين يملكون أمثال هذه الثروات . وهذا الرأي لاوريزم يضع مفهوماً محدداً للسلطة النقدية فى المجتمع أنها السلطة التى تملك إصدار النقود وإدارتها ولكنها لا تملك أن تخفض من قيمتها بالتلاعب فى وزنها أو مادتها . ولقد شن أوريزم حملة عنيفة على السلطة النقدية التى لا يلتزم بواجبها ، فقال أنه ليس من حق الأمير أن يتلاعب بثروة رعاياه عن طريق تغيير وزن النقود أو مادتها أثناء عملية السك . كما أضاف أن الكسب الذى يتحقق عن طريق تخفيض القيمة السلعية للعملة أسوأ من الربا لأنه يتضمن إبتزاز جزء من ثروة الناس دون علمهم أو دون إرادتهم بينما أن المراه يتفق مع المدين على « الربا » الذى يدفعه الأخير برضاه . واعتقد أوريزم أن تخفيض القيمة السلعية للعملة ضريبة مستترة تؤدى إلى إشاعة الاضطراب فى التجارة وإلى الكساد والفقر .

وأخيراً قال أنه حينما يجرى أخفض للقيمة السلعية للعملة فإن الذهب والفضة (يمثلان أهم المعادن التى توضع منها النقود) ينتقلان إلى أماكن أخرى حيث يقدر لهما قيمة أعلى .

وهكذا سبق أوريزم عبره في التعمير عن فكرة « قانون جريشام » والذي يتخلص في أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التعامل في الأسواق .

الفصل الرابع

الفكر الإقتصادى فى العصور الوسطى

(٢) المدرسة الإسلامية

المدرسة الإقتصادية الإسلامية :

المدرسة الإقتصادية الإسلامية هى جزء لا يتجزأ من كيان المدرسة الإسلامية الكبرى التى أرسيت قواعدها العامة فى عصر خاتم النبیین والمرسلین محمد بن عبد الله ﷺ (٥٧٠ - ٦٣٢ م) . وبعد انتهاء العصر الأول للرسالة النبوية (وفاة الرسول ﷺ) بدأت اعمال المدرسة الإسلامية فى الظهور ثم الازدهار حتى وصلت إلى القمة فى القرن الخامس عشر ميلادى . وقد سجل الغربيون والمستشرقون الكثير من اعمال المدرسة الإسلامية فى مجالات الطبيعة والكيمياء والطب والفلك والرياضيات والجغرافيا ... ولكنهم لم يهتموا كثيراً باعمال هذه المدرسة فى مجال العلوم الإجتماعية ومنها الإقتصاد . هذا بالرغم من انتقال جانب من الفكر الإسلامى الإجتماعى بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى الفكر الغربى (مثل اعمال ابن خلدون) وبالرغم من الاعتراف الصريح أحياناً بالاهمية البالغة لبعض الدراسات الانسانية . ولعل الاتجاه الغربى العدائى أو المتجاهل للفكر الإسلامى فى ميدان العلوم الإجتماعية والانسانية له ما يفسره إذ أن هذا الميدان على وجه الخصوص هو أكثر الميادين تأثراً وتعلقاً بالعقيدة الإسلامية والتى لم يؤمن بها الغربيون .

والفكر الإقتصادى الإسلامى فى رأينا هو « اجتهاد علماء المسلمين فى مجال بحث وتحليل المشكلة الإقتصادية التى واجهت مجتمعاتهم فى العصور المختلفة ، ومحاولة استنباط العلاج الملائم لها داخل اطار الشريعة الإسلامية ، وأخذاً فى الاعتبار مقاصد هذه الشريعة ، واهداف الأمة الإسلامية . والقول بأنه « اجتهاد علماء المسلمين » يعنى اننا لا ندخل ما جاء من نصوص فى هذا التعريف قائم على الاجتهاد وقد حاولت أن أجمله جامعاً للمعى شاملاً على قدر الإمكان . (١)

القرآن الكريم أو في الاحاديث النبوية بخصوص المعاملات أو الحياة الاقتصادية للفرد أو للمجتمع بشكل مباشر في نطاق الفكر الإقتصادي الإسلامي . فما جاء في القرآن الكريم هو كلام الله عز وجل وما جاء في الحديث النبوي هو قول رسول الله ﷺ وقد نزهه الله عز وجل عن الهوى ، قال تعالى « وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى » (النجم : ٣ ، ٤) ، وهذا في مجموعة لا يصح ان يوضع في مرتبة واحدة مع الفكر البشرى . بعبارة أخرى اننا حينما نتكلم عن الفكر الاقتصادي نتكلم عن « فكر بشرى » ، ثمرة اجتهاد عقول محدودة التجربة - مهما كان تفوقها أو ذكائها - لعدم تنزهها عن ظرفية المكان أو الزمان ، ومن ثم عدم قدرتها على الاستغناء عن التجربة أو تفادى الوهوع في الخطأ .

وذكرنا في التعريف ان بحث وتحليل المشكلة الاقتصادية ومحاولة استنباط العلاج الملائم لها يتم « داخل اطار الشريعة الإسلامية وأخذاً في الاعتبار مقاصدها بالإضافة إلى اهداف الأمة الاسلامية » . وهذا يعنى : أن الإطار العام للفكر الإقتصادي الإسلامى لابد أن يكون محدداً أو مقيداً بالشريعة الإسلامية ومقاصدها : فلا يصح لباحث أو مجتهد ان يتعدى حدود هذا الاطار العام تحت أى ظرف من الظروف أو لأى سبب من الاسباب، وأن القواعد الأساسية التى قام عليها الفكر الإقتصادي الإسلامى منذ نشأته وخلال تطوره عبارة عن « حقائق » مستمدة من كلام الله عز وجل واحاديث رسوله ﷺ وليست فروضاً اجتهادية من ثمرة العقول البشرية كما هو الحال في الفكر الإقتصادي الوضعى .

وهكذا فان التعريف الذى اقترحنه يضع النصوص الواردة في القرآن الكريم والسنة المطهرة بخصوص الحياة الاقتصادية للفرد أو المجتمع الإسلامى في مرتبة القواعد الأساسية والعوامل المحددة لإطار الفكر الإقتصادي الإسلامى . اما اجتهادات علماء المسلمين التى تمت داخل هذا الأطار واعتماداً على هذه القواعد فتكون مجموعها « الفكر » الذى نريد ان نبحث في تاريخه وكيفية تطوره .

ولقد ذكرنا في التعريف المقترح ان الفكر الإقتصادى الإسلامى عبارة عن اجتهاد « علماء المسلمين » ونعنى بالعلماء اولئك الذين عرفوا بانهم من رجال العلم ولهم اجتهادات علمية معروفة والذين استقر رأى على أنهم قد تمسكوا فى حياتهم الخاصة وفى اجتهادهم وبجتهم العلمى بالمنهج الإسلامى . وحيث اننا لن نستطيع ان ندرس كل الاجتهادات التى انجزها علماء المسلمين فى المسائل الإقتصادية المختلفة خلال العصور الوسطى (فترة الازدهار الفكرى الإسلامى) فإنه يصبح من الضرورى انتقاء أبرز هذه الاجتهادات والاتجاهات العلمية والاهتمام بها .

كما ذكرنا ايضا فى التعريف كلمات « بحث وتحليل المشكلة الاقتصادية ... ومحاولة استنباط العلاج الملائم لها » والمقصود من وراء هذه الكلمات هو التأكيد على ضرورة توفر المنهج العلمى فى الكتابات التى تناولت المشكلة الإقتصادية . ولزيارة هذه النقطة وضوحاً نقول ان بعض ماكتب فى المسائل الإقتصادية من قبل علماء المسلمين فى العصور الوسطى لم يعتمد على الاسلوب العلمى فى البحث والتحليل بشكل كاف . وانما جاء معبرا عن احكام فقهية محضة أو أحيانا مترجماً لآراء خاصة دون مبررات علمية كافية . وربما كانت هذه الأحكام أو الآراء ذات نفع كبير حيث وحيناً قِلت ، ولكننا فى مجال دراسة الفكر الإقتصادى العلمى ومحاولة تتبع السلسلة التى تربط الحلقات المتتابعة منه بعضها ببعض لا نستطيع أن نأخذ سوى الاجتهادات التى استندت إلى تبريرات منطقية كافية وارتبطت بشكل لا يقبل الشك بالمنهج الإسلامى فى البحث والتحليل .

تنظيم الحياة الإقتصادية فى « المدينة » خلال عصر رسول الله ﷺ :

خلال الفترة التى عاشها محمد رسول الله ﷺ فى المدينة المنورة كان البناء الإقتصادى لهذه المدينة مستمراً لا يتوقف مع عملية البناء الاجتماعى والسياسى . كانت المدينة تتحول تدريجياً ولكن سريعاً إلى مثال حى لما اطلق عليه الفلاسفة منذ القدم « المدينة الفاضلة » أو « المثالية » . وكانت المدينة قبل هجرة رسول الله ﷺ تدعى « يثرب » وكانت تعاني من الصراعات

الداخلية بين قبائل الاوس والخزرج ، تلك الصراعات التي افسدت الحياة الاقتصادية لسكانها من العرب وتركت المجال لظهور احتكارات اليهود في مجالات التجارة والصناعة خاصة .

وقد قام رسول الله ﷺ بعد هجرته مع اصحابه من مكة إلى يثرب بتغيير اسمها إلى « المدينة المنورة » . ولم يكن هذا مجرد تغيير اسمي حيث تعهد رسول الله ﷺ بعملية البناء الداخلي لصرح الاخلاق الفاضلة على اساس من العقيدة الاسلامية قال . ﷺ « انما بعثت لاتمم مكارم الاخلاق » ؛ وكان يقول « إن من خياركم احسنكم اخلاقاً » (البخارى ومسلم والرمذى) . وكان البناء الاخلاقي القائم على العقيدة الإسلامية هو الاساس الحديدي للتنظيم الاقتصادي والحياة الاقتصادية في المدينة المنورة وهذا ما نعرضه فيما يلي .

أولاً : التوزيع العادل للدخل والثروة :

لقد بدأ البناء الاقتصادي والاجتماعي بمؤاخاة عقدها رسول الله ﷺ بين المهاجرين (هل مكة) والانصار (اهل المدينة الذين دخلوا في الاسلام) على اساس لم يسبق لها مثيل في التاريخ ، كما أنها لم تتكرر بعد ذلك . ومن الناحية الاقتصادية انطوت هذه المؤاخاة على إعادة توزيع اختيارية للثروة والدخل بين فئتين من الناس لم يجمعها غير الايمان بالله ومحبة الله ومحبة رسوله ﷺ . فلقد تنازل الانصار طواعية ومحبة بموجب هذه الأخوة الصادقة عن جانب من ثرواتهم أو اصولهم الانتاجية لـ اخوانهم من المهاجرين . ولقد اتخذ هذا التنازل صفة دائمة في بعض الحالات وصفة مؤقتة في حالات أخرى ومن ضمن ما عرض الانصار على النبي ﷺ ان يقسم النخيل بينهم وبين اخوانهم المهاجرين ، ولكنه رفض هذا العرض منهم حيث يعنى تنازلهم عن اهم شكل من اشكال الثروة المعنوية لديهم . وربما ان الرسول ﷺ كان يرى بعين النبوة الصادقة ان الأمور ستتغير إلى الاحسن وان ابوابا جديدة للرزق سوف تفتح على الجميع فأراد ان يضع قيداً على عملية اعادة توزيع الثروة . فلما فهم الانصار رأى النبي ﷺ طلبوا من المهاجرين مواساة لهم ان يساعدهم في

العمل ، في سفيا الأرض والقيام عليها ، مقابل اشراكهم في الثمر (الناتج)
وقد أقر رسول الله ﷺ هذا النظام وهو ما يعرف « بالمساقاة » .

ومن المعروف ان جانب توزيع الدخل والثروة يمثل ابرز جانب في المشكلة الاقتصادية التي جابهت المجتمعات قديماً أو حديثاً . لذلك كانت البداية المذكورة في حياة المدينة المنورة من أهم وابرز ما يسجل في بناء نظام إقتصادي قائم على التكافل والتماسك الاجتماعي وخال تماماً من الصراعات والاحقاد الطبقية أو العنصرية ، بل خال تماماً من نزعة الانانية وقائم على الاثيار . قال تعالى في وصف سلوك الانصار « يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون » (الحشر - من الآية ٩)

ولقد توأمت دعائم نظام عدل لتوزيع الدخل والثروة في المدينة المنورة فيما بعد ذلك بامور أخرى كان من اهمها « الزكاة » وهي ركن اساس من اركان الاسلام الخمسة .. وكانت الزكاة في أول الاسلام بمكة « مطلقة » لم يحدد فيها المال الذي تجب فيه ولا مقدار ما ينفق فيه وفي السنة الثانية من الهجرة بينت الزكاة مفصلاً على كل نوع من انواع المال وتحددت أوجه انفاقها الشرعية . وبذلك اخذت الزكاة شكل الفريضة التي يلزم ولي الأمر بها ويراقب وينظم عملية جمع وانفاق ايراداتها على اساس شرعية محددة . وكان رسول الله ﷺ يوضح معناها للمسلمين ويرغبهم في ادائها ويرهبهم من الامتناع عنها أو التهرب منها . وفي توضيح علاقتها بعملية توزيع الدخل والتكافل الاجتماعي قال عليه الصلاة والسلام « ان الله فرض على اغنياء المسلمين في اموالهم بقدر الذي يسع فقراءهم ، ولن يجهد الفقراء إذا اجاعوا أو عروا الا بما يصنع اغنيائهم^(١) ، الا وإن الله يحاسبهم حساباً شديداً ويعذبهم عذاباً أليماً (الطبراني في الاوسط عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه) . وبالإضافة إلى الزكاة استمر رسول الله ﷺ يحض المسلمين على الصدقات الاختيارية والقرض الحسن امتثالاً لما يوحى إليه في كتاب الله الكريم . ولقد كان أمر الصدقات الاختيارية والهبات

(١) أي أن ما يهيب الفقراء من مشقة وعناء من جراء الجوع أو العرى لن يكون إلا بسبب بلخ الأغنياء .

معروفاً في المجتمعات القديمة كما انه مازال معروفاً في المجتمعات الحديثة ولكن « القرض الحسن » كان ومارال نظاماً اسلامياً فريداً من نوعه يؤثر تأثيراً مباشراً في هيكل توزيع الثروة من حيث انها « خاصة » أو « عامة » Private Or Public . فالقرض الحسن هو تنازل اختياري عن مال خاص ووضعه تحت تصرف ولى الأمر لاغراض النفع العام وذلك ابتغاء مرضاة الله عز وجل في الحياة الآخرة^(١). فإذا كان المال الخاص المتنازل عنه عبارة عن رصيد من سلع استهلاكية فان اثره على هيكل الثروة (والدخل) في المجتمع سوف يكون محدوداً بمحدود الاجل القصير . أما إذا كان المال المتنازل عنه عبارة عن سلع أو أصول انتاجية فان اثره على هيكل الثروة (ومن ثم الدخل) سوف يمتد على المدى الطويل . ومن الامثلة الحية للقرض الحسن في عصر رسول الله ﷺ ما فعله ابو طلحة الانصاري الذي تنازل عن بئر « حاء » وكانت من اشهر الآبار التي تستخدم في رى الارض الزراعية بالمدينة وكانت أحب اموال ابى طلحة إليه . فلما نزل قول الله تعالى « لن تنازلوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » [آل عمران : ٩٢] قام ابو طلحة ابى رسول الله ﷺ وقال له : ان احب اموالى إليّ بئر « حاء » وهى صدقة لله أرجو برها وزخرها عند الله^(٢). وكذلك قام عثمان بن عفان رضى الله بشراء بئر « رومه » . وكانت البئر ملكاً ليهودى يبيع ماءها للمسلمين ، فرغب رسول الله ﷺ المسلمين في شرائها وقال لهم من اشتراها فله مشرب في الجنة ، فاشتراها عثمان بن عفان وتنازل عنها للمسلمين عامة^(٣) .

وكان من دعائم نظام التوزيع الامثل في المدينة المنورة التزام جميع اصحاب الاعمال باعطاء الاجراء حقوقهم وعدم بحسها ولقد حض رسول الله ﷺ على الوفاء بحق الأجير في وقته فقال : « أعطوا الأجير حقه قبل ان يجف عرقه » [ابن ماجه واخرجه المنذرى في الترغيب والترهيب] . وكذلك كان ﷺ يقول للمسلمين ان رب العزة تبارك وتعالى يقول « ثلاثة انا خصمهم يوم

(١) قال تعالى : « من ذا الذى يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له وله أجر كريم » (الحديد : ١١)

(٢) ابن النجار : الدورة المحنة ص ٣٤٠ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٤٢ .

القيامة ، ومن كنت خَصْمَةً فَخَصْمَتُهُ : رجل أُعْطِيَ في ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكل ثَمَنَهُ ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يُعْطِهِ أَجْرَهُ » [البخارى وابن ماجه وغيرها ^(١)].

ومما دعم نظام التوزيع الامثل تحريم الربا واستبداله بنظم اخرى قائمة على مبدأ المشاركة في المخاطرة والربح (الغرم والغنم) بين اصحاب رؤوس الاموال ومن يستخدمونها . وكذلك ايضا ارساء نظم جديدة للمشاركة في ثمرة الناتج الزراعى بين من يملكون الأرض ومن يفلحونها مثل نظام المزارعة . ويلاحظ ان جميع العقود أو الاتفاقات بين من يملكون عناصر الانتاج ومن يستخدمونها والتي تتدخل بشكل مباشر في تحديد الكيفية التي يتم بها توزيع الدخل كانت تتم من خلال السوق التنافسى الحر وتلتزم بقاعدة التراضى بين المتعاقدين على شروط محدودة . قال عليه الصلاة والسلام « المسلمون عند شروطهم » (البخارى ومسلم) .

ثانيا : تنظيم وتنمية النشاط الانتاجى على امس جديدة :

(أ) الحث على العمل : لقد أمر الله سبحانه وتعالى عباده بالعمل في القرآن الكريم وأعلمهم انه مطلع ومشاهد لعملهم وكذلك فإن الرسول ﷺ والمؤمنون مطلعون على الاعمال شهود عليها ... « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون » [التوبة ١٠٥] والعمل هنا يحتمل معنى العمل التعبدى المحض من صلاة أو صيام مثلاً أو العمل لاجل اكتساب الرزق وعن هذا الأخير نتكلم الآن وكان الرسول ﷺ يحث المسلمين القادرين على العمل ويخوفهم من التسول وسؤال الناس أو التعطل الاختيارى خشية المذلة في الدنيا وحساب الله في الآخرة . وهكذا ارتفعت قيمة العمل في مجتمع المدينة المنورة إلى درجة عالية لم تكن معروفة للعرب قبل الاسلام . بل ان الرسول ﷺ رفع مرتبة العمل

(١) قيل أيضاً في تفسير « ولا تبخسوا الناس أشياءهم » (الأعراف من الآية) انها نزلت في انصاف الاجراء وعدم التعدى على حقوقهم المادية .

الشریف الجاد إلى مرتبة الجهاد فی سبیل الله^(١). وهذا أمر مستلهم من کتاب الله قال تعالى « وآخرون يضربون فی الأرض یتفنون من فضل الله وآخرون یقاتلون فی سبیل الله » [المزمل - من الآية ٢٠] .

وروی أنس رضی الله عنه ان رجلاً من الانصار جاء یسأل الرسول ﷺ صدقة فسأله ﷺ « أما فی یتک شیء » ؟ فلم یجد عنده الا أقل القلیل من المتاع فأخذہ منه وباعه یبعاً خیریاً للمسلمین فاشتراه واحد بدرهمین فأعطاهما للانصارى ونصحہ بان یشتري بأحدہما طعاماً یترکہ لاهله وبالأخر قدوماً (رأس الفأس) ویأتیہ به . فلما فعل الانصارى أخذ رسول الله ﷺ القدوم فشد فیہ عوداً من الخشب بیده ثم اعطاه له وقال أذهب واحتطب . وبعد خمسة عشر یوماً جاء الانصارى إلى الرسول ﷺ وقد أصبح معه عشرة دراهم من الاحتطاب^(٢). وروی مالک والبخاری ومسلم وغيرهم عن أبی هريرة رضی الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « لأن یحتطب احدکم حزمة علی ظهره خیر له من أن یسأل احداً فیعطیه أو یمنعه » . وفیهم من الحدیثین حث الافراد علی التعرف علی قدراتهم الذاتية مهما قلت والاعتماد علیها اعتماداً رشیداً لاكتساب دخل لانفسهم . وأن الدخول الذی یکتسب من أقل الأعمال خیر من البطالة الاختیاریة . وهذا المعنی یؤكد أهمية « التوظف الکامل فی المجتمع الاسلامی واهتمام رسول الله ﷺ بهذا الأمر بنفسه أرس قاعدة یتمسک بها حکام المسلمین فیما بعد .

كما أن الله سبحانه وتعالى أمر بالعمل فی أى مکان ... فأمر بالانتشار فی الأرض ابتغاء فضله وأثنی علی الذین یضربون فی الأرض یتفنون من فضله ... قال تعالى « فإذا قضیت الصلاة فانتمشوا فی الأرض وابتغوا من فضل الله واذکروا الله کثیراً لعلکم تفلحون [الجمعة - ١٠] وقال تعالى « هو الذی جعل لکم الأرض ذللاً فامشوا فی مناكبها وکلوا من رزقه » ... [تبارک -

(١) أنظر حدیث کعب بن عجرة رضی الله عنه وقد رواه الطبرانی أن رجلاً مر علی السی ﷺ ومعه صحابته رضوان الله علیهم فرأوا من نشاط الرجل وحده وهو خارج للعمل فقالوا « لو کان هذا فی سبیل الله الخ الحدیث » .

(٢) معنی الحدیث مختصراً . ونص الحدیث عن أنس رضی الله عنه خادم رسول الله ﷺ رواه أبو داود والنسائی والترمذی وقال حدیث حسن

١٥] وهكذا أرسى الاسلام مبدأ حركية العمل « من مكان لآخر واثني عليها . وكان رسول الله ﷺ من سافر وعمل في مال غيره ، وكان صحابته ايضاً رضوان الله عليهم قدوة لغيرهم في اكتساب دخلهم بمجهودهم داخل المدينة وخارجها » وكذلك فقد أرسى الاسلام في عهد رسول الله ﷺ مبدأ « حركية العمل » من نشاط انتاجي لآخر ابتغاء الرزق . فقد شجع رسول الله ﷺ بعض المهاجرين المكين على العمل بالزراعة في المدينة ولم تكن مهنتهم حيث اعتادوا التجارة كما شجع بعض الانصار على التجارة داخل المدينة وخارجها ولم تكن مهنتهم حيث اعتادوا على الزراعة وممارسة بعض الحرف الصناعية داخلياً .

(ب) تحرى الكسب الحلال :

كان رسول الله ﷺ يحض المسلمين على تحرى الكسب الحلال من أى مصدر وينهاهم عن الكسب الحرام كى ينعموا بالعيش الطيب في الدنيا ثم تكون الجنة مثواهم في الآخرة . ولأنك ان الكسب الحرام قد يتيح للبعض تنمية دخلهم النقدي و ثروتهم سريعاً ولكنه كسب خبيث حيث انه يتم على حساب الآخرين ويتعد بالموارد الاقتصادية للمجتمع عن استخداماتها المثلى . فمثلا الذى يعتاد على الغش في بضاعته أو ظلم الناس يركن إلى هذه الأمور لزيادة دخله و ثروته فيضر الآخرين من جهة ولا يضطر من جهة أخرى إلى البحث عن الوسائل التى يرفع بها كفايته الانتاجية والتي يمكن ان يتنافس بها منافسة شريفة مع الآخرين في السوق . وكذلك كل من يعتاد على الكسب من وراء الاحتكار يظلم الآخرين ويبقى بعض الطاقات الانتاجية أو كميات من الناتج معطلة لاغراضه الخاصة فيضر بالمصلحة الاقتصادية العامة ولشد حرم الاسلام العمل في انتاج سلع معينة مثل الخمر والحلوى والخنزير وشحمه وذلك حفظاً على الصحة العامة والعقل من التدهور كما حرم الكسب من « الرشوة » ... قال تعالى « ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وتؤدلو بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من اموال الناس بالاثم وانتم تعلمون » [البقرة : ١٨٨] وشدد رسول الله ﷺ في تحريمها فقال « لعنة الله على الراشئ والمرتشئ » [رواه ابن حبان والحاكم وقال صحيح الاسناد] وورد معنى الحديث في

روايات أخرى عديدة وفي رواية الإمام أحمد عن عويان « لعن رسول الله ﷺ الراشئ والمرثئ والرائش » والرائش هو الوسطة بين الراشئ والمرثئ حتى تتم عملية الرشوة ... ولاشك ما في الرشوة من أفساد للحكام والطفيان على مصالح وحقوق من لا يقدمون رشوة . وبالتالي تفسد المصالح العامة ولا تؤدي كما ينبغي . وقد كان الرسول ﷺ يحاسب من بولهم أمور عامة الناس إذا لا حظ زيادة ثروتهم وهم في مناصبهم . ولقد روى أنه عليه الصلاة والسلام سأل يوماً أحد الولاة عن ثروته الخاصة وكيف زادت فرد عليه بان الناس كانت تهدي إليه فغضب الرسول ﷺ وأفهمه ان ما كان يهدي إليه كان بسبب منصبه وحرم الله عز وجل الربا تحريماً قاطعاً ونهائياً . وكان الربا الذائع بين العرب هو ربا النسبية ، فكان الواحد من الناس يقترض سلعاً أو نقوداً من الآخر ويحدد موعداً أجلاً لرد ما اقترضه . فإذا حل موعد الوفاء بالقرض ولم يستطع المدين سداد ما عليه طلب من الدائن امهاله إلى أجل جديد مقابل زيادة محدودة تضاف لقيمة القرض وبناء على هذه الزيادة المشروطة يتم تأجيل سداد القرض وهذه الزيادة المشروطة المحددة على قيمة القرض مقابل التأجيل في السداد هي ربا النسبية . وربما تضاعفت قيمة القرض الأصلي إذا تكرر التأجيل حيث يضاف الربا كل مرة إلى قيمة الدين ويعتبر جزءاً منه بعد ذلك ونزل ذلك قوله تعالى « يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا اضعافاً مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون » [آل عمران - ١٣٠] وحيث اختلط أمر البيع بالربا في بعض الحالات فقد نزل قول الله تعالى في سورة البقرة ، ذلك بانهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا [في الآية ٢٧٥] . وفي هذه الآية رد صريح لكل من يقول ان المعاملة الربوية مثل البيع أو من قبيل البيع فهي تتضمن اتفاقاً على مبادلة شيء بشيء وأن ما يتحقق من كسب في البيع لا يختلف في حقيقته عن الربا الذي يتحقق في المعاملة الربوية وفي حديث لرسول الله ﷺ فرق بوضوح بين المعاملة الربوية وبين معاملات البيع . فعن عبادة بن الصامت قال قال رسول الله ﷺ « الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً سواء بسواء يداً بيد فإذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد » ورواه مسلم عن أنس بن سعيد الخدري وزاد في روايته بعد قوله مثلاً بمثل يداً بيد فمن زاد أو استزاد

فقد أرى الآخذ والمعطى فيه سواء . وبناء على هذا فإن الربا الذى يختلط بمعاملات البيع ويسمى ربا الفضل قد تحدد مفهومه عاما . فلا يجوز لطرفي المعاملة فى السوق مبادلة سلعة من السلع الست المذكورة (أو مائى حكمها) بنفسها الا بشرطين التساوى فى الكيل أو الوزن وقبض ما تم الاتفاق على مبادلته فى مجلس البيع . وعلى هذا فإذا وجدت زيادة لأحد طرفي المعاملة (سواء أخذاً أو عطاءً من الطرف الثانى) تحقق الربا حتى إذا تم التقابض فى مجلس البيع . وإذا وجدت زيادة لأحد طرفي المعاملة بسبب تأخير التقابض فقد تحقق الربا وإذا وجدت زيادة لأحد طرفي المعاملة بسبب الاتفاق على البيع إلى أجل تحقق الربا ايضا . اما إذا اختلفت الاصناف فى المبادلة فالزيادة المتحققة لأحد طرفي المبادلة ليست بربا ، ولكن إذا اشترط أحد الطرفين زيادة لمجرد تأجيل قبض حقه أو ثمنه وقع الربا .

ويلاحظ ان ما يفهم من الحديث المذكور عن رسول الله ﷺ ومن الآية احل الله البيع وحرم الربا « يؤكد ان مفهوم الربا غير قاصر على ما يسمى بقروض الحاجة أو قروض الاستهلاك » وانه يمتد ليشمل المعاملات التى تتم داخل النشاط الإنتاجى بين الاطراف المختلفة سواء فى النقود أو فى السلع . وقد تأكد اتساع وشمول مفهوم الربا فى قوله تعالى « يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس اموالكم لاتظلمون ولا تظلمون . وإن كان ذوا عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم وإن كنتم تعلمون » (البقرة ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠) ففى الآيات ذكر لاصحاب رؤوس الاموال وانهم لا يجب ان يأخذوا أكثر ولا أقل مما يستحقون فى معاملاتهم . وفى الآيات ذكر للمعسرين واصحاب الحاجات وأن الواجب امهالهم بل والتصدق عليهم .

هذا ويلاحظ ان الخطاب فى آيات تحريم الربا للمؤمنين ، وان الله يحذر المخالفين بحرب منه ومن رسوله ﷺ . وقد كشف القرآن الكريم ايضا عن مخالقات اليهود فى موضوع الربا . فقد نهاهم الله عن أكل الربا ولكنهم انحرفوا عن الصواب ، فنزل فى شأنهم قوله تعالى « وأخذهم الربا وقد نهوا عنه واكيلهم اموال الناس بالباطل واعتدنا للكافرين منهم عذاباً ايماً (النساء -

(١٦١) . وكان اليهود في المدينة ذوى نفوذ وخاصة في مجال الاعمال فانتقد الاسلام سلوكهم في سبيل ارساء قواعد الخلق الحميد . ولقد حمل الرسول ﷺ حملة شديدة على الربا والمرايين في احاديث عديدة . وكان لهذا الاسلوب اثره فينتظهر مجتمع المدينة المنورة من هذه الأفة التي تحكمت في المعاملات لزمن طويل حتى افسدتها ، كما تسبب ايضا في ركون البعض إلى تكون الثروات السهلة من وراء المال دون أى مشاركة في مخاطرة استخدامه في التجارة أو في غيرها من النشاط .

(ج) حرمة رأس المال الخاص ووظيفته الاجتماعية :

أوضح الرسول عليه الصلاة والسلام للمسلمين حرمة رأى المال الخاص بصفة مؤكدة . وفي الحديث ان رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالى ؟ قال فلا تعطه مالك » قال أرأيت ان قاتلنى ؟ قال : « قاتله » قال : أرأيت ان قاتلنى ؟ قال « فأنت شهيد » قال أرأيت ان قتلته ؟ قال « هو في النار » (رواه مسلم) . وقد ورد في احاديث أخرى للنبي ﷺ ان من قتل دون ماله فهو شهيد » . وهكذا وضع اساس ثابت للمشروع الخاص متمثلاً في حرمة الملكية الخاصة . الا أن القرآن الكريم والحديث النبوى اوضحا عقيدة الاستخلاف بالنسبة للملكية الخاصة فالخالق وحده هو « مالك الملك | تولى الملك من تشاء وتنزع الملك من تشاء » (من سورة آل عمران) والانسان مستخلف فيما لديه من مال يتصرف فيه في حدود الشريعة الاسلامية وبما يحقق مصلحة الجماعة . وهكذا فهم المسلمون ان الملكية الخاصة لا تتيح للانسان التصرف كيفما يشاء لان لها وظيفة إجتماعية وقد تأكد هذا الفهم من خلال التجربة الاقتصادية للمدينة المنورة في عصر رسول الله ﷺ وتوجيهه المستمر للمسلمين .

(د) تحديد اطار الملكية العامة :

روى عن رسول الله ﷺ قوله « الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكلأ » . وفهم من هذا الحديث ان هناك « منافع عامة » وان الدولة

بصفتها ممثلة لعموم الناس ومسئولة عن رعاية مصالحهم جميعاً دون تفضيل خاص للبعض هي الأحق بتنظيم استغلال هذه المنافع العامة . وليس لدينا من الأدلة التاريخية ما يجعلنا نقول ان ثمة مشروعات عامة قد قامت بتنظيم هذه المنافع العامة في عصر الرسول ﷺ . ولكن نقول ان الرسول ﷺ قد أرسى المبدأ وقد استنبط فقهاء المسلمين فيما بعد منافع أخرى تدخل في نطاق المنافع العامة .

وقد كان الرسول ﷺ في المدينة المنورة ينظم استغلال مياه الري بين المزارعين على اساس منفعتهم جميعاً ، كما انه أوضح حق الآخرين فيما يفيض من ماء عن الاستخدام الفردي . كذلك نظم الرسول ﷺ استغلال الكلاّ فحمى بعض الأرض لأغراض محددة وافهم عامة الناس ان أرض الكلاّ (التي لم تحمى) ليست ملكاً خاصاً لاي واحد منهم . وسيأتى فيما يلى بعض تفاصيل خاصة بهذا الأمر .

(هـ) أساليب جديدة لتنظيم وتنمية الزراعة :

لم تكن ارض المدينة مستغلة استغلالاً جيداً قبل هجرة الرسول ﷺ ذلك لان اهل المدينة لم يقبلوا اقبالاً كافياً على نشاط الزراعة كما انهم انشغلوا كثيراً بالحروب التي دارت فيما بينهم وقد حث رسول الله ﷺ المسلمين بعد الهجرة على الاهتمام بالزراعة واستغلال الأرض لانها مصدر الثمر الذي ينتفع به الجميع وعن انس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان الا كان له به صدقة » (البخارى ومسلم وغيرهما)^(١) . وبالرغم من أن المهاجرين من مكة كانوا اهل تجارة الا ان منهم من مارس نشاط الزراعة بتشجيع الرسول ﷺ ، فاختاروا اراضى واسعة وزرعوها وبذلك ساهموا في إنتاج المحاصيل الغذائية الاساسية للمدينة ، التمور والشعير والقمح وبعض الخضروات .

(١) وهناك أحاديث نبوية أخرى صحيحة تحت على ممارسة نشاط الزراعة من أجل الحصول على الأوقات الأساسية .

وقام رسول الله ﷺ بتنظيم عملية الري . فقد كان اهل المدينة يستفيدون فائدة كبرى من مياه الامطار في رى مزارعهم وقد نظم رسول الله ﷺ عملية الري بين الافراد الذين كانت مزارعهم تقع متجاورة على مسابيل الامطار^(١) ، فأمر بأن يسقى من يمر عليه الماء أولاً ثم أعطاه الحق في ان يجبس الماء في زراعته حتى يصل إلى حد الكعب ، ثم ألزمه بعد ذلك بأن يرسل الماء إلى من يليه هكذا وبذلك يأخذ كل مزارع حاجته من الماء دون أن يظلم أو يظلم^(٢) .

وأقر الرسول ﷺ مبدأ الاستفادة من الخبرة الفنية والنشاط الانتاجي لغير المسلمين . روى ان بعضاً من يهود خيبر قالوا للرسول ﷺ : « يا محمد نحن ارباب النخل وأهل المعرفة بها ، ولنا بالعمارة والقيام على النخل علماً فأقرنا نعمل بالأرض » فوافق الرسول ﷺ على ذلك ولم يخرجهم من المدينة كما حدث مع بقية يهود خيبر . وسلم الرسول ﷺ الأرض لهؤلاء اليهود على ان يزرعهاها على ان يكون لهم نصف ما يخرج من التمر وللمسلمين النصف الآخر . فإذا كان ثمة محاصيل أخرى تنتج من زرع بحوار النخل فهي ايضا مناصفة بينهم وبين المسلمين^(٣) . ولقد شاطرهم الرسول ﷺ على التمر وغيره على أن يتحملوا هم نفقات البذر وغير ذلك من نفقات الزراعة . وهذا النظام الذى اتبع مع يهود خيبر الذين بقوا في الأرض وقاموا على زراعتها هو نفسه نظام المزارعة الذى عرفه المسلمون في المدينة وعملوا به في عهد الرسول ﷺ .

ويتميز هذا النظام الذى أقره الرسول ﷺ بأنه أكثر انصافاً لمن يتعهد الأرض بالعمل بالمقارنة بنظام الإجارة حيث الآخر يستلزم من المستأجر أن يسلم المالك الأرض قدرأ معيناً من المال بعض النظر عن ما تخرجه الأرض من ثمر كثير كان أم قليل . كما أن نظام المزارعة أكثر انصافاً للمالك دنيأً ودنيأً ففى اوقات المحاصيل الطيبة يجلب نظام المزارعة رزقاً أوفرأً بالمقارنة بنظام الإجارة . أما في السنوات العجاف حيث يقل ناتج الأرض الزراعية فإن المالك يشارك القائم على زراعة الأرض مشاركة انجابية في أشدته بدلاً من أن يحصل منه على إجارة ثابتة

(١) الجارى الطبيعية التى تسيل فيها مياه الأمطار .

(٢) البلاغرى : فروع البلدان ص ٢٣ - ٢٥ ، وكذلك الماروى : الأحكام السلطانية ص ١٨٠ .

(٣) البلاغرى : فروع البلدان ص ٣١ ، ٣٦ ، ٢٣٩ .

تزيد من شدة ضائقته ، وهذا أمر له فضله من الناحية العقائدية حيث الآخرة خير من الأولى .

وكذلك عرف المسلمون نظام المساواة وقد تعرضنا له في البداية عند الكلام عن المؤاخاة بين المهاجرين والانصار وأثرها في إعادة توزيع الثروة والدخل .

(و) تنظيم استغلال الاراضى غير المزروعة :

كان الرعى أحد الأنشطة الهامة المرتبطة بالأرض . والنسبة لأرض الكلأ وهى المراعى الطبيعية أدخل الرسول ﷺ عليها نظام الحمى . وأرض الحمى هى أرض الكلأ التى حماها رسول الله ﷺ من الناس فقام بتحديد حدود واضحة قاطعة لها فلا يرعى فيها أحد الا بموافقة . وقد أخذ خلفاء رسول الله ﷺ بنظام الحمى من بعده . ولكن حماية الأرض لم تتم بغیر هدف لقد حمى رسول الله ﷺ إحدى المناطق لإبل الصدقة لترعى عليها وحى منطقة أخرى لخيول المسلمين . أما ابل الصدقة فهى تابعة لبيت مال المسلمين واما الخيول فكانت خيول المجاهدين وهى الوسيلة الاساسية للركوب والقتال فى سبيل الله^(١).

إلا أن بلالاً بن الحارث ، وقد كلفه الرسول ﷺ بالقيام على أرض الحمى محافظة على أغراضها سأله عن سوائم المسلمين (الانعام السائمة اى التى ترعى فى الارض بغیر صحبة مالك أو راع) ترعى فى أرض الحمى أم لا ، فقال له لا تدخلها ، فسأله عن المرأة والرجل الضعيف الذى تكون له ماشية يسيرة فقال له الرسول ﷺ دعه يرعى . وهكذا يتضح ان حمى الأرض كان لأجل « المصلحة العامة » للمسلمين فى المقام الأول (اغراض بيت المال والجهاد فى سبيل الله) ولكن اصبح هناك اضافة إلى ذلك تمييز خاص للفقراء دون الاغنياء فى الانتفاع بأرض الحمى . وقد صارت هذه سياسة إقتصادية ثابتة لخلفاء رسول الله ﷺ من بعده .

(١) أنظر ابن سلام : الأمل ص ٤١٢ - ٤١٧ والتعبير الحديث تقول أن « الحمى » كان فى الثلاثين المكونين لأجل الحرانة العامة للدولة وللأغراض الحربية .

كذلك ادخل رسول الله ﷺ نظام احياء الارض الموات . ويتضمن هذا النظام منح حق ملكية الأرض الموات (الارض الجذباء التى لا يملكها أحد وتقع خارج نطاق الاراضى الزراعية وأراضى الرعى والصيد المعروفة بالمدينة) لمن يقوم باحيائها بزرع أو بغيره . وهذا النظام يتضمن تحويل الأرض من ملكية عامة أو مباحة للجميع إلى ملكية خاصة لمن احيائها . ولكنه يتضمن ايضا استغلال الأرض غير المنتجة الموجودة بالمجتمع وتحويلها إلى ثروة منتجة نافعة للفرد ولغيره من ابناء المجتمع فيما بعد .

ومن ضمن الأنشطة الهامة التى ارتبطت بالاراضى غير الزراعية الاحتطاب^(١) والصيد . والاحتطاب حرفة العمال الفقراء وكان يمارسها بعض اهل المدينة . وكان الرسول ﷺ يبحث على الاحتطاب ويعتبره أفضل ولاشك من سؤال الفرد للغير أعطوه أو منعه . (وقد ذكرنا بعض الحديث فى هذا الشأن فى صفحة سابقة) إلا ان الرسول الله ﷺ حرم عضاة المدينة وما حولها اثنى عشر ميلاً والعضاة : البنات وانواع من الشجر الذى ترعاه الماشية ، وحرّمها اى نهى عن احتطابها . وهكذا جعل رسول الله ﷺ قيّداً على الاحتطاب بمنع قطع النباتات أو الاشجار التى ترعاه الماشية فى المدينة وما حولها . وقيل لان هذه « العضاة » هى طعام المواش من الابل والبقر والغنم والتى تدر اللبن ، وهو قوت اساسى لاهل المدينة . لذلك قيل ان استبقاء المراعى من اجل قوت اساسى افضل من احتطاب هذه المراعى ... وهذا تفسير اجتهدى لعمل قام به رسول الله ﷺ^(١).

أما نشاط الصيد فقد سمح به الرسول ﷺ ولكن خارج المدينة المنورة وحرّمها الذى حدده ﷺ ممتداً اربعة اميال حولها .

(ز) الحرف الصناعية فى ظل العقيدة الاسلامية :

كان من اهم الآثار التى ترتبت على التنظيم الاقتصادى الجديد للمدينة المنورة كساد صناعة الخمور بالمدينة ثم انتهائها كلية بعد ان نزل تحريم الخمر فى

(١) أبو يوسف : الخراج ص ١١٢

القرآن . وكانت الخمر تصنع من التمر غالباً ومن ناحية أخرى حث القرآن الكريم والحديث النبوي المسلمين على اعداد العدة للملاقاة العدو . فكان من اثر ذلك ان تعلم بعض المسلمين بالمدينة صناعة السيوف وصقلها وبعض الصناعات الأخرى التي تنشأ الحاجة لها في الحروب مثل النبال . وكانت صناعة الاسلحة والدروع قبل الهجرة وقهاً على يهود المدينة .

وكذلك كانت حرفة الغزل والنسيج من الحرف التي تشجعت إثناء المدينة على ممارستها . وروى ان السيدة عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها كانت تقول « المغزل بيد المرأة أحسن من الرمح بيد المجاهد في سبيل الله » وروى ان نساء المسلمين كن لا يتركن المغازل حتى يخرجن في الحروب^(١) . والصناعات الحرفية السابقة ليست حصراً لما كان موجوداً بالمدينة ، ولكن التركيز هنا على تلك التي تأثرت بالروح الاسلامية اكثر من غيرها بعد الهجرة النبوية .

ثالثاً : تنظيم السوق والتجارة على اسس الحرية والمنافسة :

لم يكن النشاط التجارى فى المدينة يحتل نفس الامة أو المكانة التي كان يحوزها فى مكة ، وذلك قبل هجرة الرسول ﷺ . فمن ناحية كانت منافسة تجار مكة قوية ومن ناحية أخرى كان نشاط أهل المدينة موزعاً على أنشطة أهل المدينة موزعاً على أنشطة أخرى بجانب التجارة مثل الزراعة وبعض الحرف والصناعات اليدوية . ولكن بذلك لا يعنى ان النشاط التجارى لأهل المدينة كان محدوداً أو قليل الامة . فالمدينة بحكم موقعها الجغرافى كانت تتوسط مجموعة من القرى والقبائل العربية المتناثرة فكانت بذلك مركزاً تجارياً مرموقاً . وبعد هجرة رسول الله ﷺ مع اصحابه من مكة نشطت التجارة فى المدينة المنورة نشاطاً كبيراً .

ولقد شجع رسول الله ﷺ المسلمين على اتخاذ سوق لهم لما رآه من عدم تعاون وعدم ترحيب تجار المدينة من اليهود بل وتعنتهم مع تجار المسلمين . ولم

(٢) البلاذرى : أنساب الأشراف ج ١ ص ٢٢٦ ، ابن عبد ربه : العقد الفريد ج ٢ ص ٢٥٨ .

يمكن ذلك إلا لرغبة تجار اليهود في المحافظة على مراكزهم الاحتكارية التي قامت من قبل في ظل صراعات مستمرة بين الأوس والخزرج وروى في السيرة أن رسول الله ﷺ قام بنفسه باختيار أول سوق للمسلمين في أحد أحياء المدينة (بقيع الزبير) فجاء إجماع المحتكرين من كبار تجار اليهود وهدم القبة التي ضربت فوق أرض السوق^(١) . فلما رأى رسول الله ﷺ ذلك قال : « لأنقلنها إلى موضع هو أغبظ له من هذا ، فنقلها إلى موضع جديد هو ما عرف فيما بعد بسوق المدينة . وتصدق رسول الله ﷺ بمكان السوق على المسلمين وقال لهم « هذا سوقكم لاخراج عليكم فيه »^(٢) . وكان التجار في الأسواق الأخرى يدفعون نوعاً من الرسوم أو الضرائب (الخراج) فرفع الرسول ﷺ هذا العبء عن تجار المسلمين فتحقق بذلك أول شرط أساسي من شروط السوق الحرة ألا وهو حرية الدخول التامة للسوق دون قيد أو شرط أو نفقة مفروضة . ودعى الرسول ﷺ لأهل المدينة قائلاً اللهم بارك لأهل المدينة في سوقهم » . وقد تحقق هذا فضلاً لأهل المدينة في زمن يسير فامتسع نشاطهم التجاري الداخل ، ومع القرى والقبائل المجاورة ، كما كثر ورود القوافل التجارية إليهم من الشام حتى نافسوا في ذلك تجار مكة منافسة شديدة . ولاشك أن تشجيع الرسول ﷺ للمسلمين على ممارسة التجارة داخلها وخارجها كان له أثره في نمو سوق المدينة المنورة . كما أن ممارسة المهاجرين من أهل مكة للتجارة في المجتمع المدني الجديد (وكان بعضهم من كبار تجار مكة أمثال عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما) كان لها دور في تعلم الانصراف أساليب وفنون جديدة للتجارة لم يعرفوها من قبل . وقد أصبح عدد من الانصار بعد ذلك من مشاهير التجار العرب وأثروا ثراء كبيراً .

١ - أما الأسس التي استند عليها السوق الإسلامي التنافسي الحر فكانت أربعة أولها ما ذكرناه في بداية الكلام ويتمثل في حرية الدخول إلى السوق (أو الخروج منه) دون قيد أو شرط مالى أو غير مالى ، أما الثلاثة شروط الأخرى فهي : اعتماد المسلمون في معاملاتهم عن كافة أنواع الغش والغبن

(١) يدعى كعب بن الأشرف .

(٢) بن حبة ، المعارف ص ١٩٥ ، السمهدي : وفاة ج ٢ ص ٧٤٧ - ٧٤٨ .

وعن كافة انواع البيوع والعقود الفاسدة خوفاً من عقاب الله وامثالاً لأمر رسول الله ﷺ^(١). ولقد كان لهذا السلوك أثراً في ارتفاع الكفاءة في اداء المعاملات . فمن المعروف أن الكسب الخبيث القائم على الغش أو الظلم أو غير ذلك لا يتطلب كفاءة في اداء النشاط الاتجاري ، ومن ثم فإنه في ظروف الإمتناع عنه تماماً واجتنابه لابد ان يقوم اصحاب الاعمال بالبحث عن اكفأ الطرق لتنمية اعمالهم . أما الأثر الثاني فهو زيادة الثقة في المعاملات التي تتم في السوق من جانب الجميع . وهذين الأثرين لهما نتيجة واحدة وهي نمو المعاملات نمواً مضطرباً .

٢ - محاربة الرسول ﷺ للمحتكرين وللاحتكار في جميع اشكاله المعروفة . فقال « من احتكر طعاماً فهو خاطيء » (رواه مسلم وغيره) وقال : عليه الصلاة والسلام « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » (رواه ابن ماجه والحاكم) وقال ايضا « يفسد العبد المحتكر ، إن ارحم الله الاسعار حزن وإن اغلاها فرح » (الطبراني وغيره) . ونهى في احاديث صريحة عن تلقي الزكيات وعن بيع الحاضر للباد وكانت هذه من الممارسات الاحتكارية التي شاعت قبل هجرة الرسول ﷺ للمدينة^(٢). ولقد استجاب المسلمون

(١) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « لما قدم النبي ﷺ المدينة كانوا من أحيث الناس كيلاً فأُنزل الله عز وجل « ويل للمطففين . الذين إذا اكْتَالُوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنهم يخسران » فأحسنوا الكيل بعد ذلك (رواه ابن ماجه وابن حبان والبيهقي) . كما قال عليه الصلاة والسلام في أكثر من حديث « من غشنا فليس منا » ونهى عن المناهضة والملازمة وأمر بالاعتين أن يبيتوا أى عيب موجود في بضاعتهم فلا يخفونه على المشتري وأن يفصلوا بين الرديء والجيد عند عرض السلع للمشتري . قال ﷺ « المسلم أخو المسلم ، ولا يبيع لأحد مسلم إذا باع من أخيه يباع فيه عيب أن لا يبيعه » (رواه الإمام أحمد وابن ماجه والطبراني والحاكم) .

(٢) أما عن تلقي الزكيات بعض تجار المدينة يخرجون إلى القابلة التجار القادمين من خارجها (الزكيات) فيتملقون معهم بهداً عن جمهور المشتري في السوق ويحتكرون ما يجلبونه حتى يفلون سره على الناس . وكذلك بيع الحاضر للباد تمثل في ان يعمل بعض التجار المقيمين في المدينة وسيطاً أو سمساراً يبيع بضاعة المقيم خارج المدينة أو القادم من خارجها فتكون هناك فرصة لرفع السعر بصورة احتكارية في هذه الوساطة ، وهذا على خلاف الوضع الذي يمكن ان ترك التجار غير المقيم يبيع بضاعته في سوق تنافس .

لتعاليم رسولهم ﷺ فاجتنبوا الاحتكار وابتعدوا عن ممارساته تماماً وكان هذا السلوك ضروري لتثبيت دعائم المنافسة في سوق المدينة ونمو المعاملات فيه .

٣ - الرقابة المستمرة على نشاط السوق للتأكد من امتثال المتعاملين لما أمرهم به الله عز وجل وأمرهم به رسوله ﷺ وانتهاءهم عما نهوا عنه . وكان الرسول ﷺ يمر بنفسه في السوق حتى يتأكد بنفسه من التزام التجار بالشريعة الإسلامية ، ومن سلامة المعاملات وبعدها عن الحرام فضرب بذلك المثل الصالح للإدارة الاقتصادية الراشدة للسوق الحر . وكان عليه الصلاة والسلام في هذا السلوك موجهاً بكتاب الله عز وجل ، وقال تعالى « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون » (آل عمران - ١٠٥) . وهكذا قامت وظيفة « الحسبة » التي عرفت فيما بعد في عصور الخلفاء الراشدين وما بعدهم . ولاشك ان وظيفة الحسبة تؤكد قيام المعاملات في السوق على الاسس الاخلاقية التي ارساها الاسلام اوخلو السوق من كافة انواع الاحتكار والغش الخ ... مما سبق ذكره .

عدم التدخل في سعر السوق التنافسي الحر :

في ظل الظروف التي شرحناها سابقاً ومع الثقة الكاملة في المعاملات لاتباع الصدق والامتناع عن الكذب بين المتعاملين اصبح الجميع على ثقة بان السعر السائد في السوق في أى لحظة هو « السعر العدل » . وتبعاً لذلك امتنع رسول الله ﷺ عن التسعير . وروى عن انس رضى الله عنه ان الناس قالوا يا رسول الله غلا السعر ، فسر لنا ، فقال « أن الله هو الخالق القابض الباسط الرازق المسعر ، واني لأرجو انلقى الله تعالى ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها اياه في دم ولا مال »^(١) . فالغلاء كان أمر طبيعي لا دخل لأحد فيه حينها حدث في عهد رسول الله ﷺ ، إما لقصور طبيعى في العرض أو لزيادة طبيعة في الطلب . ومن

(١) الحديث أخرجه الإمام أحمد وابو داود الترمذى وابن ماجه وابن حبان والبيهقى وقال الترمذى حديث صحيح .

ثم فإن أحداً لا يستطيع ان يتدخل في مثل هذه الظروف التنافسية الخالصة بحجة العدالة أو استعادة التوازن . أو بعبارة أخرى ان التسعير في الظروف التنافسية الخالصة التي عرفها سوق المسلمين كان سيؤدي إلى ظلم البائعين على حساب المشتريين أو العكس .

رابعاً : السلوك الاستهلاكي :

بالنسبة للسلوك الاستهلاكي للفرد والمجتمع المسلم كانت آيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام تحت على التوسط أو الاعتدال ، بحيث لا يصل المستهلك إلى حد الاسراف من جهة أو إلى حد التقتر من جهة أخرى ... والانسان بطبعه ميال إلى التقتر ، أما الاسراف فيزيهه النفس^(١) ...

والآية الكريمة في سورة الفرقان تلخص السلوك الامثل للمستهلك المسلم أو الجماعة الاسلامية بقوله سبحانه وتعالى « والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا ، وكان بين ذلك قواما » (الفرقان : ٦٧)

كانت احاديث الرسول صلى الله عليه وسلم تنبه المسلمين دائماً في مجتمع المدينة إلى هذه الناحية ، وبالإضافة إلى ذلك يأتي أمر التوازن ما بين الدنيا والاخرة في نهي رسول الله ﷺ عن استهلاك سلع المترفين وفي حديثه عن الزهد في الدنيا^(٢) . ولقد عرف عليه الصلاة والسلام بهذه الشدائد في طبقات الدنيا وكانت معيشته أقرب ما يكون إلى مستوى الكفاف الأدنى الضروري لحفظ النفس^(٣) .

(١) قال تعالى « قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى إذا أنسكم خشية الأنفاق وكان الإنسان قهوراً [الاسراء : ١٠٠] أما سلوك الاسراف فقد بين القرآن انه مما يزيه الشيطان للنفس الانسانية . قال تعالى ... ولا تذر نذيراً . ان المبشرين كانوا اصحاب الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً [من الآية ٣٦ والآية ٣٧ الاسراء] قال ابن مسعود رضى الله عنه التذير أو الاسراف الانفاق في غير حق وكذلك قال ابن عباس رضى الله عنهما .

(٢) انهى رسول الله ﷺ في أحاديث عديدة عن النظر إلى زينة المترفين ، عن لبس الحرير والديباج والأكل في صحائف الذهب والفضة . وحيث كثرت على الزهد في الدنيا . راجع كتب الحديث النبوى .

(٣) الامام مالك بن أنس مؤسس المدرسة المالكية إحدى المدارس الفقهية الكبرى .

كما عرف صحابة الرسول بعدهم عن الترف وبزهدهم في معظم أمور الدنيا ، ولذلك كانت انماط الاستهلاك المعروفة في المدينة المنورة في عصرها الأول أقرب إلى انماط التقشف أو الكفاف في أبسط صورها لوربما قيل ان ظروف الهجرة وترك المهاجرين لأموالهم وثرواتهم في مكة ، ثم حياة الجهاد المستمرة كانت هي السبب في شيوع مستوى الكفاف الاستهلاكى في مجتمع المدينة في عصر الرسول ﷺ ... وهذا مما قد يؤخذ في الحسبان ، ولكن الاخبار الصحيحة تدل كذلك ايضا على ان عددا من صحابة الرسول ﷺ ظلوا يحافظون على مستوى الكفاف الاستهلاكى بعد ان انتقل الرسول إلى الرفيق الاعلى وبعد ان فتحت لهم ابواب الدنيا في الشرق والغرب ... ومن هنا علينا ان نفر ان الاعتماد عن الترف والتسكك بفضيلة الزهد في الحياة الدنيا في العصر الاول للمدينة المنورة لم يكن مجرد نتاج لظروف قاهرة بل كان وليد القناعة ووثيق الصلة بالإيمان بالله واليوم الآخر وإقتداء برسول الله ﷺ .

خامساً : مفهوم التوازن :

ظل الرسول ﷺ طيلة فترة بعثته ينصح المسلمين من أجل الاعداد للحياة الآخرة ويوضح لهم ان التفانى من أجل الدنيا أمر خاسر . وأنه يجب على كل مسلم ان يأخذ من الحياة الدنيا قدر الحاجة الضرورية فقط واضعاً نصب عينيه دائما ان الحياة الآخرة خير وأبقى .

وقد بينت آيات القرآن الكريم منزلة الحياة الدنيا من الآخرة في عدد كبير من الايات وهذا الامر اهم ما يميز الاقتصاد الاسلامى ، ومن أهم القواعد التى التزم بها المسلمون الأوائل في حياتهم ونشاطهم فمع العمل المجاد والسعى الحثيث من أجل الرزق الحلال في البر والبحر واستخدام موارد الثروة التى وهبها الله لبشر ، وبناء رؤوس الاموال وتنميتها ، لا يجب على المسلم ان يتعلق بالحياة الدنيا ويتناسى الاخوة ، وفي هذا امر التوازن وهو أمر ضرورى ...

وفي القرآن الكريم وجد المسلمون آيات عديدة تؤكد ضرورة التوازن بين العمل الصالح لاجل اكتساب رزق الدنيا والعمل الصالح الذى يقرب العبد من الله

وَيُعِيدُهُ للحياة الآخرة . ومن ذلك قوله عز وجل رجال « لاتلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله واقام الصلاة واتياؤ الزكاة يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والابصار . ليجزيهم الله احسنَ ما عَمِلُوا ويزيدهم من فضله والله يرزقُ من يشاء بغير حساب » (النور : ٣٧ ، ٣٨) . وكذلك قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خيرٌ لكم ان كنتم تعلمون . فإذا قُضِيَت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون » (الجمعة : ٩ ، ١٠) كما كان المسلمون يتعلمون من القرآن الكريم أن الميزان أمر هام في حياتهم بصفة عامة مثال ذلك الآيات الاولى من سورة الرحمن إلى قوله تعالى « ألا تطفؤ في الميزان ، وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان » .

ولابد أن ننبه أن المفهوم الاسلامي للتوازن أوسع وأشمل من المفهوم الوضعي . فالمفهوم الاسلامي للتوازن ليس خاصاً بالحياة الاقتصادية وحدها وإنما بحياة المسلم والجماعة الاسلامية في نواحيها المختلفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها ، فهو توازن شامل بين أمور الدنيا وأمور الآخرة .

الفصل الخامس

قادة الفكر الإقتصادي الإسلامى فى العصور الوسطى

الامام ابو حنيفة : (٨٠ - ١٥٠ هـ) ... (٦٩٩ - ٧٦٧ م)

هو مؤسس المدرسة الحنفية ، لإحدى المدارس الكبرى فى تاريخ الفقه الإسلامى . وكان مع اشتغاله بالعلوم الدينية يعمل ايضا بالتجارة فى الكوفة والتى كانت مركزا للنشاط التجارى فى إقتصاد مزدهر ومستمر فى التقدم ...

وكان بيع السلم أو السلف يمثل أحد أنواع المعاملات التى أصبحت شائعة ، ويتمثل فى بيع سلعة على أساس تسليمها مستقبلا مع تحديد ودفع ثمن السلعة عند التعاقد ، ولقد وجد الكثير من المشاكل والجدل تحيط بهذا النوع من البيع ، وحاول ان ينهى هذه المشاكل والجدل بتحديد قاطع لأمر معينه يجب أن تعرف وتقرر بوضوح عند التعاقد مثل نوع السلعة ونوعيتها أو مواصفاتها وكميتها وتاريخ ومكان التسليم ... كما أضاف شرطاً آخرأ هو أن تكون السلعة متوفرة فى السوق خلال الفترة التى تقع ما بين عقد البيع وتاريخ التسليم ، بحيث يطمئن الطرفان إلى امكانية تسليم السلعة ولقد قيل ان خبرة الامام ومعلوماته الواضحة فى التجارة ساعدته مساعدة كبيرة فى حل مشاكل بيع السلم وفى تكوين رؤية فيه ...

مثال آخر هو بيع المراجحة أى البيع مع الاتفاق على نسبة معينة تضاف على سعر سراء ، ففى هذا ايضا نجد أن حيرة الامام فى مجال التجارة قد مكنته من وضع سواعد الفقهية الدقيقة للتأكيد على تحقيق العدالة والرضا للمتعاقدين .

امام مالك (٩٣ - ١٧٩ هـ) (٧١٢ - ٧٩٦ م)

الامام مالك بن أنس مؤسس المدرسة المالكية احدى المدارس الفقهية . نشأ فى أكثر من غيره من أئمة الفقه بتقاليد الحياة فى المدينة المنورة ، وما ازال حيا من أيام الرسول عليه الصلاة

والسلام . وهناك نقطتان هامتان يمكن ذكرهما بخصوص الفكر الاقتصادي عنده :

١ - ان الامام مالك اعتبر الحاكم مسئول عن ضمان الحاجات الضرورية لعامة أو « رفاهة العامة » بالتعبير الحديث الناس ، ولذا كان يذكر الحكام بما كان يفعله عمر بن الخطاب رضى الله عنه في هذا الصدد وكيف انه اهتم باشباع حاجات عامة الناس ، وحث الامام مالك الحكام أن يقتنوا به ...

٢ - مناقشته الهامة عن « المصلحة » ، والتي يمكن القول بأنه كان يعنى بها « المنفعة » التى يمكن ان تتحقق للفرد والمجتمع ... ولقد استرشد الامام مالك بفكرة المصلحة واعتبرها قاعدة اساسية لحسم جميع الأمور التى لم ترد احكامها صراحة أو بشكل مباشر فى القرآن أو السنة ...

ولقد ورث فقهاء المالكية هذا الاتجاه من بعد الامام مالك فهم يأخذون بالمصالح المرسلة ، ويخصصون بها النصوص التى لا تكون قطعية فى دلالتها أو التى لا تكون قطعية فى ثبوتها ، فيخصصون العام فى القرآن احيانا بالمصلحة ، وتقف المصلحة معارضة لبعض اخبار الأحاد ، وقد يرجع الأخذ بها أو يرجع الأخذ باخبار الاحاد ...

وعلى ذلك يمكن تلخيص أهم المساهمات فى نقطتين : رفاهة العامة وقاعدة المصلحة ... والاخيرة لعبت دورا هاما فى تحليل بعض الأمور الاقتصادية ... وربما ان هاتين النقطتين كانتا وراء تقرير الامام فى حق الدولة فى فرض ضرائب فوق الزكاة عند الحاجة لذلك ...

الامام ابو يوسف : صاحب أبو حنيفة (١١٣ - ١٨٢ هـ) (٧٣٧ - ٧٩٨ م)

منذ بداية عصر الدولة الاملاية كان هناك تأكيد على مسئولية الحكام بالنسبة للمشكلة الاقتصادية ... ولقد كانت هذه المسألة بالذات هي نقطة الاهتمام الاساسية عند أبو يوسف تلميذ الامام ابو حنيفة رضى الله عنهما ... ونجد إجتاده في هذه المسألة في كتابه المسمى بالخراج ، الذى وجهه للخليفة العباسى هارون الرشيد ... وغالبية المناقشة الاقتصادية في الكتاب تدور حول النشاط الزراعى والضرائب ولقد كان هذا الكتاب - ومازال - محل اهتمام الدارسين من المسلمين يستخرجون منه أفكاراً أساسية في علم الاقتصاد وخاصة فرع المالية العامة ... وفى احدى المسائل نجد ابو يوسف يفاضل بين وضع تأخذ فيه الدولة حصة معينة من الناتج الزراعى من الزارع انفسهم ووضع آخر تفرض فيه الدولة مبلغا نقديا على الارض الزراعية ... نجلده يفضل الوضع الأول على الثانى ، حيث يناقش إنه أكثر عدالة وإنه غالبا سوف يؤدي إلى تحصيل إيراد أكبر للدولة بتسهيل عملية التوسع في الرقعة الزراعية ...

وفى مناقشة الضرائب (خلاف الزكاة) نجلده يقرر عدة مبادئ لاختلاف في جوهرها أجن القواعد أو المبادئ الضريبية التى تقررت في القرون الاخيرة والتي تسمى بقوانين الضرائب أو القواعد الضريبية فهو يقرر مبدأ القدرة على الدفع ، ومبدأ سهولة للدفع بالنسبة لدافع الضرائب من حيث الزمن والمكان وطريقة الدفع ، ويقرر ايضا مبدأ عدم ازدواج السلطة الضريبية أو مركزية السلطة الضريبية ، وذلك بأن يتم فرض الضرائب وادارتها من جهة سلطة واحدة مركزية ...

ولقد أكد أبو يوسف على اتخاذ عمال (موظفين) يعينوا برواتب لجمع الضرائب ورأى ان هؤلاء يجب ان يخضعوا للرقابة الدقيقة والحازمة من الحاكم كى لا يحدث ظلم في عملية جمع الضرائب ... ويلاحظ ان عمال (موظفى) الزكاة الذين يعينون من قبل الدولة لهم سهم من ثمانية اسهم فيها وكما لاحظ عدد^(١) من الكتاب فإن ابا يوسف قد وضع مصلحة الرجل العادى محل اهتمامه

(١) قال تعالى : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والمغارم وفى سبيل الله ولين السبل فريضة من الله والله عليم الخبير » [التوب : ٦٠]

واعتقد مخلصاً أن القضاء على الظلم ، وإقامة العدل ، والتأكيد على رفاهية العامة أمور هامة ، ومسئولية خطيرة يقع كاهلها في النهاية على الحاكم . ولقد اجتهد أبو يوسف مخلصاً وحاول بكل ثقله ان يؤثر في الحاكم وتصنعه بأن يتحمل مسؤولية الاشغال العامة أو المرافق العامة مثل بناء الطرق والجسور ، وحفر الترع وفرض الضرائب من أجل الرى والملاحة وكل هذا كان مطلوباً من أجل الزراعة ... ويلاحظ أن الزراعة كانت تمثل النشاط الرئيسى للعراق مستقر حكم الرشيد في عهد الدولة العباسية ... ويلاحظ ايضا أن تحليل أبو يوسف للمسائل الاقتصادية التى تدخل الآن في علم المالية العامة كان يتسم بالعمق العلمى ، كما يلاحظ أنه انتقل بنجاح من عملية التحليل النظرى إلى محاولة وضع نتائج هذا التحليل في حيز التطبيق العلمى ، ولم يشهد العالم الحديث ما يماثل هذا النمط من الرجال إلا في الثلاثينات من القرن العشرين حينما وضع كينز افكاره النظرية عن الانفاق العام ثم نادى بوضعها موضع التنفيذ الفعلى إلى أن نجح في ذلك فعلا في داخل بريطانيا وكذلك في الولايات المتحدة ...

وثمة مسألة أثارت جدلا بين المعقنين على اعمال أبو يوسف ، وتلك بخصوص تحليله الاقتصادى للأسعار ومسألة مراقبتها ، وكان أبو يوسف قد حظر تدخل الحاكم لتثبيت الاسعار أو التحكم فيها ، وكانت الفكرة الماثلة في ذهنه أن تثبيت الاسعار أو التحكم فيها يخالف السنة النبوية .

والواقع أن السوق - كما سبق أن درسنا - في عصر الرسول ﷺ كان سوقا صافيا من أى أثر من آثار الاحتكارات ، ولذلك رفض الرسول عليه صلاة والسلام أن يسعر ...

ولقد كان من ضمن ملاحظات أبو يوسف في تحليله للأسعار ان وفرة السلع ليست بالضرورة سببا في انخفاض اسعارها ، كما أن ندرة السلع وليست بالضرورة سببا في ارتفاع اسعارها ...

وفى رأينا انه كان في هذا يحاول ان يصل إلى نظرية تحديد السعر ، وملاحظات دقيقة ، حيث ان العرض وحده لا يحدد السعر ، ولذلك ليست

الوفرة أو الندرة هي التي تحدد السعر ، ونحن نعلم الآن من النظرية الاقتصادية أن العرض والطلب معا يشتركان في تحديد السعر ...

ولقد لاحظ البعض من الكتاب المعاصرين ان الحكام في تلك الفترة كانوا عموما يحاولون مواجهة مشكلة ارتفاع الاسعار عن طريق زيادة العرض وخصوصا في مجال المواد الغذائية وانهم كانوا يتجنبون مسألة ادارة الاسعار أو التسعير ...

وقد ظل اتجاه الحكام المسلمين حتى تلك الفترة تجاه السوق يتمثل في إهمارة الاحتكار ، وتقييد السوق من كافة اشكال الغش والغبن في المعاملات وذلك من أجل ترك السعر ليتحدد وفقا للعرض والطلب ولم يكن أبو يوسف استثناء من هذا الاتجاه

الامام الشافعي : (١٥٠ - ٢٠٤ هـ) ... (٧٦٧ - ٨٢٠ م)

إعترض الإمام الشافعي على حرية الرجوع إلى « المصلحة » بحجة منع الضرر أو تحقيق النفع العام ورأى ضرورة التقيد بالنصوص ...

والشافعية لا يأخذون الا بالنصوص أو الحمل على النصوص بالقياس الذي يقيدون عليه ويندر أن يأخذوا بالمصلحة مرسله لا يشهد لها دليل خاص بالاعتبار في القرآن أو السنة أو من خلال الاجماع ...

ولقد تسبب هذا الرأي من قبل الامام الشافعي رضى الله عنه في عدم القدرة على ابداء الرأي في الكثير من المسائل الاقتصادية التي من شأنها التغير المستمر والتي يقتضى الامر فيها بالضرورة الرجوع إلى فكرة المصلحة ...

وسوف نلاحظ فيما بعد ان الحنابلة قد أخذوا فكرة المصلحة في الاعتبار ، وأن هذا كان له اثره في تناولهم للامور الاقتصادية ...

الامام احمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ) ... (٧٨٠ - ٨٥٥ م)

هو مؤسس المدرسة الحنبلية في الفقه الاسلامي وهي إحدى المدارس الاربع

المشهورة ، له مناقشات تفصيلية في مسألة المصلحة ومقاصد الشريعة والحرية أو المرونة فيما يكفل تنفيذ هذه المقاصد ...

ولقد عرف عن الامام الالتزام الشديد بما ورد من نصوص اصلية في الكتاب والسنة الا ان هذا الالتزام لم يمنعه من بحث اهداف الاسلام ومقاصد الشريعة ولذلك لم يرى رأى الشافعى في مسألة المصلحة . ورأى ان تحقيق أهداف الاسلام أو مقاصد الشريعة يتطلب في بعض الحالات الاخذ بالمصلحة المرسله ، ولو لم يكن لها مشاهد بالاعتبار ولكن الامام ومن بعده الخنابلة يأخذونها عن النصوص وان لم تكن قوية ... والإمام أحمد رضى الله عنه قرر أن الخير الضعيف احب إليه من القياس ... ولقد مكنت فكرة المصلحة فقهاء الخنابلة أن يكونوا اكثر مرونة من غيرهم واكثر واقعية بالنسبة للقضايا الاقتصادية المتغيرة ...

وفي بحثه للمعاملات في السوق نجد تمسك الامام بحالة المنافسة الصافية بالمفهوم الاسلامى الذى يتضمن التخلص من كافة اشكال الاحتكار والغش والظلم والمعاملات الفاسدة . وفي معرض كلامه عن الاحتكار نجد يعارض حالة رفع السعر أو خفض السعر بهدف الاستغلال والتأثير في السوق .

فلقد انتقد البائع الذى يقوم بتخفيض سعره في السوق من أجل ان يحول المشترين إليه ويصرفهم عن منافسيه ، ويلاحظ ان هذا السلوك مثل رفع الاسعار يمكن ان يكون احتكارياً ذلك لأن خفض السعر بهدف السيطرة على السوق يتحول بعد اتمام هذا الهدف إلى العكس . ولقد تبينت التشريعات الحديثة ضد الاحتكار هذه الحالة ... ولكن هناك حالة أخرى يمكن أن يكون تخفيض السعر فيها مرتبطاً بالمنافسة ودليلاً على ارتفاع الكفاءة الانتاجية ... مثال انخفاض متوسط النفقة بسبب تقدم الفن الانتاجى ... والأمر يختلف في هذه الحالة ... ويرشدنا هذا التحليل الحديث إلى إن الحاكم المسلم يجب ان

يكون حريصا وحذرا عند اتخاذ قراره ضد من يخلف السعر فقد يكون هذا ناجما عن ارتفاع كفاءة في ظل منافسة صافية أو قد يكون مرتبطا برغبة في الاحتكار ، ومن ثم فإن التفرقة ضرورية . وكان الامام أحمد رضى الله عنه يرى أن الشريعة يجب ان تتدخل لكي تمنع ظهور أو استمرار كل ما يمكن ان يؤدي إلى الاحتكار في السوق ... ويتميز الامام ايضا بميله للسماح للأفراد باكثر قدر من الحرية في التعاقد ، ولذلك فهو يسمح بكثير الشروط التي لا تسمح بها المدارس الاخرى بالنسبة للعقود ...

لقد كان يشعر أن المصلحة وتحقيق اهداف الشريعة الاسلامية هي الامور التي يجب أن يحسب لها حسابها في المعاملات ، وكان يشعر ايضا بمسؤولية خاصة في الدفاع عن الضعيف والاحتياج ... ولذلك مثلا فهو يلزم صاحب المنزل الذي لديه مكانا خاليا في منزله ان يوفر مأوى عنده للشخص الذي ليس له مكانا يلجأ إليه ...

كما كان يرى. الزام اصحاب الصناعات أو الزراعة بأن يقوموا بالنشاط الانتاجي الضروري لكفاية الامة - إذا امتنعوا عن ذلك - وذلك من أجل المصلحة العامة ...

الامام الغزالي (٤٥١ - ٥٠٥ هـ) ... (١٠٥٥ - ١١١١ م)

ابو حامد الغزالي رضى الله عنه هو مؤلف كتاب أحياء علوم الدين ونجده ان آرائه الاقتصادية جزء لا يتجزأ من رؤيته أو نظريته لما ينبغي ان يكون عليه الفرد أو المجتمع المسلم ...

بعبارة أخرى ان أمور المعاملات ومقاصدها ليست منفصلة عن أمور العبادة ولذلك نجد مثلا بعض المساهمات القيمة له في الاقتصاد تأتي في « باب الشكر » في كتابه احياء علوم الدين .

ويحدد الامام الغزالي مفهوم النشاط الاقتصادي للفرد المسلم من خلال قوله ان الناس ثلاثة :

١ - رجل شغله معاشه عن معاده ، وهو من المهلكين ...

٢ - رجل شغله معاده عن معاشه ، وهو من الفائزين ...

٣ - والاقترب إلى الاعتدال هو الثالث الذى شغله معاشه لمعاده ، وهو من المقتصدین ...

وبالنسبة للمصنف الثالث فلن يتأكد ان معاشه قد شغله من أجل الآخرة والأعداد لها مالم يتأدب في طلب هذا المعاش الدنيوى بأداب الشريعة . لذلك فإن الامام رضى الله عنه يؤكد على ضرورة ثبات عقيدة المسلم الذى يبحث عن مسأله . فالرزق هو ما يسمى إليه وهذا أمر قد كفه الله له فيجب ان يتأدب في سعيه ويؤيد ذلك بحديث الرسول ﷺ الذى جاء فيه « وإن الروح الامين نَفَثَ في رُوعِي أَنْ نَفْسًا لَنْ تَمُوتَ حَتَّى تَسْتَوِيَ رِزْقَهَا وَإِنْ أبطأ عنها فَاتَّقُوا اللَّهَ وَاجْهَلُوا فِي الطَّلَبِ »^(١) والاجمال في الطلب هو الرفق فيه أو الاعتدال وهذا هو الأدب في السعي لطلب الرزق ويقول الامام الغزالي « أمر بالاجمال في الطلب ولم يقل أتركوا الطلب » ثم يضع شروطاً للاستغفار بالكسب وهى الفقه بأصول المعاملات والعدل والاحسان والشفقة على المدين ... ويستشهد بالآيات القرآنية والاحاديث ليقول ان الله جعل في الأرض معاشاً للناس جميعاً ، وأنه سبحانه وتعالى يمدح الذين يعملون ابتغاء رزقه ، وان السعي في طلب المعيشة على وجهها الحلال يكفر الذنوب ...

وناقش الامام « التجارة » فقال أنها إما ان تمارس من أجل الكفاية أو من أجل الثروة . والثروة تعنى الزيادة عن الكفاية . فان قام الشخص بالتجارة من أجل الثروة أى من أجل الاستكثار من المال وادخاره لا ليصرف على الخيرات والصدقات ، فان تجارته تقوده إلى الهلاك حيث ان في هذا اقبال على الدنيا التى حبها رأس كل خطيئة ... ويمكن مقارنة هذا المفهوم بالمفهوم الذى ساد لدى كتاب أوروبا في اوائل العصور الوسطى . ورأى الامام الغزالي ليس شائماً في هذا الشأن بين العلماء الآخرين الذين كتبوا في المسائل الاقتصادية ، فالرأى الغالب عند هؤلاء أن زيادة المال طالما تتحقق بوسائل شرعية وطالما يركى عنها

(١) الحديث : ابن ابي الدنيا في القناعة والحكم من حديث ابن مسعود واليعنى في شعب الایمان .

فهى مقبولة ولا يمكن دمجها . والغالب أن الامام الغزالى ناقش جوهر المسألة من الناحية القلبية ، حيث أن تعلق قلب التاجر بالمال وحب الزيادة فيه غالبا ما يبعده عن طريق الآخرة ... والامام له مساهمة قيمة فى « النقود » تأتى فى باب الشكر ، ولقد قام اولا بعرض ومناقشة المقايضة وعيوبها ، ثم قام ببيان أهمية النقود ووظائفها وأثبت قدرة فائقة ونظرة صائبة فى تحليله ...

لقد اوضح ان وظائف النقود الرئيسية هى كونها مقياساً للقيم ، وسيطاً للتبادل ، ومستودعاً للقيم . ولقد تبين من مناقشته للمقايضة وعيوبها ان النقود لا تطلب لذاتها انما لكونها وسيلة أو وسيط لحيازة الاشياء الأخرى التى تشبع الرغبات كما اوضح وظيفتها فى قياس القيم عند التبادل وفى مناقشته للإكتناز (النقود كمستودع للقيمة) بين ان هذا يتضمن سوء الاستخدام للنقود ومنعها من القيام بوظائفها الاقتصادية فى المجتمع . ويلاحظ ان اراء الغزالى فى النقود تقوم على اساس مشابهة لتلك التى عرفت عند ارسطو ولا نعلم هل قرأ ارسطو أو تأثر به أو قام باستنباطه الخاص ...

وعلى أية حال فان الامام الغزالى قد عرض ما كتب من خلال منطقته فى رؤية الاشياء وصاغه فى عباراته الخاصة وكل ذلك من خلال نظريته الاسلامية العميقة .

ولقد رأى أن النقود يمكن ان تكون من الذهب أو الفضة ، كما يمكن ان تكون من أى شيء آخر يصلح كوسيط للاستبدال وفى هذا لا يذهب مذهب ارسطو حينما اعتمد فى مناقشته للنقود على كونها من المعدن النفيس ...

كما ان الامام الغزالى لم يذهب مذهب افلاطون حينما طالب بالنقود الرمزية بل انه تفهم بنظرة صائبة طبيعة النقود من حيث امكانية ان تكون معدنا نفيسا أو أى شيء آخر ، يقول « فمن ملك النقود كمن ملك كل شيء ، لا كمن ملك ثوبا ، فانه لا يملك الا الثوب ... » ويشبه النقود بالمرآة والحرف فيقول « ان النقود كالمرآة لا لون لها وتحكى كل لون ، كذلك النقد لا غرض فيه وهو وسيلة إلى كل غرض ، والحرف لا معنى له فى نفسه ، وتضطر به للمعالي فى

غيره » وبالإضافة إلى ما سبق تعرض الغزالي للربا على أساس انه يمثل ايضاً سوء استخدام للنقود والمخرف عن وظائفها الأساسية وهذا الرأي يشبه ايضاً رأى فلاسفة الاغريق ...

وناقش الغزالي السلوك الذى يفترضه الاسلام فى من يقوم بالنشاط الاقتصادى ورأى ان قرارات الافراد يجب ان تأخذ فى الحسبان المصلحة العامة للمجتمع ، وأن المصالح الفردية لا يجب اهدأ أن تؤدى إلى إلحاق الضرر بالآخرين ، بالإضافة إلى ذلك فقد اهتم اهتماماً كبيراً بالحكومة الفادلة واعتبر وجودها شرطاً أساسياً للازدهار الاقتصادى ...

اما الفساد والظلم فانهما دائماً يفتحان طريق التدهور الاقتصادى ... وناقش حق الحكومة فى فرض ضرائب خلاف ما قرره الشريعة الإسلامية من زكاة أو استحثت عليه من الصدقات الاختيارية ، ورأى أن هذا الحق يجب أن يكون محصوراً فى قضية الدفاع عن الدولة الإسلامية .

ابن تيمية ... (٦٦١ - ٧٢٨ هـ) ... (١٢٦٣ - ١٣٢٨ م)

شيخ الاسلام تقى الدين ابو العباس أحمد بن تيمية ، وكان حجة فى الحديث والسنة النبوية المطهرة ، كما انه ساهم ايضاً فى علوم التفسير والفقه وكتب فى مسائل المنطق والفلسفة والتصوف والأديان المقارنة ...

اهم اعماله التى يسجلهم ويتحدث عنها معظم كتاب الفكر الاقتصادى المعاصرين هى « الحسبة فى الاسلام » و « السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية » ... كما أن هناك معلومات قيمة تستقى من الفتاوى والرسائل الخاصة لشيخ الاسلام .

وعند مناقشته لمسألة التسمير أو رقابة الاسعار نجده يبدأ من الموقف التنافسى الذى تتحدد فيه الاسعار بقوى العرض والطلب الحرة فيقول أن الاسعار يمكن أن ترتفع بسبب ندرة السلعة أو كثرة عدد المشترين ...

ثم ينتقل إلى مناقشة الاحتكار وكيف انه يقوم على أساس تقييد العرض أو التحكم في مصادره ، ولحرصه الشديد على مصلحة الفقير ولرغبته في ضمان اسعار معقولة للرجل العادي ، فانه يتخذ موقف مجاهبة شديدة ومعارضة قوية لعملية تقييد العرض وكل الاساليب الاحتكارية الاخرى ، ويصل إلى نتيجة مؤداها ضرورة مراقبة الاسعار إذا سادت هذه الظروف في السوق ...

واحدى المساهمات الهامة لابن تيمية هي فكرته عن ثمن المثل وتحليله له . وثن « المثل » يعتبر الاساس للربح المعقول عنده ويمتد بعض كتاب الفكر الاقتصادي الاسلامي أن ابن تيمية اراد أن يصل إلى الثمن الذي يتحدد في سوق تنافسي خال من الاحتكارات وشوائبها ، وأن ما أراده شيخ الاسلام يختلف عن فكرة الثمن العدل التي سادت في العصور الوسطى في اوربها القائمة على اساس افكار ارسطو. في المبادلة أو المعاوضة المتكافئة والتي تطورت في العصور الوسطى بحثاً عن مسألة العدالة في معاملات السوق فثن المثل عند ابن تيمية في رأى هؤلاء امر عملي أو واقعي يمكن أن يحدد بالرجوع إلى ظروف السوق ... انه هذا الثمن الذي يتحدد في سوق خال من الغبن - والاكتناز والغش والاحتكار واية امور فاسدة يمكن أن تؤثر في معاملات الاطراف المختلفة للسوق . وفي رأينا أن فكرة ثمن المثل عند ابن تيمية سوف تقترب جداً من فكرة الثمن العدل - إذ لم نفترض سيادة المنافسة الصافية صراحة . فثن المثل في غياب افتراض المنافسة الصافية يصبح على سبيل التأكيد ذلك الثمن الذي يحدد الربح المعقول أو العادل « بطريقة ما » ولكننا لن نجد ما يؤكد على أن قوى السوق سوف تحدده وتفرضه فضلاً على المتبادلين ...

اما إذا قلنا أن ابن تيمية كان يقصد ضرورة سيادة المنافسة الصافية بمواجهته الشديدة لكافة اشكال الغش والغبن والاحتكار وحته للحكام على وضع حد لتصرفات المحتكرين فإن السوق يسودها التنافس الصافي ويصبح ثمن المثل أمراً واقعياً حيث يعبر عن الثمن الذي يسود السوق دونما تدخل من احد . ولا بد أن يلتزم به الجميع . والحقيقة انه ليس هناك ما يرجع إحدى النظرتين عن الأخرى مما يترك المجال للرأى الخاص فيما كتب ابن تيمية .

ومن دراهمة فكر ابن تيمية يلاحظ إنه كان دقيقاً في ملاحظاته وانه كان يرى أن اجور العمال يمكن أن تتحدد بطريقة مماثلة لتلك التى تتحدد بها أسعار السلع فى السوق ، أى عن طريق العرض والطلب ، إلا أن شرط الرضا بين العامل وصاحب العمل عند تحديد الاجر فى كل حالة أمر أساسى فى الشريعة . ولقد اجتهد شيخ الاسلام فى مناقشة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى .

فالدولة يجب أن تتدخل لكى تؤكد سيادة السلوك الاقتصادى الشرعى لدى التجار والمستهلكين وغيرهم من الاطراف التى تعمل فى النشاط الإنتاجى ...

فهؤلاء جميعاً يجب أن يلتزموا بالأمانة والمعاملات العادلة ، وعلى الدولة أن - تتدخل لكى تتأكد من أن السوق خال من جميع الشوائب المتعلقة بالغبن واستغلال الضعيف والمحتاج ، وانه يعمل على اساس المنافسة العادلة بين اطراف متكافئة . وفى رأينا أن مناقشة ابن تيمية هذه تعد ناضجة جداً بالنسبة لما نعرفه فى عصرنا الحديث من مناقشات تدور فى مجتمعات السوق الحرة بغرض توجيه الوجهة السليمة وجماعته من الاحتكار ، وأشاعة المنافسة فيه . ويزداد تقديرونا مناقشة ابن تيمية حينما نعلم ايضا اصراره على أن من واجبات الدولة ضمان توفير الضروريات الأساسية العامة للناس ولأشك أن هذا الامر وحده الذى توصل إليه ابن تيمية على أسس إسلامية يعد من ارق الافكار التى توصل إليها المهتمون بالرفاهية الاقتصادية فى وقتنا الحاضر .

وناقش ابن تيمية مفهوم الملكية فى الاسلام ، ورأى أن الدولة ان تضع قيوداً على حقوق الملكية الخاصة ، وفى بعض الظروف يمكن لها ان توقف الحقوق أو تلغىها كلية ...

والواقع أن الدولة فى رأيه يجب ان تنسق بين المصالح الاقتصادية الفردية على ضوء القيم الاسلامية وفى اتجاه تحقيق جميع اهداف المجتمع الاسلامى ... ونجد ابن تيمية يعلق أهمية كبرى على المصلحة الاجتماعية ، ولكنه مع ذلك لا يتخذ لنفسه مواقف متطرفة مثل تلك التى يتخذها الاشتراكيون أو الرأسماليون فى العصر الحديث ...

والواقع أن المصلحة الاجتماعية عند ابن تيمية تتحقق عن طريق المصالح الخاصة الواعية لطبيعة المسؤولية الاجتماعية المشتركة ، والاعتماد المتبادل فيما بينها وأن تعاونها لهذا السبب ضرورة تحت إشراف الدولة ... ولعل السبب وراء الواجبات التي يضعها ابن تيمية على عاتق الدولة في مراقبة الأنشطة الخاصة والتنسيق فيها ، يرجع إلى اعتقاده الجازم بمسؤولية الحاكم المباشرة في رفع المعاناة عن المحكومين وتحقيق رفاهتهم الاقتصادية . وهو يعتبر تأمين القيام بالأنشطة المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية الضرورية لأشباع الحاجات الأساسية لعامة الناس من مهام الدولة . وابن تيمية ليس اشتراكيا كما تحيل البعض من الكتاب ، فهو لم ينادى بتدخل الدولة من أجل معارضة المصلحة الخاصة وتغليب المصلحة العامة على الخاصة بشكل نهائي ، وإنما انطلق في فكره من مفهوم الحفاظ على المصلحة الخاصة مع توجيهها الوجهة النافعة للمجتمع ...

ويؤيد ابن تيمية اجتهاده في هذا الخصوص بنصوص مقتطفة من أئمة الفقه الاسلامي الأول ... والواقع ان هذه الصلة الوثيقة بين الشريعة والناحية الاقتصادية عند شيخ الاسلام كانت سببا في ثراء الفكر الاقتصادي الاسلامي . ولقد اندمجت السياسة الاقتصادية واهدافها عنده انداماجا تاما مع الشريعة الاسلامية واهدافها ، ومن هنا اكتسبت اراء ابن تيمية في الاقتصاد والسياسة الاقتصادية قوة خاصة ...

وفي دراسة للفكر الاقتصادي عند ابن تيمية يقول احد الباحث ان اراء شيخ الاسلام في النقود كانت ناضجة جدا ، وأنه توصل تقريبا إلى فكرة النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من السوق « قانون جرينشام »

ويقول الباحث انه وجد تشابهاً كثيراً بين ابن تيمية ونيكول أويرزم احد كتاب العصور الوسطى في معالجة للنقود ...

ابن قيم الجوزية : (٦٩١ - ٧٥١ هـ) ... (١٢٩٣ - ١٣٥٠ م)

هو شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أبي بكر ويعرف بابن القيم أو ابن قيم الجوزية لأن والده كان قيم (ناظر) المدرسة الجوزية بمدينة دمشق . وعاش ابن

القيم في فترة تلت سقوط الخلافة العباسية في بغداد وعاصر ابن تيمية وتعلمد على يديه وظل ملازماً له حتى النهاية . لذلك ليس من الغريب ان نجد اهتمامات ابن القيم متشابهة مع اهتمامات ابن تيمية في موضوع السياسة الشرعية ودور الدولة فيها . ولاغربة ايضاً ان نجد توافقاً فكرياً بين ابن القيم وابن تيمية في عديد من الموضوعات الا ان هذا لا يعنى ان ابن القيم كان نسخة من شيخه ، فقد تعمق في عرضه لبعض المسائل التي يتضح ايضاً ان ابن القيم كانت وجهة نظر خاصة في بعض الأمور ...

وبما تطرق إليه من موضوعات إقتصادية^(١) موضوع السوق التنافسي ويعرفه تعريفاً دقيقاً فيقول انه السوق الذي لا يترتب على عملياته التبادلية ضرر يلحق بالبايعين أو المشترين . وبين مدى الانحراف عن المنافسة بمدى الابتعاد عن هذه القاعدة . ووضح ان الضرر لا يمكن ان يلحق بأحد اطراف التبادل بائع كان أو مشتري الا بتحكم الطرف الآخر فيه وهذا من شأن الاحتكار أما المنافسة فلا يستطيع أى اطرف من أطراف التبادل ان يتمكن من الاضرار بالآخر بسبب ظروف المنافسة نفسها . ونجد ان ابن القيم يؤكد في حديثه على شرط هام لتحقيق المنافسة في السوق وهو علم اطراف التبادل بأحوال السوق والاسعار السائدة فيها . ويوجه النظر إلى بعض الأمور الهامة التي تخل بالسوق التنافسي ومنها تلقي الركبان وبيع الحاضر للباد وهي مما نهى عنه رسول الله ﷺ .

فيقول في « الطرق الحكمية » ومن المنكرات تلقي السلع قبل ان تجيء إلى السوق فان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك لما فيه من تفرير البائع فإنه لا يعرف السعر فيشتري منه المشتري بدون القيمة (باقل من القيمة) . وهكذا يبين الضرر الواقع على البائع نتيجة حدوث البيع خارج نطاق السوق العام أفلتقى الركبان ينشئ سوقاً خاصاً يتعامل فيه البعض مع البائعين القادمين إلى السوق العام لا يعلمون عن احواله شيئاً فيتعرضون بذلك للاستغلال . أما بيع الحاضر للباد فيبين ابن القيم نهى النبي ﷺ عنه لما فيه من ضرر للمشتري . « ذلك لأن المقيم إذا وكله القادم (من خارج السوق) في بيع سلعة يحتاج الناس إليها ، والقادم لا يعرف السعر ، أضر ذلك بالمشتري » . فالوساطة أو

(١) راجع ابن القيم « الطرق الحكمية في السياسة الشرعية » .

السمسرة التى يقوم بها البعض بين البائعين القادمين إلى السوق والمشتريين تعرض الطرف الأخير للاستغلال . ففى الظروف الطبيعية كانت السلع سوف تعرض للبيع فى السوق دون أدنى شروط فيتحدد سعرها تبعاً لقوى العرض والطلب . اما وقد تدخل السماسرة (كما فى تفسير ابن عباس) فقد تحقق الضرر بالنسبة للمشتريين .

وفى كلامه عن المنافسة والاحتكار نجد بفرق بين « ارتفاع السعر الطبيعي » و « ارتفاع السعر المصطنع » وهذه فكرة تحليلية دقيقة حيث ان ارتفاع السعر الطبيعي يحدث بسبب ظروف لا دخل للمتعاقدین فيها ، اما ارتفاع السعر المصطنع فلا يحدث الا بسبب ظروف احتكارية وفى حديثه عن الاحتكار يعرف المحتكر بأنه الذى يعتمد إلى شراء ما يحتاج الناس إليه من الطعام فيحسبه عنهم بغرض اغلاء عليهم ... وقد سبق القول بان هذه هى احدى حالات الاحتكار المعروفة لدى الاقتصاديين الآن ويقرر ان علاج الاحتكار يتحقق بتدخل الدولة واجبار المحتكرين على بيع مالمديهم « بسعر المثل » . وفى هذا يستخدم فكرة ابن تيمية ... يقول « ولهذا كان لولى الأمر ان يكره المحتكرين على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند الضرورة إليه مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه والناس فى محضرة ، أو سلاح لا يحتاج إليه والناس يحتاجون إليه للجهاد أو غير ذلك فإن من اضطر إلى طعام غيره أخذ منه بغير اختياره بقيمة المثل ولو امتنع من بيعه الا باكثر من سعره فأخذه بما طلب لم تجب عليه الا قيمة المثل »^(١) ويلاحظ انه توسع فى قاعدة الاحتكار فذكر احتكار السلاح وغير ذلك بالإضافة إلى الطعام ... ثم تكلم عن التسعير فقال انه منه ما هو ظلم محرم ومنه ما هو عدل جائز . اما التسعير الذى هو ظلم محرم فيأتى عن طريق اكراه البائعين على البيع بضمن فيه اجحاف بمقوقهم . وهذا كما يفهم بان يكرهوا على البيع بضمن أقل من الثمن السائد فى السوق التنافسى ومثال ذلك ان يرتفع السعر « لقلة الشيء أو لكثرة الخلق » وليس هناك احتكار من جانب البائعين ثم يكره هؤلاء على البيع بضمن لايتفق مع الاحوال السائدة هذا هو الظلم فى التسعير عند ابن القيم وهو

(١) الطرق الحكمية - مطبعة المدنى ص ٣٥٤ .

تحليل منطقي جداً ومتزن . اما التسعير العادل فهو هذا الذي يتضمن إقامة العدل بين اطراف التبادل فيجبر البائع على أخذ ثمن المثل فيما لديه ويمنع من أخذ الزيادة فيه لسبب احتكارى ... وعلى ذلك فالتسعير الجائز ضرورى حينما يتمتع البائعون|عن البيع الا بزيادة على سعر السوق ... وبهذه منطلق التسعير فى السلع نجد ابن القيم يتحدث عن تسعير خدمة **عنصر العمل** فيقول فإن « يحتاج الناس إلى صناعة طائفة - كالفلاحة والنساجة والبناء وغير ذلك - فلولى الأمر ان يلزمهم بذلك باجرة مثلهم فإنه لا تتم مصلحة الناس الا بذلك » . ومن هذا نجد انه إذا نظرنا إلى السوق التنافسى لوجدنا ثمة « لعنصر العمل » وهو ما يسميه بـ **ثمن المثل** فإذا امتنع العمال أو أصحاب الحرف عن اداء الاعمال وللناس ضرورة فيها أو إذا طالبوا بأجر يزيد عن اجر السوق التنافس ... (أجر المثل) فللدولة ان تتدخل وتلزمهم ببيع خدماتهم وفقاً للسوق (أجر المثل) وذلك لمنع الاستغلال وتحقيق المصلحة العامة .

وبالنسبة لدور الدولة يسهب فى ذلك من خلال بيانه لوظيفة « **المحاسب** » يقول ومن وظائفه « بنى عن الحيانة وتطليق المكاييل والميزان والغش فى الصناعات والبيانات ويتفقد احوال المكاييل والموازن وأحوال الصناعات الذين يصنعون الاطعمة والملابس والآلات فيمنعهم من صناعة المحرم على الاطلاق كالآلات الملامى وثياب الحرير للرجال ويمنع من اتخاذ انواع المسكرات ويمنع صاحب كل صناعة من الغش فى صناعته ويمنع من الفساد لنقد الناس وتغييرها ويمنع من جعل النقود متجراً فان ذلك يدخل على الناس من الفساد مالا يعلمه الا الله بل الواجب ان تكون رؤوس اموال يتجر بها ولا يتجر فيها وإذا حرم السلطان سكة أو نقداً منع من الاختلاط بما أذن فى المعاملة به » .

وهكذا نجد ابن القيم يتوصل بطريقة منطقية إلى خطورة تغير القيمة الحقيقية للنقود ، وخطورة جعلها « متجراً » وأثر كل هذا على معاملات السوق أو النشاط الاقتصادى . فالرأى يدخل من خلال هذه المعاملات وتصبح رؤوس الاموال (النقود) عملاً للإحتجار فى حد ذاتها بدلاً من ان تكون سبباً فى اتمام معاملات البيع والشراء وحركاً للنشاط الاقتصادى .

ونجد ابن القيم يقرر في موضع آخر ان السياسة الشرعية لن تقتصر على ما كان معروفاً في العصر الاسلامي الأول بل يمكن ان تمتد لتشمل كل ما يحقق العدل ومصالح العباد طالما انها لا تخرج عن قواعد الشريعة الفراء . وفي هذا المعنى تأكيد على أهمية الاجتهاد من قبل علماء المسلمين للاحاطة بالتغيرات المستمرة على مدى الزمن .

الفصل السادس

الفكر الاسلامى فى نهاية العصور الوسطى

عبد الرحمن ابن خلدون :

نبذة عن حياة عبد الرحمن ابن خلدون «١» (١٣٣٢ - ١٤٠٦) :

هو عبد الرحمن أبو زيد ابن محمد ابن خلدون رجل دولة وقاضى ومؤرخ وعالم . ولد فى تونس فى آخر الثلث الأول من القرن الرابع عشر ميلادى وعلى وجه الدقة فى ٢٧ مايو ١٣٣٢ . عائلته من العائلات العريقة وكان لها شأن كبير فى الحكم فى الدولة الاندلسية ثم قامت بالهجرة إلى ساحل افريقيا الشمالى الغربى ثلاث سنوات قبل سقوط عاصمة الدولة (Sevilla) فى يد الأسبان المسيحيين عام ١٢٤٨ . وعرف والده وجده بثقافتهم العالية واهتمامهم بالعلم كما أنهم عملوا فى خدمة الدولة فى تونس فى مناصب ذات أهمية . وبلاشك ان عبد الرحمن ابن خلدون قد تأثر بظروف نشأته تأثراً كبيراً فشب محباً للعلم ومهماً بالسياسة .

ولقد سار عبد الرحمن ابن خلدون فى تعليمه على غلط تقليدى متوارث فبدأ بحفظ القرآن ودراسة الحديث الشريف ثم درس علوم الشريعة الاسلامية وقواعد اللغة العربية والشعر الأدبى وكانت عائلته تنتقى له أفضل الأساتذة المعروفين فى عصره لتعليمه وتربيته . خلال دراسته عرف عبد الرحمن ابن خلدون بقدرته الكبيرة على استيعاب المواد العلمية التى درسها وبذكائه ورغبته فى تلقى المزيد من العلم . وفيما بعد قام بنفسه بدراسة علوم الفلسفة التى ارتقت وازدهرت فى

(١) المعلومات الواردة عن حياة عبد الرحمن ابن خلدون مستقاة من أكثر من مصدر منها دائرة المعارف البريطانية ، ومنها أيضا السخة الانجليزية « للقدمة » وانظر **Ibn, Khaldun, The "Muqaddimah", An Inteoduction to History"** translated by F. Rosenthal, edited ond obtidged by N.J Dawood (Routledge ond Kegen Paul ltd., London (1967) وما جاء فى هذا الفصل سبق بشرو بعنوان « مساهمة ابن خلدون فى الفكر الأقتصادى ، مجلة كلية التجارة جامعة الإسكندرية - العدد الثانى السنة ١٥ - ١٩٧٨ ، مطبعة جامعة الإسكندرية ١٩٧٩ .

العصر الاندلسي وتأثرت تأثيراً كبيراً بكتابات فلاسفة الاغريق القدماء خاصة ارسطو ، كما درس أيضاً كتب الحكمة والتصوف الاسلامي . وفي سن العشرين عين عبد الرحمن ابن خلدون في احد مناصب الدولة ولكنه قرر تركه بعد عامين فقط والرحيل من تونس إلى مراكش وبقي بعيداً عن تونس عشرون عاماً فيما بين ١٣٥٤ - ١٣٧٣ . واستقر في « فاس » فأكمل تعليمه والتقى بكثير من أهل العلم والفلسفة من مشاهير عصرهم . وما يذكر ان فاس بها جامعة أسست في ٨٥٩ ميلادية وكانت مركزاً حضارياً هاماً وملتقى لأهل العلم . ولكن سرعان ما أصبح ابن خلدون نافذاً في الأوساط السياسية للدولة . وتقلب خلال حياته في مراكش في مناصب عديدة لها شأنها وخطرها كان من بينها رئاسة الوزراء في احدى المقاطعات عام ١٣٦٥ . ودخل السجن مرة لمدة سنة وتسعة أشهر بسبب شك السلطان في ولائه (فبراير ١٣٥٧ - نوفمبر ١٣٥٨) ، كما اعتقل لمدة ليلة واحدة أودع فيها السجن لأسباب سياسية أيضاً . وسافر خلال الفترة التي مكثها في مراكش مرتين إلى أسبانيا ، وكانت بعثته في المرة الأولى إلى « جرانادا » التي كانت مازالت عربية فقابله ملكها^(١) بحفاوة بالغة وعهد إليه بمهام استشارية هامة في بلاطه كما كلفه بأن يتفاوض مع ملك « كاستيلا »^(٢) في مسائل تخص العرب . وحينما ذهب ابن خلدون لمقابلة ملك كاستيلا (المدينة الاندلسية التي كانت قد سقطت في يد الأسبان المسيحيين) قابلة باحترام بالغ وعرض عليه منصباً استشارياً في بلاطه كما وعده باعادة أملاك أسرته التي عاشت زمناً طويلاً كعائلة ارسطوقراطية في سافيل (Sevilla) ولكن عبد الرحمن ابن خلدون لم يقبل عرض الملك الاسباني وعاد إلى مراكش .

وفي عام ١٣٧٢ على وجه التقريب ترك السياسة كلية والتجأ هو وأسرته ليعيش في حماية قبيلة قوية في صحراء مراكش تعرف باسم أولاد عارف وفي ذلك الملجأ السياسي الآمن اتيح لابن خلدون ان يبدأ في كتابة « كتاب العبر »

(١) ابن الاحمر ، محمد الخامس .

(٢) Pedro the Cruel .

(١) وما يسمى الآن « بالمقدمة » عبارة عن المقدمة الأصلية لكتاب العبر بالاضافة إلى الجزء الأول (الكتاب الأول) من هذا المؤلف .

ومقدمة هذا الكتاب هي أشهر ما قدم للعلم وهي التي تعرف بصفة شائعة باسم « المقدمة » (٣) .

وفي ١٣٧٣ عاد مرة أخرى مختاراً إلى تونس مسقط رأسه وعاش فيه سنوات عديدة اتسمت بالاستقرار واشتغل في معظمها بالدراسة والتعليم والبحث العلمي ، واكمل كتابه « المقدمة » ، في ١٣٧٧ . ثم حصل على إذن بالسفر إلى مكة للحج وفي طريقه إلى هناك مر بمصر فاصر سلطانها (بروق) على استبقائه فبقى واشتغل بتدريس الشريعة الاسلامية على مذهب الامام مالك ثم عين في منصب كبير القضاة للمذهب المالكي .

وفي نهاية ١٣٨٤ صادف ابن خلدون أكبر صدمة حينما تلقى خبر وفاة أفراد عائلته في حادثة بحرية ، وكانوا في سفينة تقلهم من تونس إلى الإسكندرية ليلحقوا به فتحطمت عند الميناء ولم ينج منها أحد .

وفي خلال الفترة التي بقاها ابن خلدون في مصر من ١٣٨٤ إلى أن توفي في مارس ١٤٠٦ (ودفن خارج القاهرة) كان مقربا جدا من السلطان بروق ثم من خليفته ولكنه عزل من منصبه الديني الكبير واعيد إليه عدة مرات ، ولم يكن عزله مرة الا سبب آرائه الحرة يقولها غير عاىء بما يترتب عليها بالنسبة لمنصبه . ولقد ذكرنا بعض ما كان لابن خلدون من شأن كبير كرجل دولة لأن شخصيته العلمية تأثرت بلا شك بحياته السياسية . فالتجربة السياسية التي مر بها ابن خلدون اكسبته نظرة صائبة في تحليل النواحي السياسية للمجتمعات وما يترتب عليها من مسائل إقتصادية وسوف نلاحظ هذا في تحليله لمراحل تطور الدولة وما يصاحبها من تطورات في الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . ولا يذكر في التاريخ أنه كان لأحد رجال العلم من العمل السياسي مثلما كان لعبد الرحمن ابن خلدون .

الشخصية العلمية لعبد الرحمن ابن خلدون (محاولة لابرز جوانبها وتقديرها

حاز عبد الرحمن ابن خلدون شهرته الواسعة في الشرق والغرب كمؤرخ وعالم اجتماع ، و« المقدمة » هي أبرز أعماله بلا شك ، وكعالم تاريخ وضع أول محاولة لاكتشاف النمط الذي تتغير به الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وكان دائما منطقيا في مناجه ، تحليليا في طريقته ، واسع المعرفة

إلى أبعد الحدود حتى انه يعتبر بحق أول من كتب في منطق التاريخ Logic of

Histosry

أما مساهماته الرائدة في علم الاجتماع فقد برزت من خلال دراسته التاريخية حينما تناول الجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية للإنسان بالبحث والتحليل وقام باستخراج بعض القواعد العامة المنظمة لها . وحيث اتبع في بحثه وتحليله دائما منهاجا علميا سليما على نحو لم يسبقه فيه أحد فقد اعتبر أبا عتارف الجميع رائداً في كافة المجالات التي تطرق إليها .

أما وضع عبد الرحمن ابن خلدون كعالم إقتصاد فانه يختلف بعض الشيء . فلقد رأى بعض المهتمين من علماء الإقتصاد العرب ان أهمية ابن خلدون كإقتصادي لا تقل عن أهميته كمؤرخ وعالم اجتماع^(١). ولكن البعض الآخر من الإقتصاديين العرب لم يهتموا لما قدمه ابن خلدون للتراث الإقتصادي ربما لتأثرهم البالغ بما قدمه العقل الغربي في القرون الأخيرة من مساهمات في علوم الإقتصاد في كافة مجالات العلوم الأخرى . ومن ثم أصبح لديهم نوعا من التحيز نحو الفكر الغربي والحضارة الغربية بصفة عامة ، أو ربما أنها الرغبة العادية لدى معظم علماء الإقتصاد المعاصرين في تتبع آخر ما وصل إليه البحث العلمى بدلا من الخوض في التراث القديم بحثا عن بعض « الدرر المفقودة » .

أما في الغرب فان أبرز المؤلفات في تطور الفكر الإقتصادي لم تعطى أهمية تذكر لابن خلدون ولما قدمه من تحليل إقتصادي - في غاية الدقة أحيانا - لمديد من المسائل واحد الأمثلة الواضحة لهذا هو مؤلف جوزيف شومبتر^(٢)

(١) من الأعمال الاقتصادية البارزة عن ابن خلدون مقاله للدكتور محمد حلمى مراد « أبو الإقتصاد ابن خلدون » التي نشرت في أعمال مهرجان ابن خلدون ونشرت ، وكذلك رسالة دكتوراة : محمد على شأت « الفكر الإقتصادي في مقدمة ابن خلدون » ولكن للأسف لم تتح لي فرصة الاطلاع على هذه . وهناك أيضاً مقالة للدكتور محمد دويدار « من الفكر الإقتصادي العربى في القرن الرابع عشر » وقد نشرت بمجلة مصر المعاصرة - ابريل ١٩٧٣ - العدد ٣٤٨ . ومن الناحية المنهجية والسياسية كتب الدكتور محمد محمود ربيع مقالة بعنوان « مسيح ابن خلدون في علم العمران » وهى بلاشك ذات فائدة للجانب الإقتصادي أيضاً ، وقد نشرت بمجلة مصر المعاصرة - ابريل ١٩٧٠ - العدد ٣٤٠ .

(٢) J. Schumpeter, History of Economic Analysis (George Allen & Unwin)

History of Economic Analysis تاريخ التحليل الاقتصادى ففى هذا المرجع الذى يعتبر بلاشك من أكبر المراجع شهولا وعمقا فى مادة تطور الفكر الاقتصادى نجد ان أعمال ابن خلدون لم تنل أكثر من أسطر معدودة لا تتعدى النصف صفحة من مجموع ١٢٦٠ صفحة .

ومن الأهمية أيضا أن نعرف كيف ولماذا ورد ذكر ابن خلدون فى هذا المجال الضيق جداً ضمن أضخم مرجع فى الفكر الاقتصادى . أولا : جاء ذكر ابن خلدون فى ملحوظة اضافية بأسفل إحدى الصفحات (ص ١٣٦) ، ومجمل هذه الملحوظة ان أحد كبار المفكرين فى العلوم الاجتماعية Giambattista Vico (١٦٦٨ - ١٧٤٤) قد تأثر بابن خلدون ضمن من تأثر بهم فى كتابته ثم يضيف شوميتير قائلا باقتضاب تام ان « هذا هو كل ما يعرف » ويحيل القارئ إلى ترجمة فرنسية « للمقدمة » . ثانيا : (وأخيراً) أشار شوميتير فى عبارة مقتضبة جداً (ص ٧٨٨) ان لابن خلدون مساهمة بارزة فى زمانه فى مجال دراسات الاجتماع التاريخية التى امتزجت بدراسة الجغرافيا البشرية . وهكذا فقط جاء ذكر ابن خلدون فى أضخم وأهم مرجع غربى ظهر فى الفكر الاقتصادى إلى عصرنا الحالى ، كما نرى ملاحظات عابرة ليس فيها إشارة ولو من بعيد إلى ما كتبه العالم العربى فى النواحي الاقتصادية للاجتماع البشرى . ويمكن أن يتضح بجلاء بعد الاطلاع على الدارسة الحالية وكذلك من الدراسات السابقة المتفرقة التى تناولت الأعمال الاقتصادية لابن خلدون احد أمرين : أما أن شوميتير لم يبذل أية محاولة على اطلاق فى التعرف على ما ورد فى « المقدمة » من تحليل إقتصادى أو أنه كان متحيزاً بشكل غير موضوعى ضد أية كتابات من خارج « السلسلة الغربية » . أم كيف نفسر الجهد الشاق الذى يبذله فى اكتشاف أفكار مبتثارة لعدد من الكتاب الأوربيين فى فترة العصور الوسطى^(١) والتي إذا قورنت بما كتبه ابن خلدون فانها تبدو قليلة الأهمية للغاية .

(1954). Ltd, London, First Published (الطبعة السادسة).

١٩٦٧ . لندن .

(١) انظر على الأخص - الفصل الثانى من الجزء الثانى فى كتاب شوميتير سابق الذكر تحت عنوان :

ومثال شومبيتر يتكرر في المؤلفات الغربية الأخرى، في تطور الفكر الاقتصادي حيث يظهر واضحاً أن ابن خلدون لم يلق اهتماماً كافياً، وأحياناً لم يذكر إطلاقاً .

وقد يقال أن اهتمام الكتاب الغربيين كان منصباً على دراسة أصول الفكر الاقتصادي الغربي وتتبع تطوره من جيل لآخر . ولذلك فإنه حتى لو فرضنا أن بعض هؤلاء الكتاب قد وقف على بعض المساهمات العلمية الهامة من ابن خلدون أو غيره من الكتاب العرب في عصر الحضارة الإسلامية فإن هناك احتمالاً قائماً بتعمد إهمالها أو تجاوزها . وقد يحق هذا القول في حالة واحدة وهي أن يدعى أن العلوم والفلسفات الغربية الحديثة قد استمدت أصولها مباشرة من العلوم والفلسفات الاغريقية القديمة ومن بعض مجهودات متناثرة في أوروبا في العصور الوسطى . وبهذا ينسى أو يهمل كلية دور العلماء العرب خلال العصور الوسطى في نقل التراث الاغريقي القديم وبلورته والاضافة إليه وأنهم هم الذين كانوا يقودون حركة التقدم العلمي لتتسلمها منهم أوروبا فيما بعد . وخطورة هذا الأمر تكمن في انكار وحدة « السلسلة العلمية » للجنس البشري وفي محاولة كسرها أو تفتيتها على أساس غربي وشرقي . وبالنسبة من يقع في هذا اللبس أن يرجع إلى ابن خلدون الذي يقرر في الصفحات الأولى من « المقدمة » التي كتبت في القرن الرابع عشر حقيقة اتصال سلسلة البحث العلمي على مدار التاريخ وذلك بغض النظر من العلماء والباحث وأجناسهم وألوانهم الفكرية والحضارية^(١)

“Scholastic Doctors and the Philosophers of Natural Law”, P. 73-142

ولا أقول ابداً بعدم أهمية أو عدم جدوى الدراسة التي قدمها شومبيتر عن المساهمات الفكرية لكتاب أوروبا في العصور الوسطى ولكنني أجزم بأنها أقل شأنًا بمراحل من مساهمة ابن خلدون في الفكر الاقتصادي والتي ترتقي في بعض الحالات إلى مستوى المساهمات الفكرية لكتاب القرن التاسع عشر في أوروبا من المدرسة الكلاسيكية .

(١) راجع صفحة ٣٥ في « المقدمة » حيث يقول « فالعلوم كثيرة والحكماء في النوع الانساني متعددون » وما لم يصل إلينا من العلوم أكثر مما وصل فأين علوم الفرس ... وأين علوم الكلدانيين والسريانيين وأهل بابل وما ظهر عليهم من آثارها ونتائجها ، وأين علوم القبط ومن قبلهم ، وإنما وصل إلينا علوم أمة واحدة وهم يونان خاصة لكلف المأمون (الخليفة العباسي) باخراجها من

البحث الاقتصادى وأسلوب التحليل عند ابن خلدون :

أولاً : ينبغى أن نؤكد ان بحث المسائل الاقتصادية فى « المقدمة » لم يكن مستقلاً عن دراسته العامة للاجتماع البشرى فى اطار التاريخ ، بل كان جزءاً لا يتجزأ منها . وفى بعض الحالات جاء بحث بعض المسائل الاقتصادية بصفة عارضة وفى حالات أخرى تعتمد ابن خلدون أن يلمد بعض الفصول لمناقشة بعض المسائل الاقتصادية مناقشة منطقية مستفيضة ويقوم بعملية تحليل للأسباب بغرض الوصول إلى نتائج محدودة فى النهاية . وحينما تطرق ابن خلدون إلى استعراض أصناف العلوم المعروفة فى عصره وذلك فى الباب السادس فى آخر المقدمة لم يذكر شيئاً عن علم « الاقتصاد » من قريب أو بعيد ولم يكن فى هذا الاتجاه من ناحية ابن خلدون أى تميز ضد علم الاقتصاد الذى لم يعرف فعلاً كعلم وبهذه التسمية قبل القرن السابع عشر ، كما لم تتأكد حقيقة استقلاله كعلم منفصل عن الاخلاق والسياسة الا فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين^(١) . ولا يجب أن يقلل هذا من مساهمة ابن خلدون فى الفكر الاقتصادى . أما عن أسلوب التحليل المتبع بالنسبة للمسائل الاقتصادية فإنه لم يختلف عن الأسلوب الذى استخدمه ابن خلدون فى دراسته العامة للاجتماع البشرى وللتاريخ . وبالطبع فإن هذا لا يقلل من أهمية النتائج التى توصل إليها ابن خلدون فى تحليله لأن الأدوات التحليلية الخاصة بالاقتصاد على وجه التحديد لم تعرف الا فى غضون القرنين الأخيرين فقط كما أن من المعروف انها تطورت بشكل تدريجى من الأدوات التحليلية للعلوم الاجتماعية بصفة عامة .

وبالرجوع إلى « المقدمة » نجد ان ابن خلدون قد اعتمد على الأساليب الآتية فى تحليله للموضوعات الاقتصادية :

لغتهم ، واقتداره على ذلك بكيفية المترجمين ، وبذل الأموال فيها ، ولم يقف على شيء من علوم غورهم » ويتضح من العبارة ان أهم العلوم التى وصلت للعرب هى علوم الاغريق وان ابن خلدون يتأسف على ضياع حلقات من التراث العلمى القديم فى أتم عرفت بمحضاتها .

(١) أنظر دكتور عبد الرحمن يسرى أحمد : أسس التحليل الاقتصادى ، الفصل الأول من ٣ - ٥ .

(الناشر شباب الجامعة - الإسكندرية ١٩٧٨) .

أولاً : دراسة الوقائع التاريخية بعد فحصها وتحصيلها لابرز ارتباط الأحداث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في أنماط محددة .

ثانياً : بيان أثر البيئة الاجتماعية في سلوك الانسان ونشاطه الاقتصادى .

ثالثاً : بيان أثر البيئة الجغرافية في نشاط المجتمعات الانسانية وثروتها وكذلك تأثيرها في سلوك الانسان الاقتصادى .

رابعاً : استخدام المنطق في استنتاج بعض القواعد العامة تارة على أساس المشاهدات وتارة على أساس الاستنباط . وكان يدعم هذه « القواعد العامة » بفروض اساسية يعطيها تعريفات معينة^(١). هذه القواعد العامة تمثل جوهر التحليل النظرى .

وبلايظ ان الأسلوب الأخير هو أساس « النظرية » وهو الذى تطور بشكل بارز لدى المدرستين الكلاسيكية والنيو كلاسيكية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ومازال يتعرض لعمليات تطور مستمرة . ومن ناحية أخرى نجد المدرسة الماركسية قد ادعت أنها أول من أبرز ارتباط الأهداف التاريخية وتطورها وفقاً لأنماط محددة وأنها أول من أكد ارتباط العلاقات الاجتماعية بالاقتصادية ولكن ابن خلدون كان سابقاً ورائداً في هذا المضمار قرابة خمسة قرون قبل أن يبدأ ماركس في كتابه « رأس المال »^(٢). أما عن أثر البيئة الجغرافية على المجتمعات الانسانية وعلى سلوك الأفراد ونشاطهم فقد ظهر هذا في بعض نظريات حديثة مثل الاتجاه إلى تفسير التجارة الخارجية على أساس الاختلافات الجغرافية^(٣) أو تفسير التخلف والتقدم الاقتصادى على أساس مدى

(١) وبلايظ ان المصطلحات العلمية التى استحدثها ابن خلدون ليستخدما في تحليله كانت تتكرر في الذكر وتعرض لعمليات تنقيح مستمرة على صفحات المقدمة ولكنه كان ينتهى بوضع تعريفات دقيقة لها .

(٢) أنظر . دويدار : « من الفكر الاقتصادى العربى في القرن الرابع عشر » مقالة بمجلة مصر المعاصرة عدد ٣٤٨ / أبريل ١٩٧٢ (القاهرة) ، أنظر ص ٩٦ ، ص ٩٩ - ١٠٣ . ولو اننى لا ألتفق مع وجهة النظر المذكورة في المقال في أن ابن خلدون قد قام قبل ماركس نظرة في تطور المجتمع تقترب من المادبة التاريخية .

(٣) أنظر مثلاً وجهة النظر التى أبداهها بروسور هيكس في مقالة له عن التجارة الخارجية : J.R. Hicks, International Trade q The Long View, Central Bank of Egypt Lectures, Cairo, 1963.

ملائمة البيئة الجغرافية للإنسان^(١).

وسنقوم فيما يلي بعرض الموضوعات والأفكار الاقتصادية التي قدمها ابن خلدون في المقدمة مع محاولة لتقييمها . وفي عرضنا لهذه المساهمات الخلدونية لن نلتزم ضرورة بالترتيب أو التصنيف الذي وردت به في أبواب وفصول أو صفحات « المقدمة » ، وأنا سوف يكون عملنا متمشياً مع ما هو معروف الآن في دائرة علم الاقتصاد . والهدف من وراء ذلك - كما يتضح - هو أن نتمكن من إبراز أو توضيح صورة هذه المساهمات ثم تقييمها فيما بعد على أسس معاصرة . ولكن عملية إعادة الترتيب أو التصنيف للأعمال الاقتصادية التي وردت في مقدمة ابن خلدون لا تعني أبداً بتر البعض من هذه الأعمال أو اجراء أية تعديلات في طلبها أو اضافة أية معالي جديدة لها . وقد قمت باعداد بيان لأوضح فيه الأعمال الاقتصادية لابن خلدون كما وردت في « المقدمة » وكيف تمت عملية تجميعها وإعادة ترتيبها وتصنيفها بشكل يتفق مع ما هو متعارف عليه الآن ولكنني آثرت أن أضعه في شكل ملحق في نهاية الفصل^(٢).

عرض وتقييم الفكر الاقتصادي في « المقدمة » :

أولاً : المشكلة الاقتصادية :

الحاجات البشرية : أصلها وتطورها وأنواعها :

يقرر ابن خلدون ان الإنسان « يطبعه » مفتقر إلى أشياء أساسية لا غنى له عنها لكي يبقى حياً ويحافظ على نوعه ... وهذه الأشياء الأساسية هي الغذاء

(١) هاك عدد من كتب التنمية الاقتصادية تعرض لموضوع العوامل الجغرافية وأثرها في التخلف والتنمية الاقتصادية ، أنظر مثلاً نظريات التنمية في كتاب مرفسور هيجتز عن التنمية الاقتصادية : B. Higgins, Economic Development, London, 1959.

(٢) أنظر « الملحق » في نهاية الفصل . ولقد اعتمدت في أعداد البيان المذكور على النسخة الأصلية المحققة من « المقدمة » والتي نشرتها دار الشعب بالقاهرة في سلسلة كتاب الشعب بعنوان (مقدمة ابن خلدون) وصحح أرقام الصفحات المذكورة في هذا المقال أو في الملحق لأعمال وردت في « المقدمة » تحس الطبعة المذكورة .

الضرورى والمبلىس اللازم والسلاح الذى يدافع به عن نفسه^(١). ولقد قرر هذا فى مبدأ الباب الأول من الكتاب الأول فى المقدمة كما قرره أيضاً بشكل قاطع فى مبدأ الباب الخامس حينما يقول « أعلم ان الانسان مفتقر بالطبع إلى ما يقوته ويموته فى حالاته وأطواره من لدن نشوئه إلى أشده إلى كبره »^(٢) ويمكن القول بأن ابن خلدون يتكلم هنا عن الحاجات « الأساسية » أو « الضرورية » للانسان ، ونقول « أساسية » بمعنى أنه لا يسبقها شيء فى ترتيب من حيث الضرورة للبقاء أو الحفاظ على النوع وهى « ضرورة » بنفس هذا المعنى . ومن الحاجات الأساسية أو الضرورية للبشر تنفرح احتياجات أخرى القول بأنها « ثانوية » من حيث أنها ليست مطلوبة فى حد ذاتها لحياة الانسان أو البقاء ولكنها لازمة مع ذلك لانتاج الحاجات الأساسية . ويضرب مثلاً بحاجة الواحد من البشر إلى قدر معين من الخبز . انه لن يحصل على الخبز هكذا دون عمليات سابقة وإنما يحتاج أولاً إلى قدر من القمح وهذا لا يتحصل الا بعد « زراعة وحصاد ودراس ... » ويحتاج كل واحد من هذه (العمليات) آلات متعددة وصنائع كثيرة^(٣). ثم ان القمح بعد الحصول عليه يحتاج إلى « طحن » لاستخراج الدقيق ثم « عجن وطبخ » وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لاتتم الا بصناعات متعددة من حداد ونجار وفاخورى^(٤).

وهكذا نرى ان ابن خلدون قد ميز بوضوح بين الحاجات المباشرة والحاجات غير المباشرة وتبين ضرورة الثانية بناء على ضرورة الأولى .

ثم يشرح ابن خلدون كيف ان الحاجات الضرورية أو الأساسية ليست هى كل شيء فى حياة المجتمعات البشرية المتطورة وإنما تمثل البداية فقط . ولقد ورد

(١) هذا جوهر المناقشة فى صفحات ٣٩ - ٤٠ وقد تكرر نفس المعنى فى صفحات أخرى من الباب الأول .

(٢) ص ٣٤٣ أول الباب الخامس .

(٣) عبارات مقتطعة من المقدمة : ص ٣٩ مع ملاحظة أن الكلمة بين القوسين (العمليات) من عند كاتب هذا المقال لزيادة وضوح المعنى .

(٤) ص ٣٩ - المقدمة .

هذا المعنى خلال الفصل الرابع بشكل واضح حينما يقرر ان الحاجات الضرورية لأى مجتمع مهما كانت لا تستلزم الا أقل الأعمال^(١) أى أدنى مجهود ، وأن

هناك حاجات أخرى تنشأ مع كل رقى أو تقدم يحرزها المجتمع . فمع توسع المدينة أو البلد في العمران تزداد دخول الأفراد وتنشأ حاجات كالية أو ترفيه : ملابس أجود وأجمل شكلا ، مساكن أنيقة منمقة من الداخل والخارج وأكثر متانة واحكاماً ، أدوات منزلية أحدث وما غير ذلك . فالأفراد إذا كثرت « مكاسبهم » (أى دخولهم) - يقول ابن خلدون - « دعتهم أحوال الرفه والغنى إلى الترف وحاجاته من التأنق في المساكن والملابس واستجادة الآتية والماعون واتخاذ الخدم والمراكب »^(٢) وهكذا يشرح كيف ان زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الحاجات وكيف ان هذه الحاجات المتزايدة من الكماليات . ثم يبين بعد هذا ان انتاج الحاجات الكمالية يتطلب صناعات ومهن عديدة غير مطلوبة في حد ذاتها ومن ثم ينشأ حاجات جديدة غير مباشرة لابد أيضاً من الوفاء بها .

ويمكن تلخيص ما سبق في القول بأن ابن خلدون قد ميز بوضوح بين الحاجات الاقتصادية على أساسين : أولاً أنها ضرورية أو كالية ، وثانياً أنها مباشرة أو غير مباشرة . ويلاحظ بالاضافة إلى ذلك ان ابن خلدون قد أكد في أكثر من موقع ان حجم « السكان » عامل هام في تحديد حجم الاحتياجات الكلية للمجتمع . وسوف يتضح هذا فيما بعد من عرضنا لنظرية ابن خلدون في النمو الاقتصادي والتي يعتبر فيها عامل السكان احد العوامل الهامة في تحريك النشاط الاقتصادي . فزيادة السكان - في ظل افتراضات أساسية معينة يبينها - تؤدي إلى زيادة الحاجات الكلية للمجتمع وإلى زيادة الأعمال وزيادة الدخل ومن ثم زيادات متتالية في الحاجات^(٣).

(١) ص ٣٢٥ - المقدمة .

(٢) ص ٣٢٥ - المقدمة ، سوف يبين هذا المعنى بوضوح في أثناء عرض نظرية ابن خلدون في النمو الاقتصادي .

(٣) أنظر المقدمة : ص ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠ .

طبيعة العملية الانتاجية وضرورة تعاون أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم :

بعد أن شرح ابن خلدون كيف تنشأ الحاجات الضرورية ثم كيف تظهر حاجات كالية مع تقدم المجتمع وكيف تنفرع الحاجات غير المباشرة يقرر ان انتاج أى حاجة من الحاجات يتطلب تعاون أفراد المجتمع « وتقسيم العمل » بينهم .

وبلاحظ ان ابن خلدون لم يستخدم مصطلح « تقسيم العمل » على وجه التحديد^(١) ولكننا نستأكد من سياق الكلام ان غياب « المصطلح » لايعنى أبدأ غياب المعنى المقصود من وراءه . ان العملية الانتاجية كما يصفها ابن خلدون تتألف من حلقات أو عمليات متشابهة ومتراكبة ولذلك فان اتمامها أو القيام بها يخرج عن طاقة الواحد من البشر ، ومن ثم يلزم التعاون بين مجموعة من الناس وقيام كل واحد منهم بدور معين . وقد عبر ابن سينا (٩٨٠ - ١٠٣٧ م) عن فكرة التعاون في عملية الانتاج زمنأ قبل ابن خلدون حيث رأى ان الفرد من البشر لا يستطيع أن يضمن تحقيق جميع احتياجات معيشتة ما لم يتعاون مع غيره .

ويقول ابن خلدون بعد أن يصف تعقد العملية الانتاجية وترابط أجزائها « ويستحيل أن تفى بذلك كله أو بعضه قدرة الواحد ، فلا بد من اجتماع القدر (بضم القاف وفتح الدال وهى جمع قدره) الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم ، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم باضعاف^(٢) . وآخر هذه العبارة يتضمن العائد المنتظر من « التعاون » بين الأفراد فالنتائج التى يحصل عليها عدد معين من الأفراد من جراء التعاون بينهم لا تكفى لسداد حاجاتهم الأصلية فقط وإنما يفيض عن ذلك بحيث يمكن ان يسدد حاجة عدد أكبر منهم بكثير . ويفهم بشكل واضح مما كتب ابن خلدون عن هذا التعاون انه يتضمن بالضرورة « تقسيم العمل » فهو يتكلم عن « الحرف المختلفة » التى تحتاج للتعاون فى كل عملية انتاجية حتى يتم الانتاج . فمثلا « قوت يوم من الخنطة » لا يتم الا « بعلاج كثير من

(١) استخدم مصطلح توزيع الأعمال أحيانا وهو يحمل نفس المعنى تقريبا . انظر المقدمة ص ٣٢٥ .

(٢) المقدمة : ص ٣٩ .

الطحن والعجن والطبخ ، وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات ، لا تتم الا بصناعات متعددة من حداد ونجار فاخوري ^(١) ولقد تأكد معنى التعاون القائم على تقسيم العمل والفائدة المتحققة من وراءه في العبارة التالية التي وردت في احد فصول الباب الرابع « ثبت ان الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه ، وانهم متعاونون جميعاً في عمرانهم على ذلك ، والحاجة التي تحصل بتعاون طائفة منهم تسد ضرورة الأكثر من عددهم اضعافاً ، فالقوت من الخنطة مثلاً لا يستقل الواحد بتحصيل حصة منه . إذا انتدب لتحصيله ستة أو العشرة من حداد ونجار للآلات وقائم على الير واثارة الأرض وحصاد السنبل وسائر مؤن الفلح وتوزعوا على تلك الأعمال أو اجتمعوا ، وحصل بعملهم ذلك مقدار من القوت ، فانه حينئذ قوت لضعافهم مرات » . فالأعمال بعد الاجتماع زائدة عن حاجات العاملين وضروراتهم ^(٢) وربما ابن خلدون قد تأثر بفكرة « ارسطو » عن تقسيم العمل ، ولكن يلاحظ ان ارسطو اعتقد أن أساس تقسيم العمل هو اختلاف المواهب البشرية الفطرية . فكل فرد مهياً لعمل معين أو لحرفة معينة « بطبيعته » ولا يصح أن يزاوّل غيرها ، وهى مسألة اخلاقية . أما ابن خلدون فلم يتكلم عن المواهب الطبيعية للأفراد وانما تكلم عن المواهب المكتسبة ورأى ان الانسان إذا تكونت له ملكة في ناحية معينة فقل ان يجيد بعدها أو معها ملكة أخرى . ويفهم من كلامه ان اكتساب المواهب أو الملكات يتم عن طريق التعلم ^(٣).

-
- (١) المقدمة : ص ٣٩ وقد سبق الإشارة إلى هذه العبارة في صفحة سابقة .
 (٢) المقدمة : ص ٣٢٥ ويلاحظ ان المكسب ينتفع من التطول وتقسيم العمل له أهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي كما يشرح ابن خلدون وكما ستعرض فيما بعد .
 (٣) المقدمة : ص ٣٦٤ .. ومع ذلك فابن خلدون يقرر ان اكتساب أى « ملكة » سوف يكون سهلاً أن لم يكن الانسان قد تعلم أى شيء « ومن كان على الفطرة كان أسهل لقبول الملكات وأحسن استعداداً لحصولها . فإذا تلونت النفس بالشككة الأخرى وخرجت عن الفطرة ضعف فيها الاستعداد باللون المحاصل من هذه الملكة فكان قبيل مسككة الأخرى أضعف » ص ٣٦٤ فهل كان لدى ابن خلدون شيء من الاعتقاد في وجود ما يسمى « الاستعداد الفطري لتلقى حرفة ما بدلاً من أخرى . وهى فكرة ارسطو ؟ أم انه يتكلم عن « عمية التعلم » أو التذهب في حد ذاتها وأنها أسهل بلاشك ما لم الانسان قد تعلم أى شيء ؟

وحينما نقارن فكر آدم سميث^(١) في تقسيم العمل مع فكر بن خلدون سنجد تشابهاً كبيراً حقاً . فابن خلدون قد أوضح فكرة الفائض المنتظر من جراً التعاون القائم بين الأفراد في العملية الانتاجية على أساس تقسيم العمل ، هذا بينما ان الاعتقاد السائد هو أن سميث أول من أوضح هذه الفكرة كما ان فكرة آدم سميث في ارتباط تقسيم العمل بمحجم السوق تشبه جداً الفكرة التي شرحها ابن خلدون منذ عدة قرون من قبله في الارتباط تقسيم العمل بمحجم النشاط الاقتصادي . وهذه الفكرة الأخيرة سوف نتعرض لها عند دراسة الفكر الخاص بالهو الاقتصادي عند ابن خلدون^(٢).

تفصيل عناصر الانتاج : يتضح من كتابة ابن خلدون انه يميز عناصر الانتاج اللازمة لأداء العملية الانتاجية في : العمل ورأس المال وموارد الطبيعة^(٣) . أما العمل فقد ذكره في أماكن عديدة واعتبره ضمناً وصراحة أهم عنصر من عناصر الانتاج^(٤) إذ بدون لا يمكن اتمام أى شئ نافع للانسان . وهو حينما يتكلم عن العمل يعنى به « القدرة » الموجودة لدى الانسان^(٥) ، وهى كما يشرح ليست مجرد « قدرة جسمانية » وإنما هى أيضاً قدرة فكرية أو ذهنية . ويتضح من شرحه انه لولا القدرة الذهنية أو الفكرية المرتبطة بالقدرة الجسمانية ما استطاع الانسان أن يخلق الآلات والأدوات التي تساعده في الانتاج (رأس المال) . يقول : « ان الله سبحانه خلق الانسان وركبه على صورة لا يصبغ حياتها ويقاومها الا بالغذاء وهذه الى التماسه بفطرته وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله^(٦) . الا انه يشرح كيف ان هذه القدرة الموجودة لدى أى أنسان غير كافية لتحصيل حاجاته الا بالتعاون مع غيره من البشر وهو ما قد مناه من

(١) آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) اسكتلندى المولد وهو رائد المدرسة الكلاسيكية .

(٢) المقدمة : ص ٣٢٦ ثم انظر المناقشة الخاصة بالهو الاقتصادي في هذا المقال .

(٣) ولكن مع ملاحظة انه لم يقم بتعريف « رأس المال » وإنما تكلم عن مفرداته التي نعرفها من آلات ومعدات وأدوات مختلفة تساعد في عملية الانتاج . ولقد استخدم تعبير « رأس المال » فيما بعد ليفيد به « أصل المال » المستخدم في النشاط التجارى أو الانتاجى والذي يزيد بتحقيق الربح ويتفقد مع تحقق الخسارة ، ولم يفصح حقيقة إذا ما كان رأس المال بالمعنى الذى استخدمه عبارة عن مبالغ نقدية أو بضائع مختلفة الأشكال . انظر المقدمة ص ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٤) المقدمة : ص ٣٩ ، ص ٣٤٤ .

(٥) ، (٦) المقدمة : ص ٣٩ .

قبل حيناً تعرضنا لفكرة التعاون في العملية الانتاجية وتقسيم العمل . ثم تظهر أهمية القدرة الذهنية أو الفكرية المرتبطة بقدرة الجسمانية في العمل البشرى حيناً يقول « قدرة الفرس مثلاً أعظم بكثير من قدرة الانسان وكذا قدرة الحمار والثور وقدرة الأسد والفيل اضعاف من قدرته^(١). ولكن الانسان يتميز « بالفكر » ، والذي يمكنه من استخدام قدراته الطبيعية بشكل أفضل من الحيوانات المعجم ... فيقول « ان الله سبحانه ... جعل للانسان عوضاً من ذلك كله (أى عوضاً عن القدرات الجسمانية الهائلة لدى بعض الحيوانات) الفكر واليد ، فاليد مهينة للصنائع بخدمة الفكر والصنائع تحصل له الآلات التي تنوب له عن الجوارح المعدة في سائر الحيوانات »^(٢).

ويتبين من العبارة الأخيرة أن نشأة « رأس المال » لا تتحقق الا عن طريق العمل البشرى بالمعنى الدقيق الذى أوضحه : « فاليد مهينة للصنائع بخدمة الفكر والصنائع تحصل له الآلات ... » ولقد تكلم عن دور رأس المال صراحة في عدة أماكن في المقدمة حيناً يقرر ان بعض مراحل الانتاج لا يمكن انمامها الا باستخدام معدات وآلات من أنواع مختلفة .

أما « موارد الطبيعة » فهي من خلق الله هبة منه للانسان وقد وضعت تحت أمره ليتنفع بها في معاشه ، ... « والله سبحانه خلق جميع ما في العالم للانسان أوامتن به عليه » ويستشهد في ذلك بآيات من القرآن الكريم^(٣) ثم يقرر ان موارد الطبيعة غير مخصصة لأمة دون أخرى وإنما هي للبشر جميعاً يشتركون في الاستفادة منها « يؤيد الانسان مبسولة على العالم وما فيه وأيدى البشر منتشرة فهي مشتركة في ذلك »^(٤)

ويلاحظ بوضوح ان العقيدة الدينية لاين خلدون تظهر في عديد من تقاريره لتؤيد فكرة وصل إليها أو لكي تعبى في التوصل إلى فكرة من الأفكار ونجده أحياناً يعتمد عليها بصفة أساسية في تقرير أمر من الأمور دون الرجوع

(١) أنظر المقدمة : ص ٣٩ .

(٢) المقدمة : ص ٣٤٣ . يستشهد بالآية ١٢ من سورة حانية وجملة من الآية ٣٢ سورة إبراهيم .

(٤) المقدمة : ص ٣٤٣ .

إلى السبب المنطقي . وربما كان من المناسب ان نذكر هذه المسألة في أثر الفقرة التي يتضح فيها تأثير عقيدة ابن خلدون في تقريره العلمي . ولكننا سوف نلاحظ أمثلة أخرى عديدة في سياق المقال . وفي هذه المسألة - أى تأثير التقرير العلمي بالعقيدة الدينية - يتشابه تحليل بعض مشاهير الاقتصاديين الذين عرفتهم أوروبا في العصور الوسطى مع تحليل ابن خلدون^(١) . والدراسة تبين لنا ان أثر العقيدة الدينية في الفكر الاقتصادى لم يتوقف في نهاية العصور الوسطى كما يعتقد البعض بل امتد بعد ذلك عدة قرون . ولقد ظهر أثر العقيدة الدينية واضحاً في تحليل « الفيزيوقراط » Physiocrates لبعض المسائل مثل مناداتهم بفضل « الزراعة » على سائر الأنشطة الاقتصادية ومطالبة الدولة بعدم التدخل في النشاط الاقتصادى لأن القوانين التي تحكّم « قوانين طبيعية » من تدبير الخالق الذي نظم كل شيء في الكون مسبقاً ووضع له قوانينه^(٢) . كما ظهر أثر العقيدة الدينية أيضاً في خلفية التحليل الكلاسيكى للحرية الاقتصادية و« اليد الخفية » التي أبرز آدم سميث دورها في تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة^(٣) .

محور النشاط الاقتصادى : اكتساب الدخل وانفاقه :

اعتبر ابن خلدون ان سعى الانسان إلى اكتساب الدخل والانفاق منه على حاجاته المختلفة (وهذا هو جوهر النشاط الاقتصادى) مسألة طبيعية يقول « فالإنسان متى اقتدر على نفسه ، وتجاوز طور الضعف ، سعى في المكاسب ، لينفق ما آتاه الله منها في تحصيل حاجاته وضروراته^(٤) ... فالإنسان متى اقتدر على العمل سعى إلى اقتناء « المكاسب » Earnings وهي جمع

(١) كان من أبرز المسائل التي بحثها المهتمون بالاقتصاد في العصور الوسطى في أوروبا وتأثرت بالدين : الربا وعدم مشروعته ، والسر العادل . أنظر المرجع السابق ذكره لشومپتر ص ١٠٢ - ١٠٥ ، ص ٩٢ ، ٩٨ - ٩٩ (J. Schumpeter. Ibid, P. 102-105 and P. 93, 98-99)

(٢) أنظر : تالور في المرجع الآتى : D. H. Taylor, "A History of Economic Thought" Graw-Hill Book Co., 1960 N. York and London

(٣) أنظر تالور في المرجع السابق ذكره ص ٧٧ - ٨٨ .

(٤) المقدمة : ٣٤٣ ويقصد بطور الضعف المرحلة التي تمر من حياة الانسان قبل أن يصبح قادراً على العمل وهي مرحلة الصفولة .

« مكسب » ، وقد استخدم ابن خلدون هذا المصطلح بمعنى يقترب كثيراً من معنى « الدخل » Income في التعبير الحديث . وابن خلدون يشير في هذه العبارة إلى أن « الدخل » لا يتحقق الا نتيجة « السعى » أو « العمل » ... وتؤكد هذه المسألة فيما بعد في أماكن عديدة ، يقول « ثم أعلم ان الكسب إنما يكون بالسعى في الاقتناء والقصد إلى التحصيل^(١) » ويقول في مكان آخر « ان الكسب ... إنما هو قيم أعمالهم . ولو قدر احد عطل عن العمل جملة لكان فاقد الكسب بالكلية »^(٢).

ويشرح ابن خلدون كيف ان « المكسب » إنما يكون أصلاً في صورة نقدية من ذهب أو فضة وان تحقق في غيرها أحياناً فانما يكون ذلك أما لغرض المبادلة بهما/أو لغرض اقتناهما فيما بعد^(٣) وهكذا يتحقق الشكل النقدي « للدخل » عند ابن خلدون وان كان تفضيله لهذا الشكل مرتبطاً بتقديره للذهب والفضة .

ويفرق ابن خلدون بين مستويين من الدخل أو المكسب : فإذا كان المكسب بمقدار الضرورة والحاجة سمي « معاشاً » أما إذا كان زيادة عن الضرورة والحاجة سمي « ريشاً » أو متمولاً . والرياش في اللغة (بكسر الراء) يقال في المال والحالة الجميلة^(٤) ، أما « متمول » (بضم الميم وفتح التاء) فيقال (تمول) بمعنى اتخذ مالا . وقيل أيضاً تمول مالا أى ، اتخذ قنية أى جمعه واحتفظ به لنفسه لا للتجارة^(٥) . وعلى ذلك فان ابن خلدون حينما يتكلم عن المكسب (الدخل) كمتمول فإنه يقصد وجود فائض فيه - أى ما يفيض عن الضرورة والحاجة - بحيث يمكن اختراجه . وفقاً لتحليل الحديث يمكن القول بأن الدخل إذا كان « معاشاً » فإنه يكفي لوفاء بالحاجات الاستهلاكية فقط ولن يسمح لصاحبه بالادخار ، بمعنى ان الاستهلاك - الدخل أى الميل

(١) المقدمة ص ٣٤٤ .

(٢) المقدمة ص : ٢٥١ .

(٣) المقدمة : ص ٣٤٤ ، والذهب والفضة هما « الحجرين الكريمين » عن حد تمويه وما « اذخوة والقنية » أى ما يجمع وقتى .

(٤) المصباح المنير : باب الراء مع الياء وما يثلثهما .

(٥) المصباح المنير : باب الميم مع الواو وما يثلثهما .

المتوسط للاستهلاك يساوى الواحد الصحيح . أما إذا كان الدخل « متمولاً » فإن الميل المتوسط للاستهلاك يصبح أقل من الوحدة بمعنى وجود فائض يمكن انفاقه على الكماليات أو ادخاره . ولا يفهم من تفرقة ابن خلدون بين « المعاش » و « المتمول » في مستويات الدخل انه كان يقصد التفرقة بين « دخل الفكاك » وما يزيد عنه بمفهوم مقارب لذلك الذى اتفق عليه اعضاء المدرسة الكلاسيكية فيما بعد ، الا إذا اعتبرنا ان كلامه عن « الضرورة والحاجة » (ارجع تعريف المعاش) يقصد به الضرورات والحاجات الأساسية للمعيشة والتي إذا انتقصت أصيب الانسان بضرر مؤكد في صحته أو تعرضت حياته للخطر . وهذا المعنى الأخير لم يرد عند ابن خلدون وان كان محتملاً على أساس شروط محددة .

ويفرق ابن خلدون أيضاً بين « المكسب » و « الرزق » وذلك بالتفرقة بين ما يتحصل لدى الانسان من نقود وما يتفق فعلاً في سبيل اشباع حاجاته المختلفة ، فيقول « ثم ان ذلك الحاصل أو المقتنى (يقصد المكسب) ان عادت منفعة على العبد وحصلت له ثمرته من انفاقه في مصالحه وحاجاته سمى ذلك رزقاً » ويستشهد في ذلك بقوله النبى محمد عليه الصلاة والسلام ، انما لك من مالك ما أكلت فأنيت أو لبست فابليت أو تصدقت فأمضيت ^(١) وفكرة ابن خلدون في التفرقة بين المكسب والرزق ليست له شخصياً كما هو واضح ولكنه وضعها في اطار جديد يحدد مفهومها الاقتصادى . والفكرة يمكن أن تلحق بما نطلق عليه في القرن العشرين « اقتصاديات الرفاهة » حيث تميز بين ما يحصل عليه الانسان من دخله نتيجة جهد قد بذله ثم ما يتنفع به فعلاً من هذا الدخل لنفسه . ويلاحظ ان فكرة « الرزق » عند ابن خلدون كان يمكن أن تكون ذات نفع أكبر من الناحية التحليلية لو أنه حدد لنا بدقة إذا كان الرزق يشمل السلع الاستهلاكية مثل الملابس والمأكول فقط كما يدل لفظ الحديث الشريف الذى استشهد به ، أما أنه يشمل جميع أنواع السلع التى يحصل عليها صاحب الدخل من جراء انفاق النقود الفضية أو الذهبية التى اكتسبها سواء هذه السلع للاستهلاك أم سلماً للمساعدة في عملية الانتاج .

ومن ناحية أخرى نود أن نشير إلى أن ابن خلدون لم يكن يتوخى الحذر دائماً في تعبيره حيث كان يذكر « السعي للرزق » و « السعي للكسب » أحياناً بمعنى واحد . والمسألان قد تتفقا تماماً بمعنى أن السعي للكسب قد يكون سعياً للرزق ، ولكنهما قد تختلفا أيضاً وفقاً لشرحه وتفرقه بين المكسب والرزق .

أنواع النشاط الاقتصادي :

استخدم ابن خلدون لفظ « المعاش » بمحيتين مختلفين : أولهما الذي سبق أن ذكرناه وهو صفة أطلقها على المكسب حينما يكفى لقضاء الضرورات أو الحاجات ، وثانيهما هو النشاط الانساني الذي يترتب عليه الحصول على دخل (مكسب) ثم انفاقه وهو ما نطلق عليه « النشاط الاقتصادي » في المصطلح الحديث^(١) . ويلاحظ ان المعنى الأول للمعاش لم يتكرر بينا أن المعنى الثاني والأخير قد تكرر وتأكد بصفة قاطعة . وفي الفصل الذي كتبه بعنوان « وجود المعاش وأصنافه »^(٢) نجد ميمز بوضوح بين أنواع النشاط الاقتصادي المختلفة ويقول انه يتفق مع من سبقه من أهل الأدب والحكمة في القول بأن « المعاش امارة وتجارة وفلاحة وصناعة » . أما الامارة (حكم الدولة وإدارة شئونها) فانها وجه من وجوه النشاط الاقتصادي من حيث أنه يترتب عليها مقدرة خاصة على جمع الأموال والضرائب من الناس ولكنها في رأيه « ليست بمذهب طبيعي للمعاش » ، ومن ثم فلا يناقشها وسوف نأق فيما بعد إلى مناقشة هذه المسألة : أى ما هو « طبيعي » و « غير طبيعي » في النشاط الاقتصادي . و « أما الفلاحة والصناعة والتجارة فهي وجوه طبيعية للمعاش »^(٣)

(١) أظن المقدمة : الباب الخامس ويحوى أكثر من فصل عن « المعاش » بالمعنى الثاني أى « النشاط الاقتصادي » وفقاً الحديث . ولو فرضنا ان ابن خلدون كان يتكلم عن المعاش بالمعنى الثاني فيفيد النشاط الاقتصادي الذي يكفى للحصول على الضرورات والحاجات الأساسية للحياة لا يمكن القول بوجود علاقة بينه وبين المعنى الأول الذي استخدم للمعاش . ولكن التأويل مستبعد ولن يفيد بقدر ما يحدث خلط بين المصطلحات المستخدمة .

(٢) المقدمة : ص ٣٤٥ .

(٣) المقدمة : ص ٣٤٥ .

ويقصد ابن خلدون بالفلاحة ما نطلق عليه النشاط الزراعي ويستدل على ذلك من الأمثلة العديدة التي أعطاها . ثم يقرر ان « الفلاحة » أقدم وجوه النشاط الاقتصادي على الإطلاق وأكثرها اتفاقاً مع الطبيعة من حيث بساطتها واحتياجها لمهارات فطرية . وأما الصناعة فهي تأتي بعد الفلاحة من حيث الترتيب التاريخي للمجتمعات الانسانية وهي أرق من من حيث أنها ليست « بسيطة وطبيعية فطرية » مثل الفلاحة وتحتاج إلى الفكر والتدبر لأنها « مركبة وعلمية »^(١). ولهذا فان الصناعة لا توجد غالباً الا في أهل الحضرة الذي هو متأخر عن البدو ثاب عنه^(٢). ويقصد ابن خلدون بالمعارة الأخيرة ان الصناعة لا تتحقق الا في مرحلة الاستقرار وتكوين المدن وهي مرحلة متأخرة من الناحية الزمنية أو التاريخية عن مرحلة البداوة . ويمكن أن يقال أيضاً ان مرحلة الحضرة « مرحلة ثانية » وان البداوة « مرحلة أولى » من مراحل تطور المجتمعات الانسانية وان الصناعة لا تتحقق الا في المرحلة الثانية حيث يتقدم العلم والفكر .

أما « التجارة » فيقول انها وان كانت « طبيعية في الكسب » فانها تقوم على بذل الحيل غالباً « للحصول على ما بين القيمتين في الشراء والبيع لتحصل فائدة الكسب من تلك الفضة »^(٣).

وهكذا فان ابن خلدون في تعريفه للتجارة لم ينظر إلى الخدمات التي يقدمها القائمين بالنشاط التجاري للمجتمع كما نفعل في العصر الحاضر بقدر ما نظر إلى طرائقهم وحيلهم التي يبذلونها في تحقيق « الدخل » . ولكنه سوف يعود إلى تعريف التجارة بشكل أدق فيما بعد .

وفي عدد من فصول^(٤) المقدمة يعطى ابن خلدون تفصيلات أكثر عن أنواع النشاط الاقتصادي الطبيعي : الفلاحة ، الصناعة ، والتجارة . وكثير من هذه التفصيلات لا يدخل بحق تحت الدراسة الاقتصادية بقدر ما يدخل تحت

(١) المقدمة : ص ٣٤٦ .

(٢) أنظر المقدمة . ص ٣٤٦ .

(٤) في حالة ما لم يكن القارئ قد اطلع على « المقدمة » يجب أن نقول ان « الفصل » من فصول المقدمة ليس أبداً مثل الفصول التي نراها في كتب العصر الحاضر ... فقد لا يزيد الفصل في المقدمة عن عشرة أسطر أحياناً .

دراسات أخرى ، ولكننا سوف نتقى منها بعض النقاط التي قد تنضج فائدتها لنا نذكرها في :

(أ) الزراعة .

(ب) الصناعة .

(ج) التجارة .

(أ) بالنسبة للزراعة : فقد خصص فصلاً لشرح فيه « ان الفلاحة من معاش المستضعفين وأهل الفعافية من البدو »^(١)... فذكر ان هذا النشاط « أصيل في الطبيعة وبسيط في منحاها ولذلك لا تجده ينتحله أحدهم أصل الحضر في مغالب ، ولا من المترفين » ولذلك فإن من ينتحله أى يمتنه أو يشتغل به يعرض نفسه للمذلة^(٢). والعبارة فيها شيء من الابهام وتثير التساؤل حيث يمكن أن تفسر بأكثر من طريقة . فأولاً ، يلاحظ ان ابن خلدون قد ذكر في أكثر من موضع ان ممارسة النشاط الزراعى مسألة سهلة وميسرة لكل

(١) المقدمة : ص ٣٥٥ .

(٢) وبشهادة ابن خلدون هنا بحديث النبي محمد عليه الصلاة والسلام انه حين رأى « السكة » (بكسر السين وضع الكاف مع التشديد) ، وهى الجديدة المستخدمة في حراث الأرض وشيئاً من آلة الحراث قال « لا يدخل هذا بيت قوم الا ادخله الذل » ولقد ورد الحديث في صحيح البخارى في باب « ما يحذر من عواقب الاشغال بألة الزرع أو مجاوزة الحد الذى أمر به » وفهم الحديث لا يصح أن يتم بمعزل من بقية ما قيل في الزرع أو الزراعة حيث قد يؤدي إلى تصور غير سليم . والغالب ان المعنى المقصود بمصعب على « تجاوز الحد في الزرع » وليس « الاشغال بالزرع » . وتجاوز الحد في الاشغال بالزرع يعنى ان ثمة نشاط غير ضرورى أو أن قدرأ من الانتاج سوف يفيض عن الضرورة مما قد يؤدي بالتجاوز إلى الوقوف في مواقف ذلة . ويمكن أن ينظر إلى هذه المسألة على أنها « اخلاقياً أو دينياً » غير مقبولة . ولكن قد يكون المعنى المقصود هو أن الافراط في انتاج السلع الزراعية بسبب استخدام آلات الزرع في ظروف معينة يؤدي إلى تدمير المحصول على ايرادات أو بيع هذه السلع بالثمن تعطى نفقات الزراعة ، وهذه مسألة اقتصادية . وعموماً لا يجوز الاعتقاد في أن النشاط الزراعى في حد ذاته مجلبة للذلة ففى القرآن :

« واضرب لهم مثلاً رجلين جعلنا لأحدهما جنتين من أعناب وحققناهما بنخل وجعلنا بينهما ورعاً ... كلتا الحنتين أتت ليدل على حالة من « الترف » وكان له ثمر فقال لصاحبه وهو يحاوره انا أكثر منك مالا وأعز نفراً (الكهف : ٣٤) وفى الحديث الصحيح أيضاً فيما رواه البخارى في باب « فصل الثمر والزرع إذا أكل منه » ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ما من مسلم يخرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل من طير أو إنسان أو بهيمة الا كان له به صدقة » .

من يريد القيام بها فهي لا تحتاج إلى مهارات خاصة أو تعليم ، وإن الغرض الأساسي من هذا النشاط هو الحصول على « الاقوات » الأساسية أو ما نطلق عليه في عصرنا السلع الغذائية الضرورية . ثم انه تصور أنه مع تقدم المجتمع تزداد الرغبة دائماً في ضمان « الاقوات » الأساسية فيعمل كل واحد لأهله ولنفسه حتى يضمن كفايته منها وأكثر . ولذلك يزداد الفائض من هذه الاقوات (السلع الأساسية) وتنخفض أسعارها بشكل واضح^(١) وما هي النتيجة المنطقية لهذا ؟ ان كل من يحترف النشاط الزراعي في هذه الظروف سوف يضع نفسه بلا شك في فئة أصحاب الدخل المنخفض هذا هو التفسير الأول الذي نستطيع أن نطرحه بناء على تحليل ابن خلدون لظروف ممارسة النشاط الزراعي وانخفاض أسعار السلع الزراعية في المجتمعات التي تتسع وتزداد ثراء .

ثانياً : قوله ان الزراعة هي نشاط المستضعفين قد تكمن في مقارنته للنشاط الزراعي بالأنشطة الأخرى : الصناعة والتجارة . فالزراعة لا تحتاج إلى مهارات خاصة وهي بسيطة وطبيعية بينما ان الصناعة تحتاج إلى التعليم والفكر والتجارة تحتاج إلى جاه ومال وإلى مهارة خاصة في التعامل في الأسواق ولذلك يكثر المشتغلون بالزراعة بالمقارنة بالمشتغلين بالصناعة والتجارة . والنتيجة هي أن المشتغلين بالزراعة لا يتمتعون بنفس القوة الاقتصادية مثل المشتغلين بالأنشطة الأخرى ... يشرح ابن خلدون كيف ان التقدم الاقتصادي يزيد من الطلب على السلع المصنوعة ومن ثم تزداد الحاجة إلى استعمال الصناع في مهنتهم فيبدلون (لهم) أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة ومنافسة في الاستئثار بها ، فيعتز العمال والصناع وأهل الحرف وتغلبوا أعمالهم^(٢) وعلى ذلك فان التفسير الثاني يتلخص في أن الزراعة « معاش المستضعفين بسبب أنها لا تحتاج إلى مهارات خاصة فيكثر المشتغلين بها

(١) أنظر الملاحظة الكاملة لهذه النقطة فيما بعد عند التعرض لموضوع : الأسعار وكذلك يمكن الرجوع إلى « المقدمة » ص ٣٢٧ .

(٢) المقدمة : ص ٣٢٨ . والكلمة بين القوسين (هم) من عندي لاختصار العبارة ولا نغير من المعنى - راجع الأصل .

فترخص سلعها بينما ان الصناعة مثلاً تحتاج إلى مهارات خاصة فيقل المشتغلين بها ومع زيادة الطلب على مصنوعاتهم ترتفع أسعارها وترتفع دخولهم . وهذه القضية

ثالثاً : قد يكون تقرير ابن خلدون في أن الزراعة « معاش المستضعفين راجعاً بصفة خاصة إلى ما يتعرض له المزارعون على وجه الأخص من ظلم على يد الحكام . فهم بطبيعة نشاطهم غير قادرين على إخفاء انتاجهم ومن ثم يدفعون كل ما يفرض عليهم من « المغارم » ويقصد بها أنواع الضرائب المختلفة « فيكون الغارم ذليلاً بائساً بما تناوله أيدي القهر والاستطالة »^(١) هذا التفسير يأتي في صلب الفصل الخاص بـ « الفلاحة من معاش المستضعفين الخ ولكنه غير مكتمل من الناحية التحليلية عند ابن خلدون ولا يجب أن يتسبب في اغفال التفسيرين الأول والثاني ولذلك تم استخراجهما من تحليل ابن خلدون لنمو النشاط الاقتصادي وتغيرات الأسعار . تتلف السلع .

(ب) بالنسبة للنشاط الصناعي :

يشرح ابن خلدون في فصل خاص كيف ان معظم الصنائع تحتاج إلى التعليم والتدريب قبل احترافها (فصل في ان الصنائع لا يبد لها من المعلم)^(٢) ويقول : « وعلى قدر جودة التعليم ومكة المعلم يكون حذق المتعلم في الصناعة وحصول ملكته » . ويقسم صنائع إلى « البسيط والمركب » . أما البسيط فهو الذي يختص بالضروريات و « المركب » هو الذي يكون للكماليات .

وعلى هذا يسجل ان تطور صناعة من حيث التعقيد مرتبط بسعي الإنسان لانتاج سلع كالية . وليست حياجات الإنسان الضرورية هي التي تستلج تطور الفنون الصناعية وإنما احتياجاته الكمالية . ويشرح ابن خلدون كيف ان هذا التطور الصناعي يحدث عن طريق خروج « الفكرة » والتي يصفها بأنها « قوة » إلى مجال « الفعل » ، وانه يتحقق شيئاً فشيئاً على التدرج . وتحول « الفكرة » إلى « فعل » يحتوي على بذرة الفكرة الشومبيترية الحديثة في

(١) المقدمة : ص ٣٥٥ .

(٢) المقدمة : ص ٣٥٩ .

التفرقة بين الاختراع invention كظاهرة فنية أو علمية « والتجديد » Innovation كظاهرة عملية وهى تطبيق الاختراع . أما تصوره لحدوث هذه المسألة على « التدرج » وليس دفعة واحدة فيتفق أيضاً مع ما هو سائد فى عصرنا الحديث بالنسبة لعملية التطور فى الفن الصناعى ... ويتأكد هذا التصور حينما يشرح ابن خلدون كيف ان تطور الصنائع لا يحصل دفعة واحدة وإنما يتحقق فى « ازمان وأجيال » أى المدى الطويل من الزمن The very Long Run كما نقول الآن . والعبارة الآتية مقتطفة من الفصل المذكور فى المقدمة نتيج للقرائى ان يتأمل فى عمق تفكير ابن خلدون وتحليله الذى يربط فيها بين عدد من الحماق التى قدمناها فى السطور السابقة .

« ولا يزال الفكر يخرج أصنافها ومركباتها (يقصد الصنائع) من القوة إلى الفعل بالاستنباط شيئاً فشيئاً على التدرج حتى تكمل . لا يحصل ذلك دفعة وإنما يحصل فى ازمان وأجيال إذ خروج الأشياء من القوة إلى الفعل لا يكون دفعة لاسيما فى الأمور الصناعية ، فلا بد له إذن من زمان . ولهذا تجد الصنائع فى الامصار الصغيرة ناقصة ، ولا يوجد منها الا البسيط . فإذا تزايدت حضارتها ودعت أمور الترف فيها إلى استعمال الصنائع ، خرجت من القوة إلى الفعل »^(١) وآخر فقرة فى العبارة تؤكد ان عملية تطبيق الأفكار أو العلوم إنما ترتبط بالحاجة التى تتولد من خلال زيادة الحضارة والترف .

وخلاصة هذا اجمالاً ان الصناعات وفنونها لا ترتقى الا تدريجياً على المدى الطويل جداً من الزمن وان الرق يحدث تبعاً لتطور الحاجات الكمالية لأفراد المجتمع وهو أمر يحدث مع زيادة الدخل تدريجياً .

ويلاحظ ان ابن خلدون يقصد بالصنائع معنى أكثر اتساعاً من المعنى المستخدم فى عصرنا الحاضر فهو يقول أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

١ - صنائع تختص بتلبية احتياجات المعيشة ضرورية كانت أو كالية .

٢ - صنائع تختص « بالأفكار » ،

(١) ص ٣٦٠ المقدمة .

٣ - وصنائع تختص بالسياسة .

ويضرب أمثلة لما يتدرج في القسم الأول في « الحياكة والجزارة والنجارة والحدادة وأمثالها » وكذلك انشاء المباني . أما بالنسبة للقسم الثاني فيعطي أمثلة بحرف مثل « انتساخ وتجليد الكتب والغناء والشعر وتعليم العلم وأمثال ذلك . أما القسم الثالث فيشمل « الجنديّة وأمثاله » ... ونجد ان التعريف الحديث يجعلها تشمل ما جاء في القسم الأول أو ما شابه ذلك . أما « معظم » ما ذكر ابن خلدون في القسمين الثاني والثالث فيدخل في ما نسميه نشاط الخدمات .

واهتم ابن خلدون بصفة خاصة بتحليل موقف القائمين بأمور القضاء والتدريس وعدد من الوظائف الدينية (مثل الفتيا والامامة والخطابة والآذان) وهم جميعاً يندرجون في القسم الثاني من الصنائع . ويشرح ابن خلدون كيف أن الوظائف المذكورة « لاتعظم ثروتهم » في الغالب^(١) وذكر لهذا سببين أولهما : ان أصحاب هذه الصنائع « لا تضطر إليهم عامة الخلق . وان احتيج إلى الفتيا والقضاء في الخصومات فليس على وجه الاضطراب والعموم فيقع الاستفتاء عن هؤلاء في الأكثر » . وهكذا يرى أن الطلب الاجتماعي هام جداً في تحديد دخول أى فئة من فئات المجتمع . والصنائع التي تقوم بها الفئات التي ذكرها ليست أبداً مطلوبة على مستوى المجتمع مثل الحياكة أو الحدادة أو النجارة أو انشاء المباني الخ ... ويقول ان الذي يهتم بأمور القائمين بأمور القضاء والتدريس والوظائف الدينية هو صاحب الدولة لما يرى في وظائفهم من مصلحة عامة « وإنما يهتم بإقامة مراسمهم صاحب الدولة بما له في النظر من المصالح ، فيقسم لهم حظاً من الرزق على نسبة الحاجة إليهم على النحو الذي قرناه ، لا يساوهم بأهل الشوكة (الأمرء والجنود) ولا بأهل الصنائع ولكنه يقسم بحسب عموم الحاجة وضرورة أهل العمران فلا يصبح في قسمتهم الا القليل »^(٢). ثم يكمل ابن خلدون تحليله لهذه المسألة فيذكر السبب الثاني

(١) المقدمة : ص ٣٥٤ فصل خاص في « ان القائمين بأمور الدين ... الخ لا تعظم ثروتهم في الغالب .

(٢) المقدمة ص ٣٥٤ .

لإخضاع دخول القائمين بالتدريس والقضاء والوظائف الدينية الأخرى ، فيقول ان هذه الفئات من جانبها تعتر بما لديها من علم فلا تخضع لأهل الجاه ولا تساوم من أجل زيادة حفظها في الرزق : « وهم أيضاً لشرف بضائعهم أعزة على الخلق وعند نفوسهم ، فلا يخضعون لأهل الجاه حتى ينالوا منه حظاً يستدون به الرزق ، بل ولا تفرغ أوقاتهم لذلك ، لما هم فيه من الشغل بهذه الصنائع الشريفة المشتملة على أعمال الفكر والبدن . بل ولا يسمحهم ابتذال أنفسهم لأهل الدنيا لشرف صنائعهم »^(١).

(ج) بالنسبة للتجارة :

نجد ابن خلدون يعود ليعرفها تعريفاً أدق مما ذكر سابقاً بقوله : « التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أيا ما كانت السلعة من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش ... وذلك القدر التامى يسمى ربحاً »^(٢). ثم يشرح بعد ذلك كيف ان تحقيق هذا الربح التجارى يأتي عن احد طريقين : باختزان السلع حتى ترتفع الأسعار في الأسواق أو يأتي بنقل السلع من بلد ترخص فيه أسعارها إلى آخر ترتفع فيه^(٣).

وهكذا يكتشف ابن خلدون ان النشاط التجارى قائم على خلق المنفعة « الزمانية » أو المنفعة « المكانية » وان ما تحقق من ربح يأتي نتيجة لذلك . ويؤكد ذلك في تعريفه النهائي للتجارة^(٤) : « ان معنى التجارة تنمية المال بشراء البضائع ومحاولة بيعها بأعلى من ثمن الشراء ، أما بانتظار حوالة الأسواق أو نقلها إلى بلد هي فيه انفق^(٥) وأعلى أو بيعها بالغلاء على الآجال .

(١) المقدمة ص ٣٥٤ .

(٢) ، (٣) المقدمة : فصل في معنى التجارة ومذاهبها وأصنافها ، ص ٣٥٥ .

(٤) كان من عادة ابن خلدون في المقدمة انه يقوم بتعريف بعض المصطلحات ثم يعاود الكرة فيعطى تعريفاً أكثر دقة ... وقد يقوم بمحاولتين أو أكثر إلى أن يستقر نهائياً على تعريف شامل جامع لما يتصور . أنظر التعريف المذكور في أول الفصل الذي كتبه تحت « أى أصناف الناس يتخرف بالتجارة .. » ص ٣٥٥ .

(٥) انفق : بمعنى ان الانفاق عليها في الأسواق أكبر .

ثم يتكلم عن طبيعة الربح المتحقق من التجارة فيقول انه عادة يسير بالنسبة إلى رأس المال ولكنه يكبر إذا زاد رأس المال : « وهذا الربح (المتحقق من التجارة) بالنسبة إلى أصل المال يسير ، إلا أن المال إذا كان كثيراً عظم الربح لأن القليل في الكثير كثير »^(١) ثم يطرق بعد ذلك إلى شرح أمور « الغش » المختلفة التي تحدث في النشاط التجاري ، وكيف أن معظم التجار يخادعون من يتعاملون معهم وان حسن الخلق نادر بينهم^(٢).

ويعود ابن خلدون مرة أخرى لكي يتعمق في تحليل المنفعة المترتبة على نقل السلع من مكان إلى آخر وما يتحقق من ربح من ورائها . فيشرح كيف ان « نقل السلع لمن البلد البعيد المسافة أو في شدة الخطر في الطرقات يكون أكثر فائدة للتجارة وأعظم أرباحاً واكفل بحالة الأسواق »^(٣). فالسلعة المنقولة تكون حينئذ « قليلة » نادرة بينا الحاجة إليها قائمة ، « وإذا قلت وعزت غلت »^(٤) أثمانها . أما إذا كان البلد قريب المسافة والا من متوفر بالطريق « فانه حينئذ يكثر ناقلوها ، فتكثر وترخص أثمانها »^(٥).

ويعتمد ابن خلدون على التحليل ليؤكد ان التجارة الخارجية أكثر ربحاً من التجارة داخل البلاد ، فيقول : « ولهذا نجد التجار الذي يولعون بالدخول إلى بلاد السودان أرفه الناس ، أو أكثرهم أموالاً لبعدهم طريقهم ومشقته ... فلا يرتكب خطر هذا الطريق وبعده الا أقل من الناس فتجد سلع بلاد السودان قليلة لدينا فتختص بالغلاء ، وكذلك سلعتنا لديهم ، فتعظم بضائع التجار من تناقلهم ويسرع إليهم الغنى والثروة من أجل ذلك . وكذلك المسافرون من بلادنا إلى المشرق لبعده الشقة أيضاً . وأما المترددون في أفق واحد ما بين

(١) المقدمة : ص ٣٥٥ .

(٢) يقول ولولا وجود الأحكام الشرعية (خاصة بالمعاملات) لأصبحت أموال الناس نهب ، ولو أن البعض من التجار مع وجود هذه الأحكام يستغلون الحجة الكلامية عن طريق فصاحة اللسان ... أو يعتمدون على إغاثتهم أو قهرهم من الحكام لكي ينفذوا مآربهم ويحققوا أرباحاً باهظة بالباطل . وبمخصص فصلنا يشرح فيه كيف أن خلق التجارة بعيدة عن المروءة وان أشراف الناس والمثوك يعتمدون لذلك عن ممارستها . أنظر المقدمة ، : ص ٣٥٥ ، ٣٥٦ .

(٣) المقدمة : فصل في نقل التجار والسلع . ص ٣٥٦ .

(٤) (٥) المقدمة : ص ٣٥٧ .

امصاره وبلداته ففادتهم قليلة وأرباحهم تافهة لكثرة السلع ناقلها . والله هو الرزاق ذو القوة المتين»^(١).

ومن الواضح ان ابن خلدون يعلل المكسب العائد من التجارة الخارجية بالفروق المطلقة بين الأسعار السائدة في بلد وتلك السائدة في بلد آخر ، وهذه الفروق تزداد كلما بعدت المسافة وطال السفر وازدادت مشقة الطريق ومخاطره . والواقع ان ما يصفه ابن خلدون هو حال التجارة الخارجية في العصور الوسطى . وفيما بعدها إلى نهاية القرن التاسع تقريباً . فقد كانت معظم المكاسب المتحققة في التجارة الخارجية مرتبطة بالمخاطر وبحمل السلع التي تباع رخيصة في بلاد بعيدة إلى حيث تباع بأثمان مرتفعة . ولقد غيرت « ثورة المواصلات » التي حدثت في أواخر القرن التاسع عشر في البر والبحر (باختراع واستخدام القطار والسفن البخارية) الأوضاع سالفة الذكر تغييراً هائلاً .

النشاط الاقتصادي « الطبيعي » وغير الطبيعي :

ميز ابن خلدون بين « المعاش » أى النشاط الاقتصادي « الطبيعي » وغير الطبيعي فقال بأن « الفلاحة » والصناعة والتجارة « من وجوه المعاش الطبيعي بينما ان « الامارة » ليست بمذهب طبيعي للمعاش^(٢) ، وكذلك فان ابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز ليس بمعاش طبيعي^(٣) . وفي فصل آخر

(١) المقدمة : ص ٣٥٧ وآخر العارة المنقطعة من الآية ٥٨ سورة الناريات (القرآن) ولا أدري لماذا غاب عن ابن خلدون ان يستشهد بالأيتين ١٨ ، ١٩ من سورة سبأ واللتان هما في صميم المعنى الذي يتكلم عنه حيث تحكى عن تنهار سبأ في العهد القديم يدعون الله يسر لهم طريق التجارة وجعله آمناً ان يفر هذا الأمر ونصل الطريق أشد مشقة (حتى يفوزوا بالربح الوفير) فغضب الله عليهم غضباً شديداً .

« وحملنا بهم وبين القرى التي براكتنا فيها قرى ظاهرة وقدرنا فيها السير سيروا فيها ليل وأياماً آمين - فقالوا ربما ناعد بين أسفارنا وظلموا أنفسهم فجعلناهم أحاديث ومزقاهم كل ممزق ان في ذلك لآيات لكل صبار شكور » (القرآن : سبأ : ١٨ ، ١٩) .

(٢) المقدمة : ص ٣٤٥ .

(٣) المقدمة : ص ٣٤٧ .

مستقل بعنوان « ان الخدمة ليست من المعاش الطبيعي » أوضح ان « الخدمة » بصفة عامة سواء كانت للسلطان (وظائف الامارة) أو للمتفرفين من أصحاب الدخول العالية « ليست من المعاش الطبيعي »^(١).

وفي استخدام مصطلح « طبيعي » Natural أو « غير طبيعي » لا يختلف ابن خلدون عن علماء الاجتماع والاقتصاد الذين استخدموا هذا المصطلح في كتاباتهم في العصور الوسطى وإلى القرن التاسع عشر . فكلمة « طبيعي » استخدمت لتعني « عادي » Normol في بعض الأحوال وعادل Just في أحوال أخرى . وكثيراً ما اختلط المفهومين بمعنى ان الشيء العادي هو العدل^(٢) وسواء استخدمت كلمة « طبيعي » في أى معنى من هذه المعاني فان استخدامها يتضمن اصدار « حكم تقديرى » Value Judgement على شيء من الأشياء .

وحينما تكلم ابن خلدون عن أن « الخدمة » سواء كانت للحكام أو لأصحاب الدخول العالية ليست من النشاط الاقتصادى الطبيعي كان في الواقع يصدر حكماً شخصياً يتضمن ان « الخدمة » بالمعنى الذى حدده ليست بالنشاط الاقتصادى « العادى » الضرورى لاستمرار حياة غالبية الناس في المجتمعات مثل الفلاحة والصناعة والتجارة « فالأنشطة الأخرى » « عادية » بمعنى ضرورتها لاستمرار حياة المجتمعات الانسانية وتطورها . واستخدام كلمة « طبيعي » بمعنى « عادي » يمكن أن تفهم أيضاً باستخدام « الاحصائيات » بمعنى غالبية أفراد المجتمعات يعملون في الزراعة والصناعة والتجارة . ويتأكد هذا المعنى بالرجوع إلى التقرير الثانى لابن خلدون في « ان ابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز ليس بمعاش » طبيعي » بمعنى ان هذا النشاط رغم ما قد يتولد عنه من مكسب في حالة العثور على الأموال في المقابر القديمة أو الكنوز الخفية ، فانه غير « عادي » لأنه يقوم على « المغامرة » والتي تختلف عن « المخاطرة » التي يتضمنها نشاط التجارة مثلاً .

(١) المقدمة : ص ٣٤٦ .

(٢) ج . شومبير - المرجع السابق ص ١١٠ - ١١٣

كما يشرح ابن خلدون أن الدخل والشعوزة يدخل في أمور البحث عن الأموال المدفونة أو الكنوز القديمة « والذي يحمل (الناس) على ذلك في الغالب زيادة على ضعف العقل إنما هو العجز عن طلب المعاش بالوجوه الطبيعية للكسب من التجارة والفلاح والصناعة ، فيطلبونه بالوجوه المنحرفة »^(١) وعلى ذلك تتأكد فكرة ابن خلدون في أن النشاط الاقتصادي « الطبيعي » هو النشاط « المادي » الذي يتفق مع « السلوك العادي » لغالبية أفراد المجتمع والذي يعد شرطاً ضرورياً لاستمرار حياة المجتمع بصفة عامة .. الا أنه ينبغي أن ندقق النظر في حكم ابن خلدون على مسألة « الخدمة » سواء لشئون « الامارة » أو « للمتفرجين » حيث يدخل في حكمه هذا « بعض تقديرات أخلاقية بحتة » وليست اقتصادية . فهو يقول الآتي بالنسبة لخدمات الامارة وهي تشابه الخدمات الحكومية في عصرنا الحاضر : « أعلم ان السلطان لابد له من اتخاذ الخدمة في سائر أبواب الامارة والملك الذي هو بسبيله ، من الجندي والشرطي والكاظم ... ويتكفل بأرزاقهم من بيت ماله . وهذا كله مندرج في الامارة ومعاشها إذ كلهم ينسحب عليه حكم الامارة » ولا يفسر اعتبار ابن خلدون لهذه « الوظائف الحكومية » أنها « غير طبيعية » أو « غير عادية » في اكتساب الدخل سوى اعتقاده أنها قائمة أصلاً على « القوة والتسلط » وهي أمور غير طبيعية أو غير عادية وأنها تتم لمصلحة الحكام . وقد تقدم بشرح هذا بالتفصيل في أحوال الجبايات السلطانية في الباب الثالث^(٢) . ولعل حكم ابن خلدون على خدمات الامارة وفي أنها ليست بمعاش طبيعي يتشابه جداً مع الحكم الذي أصدره آدم سميث على « خدمات الحكومة » في أنها أعمال « غير منتجة » بالرغم من الحاجة إليها . فادم سميث لم ينكر أهمية خدمات الجند والشرطة أو موظفي الدولة ولم ينكر حقهم في الحصول على مرتبات من الدولة . ولكنه ينكر أنهم يساهمون في النشاط الاقتصادي المنتج الذي يؤدي إلى نمو ثروة الدولة^(٣).

(١) المقدمة : ص ٣٤٧ .

(٢) أنظر الملحق في نهاية هذا المقال لمعرفة الصفحات المعنية من الباب الثالث .

(٣) أنظر : O.H. Taylor, A History of Economic Thought (London, 1960) PP, 95-96.

أما بالنسبة للمتفرفين - أصحاب الدخول العالية - واعتبار ابن خلدون ان قيام الناس بخدمتهم مقابل الحصول على أجر أمر غير ضييعي فواضح انه قائم على أسس « أخلاقية بحتة » فهو يقول ان « أكثر المتفرفين يترفع عن مباشرة حاجاته أو يكون عاجزاً عنها لما رى عليه من خلق التمتع والترف ، فيتخذ من يتولى ذلك له ويقطعه عليه أجراً من ماله . وهذه الحالة غير محمودة بحسب الرجولية الطبيعية للانسان »^(١).

تحليل أسباب نمو النشاط الاقتصادى :

من الممكن استخلاص نظريتين فى النمو الاقتصادى لابن خلدون : الأولى تقوم على فرض مفسر Explanatory Hypothesis يتلخص فى أن البيئة الجغرافية هى المحدد الأساسى للنشاط الاقتصادى للمجتمعات فكلما كانت هذه « ملائمة » كلما كبر حجم النشاط الاقتصادى وبالعكس . وتعتمد هذه النظرية على عدد من الفروض البديهية التى يضعها ابن خلدون على أساس ملاحظته للواقع وبعضها على أساس الاستنباط منها ان الظروف الجغرافية هى المحدد الرئيسى للبيئة الملائمة لحياة الانسان ولدرجة نشاطه وأنها تتدخل فى تكوين احتياجاته وكذلك فى طريقة معالجته لمشاكله . أما النظرية الثانية فقد ظهرت من خلال دراسة ابن خلدون لأسباب نشأة الدولة وتطورها ثم اضمحلالها . وتقوم هذه النظرية على فرض مفسر يتخلص فى أن النمو الاقتصادى لأى مجتمع يمر بعدد من المراحل وان هذه المراحل ترتبط بحياة الدولة من انشأة إلى النهاية . فيكون النشاط الاقتصادى قوياً عند نشأة الدولة ثم يتطور تدريجياً بفعل عوامل ذاتية إلى أن يصل المجتمع إلى أعلى مراتب الترف . ثم يبدأ النشاط الاقتصادى فى الانتكاس مع ظهور « الخلل » فى الدولة ، ثم أخيراً يضمحل مع تدهور الدولة وضمحلالها وهو أمر محتم . وتقوم هذه النظرية الثانية على عدد من الفروض البديهية التى يلاحظ بعضها من الواقع . ويستنبط بعضها الآخر على أساس التجربة التاريخية والتحليل المنطقى . وسوف نتعرض فيما يلى للنظريتين بشيء

(١) المقدمة ص : ٤٣٦ .

من التفضيل ، الا أنه يهنا أن نشرح أولاً معنى لفظ « العمران »^(١) الذى استخدمه ابن خلدون فى بحث النمو الاقتصادى . يقال « عمر » المنزل بأهله أى سكنه أهله واقاموا به أو جعلوه مهياً لأقامتهم ، و « عمرت » البلد بأهلها لأنهم أقاموا بها مساكنهم وزاولوا فيها نشاطهم . ولقد استخدم ابن خلدون لفظ « العمران » للمجتمعات ليدل على المعنى السابق : أى ليدل على ما بها من سكان ومبان وما يترتب على ذلك من نشاط ضرورى للحياة . وبالرغم من أن ابن خلدون لم يبين بشكل صريح ان النشاط الانسانى المقترن « بالعمران » اقتصادى بطبعه الا أن ذلك اتضح فى مواضيع مختلفة من الفصول التى استخدم فيها اللفظ المذكور . ويجب أن يكون واضحاً ان لفظ « العمران » فى حد ذاته لا يدل على شئ بالنسبة لقضية التقدم أو التخلف فى أى مجتمع من المجتمعات ، وإنما الذى يدل على ذلك « درجة العمران » ولذلك حينما يذكر ابن خلدون ان بلداً ما أقل عمراً من آخر فانه يقصد ان هذا البلد أقل سكاناً وأقل قسماً فى المباني والمنشآت المختلفة وان حالة الانفاق فى أسواقه أقل . وبديهي إذن ان اتخاذ « درجة العمران » مقياساً للتقدم أو للتخلف فى أى مجتمع من المجتمعات يتضمن اتخاذ اعداد السكان والمبان وحجم النشاط الاقتصادى التابع مؤشرات اقتصادية اجمالية . ولعل اتخاذ الزيادة فى اعداد السكان مؤشراً للنمو أو التقدم الاقتصادى أمر مستغرب بالنسبة لرجال الاقتصاد المعاصرين الذى يعتبر معظمهم ان الزيادة السكانية فى حد ذاتها لا تدل على شئ وانها غالباً ما تؤدي إلى مزيد من التخلف^(٢) لو حدثت فى ظروف البلدان النامية . ولكن هذا لا ينفي ان الزيادة السكانية يمكن ان تلعب دوراً هاماً فى النمو الاقتصادى فى الدول الحديثة النشأة وفى الدول المتقدمة التى تعتبر فى حالة « ركود » من الناحية السكانية (لا تزيد اعدادها ولا تنقص أو فى الدول المتقدمة التى يتوقع ان تتناقص اعدادها مستقبلاً^(٣) . وربما قيل ان ابن

(١) « العمران » بضم العين وسكون الميم وسيل شرح معناها لفراً ثم اقتصادياً .

(٢) الاقتصاديون الماركسيون يفرحون من هذا الجمع ويحتقدون ان مهاجمة النمو السكاني فى حد ذاته ومطالبه الجماهير من « الطبقات العمالية الكادحة » لتنظيم نسلها مسائل مفروضة يتم ترويجها لصالح أصحاب الرأوة فى المجتمع .

(٣) A. Hansen, "Business Cycles and National Income", (New York

خلدون قد تأثر بفكرة الدينى فى تكوين نظريته تجاه السكان إذ أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد حث على التناسل والتكاثر^(١). ولكن هذا رأى يستبعد لأسباب أولاً لأن ابن خلدون تعود أن يستشهد بايات من القرآن أو بأحداث نبوية حينما يقرر الاستناد عليها فى مناقشته ، وثانياً لأن تشجيع الرسول عليه الصلاة والسلام على التناسل والتكاثر كان موجهاً إلى المسلمين وابن خلدون كان يقرر ان الزيادة السكان تؤدى إلى زيادة العمران ولم يكن يتكلم عن سكان البلدان الاسلامية فقط بل سكان البلدان التى تقع أيضاً فى أقصى الشرق وهم من غير المسلمين غالباً . أما اتخاذ ابن خلدون المبان والمنشآت دليلاً أو مؤشراً على العمران والزيادة أو النقص فى حركة البناء دليلاً على النمو أو الدهور فيشبهه فى عصرنا الحاضر اتخاذ بعض مفردات رأس المال الاجتماعى Infra Structure والزيادة أو النقص فيها مؤشراً على التقدم أو التخلف . وأخيراً تأتى فكرة ابن خلدون فى أخذ زيادة الانفاق فى الأسواق دليلاً على زيادة العمران أو العكس - بمعنى ان نقص الانفاق فى الأسواق يعد نقصاً فى العمران - متمشية تماماً مع ما نعرفه فى التحليل الحديث^(٢). وعموماً فان تحليل

.....
132-131, P. 57-76 (1951) وذلك لبيان العلاقة بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى .

فهذه العلاقة ليست دائماً كما يتصورها مالتس والمنشائين بل قد يكون النمو السكانى ضرورياً للنمو الاقتصادى (كما تصور ابن خلدون) فى بعض الحالات يقول هانس Hansen مؤلف الكتاب المذكور فى احد الفصول :

„A large growth in population is favorable to investment and therefore to income generation and employment. This is the keynsian view of population growth. But population may become so large in relation to natural resources and food supply that real wages tend to fall... This is the Malthusian view of population growth. (Chapter 4, p. 75).

(١) محمد عليه الصلاة والسلام : وقد ورد فى سياق حديث له « تزوجوا الوفود الولود فالى مكاتر بكم الأم » رواه أبو داود ، والنسائى ، والحاكم وقال صحيح الاسناد . ورواه المنذرى فى كتاب النكاح . والنصيحة فى الحديث من الرسول إلى حد المسلمين ، والقصد من قوله الى مكاتر بكم الأم - أى الأم الأخرى من غير المسلمين .

(٢) وتفصيل هذه المسألة سيعرف خلال عرض النظرية لابن خلدون فى النمو الاقتصادى وهو ما يتقدمه فى الصفحات التالية .

ابن خلدون للعمران ونموه أو نقصانه - وهو ما يماثل بحثنا في أسباب النمو الاقتصادي أو التخلف - يعتبر من أرق ما قدم للفكر الاقتصادي في « المقدمة ». وسنعرض فيما يلي النظرية الجغرافية في النمو ثم نتبعها بعرض نظرية مراحل النمو الاقتصادي التي تتمشى مع مراحل النمو السبسي والاجتماعي للدولة .

النظرية الأولى : دور البيئة الجغرافية في النمو :

تقوم النظرية على فرض مفسر Expanatory Hypothesis مؤداه ان البيئة الجغرافية هي المحدد الأساسي لحالة العمران . فكلما كانت البيئة الجغرافية « ملائمة » لحياة الإنسان كلما اتسع العمران والعكس صحيح . وتعتمد هذه النظرية على عدد من الفروض الأساسية التي يضع ابن خلدون بعضها على أساس ملاحظته للواقع وبعضها على أساس الاستنباط . هذه الفروض تتلخص في أن الظروف الجغرافية من ناحية البرودة أو الحرارة ودرجة الرطوبة هي التي تحدد البيئة الملائمة للحياة البشرية بصفة عامة ، وانها تتدخل في تكوين « سلوك » الإنسان ودرجة نشاطه . وعلى هذا الأساس يقوم ابن خلدون بشرح تقريره الذي يقول فيه ان : « الربع الشمالي من الأرض أكثر عمراناً من الربع الجنوبي »^(١) فالربع الشمالي من الأرض في شرحه الجغرافي المطول^(٢) يشمل الاقاليم المعتدلة الحرارة وتلك التي تميل إلى البرودة مع اعتدال ... هذه الاقاليم هي أكثر اقاليم الأرض عمراناً « وأهمها وأناسها تجوز الحد من الكثرة وامصارها . ومدنها تتجاوز الحد عدداً »^(٣) ثم أنه يشرح كيف انه كلما اشتد الحر أو اشتد البرد قل العمران حتى إذا أفرط الحر أو البرد انقطع العمران تماماً أو قل جداً . ويبتدل على ذلك بأن المناطق الاستوائية شديدة الحرارة تكاد تخلو تماماً من العمران لأن « افراط الحر يفعل في الهواء تجفيفاً ويساً يمنع

(١) ، (٢) المقدمة : ص ٤٥

(٣) المقدمة : ص ٤١ - ٤٤ ، ص ٤٥ - ٧٩ ولم نهم إلا بما يعني من هذا الشرح الجغرافي في الناحية الاقتصادية وهو قليل . كما اننا لانستطيع أن نقارن بين ما يقدم من تفضيلات حفرافية وبين المعروف حالياً لدى علماء الجغرافيا ويحتاج هذا إلى خبرة خاصة كما يلفتني ، ولهذا اكتفينا بأحد المعنى العام أو الخطوط العريضة لما قدمه من معلومات جغرافية عن « الأرض » وعلاقتها بدرجة العمران .

التكوين ، لأنه إذا افراط الحرجفت المياه والرطوبات ، وفسد التكوين في المعدن والحيوان والنبات ، إذ التكوين لا يكون الا بالرطوبة»^(١) كما أن افراط البرد في شدته عند القطبين الشمالى والجنوبى يفسد الحياة البشرية ومقوماتها . يقول « إلى أن يفرط البرد في شدته ... فينقص التكوين ، يفسد»^(٢)... ولكنه يتدارك فيقول « بيد أن فساد التكوين من جهة شدة الحر أعظم منه من جهة شدة البرد لأن الحر أسرع تأثيراً في التجفيف من تأثير البرد في الجمد» . ونقل ابن رشد^(٣) انه قال : ان خط الاستواء معتدل وان ما وراءه في الجنوب بمثابة ما وراءه في الشمال فيعمر منه ما عمر من هذا»^(٤) . واستطاع ابن خلدون أن يرفض فكرة صلاحية منطقة خط الاستواء للعمران بالحجة المنطقية وعلى أساس الاخبار المتواترة . أما « ما وراء خط الاستواء في الجنوب وصلاحيته للعمران فلم يستطع أن يوافق عليها أو ينفي صحتها بالحجة المنطقية فيعود إلى الأخبار المتواترة التي تؤكد ان « خط الاستواء والذي وراءه (إلى الجنوب) وان كان فيه عمران ، كما نقل فهو قليل بدأ»^(٥) . ولقد ثبت فيما بعد صحة رأى ابن رشد فيما يخص المناطق التي تقع جنوب خط الاستواء وخاصة كلما زاد اعتدال الحرارة بالابتعاد على المنطقة الاستوائية . ويرجع تشكك ابن خلدون في صحة رأى ابن رشد إلى تمسكه بحجة المشاهدة الفعلية أو الأخبار المتواترة خاصة حينما يفقد البرهان المنطقى . ولم تكن لابن خلدون فرصة المشاهدة الفعلية للمناطق التي تقع جنوب خط الاستواء ، كما أن معظم الأخبار المتواترة كما ذكر دلت على أن العمران في هذه المناطق حينذاك كان منقطعاً بالكلية أو قليل للغاية .

ويتطرق ابن خلدون إلى بحث أثر الحرارة أو البرودة في سلوك الانسان في

(١) المقدمة : ص ٤٦

(٢) المقدمة : ص ٤٧

(٣) ابن رشد ١١٢٦ - ١١٨٨ م كان من أبرز علماء أكلام والفلسفة في المغرب ، وقد تناول بعض الشؤون الاقتصادية مثل الربا في كتابه « الحراج » و« الكسب الحرام » .

(٤) المقدمة : ص ٤٧

(٥) المقدمة : ص ٤٧

مبحث خاص بعنوان «أثر الهواء في اخلاق البشر»^(١) ونحن نقل هنا بعض فقرات تمنحنا في التحليل الحالى لكى نبين العلاقة التى كان يشرحها بين « المناخ والسلوك الاقتصادى » فهو يقول ان المشاهدات تدل على أن أهل المناطق الحارة أو التى تغلب عليها الحرارة « معروفون بالخفة والطيش وكثرة الطرب ... موصوفين بالحق في كل قطر »^(٢) ويستبعد آراء جالينوس ويعقوب ابن اسحاق الكندى « ان ذلك لضعف ادمغتهم وما نشأ عنه من ضعف عقولهم » ويقول أن سلوكهم مرتبط بالمناخ . فانتشار الهواء الحار في الجو (لسنا باحثين أو مدققين في هذه المسائل) لأسباب عديدة يؤدي إلى هذا السلوك الذى يسبق وصفه لأهل المناطق الحارة . ويؤكد أنهم لهذا السبب يغلب عليهم « الغفلة عن العواقب حتى أنهم لا يدخرون أقوات سنتهم ولا شهرهم وعامة مأكلهم من الأسواق »^(٣) ثم يأتي إلى أهل المناطق المائلة للبرودة مثل فاس في بلاد المغرب . فيلاحظ أنهم « مطرقي أطراق الحزن » ويقول « أنظر » كيف افرطوا في نظر العواقب حتى ان الرجل منهم ليدخر قوت سنتين من حبوب الحنطة ، ويباكر الأسواق لشراء قوته ليومه مخافة أن يرزأ شيئاً من مدخره^(٤).

وهكذا يربط ابن خلدون بين المناخ والسلوك الانساني ربطاً مباشراً حتى انه يرى ان عادة (الادخار) مرتبطة « بالحذر » أو « التبصر في العواقب » الذى هو من سلوك أبناء المناطق الباردة أو المائلة للبرودة . ويلاحظ أن تحليله لهذه المسائل الأخيرة يفتقر إلى التحليل المنطقي وانه على الاكثر محاولة « جريئة » لتفسير بعض المشاهدات الواقعية على أساس « التخمين » .

النظرية الثانية : مراحل النمو الاقتصادى وارتباطها بمراحل النمو السياسى والاجتماعى للدولة :

النظرية الثانية لابن خلدون في « اتساع العمران » ثم وفوره ثم اضمحلاله ترتبط ارتباطاً مباشراً بنشأة الدولة واستقرارها ثم تطورها فأضمحلالها وخرابها بعد ذلك . ومرة أخرى مثلما فعلنا في النظرية الأولى فاننا نركز على

(١) ، (٢) المقدمة : ص ٨٠ .

(٣) المقدمة : ص ٨٠ ويقول ان هذه القاعدة تنطبق على أهل مصر أيضاً .

(٤) المقدمة : ص ٨٠ .

الجانب الاقتصادى من « العمران » وبهذا تتكلم عن تطور البناء الاقتصادى فى مراحل المختلفة مع تطور حال الدولة . ولابد لفهم الجانب الاقتصادى من فهم الجانب السياسى أولاً ومن ثم نستعرض باختصار أسس قيام الدولة وتطورها . ولكن فيما بعد ننظر إذا كانت النظرية الخلدونية يمكن أن تفصل عن تحليله السياسى . والدولة عند ابن خلدون لا تتحقق الا بالعصية وهى الشعور Feeling الذى يتكون لدى جماعة group متأسكة من الناس متحدة الهدف^(١) فإذا استقرت الدولة وتمهدت فقد تستغنى عن العصية^(٢) ويضرب أمثلة على ذلك من التاريخ . ثم انه إذا « فسدت عصية الدول » بمضى زمن على تكوينها تقوضت اركان الدولة « فبالعصية يكون تمهد الدولة وحمايتها من أولها » وبفساد العصية تكون نهاية الدولة^(٣) ثم يشرح كيف ان العصية إذا امتزجت « بدين » أو « بدعوة حق » كانت الأساس المتين للدولة العظيمة . « وذلك لأن الملك إنما يحصل بالتغلب والتغلب إنما يكون بالعصية و اتفاق الأهواء على المطالبة ، وجمع القلوب وتاليفها وإنما يكون بمعونة من الله فى اقامة دينه . قال تعالى « لو انفقت ما فى الأرض جميعاً ما الفت بين قلوبهم » الأنفال : ٦٣ . ولذلك فان « الدعوة الدينية ، تزيد الدولة فى أصلها قوة على قوة العصية التى كانت لها من عدها^(٤) ، والخروج من المعنى الضيق الذى قد يفهمه البعض للدين إلى المعنى الواسع والشامل يقتضى الرجوع إلى تقرير ابن خلدون عن امتزاج العصية « بدين » أو « دعوة حق » فهذا يعنى ان تألف جماعة من الناس على أساس مجموعة من المبادئ الفاضلة هو الأساس السليم للدولة القوية .

والدولة « لها أعمار طبيعية كما للأشخاص^(٥) » فيقول « ان أعمار الدول وان كانت تختلف على حسب الظروف » الا أن الدولة فى الغالب لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال ، والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط ، فيكون

(١) ، (٢) المقدمة : ص ١٣٩ .

(٣) المقدمة : ص ١٤٠ .

(٤) ويضرب مثال من أمة العرب فى عصر الاسلام الأول المقدمة : ص ١٤٢ .

(٥)- المقدمة : ص ١٥٢ .

أربعين^(١). والجيل الأول يظل محتفظاً بالعصبة فتظل الدولة قوية وفي الجيل الثاني تنكسر حدة العصبة بعض الشيء وأما الجيل الثالث فينسبون وتصحب الدولة معرضة للتقوض يسير حالها من ضعف إلى ضعف .

وفيما يلي نعرض « الاطار العام » الذى يربط ابن خلدون بين تطور البناء الاقتصادى (العمران) وتطور البناء السياسى (الدولة) . ثم بعد ذلك نتطرق للناحية الاقتصادية التى يبرز فيها تحليله لتطور البناء الاقتصادى من نحو متزايد حتى يصل إلى القمة فى « الرفه والغنى » ثم اضمحلال حتى يصل إلى حالة « الفقر » و « المجاعات » « والموتان » « الموت » .

فيشرح ابن خلدون فيما يمكن أن نطلق عليه « الاطار العام » فى التعبير الحديث كيف انه إذا تكونت الدولة وتم لأهل العصبة الملك والاستقرار « رجعوا إلى تحصيل غمرات الملك من المبانى والمساكن والملابس فينبون القصور ويجرون المياه ويغرسون الرياض ويستمتعون بأحوال الدنيا ، ويؤثرون الراحة على المتاعب ويتأنقون فى أحوال الملابس والمطاعم والآنية والفرش ما استطاعوا ، ويألفون ذلك ويورثونه من بعدهم من أجيالهم ولا يزال ذلك يتزايد فبهم إلى أن يتأذن الله بأمره (أى إلى نهاية الدولة) وهو خير الحاكمين »^(٢).

ويشرح كيف ان الدولة فى أولها تكون رفيقة بالرعايا محسنة إليهم مقتصدة فى النفقات متعففة عن الأموال فلا تمنع فى الجباية ولا تتحذلق فى جمع الأموال^(٣). وذلك بسبب الظروف الأولى التى تصاحب تكوين الدولة أو بسبب ان العصبة التى أقامت الدولة ارتبطت بدين أو بدعوة حق . فإذا كان هذا شأن الدولة فى بداية الأمر . انبسطت آمان الرعايا ، وانتشطوا للعمران وأسبابه فتوفر ، ويكثر التناسل^(٤). وبالمفهوم الحديث تلخص الفكرة الخلدونية فى أن الدولة فى بداية تكونها تتمتع بقوة فى بنائها السياسى والاجتماعى وخاصة

(١) المقدمة : ص ١٥٢ .

(٢) - المقدمة : ص ١٥٠ .

(٣) المقدمة : ص ٢٦٤ .

(٤) المقدمة : ص ٢٧١ .

إذا اعتمد هذا على مبادئ صالحة قومية مثل دين أو دعوة حق وهذا انعكس في معاملة عادلة من جانب القائمين بأمور الدولة للرعايا وهذا في حد ذاته يهيئ المناخ الملائم لنشاطهم الاقتصادى فيزداد تفاؤل الرعايا (وهذا معنى انبساط آمالهم) وينشطوا لعملية البناء الاقتصادى ونتيجة أسبابها (راجع المقتطف السابق) فيحدث انماء وفي ظل هذه الظروف تتكاثر الاعداد السكانية وهو شرط عند ابن خلدون ضرورى ومصاحب لنمو الاقتصاد (لأن العمران في حد ذاته قائم على السكان أساساً وما يتم تكوينه لأغراض سكنهم ومعاشهم والتمتع بزينة الحياة) .

ثم يشرح ابن خلدون كيف يصيب الدولة « الخلل » . فيقول أن الخلل الأول يبدأ متى استفحل العز وتوفرت النعم والأرزاق بدور الجبايات « لأن هذه الأحوال تؤثر في أخلاق القائمين على حماية الدولة فتهدم عزائمهم وتميل نفوسهم إلى الجبن والكسل وقد يتنازعون على الملك « فيقتل بعضهم بعض » . ثم « يزيد الاسراف في نفقات القائمين على الدولة » بما يعترهم من أبهة العز وتجاوز الحدود بالبذخ ... فيقصر دخل الدولة حينئذ عن خرجها «^(١) وهذا هو الخلل الثانى في حياة الدولة وهو أشد خطراً من الأول ، والاثنان معاً يؤديان في النهاية إلى فناء الدولة واضمحلالها^(٢) .

وفي شرح الخلل الثانى في الدولة « وهو الذى ينطرق من جهة المال^(٣) » يقول ابن خلدون ان الترف من حسب القائمين بأمور الدولة يؤدي إلى زيادة نفقاتهم على العموم كما يدعو « إلى زيادة في إعطيات الجند وأرزاق أهل الدولة . ثم يعظم الترف فيكثر الاسراف في النفقات ويتشتر ذلك في الرعية ، لأن الناس على دين ملوكها وعوائدنا . ويحتاج السلطان إلى ضرب المكوس على اثمان البياعات (المبيعات) في الأسواق لادرار الجباية ما يراه من ترف المدينة الشاهد عليهم بالرفة ، ولما يحتاج إليه من نفقات سلطانه وأرزاق جنده «^(٤) . ثم تزيد نفقات الدولة (لاستمرار الخلل) « فلا تنفى بها

(١) المقدمة : ٢٦٦ .

(٢) المقدمة ١ ص ٢٦٥ .

(٣) ، (٤) المقدمة : ص ٢٦٤ .

المكوس» . ويزداد قهر الدولة لمن تحت يدها من الرعايا « فتمتد إلى جمع المال من أموال الرعايا من مكس أو تجارة أو نقد في بعض الأحوال بشبهة أو بغير شبهة » . وهذا هو الطور الأخير المصاحب لفناء الدولة وانهارها . ذلك لأن الظلم الذى يقع على الناس في هذه الظروف يشبط من مهمهم في العمل ويجعلهم يعزفون عن ممارسة نشاط معاشهم الا للضرورات . ويهم ابن خلدون بارواز هذا الأثر بالنسبة للنشاط الزراعى أولاً . فيقول . « ان الناس » يقبضون أيديهم عن الفلح (زراعة الأرض) في الأكثر ، بسبب ما يقع في آخر الدولة من العدوان في الأموال والجبايات ، أو الفتن الواقعة في انتقاض الرعايا وكثرة الخوارج لهرم الدولة ، فيقل احتكار الزرع غالباً ، وليس صلاح الزرع وثمرته بمستمع الوجود ولا على وتيرة واحدة ... فإذا فقد الاحتكار عظم توقع الناس للمجاعات ، ففلا الزرع وعجز عنهم أولوا الخصاصة فهلكوا »^(١) . ويقصد باحتكار الزرع النشاط الذى يقوم خصيصاً للزراعة وليس لكلمة « احتكار » هنا علاقة بالمفهوم الشائع لها . فالزرع يخرج حقاً بصورة طبيعية ولكن صلاحه وثمرته ليس بمضمون الا بالرعاية والاهتمام ولذلك كان « احتكار » الزرع بهذا المعنى ضرورى للمجتمع . وزيادة الظلم عن طريق « المكوس » أو عن طريق النهب المباشر من الدولة يؤثر بصفة خاصة (فيما يبدو من تحليل ابن خلدون) في النشاط الزراعى ، وحينئذ يقل النشاط فيه فتقل الحاصلات الزراعية وترتفع أسعارها فيعم الجوع بين الناس ويهلك منهم من لا يستطيع الحصول على ما يكفيه من غذاء وذلك في تقدير ابن خلدون احد الأسباب الرئيسية للمجاعات وكثرة الوفيات في نهاية عمر الدولة^(٢).

وإذا ساء حال الدولة في النواحي الاقتصادية وانتكست عملية البناء الاقتصادى وقل السكان واقتصروا على الضرورى فقط من السلع المصنوعة تدهورت أحوال الصناعات بشكل عام . فيشرح كيف « ان الصنائع إنما تستجد^(٣) إذا احتيج إليها وكثر طلبها » وهذا يحدث في المرحلة الأولى من عمر

(١) المقدمة : ٢٧١ .

(٢) المقدمة : ص ٢٧١ .

(٣) وتستجد الصنائع بمعنى أن القائمين عليها يبتغون بالاجادة أو رفع مستوى الجودة فيها .

الدولة . أما إذا ضعف حال البلد وأخذ في التدهور وقل سكانه « تناقص فيه الترف » . ورجع أهله إلى « الاقتصاد على الضروري من أحوالهم ، فقلل الصنائع التي كانت من توابع الترف لأن صاحبها حينئذ لا يصح له بها معاشه ، فيقر إلى غيرها أو يموت ، ولا يكون خلف منه ، فيذهب رسم تلك الصنائع جملة ، كما يذهب النقاشون والصواغ والكتاب والنساخ وأمثالهم من الصنائع لحاجات الترف (أى الصناعات التي ارتبطت بالترف) ولا تزال الصناعات في التناقص مازال المصر (البلد) في التناقص إلى أن تضمحل »^(١)

وأخيراً يبرز ابن خلدون مسألة هامة تشغل الأذهان في عصرنا الحديث وهى مسألة « تلوث الهواء » Air Pollution ويعتبرها أيضاً ظاهرة من الظواهر التي تصاحب فناء الدولة واضمحلالها فيقول : « وأما كثرة الموتان فلها أسباب منها كثرة المجاعات كما ذكرناه ، أو الفتن لاختلال الدولة فيكثر المرح والقتل ، أو وقوع الوباء ، وسببه في الغالب فساد الهواء بكثرة العمران لكثرة ما يخالطه من العفن والرطوبات الفاسدة . وإذا فسد الهواء وهو غذاء الروح الحيوان وملابسه (بكسر الباء وضم السين) دائماً فيسرى الفساد إلى مزاحمه فان كان الفساد قوياً وقع المرض في الرئة . وهذه هى الطواعين وأمراضها مخصوصة بالرئة وان كان الفساد دون القوى والكثير فيكثر العفن ويتضاعف فتكثر الحميات في الأمزجة وتعرض الأبدان وتهلك »^(٢)

(١) المقدمة : ٣٦٣ وفى ص ٣٢٤ يتكلم ابن خلدون فى فصل فى مبادئ الخراب فى الامصار (فى أن البلاد أو الامصار فى بداية عهدها تكون قليلة السكان ويكون « بناؤها بدوياً ») بقصد الطابع البدوى أو البدائى (وآلات البناء فيها) من حجر وجو ورخام وصخور ملبساء وزجاج وفسيساء قليلة أو معدومة . « فاذا عظم عمران المدينة وكثر سكانها كثرت الآلات بكثرة الأعمال حينئذ وكثر الصناع إلى أن تبلغ غايتها من ذلك » فلذا تراجع ساكنها (إذ قل سكانها) قلت الصنائع لأجل ذلك ، فققدت الاجادة فى البناء والأحكام والمفالة عليه بالتنسيق « وتدرجياً تقل الآلات المستخدمة فى المباني وتفقد هذه جودها وروقتها حتى تعود إلى الطابع البدوى (البسيط) فيعود بناء المدينة مثل بناء القرى » .

(٢) المقدمة : ص ٢٧١ .

تحليل العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادى :

من أهم ما كتب ابن خلدون فيما يخص نظريته الثانية في النمو فصل بعنوان « ان تفاضل الامصار والمدن في كثرة الرفه لأهلها ونفاق الأسواق إنما هو في تفاضل عمارتها في الكثرة والقلة^(١) في هذا الفصل يبدأ بشرح المزايا الناجمة من التعاون في العملية الانتاجية على أساس تقسيم العمل^(٢). وهو يؤكد ان الواحد من البشر قد لا يتمكن من ان يسد حاجاته الضرورية (الأساسية) من احدى السلع إذا قام بمفرده باداء جميع العمليات الانتاجية اللازمة لها . أما إذا قسمت العملية الانتاجية على عدد من الأفراد فقام كل واحد بحجز منها فان الناتج الذى يحصلون عليه سوف يزيد على حاجاتهم مجتمعين ، والفائض المتحقق هنا هو ثمرة تقسيم العمل^(٣). ثم يقرر ابن خلدون بناء على هذا ان أهل أى بلد إذا تعاونوا على إنتاج حاجاتهم الضرورية « بتوزيع الأعمال » « بينهم^(٤) فان هذا سوف يتطلب منهم أقل عمل متصور . بمعنى هذا ان الفائض المتحقق من تقسيم العمل يمكن التعبير عنه في شكل « كمية من العمل » تماماً كما عبر عنه في شكل « كمية من الناتج » . ثم يشرح بعد هذا كيف ان الفائض المتحقق من تقسيم العمل هو الذى يسمح للأفراد بمزيد من الرفاهية الاقتصادية والتي يطلق عليها « الترف » . فكمية من الناتج الفائض عن حاجة الجماعة يمكن أن يعبر عنها بمزيد من السلع الكمالية ، كما يمكن أن تباع لبلدان أخرى بقيمتها ويؤدى ذلك أيضاً إلى مزيد من « الترف » أو مزيد من « الغنى » وهذه الفكرة الأخيرة العابرة بشأن التصرف في الفائض عن طريق المبادلة مع البلدان الأخرى بما يؤدى إلى مزيد من « الغنى » كما يقول كان يمكن أن تتطور إلى ما يشبه نظرية « منفذ الفائض » Vent of Surplus التى تنسب لآدم سميث والعبارة التالية لابن خلدون تلخص ماجاء في السطور السابقة :

(١) المقدمة : ص ٣٢٥ .

(٢) عرفنا من قبل شرح ابن خلدون لهذه المسألة تحت عنوان « طبيعة العملية الانتاجية وضرورة تعاون أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم » .

(٣) راجع شرحه لهذه المسألة في هذا المقال أو الرجاء الرجوع للمقدمة ص ٣٢٥ .

(٤) توزيع الأعمال هو المصطلح الذى استخدمه ابن خلدون ويقابل تقسيم العمل من حيث المفهوم .

« وثبت ان الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه ، وأنهم متعاونون جميعاً في عمرانهم على ذلك . والحاجة التي تحصل بتعاون طائفة منهم تسد ضرورة الأكثر من عددهم ضعافاً ... فالأعمال بعد الاجتماع زائدة على حاجات العاملين وضرورتهم فأهل مدينة أو مصر إذا وزعت أعمالهم كلها على مقدار ضرورتهم وحاجاتهم اكتفى فيها بالأقل من تلك الأعمال . وبقيت الأعمال كلها زائدة على الضرورات فتصرف في حالات الترف وعوائده وما يحتاج إليه غيرهم من أهل الامصار ويستجلبونه منهم بأعواضه وقيمه ، فيكون لهم بذلك حظ من الغنى »^(١).

ثم يستطرد بعد ذلك ليشرح الكيفية التي يتضاعف بها « الدخل والخرج » (الدخل والانفاق) على مستوى المجتمع . فيقول ابن خلدون انه سبق أن شرح ان « المكاسب إنما هي قيم الأعمال فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمتها بينهم فكثرت مكاسبهم ضرورة ، بمعنى ان الدخل التي يحصل عليها الأفراد إنما هي مساوية لقيمة ما يبدونه من أعمال ولذلك كلما كثرت الأعمال كثرت قيمتها فازدادت دخولهم بضرورة ودعمهم أحوال الرفه والغنى إلى الترف وحاجاته من التأنيق في المساكن والملابس واستجادة الآتية والماعون واتخاذ الخدم والمركب . وهذه كلها أعمال تستدعى بقيمتها ويختار المهرة في صناعتها والقيام عليها . فتتفق أسواق الأعمال والصنائع (أى يزداد الانفاق في اسواق الاعمال والصنائع) ويكثر دخل نصرة وخروجه (الدخل الكلي والانفاق الكلي) ويحصل اليسار لمتجلى ذلك من قبل أعمالهم (أى ان الانتعاش يصيب الذين يمارسون الأعمال التي يزداد الانفاق عليها) ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية ، ثم زاد الترف تابعاً للمكسب وزادت عوائده وحاجاته (أى تزداد الحاجات الكمالية نتيجة لزيادة الدخل) واستتبعت الصنائع لتحصيلها (فتقوم الصناعات خصيصاً للوفاء بهذه الحاجات) فزادت قيمها ، وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية (تضاعف الدخل مرة ثانية) ونفقت سوق الأعمال بها أكثر من الأول (أى ان الانفاق في سوق الأعمال يزداد مرة ثانية ويكون أكثر من المرة الأولى) وكذا في الزيادة الثانية والثالثة لأن الأعمال

(١) المقدمة : ص ٣٢٥ .

الرائدة كلها تختص بالترف والغنى بخلاف الأعمال الأصلية التي تختص بالعيش^(١). (لأن الأعمال الأصلية المختصة بالعيش هي الضرورات الأساسية للحياة وهذه محدودة في رأيه كما أنها في ظل افتراض تقسيم العمل تحتاج إلى « الأقل من الأعمال » .

ويمكن لنا أى نرى في العرض السابق لابن خلدون^(٢) تحليلاً رائعاً لكيفية زيادة الدخل الكلى في ظروف الزواج المستمر . فزيادة « قيم الأعمال » إنما تعبر عن زيادة الناتج الكلى وهي تؤدي إلى زيادة « المكاسب » أى الدخل وهي في مجموعها تساوى الدخل الكلى للمجتمع فيؤدي هذا إلى زيادة الطلب الكلى . ويلاحظ ان زيادة الطلب الكلى تعتمد على زيادة طلب أفراد المجتمع من السلع الكمالية . وزيادة الطلب الكلى في حد ذاتها تستدعى زيادة النشاط الانتاجي فيزداد الانفاق في الأسواق وفي الصناعات . ويؤدي هذا إلى زيادة الدخل الكلى للمجتمع مرة أخرى وتكون الزيادة في المرة الثانية أكبر من الزيادة الأولى وهكذا تتكرر هذه العملية ويتضاعف الدخل الكلى للمجتمع ... وهذا التحليل بلاشك يحتوى على بذور فكرتي المضاعف والمعدل ، وتضافرهما معاً في أحداث الزواج . وعرض ابن خلدون لهاتين الفكرتين ليس بالنضج الذى نعرفه الآن ولكنه دقيق ومرتب ويحتوى على معظم الفروض الأساسية بدون شك ... وانه لما يثير العجب حقاً ان يتوصل إلى هذه الأفكار خمسة قرون ونصف قبل أن تعرف لدى كينز أو شوميتير .

وانه لما يؤكد براعة ابن خلدون التحليلية ووعية الكامل لصورة الاقتصاد الكلى انه يؤكد ضرورة تساوى الدخل القومى والانفاق القومى في أى حالة من الحالات ، فهذه قاعدة عامة : « وأما حال الدخل والخرج فمتكافئ في جميع الامصار ومتى عظم الدخل الخرج وبالعكس ، ومتى عظم الدخل

(١) المقدمة : العبارة بأكملها من ص ٣٢٥ .

(٢) وقد أثرت أن أقل العبارة كما هي مع شرح موجز لبعض العبارات تقدمه بين الأقواس وذلك لكي يوضح المعنى .

والخارج اتسعت أحوال الساكن ووسع المصير «^(١) .

ولان ابن خلدون قد تنبه إلى أهمية تقسيم العمل منذ البداية وشرح « الفائض » المتحقق من تقسيم العمل فانه يعود ليؤكد في ثنايا تحليله لكيفية نمو الدخل الكلي ان ثمرة تقسيم العمل تصح كثر كلما كبر البلد وبالعكس . وهو يعبر عن هذا المعنى بقوله ان البلدان كبيرة تزداد فيها « الفضلة » المتحققة فوق الضروري من الأعمال ، أما لاندان الصغيرة فان أعمالهم لا تفي بضرورتهم ولذلك فهم محرومون من هذه « فضلة »^(٢) فلا تنمو مكاسبهم . والعبارة الآتية تعبر أيضاً عن أهمية كبر حجم البلد والثمرة المتحققة من زيادة الأعمال (بافتراض تقسيم العمل) : « أعني ان ما توفر عمرانه من الأقطار وتعددت الأمم في جهاته وكثر ساكنه اتسعت أحوال أهله وكثرت أموالهم وامصارهم وعظمت دولهم وممالكهم والسبب في ذلك كله ما ذكرناه من كثرة الأعمال وما يأتي ذكره من أنها سبب ثروة بما يفضل (بما يتبقى) عنها بعد الوفاء بالضروريات في حاجات الساكن من الفضلة البالغة على مقدار العمران وكثرته فيعود على الناس كسباً . فتزيد الرفه لذلك فتتسع الأحوال ويجيء الترف والغنى وتكثر الجباية للدولة بنفق الأسواق فيكثر مالها^(٣) .

وفي مجال مقارنة النمو الاقتصادي في بلد م مع بلد آخر اتخذ ابن خلدون مقياسه الأساسي درجة العمران فهو يقدر عداد السكان وحالة المساكن والصنائع والانفاق في الأسواق ... الخ وهي مقاييس عديدة تكمل بعضها البعض . ولكنه أيضاً اكتشف امكانية عقد مقارنات بسيطة ومباشرة بين الدول وبعضها باستخدام معيار الدخل الفردي . ولكنه لم يقع في خطأ مقارنة

(١) نظرية كينز في مضاعف الاستثمار معروفة ونظرية المحل جالت تكملها فيما بعد على يد اتباع كينز . أما نظرية شومبيز في المضاعف الأكبر Super Multiplier فيمكن مراجعتها في د . عبد الرحمن مرسى أحمد « دراسات في التنمية الاقتصادية » (معهد الدراسات العربية القاهرة ١٩٧٤/١٩٧٣ .

(٢) يطلق عليه الفضلة ويقول أحياناً ما يفضل عن الضروري من الاعمال .

(٣) المقدمة . ص ٣٢٦ وهذه هي أصل فكرة آدم سميث في العلاقة بين درجة تقسيم العمل وحجم السوق .

(٤) المقدمة : ص ٣٢٩ .

متوسط نصيب الفرد من الدخل في بلد ما مع آخر بغض النظر عن هذا الفرد ، من هو ؟ وهو خطأ شائع في أيماننا هذه ويبرره فقط عجزنا عن جمع البيانات الاحصائية الكافية أو عدم دقتها . فنجد ابن خلدون يقارن الدخل لنفس المهنة أو لنفس العمل في بلدين فيضع أساساً دقيقاً للمقارنة ، يقول : « فما كان عمرانه من الأمصار أكثر وأوفر كان حال أهله في الترف أبلغ من حال المصر الذى دونه على وتيرة واحدة في الأصناف القاضى مع القاضى ، والتاجر مع التاجر ، والصانع مع الصانع ، والسوق مع السوق ، والأمير مع الأمير ، والشرطى مع الشرطى^(١)... ويعد أقطار العالم المتقدم (في زمنه) فيبدأ بإقطار الشرق » مثل مصر والشام وعراق المعجم والهند والصين وناحية الشمال كلها وأقطارها وراء البحر الرومى لما كثرت العمران فيهم وعظمت دولتهم وتعددت مدنها وحواضرهم وعظمت متاجرهم وأحوالهم فالذى نشاهده لهذا العهد من أحوال تجار الأمم النصرانية الواردين على المسلمين بالمغرب في رفهم واتساع أحوالهم أكثر من أن يحيط الوصف وكذا تجار المشرق وما يلفتنا عن أحوالهم^(٢) وقد خص مصر بالذكر إذ يقول : « ويبلغنا لهذا العهد عن أحوال القاهرة ومصر من الترف والغنى في عوائدهم ما يقضى منه العجب حتى أن كثيراً من الفقراء بالمغرب ينزعون إلى النقلة (الانتقال) إلى مصر لذلك^(٣)».

ثم يتكلم أيضاً عن أحوال أهل المشرق الأقصى في الغنى فيذكر بالذات « عراق المعجم والهند والصين ، فانه يلفتنا عنهم في باب الغنى والرفه غرائب تسير الركبان بحديثها ، وربما تتلقى بالأنكار في غالب الأمر ، وبحسب من

(١) المقدمة : ص ٣٢٥ ، ولقد مضى ابن خلدون في هذه المقارنة حتى انه عقدها بطارقة بالغة بين الفقراء والسؤال يقول : « واعتبر ذلك حتى في أحوال الفقراء والسؤال فان السائل بفاس أحسن حالا من المسائل بتلمسان أو وهران . ولقد شاعنت بفاس السؤال يسألون أباهم الأضاحى (عيد الأضحي) ثمان ضحاياهم ، ورايتهم يسألون كثيراً من أحوال الترف واقتراح للأكل مثل سؤال اللحم والسمن وعلاج الطبخ والملابس والماعون ، كالغربال والآنية . ولو سألت سائل مثل هذا بتلمسان أو وهران لاستنكر وعنف وزجر » .

(٢) المقدمة : ص ٣٢٩ .

(٣) المقدمة : ص ٣٢٦ .

يسمعا من العامة ان ذلك لزيادة أموالهم ، أو لأن المعادن الذهبية والفضية أكثر بارضهم ، أو لأن ذهب الأقدمين من الأمم استأثروا به دون غيرهم وليس كذلك وإنما السبب الحقيقي في ذلك « ما ذكرناه من كثرة العمران واختصاصها بأرض المشرق واقطاره . وكثرة العمران تفيد كثرة الكسب بكثرة الأعمال التي هي سببه^(١) .

ثم يقارن بالبلدان الأقل نمواً فيتكلم عن حال « أفريقية وبرقة لما خف ساكنها وتناقص عمرانها كيف تلاشت أحوال أهلها وانتهاوا إلى الفقر والخصاص وضعف جبايتها فقلت أموال دولها^(٢) وذلك بعد أن كانت بلغت مبلغاً كبيراً في « الرفه وكثرة الجبايات واتساع الأحوال في نفقاتهم واعطياتهم^(٣) وقطر المغرب في نفس الوضع تقريباً مثل أفريقية » وكانت أحواله في دول الموحدين متسعة وجباياته موفورة . وقد أصبح بعد هذا في درجة أقل لقصور العمران فيه وتناقصه^(٤) .

تحليل الأسعار :

لابن خلدون تحليل دقيق لمحددات السعر في السوق خلال عملية النمو الاقتصادي ، يلجأ فيه إلى استخدام فكرتي العرض والطلب . وهو يعرف الأسواق بأنها أماكن « تشتمل على حاجات الناس^(٥) » ، ثم يقول ان في الحاجات البشرية - كما سبق البيان - ما هو ضروري ومنها ما هو كالي .

ويلاحظ ابن خلدون انه كلما اتسع البلد وزاد عدد سكانه وكثر عمرانها فان أسعار السلع الضرورية مثل « الأقوات من الحنطة وما في معناها كالباقلا والبصل والثوم واشباهه^(٦) ترخص ، والعكس بالنسبة للسلع الكمالية مثل

(١) وفي هذه العبارة يرتفع ابن خلدون كثيراً فوق مستوى التفكير المركنتال في أوروبا القرنين السادس عشر حينما اعتقدوا اعتقاداً جازماً ان القوة الاقتصادية تزدد كلما ازداد ما لديها من ذهب وفضة . انظر : د عبد الرحمن يسري حمد : مقدمة في الاقتصاد الدولي ص ٢٦٢ - ٢٦٦ (الناشر : دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧٤)

(٢) (٦) ، (٤) المقدمة . ص ٣٣٠ .

(٥) (٦) المقدمة : ص ٣٢٧ .

« الأدم والفواكه والملابس والماعون والمراكب وسائر المصانع والمباني »^(١) فإن الغلاء يصيب أسعارها . ويلاحظ من الأمثلة التي يعقدها ابن خلدون ان السلع الضرورية جميعاً سلع زراعية غذائية بينما ان السلع الكمالية بعضها من انتاج النشاط الزراعى وبعضها من انتاج النشاط الصناعى .

أما السلع الضرورية فالناس جميعاً فى الظروف المذكورة - والتي تتمثل فى نمو العمران - الدخول تعمل لكى توفر حاجاتها منها ، بل وما يزيد عنها ونتيجة لهذا تتكون فضلة من السلع الضرورية تزيد عن الحاجة إليها فترخص أسعارها ، وفى هذا يقول : « إذ كل احد لا يهمل قوت نفسه ولا قوت منزله لشهرة أو لسته ... وكل متخذ لقوته تفضل عنه وعن أهل بيته فضله كبيرة تسد خلة كثيرين من أهل ذلك المصر ، فتفضل الأقوات عن أهل المصر من غير شك ، فترخص أسعارها فى الغالب ، الا ما يصيبها فى بعض السنين من الآفات السماوية^(٢) .

وفى مجال تحليل أسعار السلع الكمالية نجد ابن خلدون يفرق بين مجموعتين أو لهما مجموعة من السلع المنتجة فى النشاط الزراعى مثل الفواكه والثانية من السلع الصناعية مثل الملابس والمباني فيشرح كيف ان ارتفاع أسعار المجموعة الأولى راجع إلى سببين رئيسيين أولها ان المشتغلين بانتاجها أقل عدداً من المشتغلين بانتاج السلع الضرورية مثل الخنطة وما يماثلها ، ثانيهما انه كلما اتسع البلد وزاد العمران الترف ومن ثم تزداد الرغبة فى طلبها بما يفوق الموجود منها . وفى هذا المعنى يقول ابن خلدون : « وأما سائر المرافق من الأدم والفواكه وما إليها ... فلا يستغرق اتخاذها أعمال أهل المصر جميعين ولا الكثير منهم^(٣) . ثم ان المصر إذا

(١) المقدمة : ص ٣٢٧ « ادم » جمع ادم (مثل كعب وكتاب أنظر المصباح المتوكل) والادام هو الطعام من أنواع معينة ، والكلمة استخدمت تقليدياً لأنواع معينة مثل اللحم والسن وما قد تخطط بهما من حضروات أو دقيق . وبالنسبة لنا فإن « الأدم » هى أنواع من الأطعمة أرقى من تلك التى ذكرها ابن خلدون فى الأقوات الضرورية العامة للناس مثل الخنطة والبقلا وما شابه .

(٢) المقدمة : ص ٣٢٧ .

(٣) بمعنى ان نسبة من أهل البلد ، وليست نسبة كبيرة ، هى التى تعمل فى انتاج هذه السلع الكمالية فى النشاط الزراعى وهذا على عكس السلع الضرورية .

كان مستبحراً موفور العمران كثير حاجات الترف توفرت حينئذ الدواعى على طلب تلك الرفاق والاستكثار منها ، كل بحسب حاله ، فيقصر الموجود منها عن الحاجات قصوراً بالغاً ، ويكثر المستامون لها وهى قليلة فى نفسها ، فتزدحم أهل الأغراض ، ويذل أهل الرفه والترف أنهما ، بأسراف فى الغلاء ، لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم ، فيقع فيها الغلاء كما تراه^(١).

أما بالنسبة للسلع والأعمال فى مجال النشاط الصناعى فيضع ثلاثة أسباب لارتفاع أسعارها فى أثناء النمو الاقتصادى ، يقول : « وأما الصنائع والأعمال أيضاً فى الامصار الموفورة العمران فسبب الغلاء أمور فيها ثلاثة : الأول لمكان الترف فى المصر بكثرة عمرانه ، والثانى اعتزاز أهل الأعمال بخدمتهم وامتنان أنفسهم لسهولة المعاش فى المدينة بكثرة أقواتها ، والثالث كثرة الترفين وكثرة حاجاتهم إلى امتنان غيرهم وإلى استعمال الصناع فى مهنتهم ، فيبذلون فى ذلك لأهل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة ومنافسة فى الاستكثار بها فيعتز العمال والصناع وأهل الحرف وتغلو أعمالهم ، وتكثر نفقات أهل المصر فى ذلك^(٢) ». ويمكن تلخيص هذه الأسباب فيما يلى : زيادة الطلب التى تحدث من خلال زيادة الدخول اثناء النمو ، الندوة النسبية^(٣) لأهل الأعمال (العمال والصناع وأهل الحرف) تقوى موقفهم فى عمليات المساومة للحصول على خدماتهم ، زيادة الطلب على السلع الصناعية مصحوبة بزيادة

(١) المقدمة : ص ٣٢٧ - ولاحظ تحليل الطلب والعرض فى المأزق حينما يقرر زيادة الطلب على هذه السلع الكمالية مع زيادة العمران ثم ان الزيادة فى الطلب تأتى خاصة من ناحية أصحاب الدخول العالية لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم . ولاحظ أيضاً عبارة « يقصر الموجود منها عن الحاجات قصوراً بالغاً حيث فيها إبراز واضح لفكرة « فائض الطلب » وأثره على ارتفاع السعر .

(٢) المقدمة : ص ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

(٣) معنى الندوة النسبية يدخل فى قوله « اعتزاز أهل الأعمال بخدماتهم وامتنان أنفسهم لسهولة المعاش (أى نظراً لسهولة المعاش) فى المدينة بكثرة أقواتها ... وقد سبق لابن خلدون أن شرح كيف ان كثرة الأقوات (وهى المروص من السلع البغائية الضرورية) تؤدى إلى انخفاض أسعارها . فاعتزاز أهل الأعمال بخدماتهم فى ظروف ونقص أسعار الأقوات الضرورية فى المدينة يعنى فى حد ذاته ندرة هذه الخدمات بالنسبة للأقوات الضرورية . أو ندرة النسبة لأصحاب هذه الخدمات وهو نفس المعنى .

الدخول تجعل أصحاب الدخول المرتفعة يتزاحمون ويتنافسون في الحصول على خدمات العمال والصناع وأهل الحرف فترتفع أسعار خدماتهم . والعاملين الثاني والثالث يتسببان في ارتفاع نفقات الانتاج ومن ثم ترتفع أسعار السلع من قبل « أهل الأعمال » ، هذا بينما ان العامل الأول يؤدي إلى مزيد من ارتفاع في الأسعار في ظل الظروف المذكورة .

ولقد توقع ابن خلدون ان يسود السوق عكس هذاالاتجاهات السابقة وذلك في البلدان الصغيرة القليلة السكان وتلك التي لا ينمو فيها العمران أو يضمحل فالسلع الضرورية في مثل هذه البلدان غير متوفرة وذلك « لقلة العمل فيها »^(١) أى لقلة النشاط الانتاجي في مجالها (وذلك على عكس ما يحدث في البلدان الكبيرة الموفرة العمران (بينما ان عموم الناس تطلبها ولذلك ترتفع أسعارها في السوق . أما الكماليات « فلا تدعو إليها حاجة لقلة الساكن وضعف الأحوال (أى لقلة السكان وضعف أحوال النشاط الاقتصادي ومن ثم انخفاض الدخول فلا تنفق لديهم سوقه (أى يضعف الانفاق عليها في الأسواق وترخص أسعارها^(٢) ؟

ويلاحظ اعتماد ابن خلدون بشكل واضح على فكرة تحديد السعر عن طريق تفاعل العرض والطلب . وعلى حد تعبيره فان العرض يتمثل في « الموجود » من السلع . وأحياناً يعبر عن نقص العرض من السلعة بقوله أنها « قليلة » أو « عزيزة » . أما الطلب فانه يتمثل في « الحاجات » ولو أنه استخدم هذه الكلمة بمعنى « السلع » في بعض الحالات . وأحياناً عبر عن « الطلب » بهذا اللفظ نفسه كما نفعل نحن الآن . ولقد لاحظنا من تحليله ان غلاء الأسعار مترتب أما على قصور الموجود عن الحاجات أو العكس أى « زيادة الحاجات أو الطلب على الموجود » كما أنه استخدم فكرة فائض العرض « في تعليل انخفاض أسعار السلع الزراعية الضرورية ، وفكرة « فائض الطلب » في تعليل ارتفاع أسعار السلع الكمالية وذلك في ظروف نمو العمران وبالرغم من أنه لم يستخدم المصطلحات المذكورة بعينها ، الا أنه قد عبر عن كلمة « فائض » بكلمة « فضلة » وهى من الناحية اللغوية أدق في التعبير عن المعنى المقصود .

(١) (٢) المقدمة : ص ٣٢٨ .

وما يثير الانتباه حقاً بل والاعجاب هو مضمون التحليل المرحلي Dynamic Analysis في بحث ابن خلدون لتغيرات الأسعار . فهو يحلل ظاهرياً ارتفاع وانخفاض الأسعار لمجموعات سلعية رئيسية خلال عملية النمو . فأسعار الأعمال والسلع ترتفع في مجال النشاط الصناعي ، أما في مجال الزراعة فإن أسعار الضرورات مثل الحبوب تنحدر للانخفاض بينما إن أسعار الكماليات مثل الفواكه فانه ترتفع . وحتى إذا تنفق مع ابن خلدون في الأسباب التي ذكرها لانخفاض أسعار بعض السلع وارتفاع أسعار البعض الآخر خلال عملية النمو فإن تسجيله لهذه الظواهر التي تحدث أثناء عملية النمو ومحاولة التحليل الجادة التي بذلها لمعرفة الأسباب تستحق التقدير . ولا يجارى محاولة ابن خلدون من حيث المكانة العلمية جميع المحاولات التي بذلك لفهم التغيرات في الأسعار وأسبابها في الفترة التي انقضت من عصره إلى عصر المدرسة الكلاسيكية^(١) . ونجد ان ابن خلدون قد اعتمد بصفة عامة على قوى العرض والطلب في تفسيره لتغيرات الأسعار كما أنه ربط بين عملية النمو وما يستتبعها من زيادة في الدخول وزيادة في الرفاهة من جهة وبين الطلب على الحاجات الكمالية من جهة أخرى ، كما أنه تبين مشكلة من أهم المشاكل التي تواجه المجتمعات في مراحل نموها المتقدمة حينما تزداد حدة التنافس على الكفاءات البشرية المتاحة في النشاط الصناعي وما يسببه هذا من ارتفاع في نفقات الإنتاج وارتفاع في الأسعار . وتبين ابن خلدون أيضاً موقفاً المساومة القوية التي يتمتع بها العمال حينما يزداد الطلب

(١) حيث في المدرسة الكلاسيكية قدم ريكارد ونعيملاً مضيقاً مناسباً يشرح فيه كيف تنفر أسعار السلع في مجموعات رئيسية خلال عملية النمو . فشرح كيف ترتفع أسعار السلع الغذائية الضرورية بسبب ندوة الأرض وزيادة الطلب على منتجاتها من قبل النشاط الصناعي الذي ينمو باستمرار . هذا بينما إن أسعار السلع الصناعية لا ترتفع بنفس الدرجة نظراً للمنافسة التي تقوم في مجال النشاط الصناعي بين أعداد كبيرة من المشروعات وكذلك الوفرة عنصر العمل والتقدم المستمر في الفنون الصناعية الذي يتسبب في انخفاض النفقات . وتحليل ابن خلدون يختلف في النتائج لاختلاف الظروف : فالناس جميعاً أو عانيهم يمارسون النشاط الزراعي للحصول على السلع الغذائية الضرورية وفي ظروف النمو تنمو الزراعة في ضمان هذه السلع بكميات وافرة فيبقى منها على مستوى المجتمع فائض يتسبب في خفض أسعارها ، هذا بينما إن النشاط الصناعي ينضم لظروف الصناع المخترعين وأهل الحرف والذين يمشيرون بحرص قليل للمرونة فيزداد التزامهم على خدماتهم أثناء زيادة فروعهم من أسعار لخدماتهم فترتفع أسعار السلع المصنوعة .

على منتجات الصناعة اثناء الرواج وان هذا الموقف في حد ذاته كفيل بمساعدتهم في الحصول على دخول أعلى . ومن ناحية أخرى قام ابن خلدون بمناقشة آثار ارتفاع النفقات في مجال الزراعة على الأسعار وقدم تحليلاً منطقياً متأسكاً ولم يغفل الاستشهاد بأمثلة واقعية . فقال : « وقد تدخل أيضاً في قيمة الأقوات قيمة علاجها في الفلح ويحافظ على ذلك في أسعارها »^(١) ومعنى هذا أنه يدخل في قيمة الأقوات - وهي السلع الغذائية الضرورية المنتجة في النشاط الزراعي - قيمة ما ينفق على الأرض الزراعية حتى تصلح للإنتاج ، وأسعار هذه السلع تعكس مثل هذه النفقات . واعطى مثالا دقيقاً لما حدث في الدولة الأندلسية ، انه لما طرد المسلمون من أرضها الخصبة لجأوا إلى شواطئ البحر فاضطروا إلى زراعة أراضى قليلة الخصوبة . ولم يكن ذلك ممكناً الا بأعمال اضافية وباستخدام المخصبات (الأسمدة) فارتفعت نفقاتهم في الزراعة وانعكس هذا على أسعار السلع المنتجة . يقول : « كما وقع بالأندلس لهذا العهد . وذلك لما الجأهم النصارى إلى سيف البحر وبلاده المتوعدة الحبيثة الزراعة النكدة النبات »^(٢) ، وملكوا عليهم الأرض الزاكية والبلد الطيب فاحتاجوا إلى علاج المزارع والفدن لاصلاح نباتها وفلحها ، وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل^(٣) وغيره لها مؤونة وصارت في فلحهم نفقات لها خطر فاعتبروها في سعرهم ... وبحسب الناس إذا سمعوا بغلاء الأسعار في قطرهم أنها لقلة الأقوات والحبوب في أرضهم ، وليس كذلك ، فهم أكثر أهل المعمور فلحاً فيما علمناه وأقومهم عليه ... وإنما السبب في غلاء سعر الحبوب عندهم ما ذكرناه . ولما كانت بلاد البربر بالعكس من ذلك في زكاء منا بهم وطيب أرضهم ارتفعت عنهم المؤن جملة^(٤) في الفلح مع كثرتهم عموماً ، فصار ذلك سبباً لرخس الأقوات ببلدهم »^(٥) .

(١) المقدمة : ص ٣٢٨ .

(٢) النكدة النبات أى التي لا يخرج نباتها الا نكدأ أى عميقة وعسر ، وهو هنا يستخدم كلمات من آية قرآنية « والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه والذي خبث لا يخرج الا نكدأ . (الاعراف : ٥٨) .
(٣) الزبل : سماد طبيعي من مخلفات الطيور الداجنة كان يستخدم بصفة شائعة قديماً لاصلاح الأرض .

(٤) أى أنهم لم يحتاجوا في زرعهم إلى مثل النفقات التي ذكرها من قبل بالنسبة لأولئك الذين اضطروا لزراعة الأراضي القليلة الجودة على ساحل البحر .

(٥) المقدمة : ص ٣٢٨ .

والأساس الذى اعتمد عليه ابن خلدون فى تحليله يكاد أن يكون هو نفس الأساس الذى اعتمد دافيد ريكاردو فى تحنيه نربيع التفاضلى ولقد وصل ابن خلدون قبل ريكاردو بقرون عديدة لنفس نتائج بخصوص الارتباط بين نفقات الزراعة ، والتي تختلف تبعاً لحودة لأرض وأسعار السلع الزراعية المنتجة . فكلما قلت جودة الأرض الزراعية . زدادت نفقات الزراعة فيؤدى هذا إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة ، والعكس صحيح بمعنى انه كلما ارتفعت جودة الأرض الزراعية كلما قلت نفقات اعداد الأرض أو اصلاحها للزراعة وينعكس هذا على أسعار المنتجات .

ولقد ناقش ابن خلدون أيضاً العلاقة الطردية بين الأسعار وبين الضرائب والرسوم ... الخ التى تفرضها الدولة . فقال : انه قد يدخل فى قيمة الأقوات قيمة ما يفرض عليها من المكوس والمغارم للسلطان وأبواب المصر^(١) ، وللجباة فى منافع يفرضونها على البياعات لأنفسهم^(٢) . ولذلك كانت الأسعار فى الامصار أعلى من الأسعار فى البادية ، إذ المكوس والمغارم والفرائض قليلة لديهم أو معدومة^(٣) . ولكن ابن خلدون لم يحاول أن يناقش هذه المسألة بالذات أكثر من هذا حتى يبين إلى أى مدى تدخل الضرائب وما شابه من المغارم التى تفرضها الدولة فى قيمة « الأقوات » ؟ هل تدخل بالكامل أم جزئياً ؟ ولكن يلاحظ انه ذكر هذه المسألة . أى دخول الضرائب فى الأسعار - فى حالة السلع الغذائية الضرورية (الأقوات) ولم يذكرها بالنسبة للسلع الكمالية فهل تنبه إلى أمر ما فى هذا الشأن ؟ ولكنه لم يستطع الاقصاص عنه^(٤) لعدم قدرة على تحليله ؟

-
- (١) إشارة إلى ما يفرض من ضرائب وغلافه عند مداخيل ...
 - (٢) إشارة إلى أن الحياة المكلفين من قبل الدولة قد يفرض - تبوات على المبيعات فى السوق يحبون ايراداعها لأنفسهم .
 - (٣) المقدمة : ص ٣٢٨ .
 - (٤) لأن دخول الضريبة فى السعر يتوقف على مرونة البص على السلعة وكذلك مرونة العرض وفرض اننا ركزنا الاهتمام على « جانب الطلب » فمع سماع الضرورية - وهى تتميز بطلب ضعيف المرونة . تتأثر تأثراً كبيراً بالضرائب التى تفرض حتى تكاد تنعكس معطها أما السلع الكمالية فان الطلب عليها كبير المرونة نسبياً فتأثر سعرها بالضرائب المفروضة بشكل أقل والقاعدة هى أنه ينخفض عبء الضريبة على المستهلك كلما زادت مرونة الطلب عليها .

كما ناقش أيضاً العلاقة بين الأسعار والأرباح . فبدأ بالنشاط التجارى عرف الربح بأنه الفرق بين اثمان شراء وبيع البضائع والسلع ، وهو ضرورى للمحترفين من التجار حيث يستمدون منه دخلهم وهو هدف نشاطهم . يقول ابن خلدون « فاذا استمدىم الرخص فى سلعة أو عرض^(١) من مأكول أو ملبوس أو متمول على الجملة ، ولم يحصل للتاجر حواله الأسواق ففسد الربح والتماء بطول تلك المدة ، وكسدت سوق ذلك الصنف فقعد التجار عن السعى فيها ، وفسدت رؤوس أموالهم^(٢) ويقصد ابن خلدون أن استمرار انخفاض سعر السوق لأية سلعة من السلع يؤدى إلى عدم الحصول على ربح وهذا ما يرمى إليه بقوله « فسد الربح » فتكسد سوق تلك السلعة وينصرف التجار عنها . وهذا ما نقضه نحن حينما نتكلم فى عصرنا الحاضر عن « جهاز الثمن » ودوره فى تنظيم النشاط الاقتصادى . أما « فساد رؤوس الأموال » فأمر متحقق الحدوث فى حالة عدم تحقيق أرباح وبقينا فى حالة خسارة ، وهذا معنى ما ورد فى آخر التقرير السابق لابن خلدون . وتؤكد نفس هذه النتائج فى تحليل ابن خلدون للعلاقة بين الأسعار والأرباح فى النشاطين الزراعى والصناعى ، ونقل هنا بعض تقاريره لزيادة الايضاح ، يقول :

« واعتبر ذلك أولاً بالزراع فانه إذا استديم رخصة يفسد به حال المحترفين بسائر أطواره من الفلح والزراعة لقلة الربح فيه وندارته أو فقده فيفقدون الثماء فى أموالهم أو يجدونه على قلة ، ويعودون بالانفاق على رؤوس أموالهم وتفسد أحوالهم ويصيرون إلى الفقر والخصاصة ، ويتبع ذلك فساد حال المحترفين أيضاً بالطحن والخبز وسائر ما يتعلق بالزراعة من الحرث إلى صيرورته مأكولا^(٣) »

وكذا إذا استديم الرخص فى السكر أو العسل ففسد جميع ما يتعلق به وقعد المحترفين عن التجارة فيه ، وكذا الملبوسات إذا استديم فيها الرخص فإذا

(١) العرض بالسكون هو التاج والجمع عروض .

(٢) المقدمة ص ٣٥٨ .

(٣) المقدمة ص ٣٥٨ .

الرخص المفرط يمحف بمعاش المحترفين بذلك الصنف الرخيص»^(١)
ويخلص من هذا التحليل ان استمرار انخفاض الأسعار وهو ما يطلق
« الرخص المفرط » في حالة أى نشاط يضر بأحوال أصحاب هذا النشاط .
ثم يقرر ابن خلدون بعد هذا ان غلاء الأسعار في أى نشاط مضر أيضاً بحالة
القائمين به ولذلك فان « التوسط » بين الرخص والغلاء هو الملائم
الاقتصادى . يقول : « فاذا الرخص المفرط يمحف بمعاش المحترفين بذلك الصنف
الرخيص ، وكذا الغلاء المفرط أيضاً ، وإنما معاش الناس وكسبهم في التوسط
من ذلك وسرعة حوالة الأسواق ، »^(٢) ولكن ابن خلدون لم يحاول للأسف أن
يشرح هذا التقرير الهام بالرغم من أنه يحتوى على فكرة استقرار الأسعار
وأهميتها الكبرى لاستقرار النشاط الاقتصادى .

النشاط الاقتصادى للدولة :

١ - السكة أو سك النقود^(٣).

وتتلخص وظيفة سك النقود في إشراف الدولة على النقود المتعامل بها بين
الناس وحفظها مما يداخلها من الغش والنقص . وكل ما يتعلق بذلك من
الاعتبارات ، ثم في وضع علامة السلطان على تلك النقود بشكل واضح
« نقش فيه نقوش خاصة » وذلك تمييزاً لها وحفظاً لقيمتها . فإذا تم ذلك فان
النقود التى تسكها الدولة تصبح محل ثقة بين المتعاملين فيتخذونها « أماماً
وعياراً »^(٤) يقدرون به ما معهم من نقود (ولعله يقصد النقود التى لم تتعرض
لعملية السكة أو تلك التى سبق إصدارها منذ فترة ويشك في قيمتها ، فما
نقص عنها عرف زيفه .

(١) ، (٢) المقدمة : ص ٣٥٨ .

(٣) المقدمة : وظيفة « السكة » ص ٢٠١ . ٢٠٢ .

(٤) المقدمة : ص ٢٠٢ .

٢ - ادارة ديوان الأعمال والجبايات^(١)

« ومن الوظائف الضرورية للملك وتتلخص في القيام بأعمال الجبايات وحفظ حقوق الدولة في « الدخل والخرج » (إيرادات الدولة وانفاقها العام) واحصاء المساكن بأسمائهم وتقدير أرزاقهم وصرف إعطياتهم في إباناتها (أى في مواعيدها) . وتنظيم هذه الأعمال وإدارتها يتم وفقاً لقوانين اعددها خبراء الدولة . كما أن هذه الأعمال جميعاً تدون في كتاب شاهد بتفاصيل ذلك في الدخل والخرج ، مبنى على جزء كبير من الحساب لا يقوم به الا المهرة من أهل تلك الأعمال ، ويسمى ذلك الكتاب بالديوان وكذلك (أى كذلك يسمى) مكان جلوس العمال المباشرين لها^(٢).

واسهب ابن خلدون في بيان تاريخ ديوان الأعمال والجبايات في بعض الدول الكبيرة ، وكيف ان الدولة الاسلامية عرفته بعد أن زادت إيراداتها وظهرت الحاجة إلى تنظيم عملية الانفاق وتدوين كل هذا^(٣).

تحليل أسباب قلة أو كثرة الجباية :

يعرف ابن خلدون الجباية بأنها الأموال التي تجمعها الدولة بصفة اجبارية من رعاياها من واقع ما تفرضه عليهم من « مغارم » ، وهذه « المغارم » هي التي نعرفها في عصرنا الحاضر في الأشكال المختلفة للضرائب والرسوم والأتاوات . ويتكلم ابن خلدون عن المغارم الشرعية مثل « الزكاة والخراج والجزية » وغير الشرعية ولها أشكال تعينها الدولة . وفي فصل مستقل بعنوان « في الجباية وسبب قلتها وكثرتها^(٤) » يقرر ابن خلدون « ان الجباية أول الدولة

(١) المقدمة : ص ٢١٦ .

(٢) المقدمة : ص ٢١٦ .

(٣) يقول « أول من وضع الديوان في الدولة الاسلامية عمر رضى الله عنه (يقصد عمر ابن الخطاب) بسبب مال أتى به أبو هريرة رضى الله عنه من البحرين ، فاستكثره وتعبوا في قسمه ، فسوا إلى احصاء الأموال وضبط العطاء والحقوق فاشار خالد ابن الوليد بالديوان وقال رأيت ملوك الشام يبنون ، تقبل منه عمر » المقدمة : ص ٢١٧ .

(٤) المقدمة : ص ٢٤٨ .

تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة ، وحر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة^(١) والوزائع جمع والمفرد « وريعة » وهى قرية المعنى جداً من « الضرائب » والمفرد « ضريبة » فانقصود بها ان المغارم توزيع على الناس فيصيب كل واحد منهم عبثاً يخصه وهذه هى « الوريعة » . ويعنى ابن خلدون فى تقريره السابق ان ما يتحملة ناس من وزائع - أى من ضرائب - يكون قليلا فى بداية عهد الدولة ومع ذلك فان الايرادات الاجمالية من هذه الضرائب تكون كثيرة . أما فى آخر عهد الدولة فيتحقق العكس ... يزداد ما يتحملة الناس من أنواع الضرائب ومع ذلك - تقل الايرادات الاجمالية لها - ويقوم بشرح هذا التقرير على أساس ما قدمه من تحليل لاطوار الدولة وما يصاحبها من تطورات فى « العمران » وقد عرضنا جانباً من هذا التحليل حينما تعرضنا لموضوع مراحل النمو الاقتصادى . أما عن السبب وراء قلة ما تفرضه الدولة من « مغارم » على الناس فى بداية عهدها فهو قوتها واستعدادها للتسامح معهم بل والاحسان اليهم . ولقد شرح من قبل ان « العvisية » ضرورية لقيام الدولة ، و « العvisية » مرتبطة « بالبدوة » ، « والبدواة » تقتضى المساعدة والمكارمة والتجافى عن أموال الناس ، ونخفلة عن تحصيل ذلك الا فى النادر ، فيقل لذلك مقدار الوظيفة الواحدة والوزيعة التى تجمع الأموال من مجموعها . وإذا قلت الوزائع والوظائف على الرعيان نشطوا للعمل ورغبوا فيه ، فيكثر الاعتماد . ويتزايد محصول الاغتياب بقلة النفرم ، وإذا كثر الاعتماد كثرت اعداد تلك الوظائف والوزائع ، فكثرت الحينة التى هى جملتها^(٢) . ولقد شرح أيضاً ان ائتلاف العvisية مع الدين قد يكون سبباً فى تكوين دولة قوية ... وان كان الأمر كذلك فان « الدولة » كانت على سنن الدين فليست تقتضى الا المغارم الشرعية من الصدقات (الزكاة) والخراج والجزية ، وهى قليلة الوزائع لأن مقدار الزكاة من المال قليل كما علمت ، وكذا زكاة الحبوب والماشية ، وكذا الجزية والخراج وجميع المغارم الشرعية وهى حدود لا تتعدى^(٣)

(١) المقدمة : ص ٢٤٩ .

(٢) المقدمة : ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

ويمكن تلخيص الرأى السابق فى ان قوة الدولة واستقرارها فى بداية عهدها ينعكس فى معاملة ضريبية معتدلة أو عادلة فتقل أنواع الضرائب ومعدلاتها وكذلك الرسوم المفروضة على الرعايا . فإذا تحقق هذا الأمر فإن الناس تنشط للعمل وتزداد رغبة فيه فتزداد أعمالهم ومكاسبهم وتزداد الأموال الخاضعة للضرائب فتزداد إيرادات الدولة من الضرائب بالرغم من قلة أنواعها أو انخفاض معدلاتها .

أما فى نهاية عهد الدولة فيحدث العكس حيث تزداد أنواع الضرائب وترتفع معدلاتها وتزداد الرسوم وتتعدد وتفرض الاتاوات بأشكال مختلفة ويؤدى هذا فى مجموعة إلى زيادة الاعباء الضريبية على رعايا فتهدم مهمهم ويقل نشاطهم وتنخفض دخولهم وبالتالي تنخفض المادة الخاضعة للضرائب وتنخفض حصيلة الدولة من هذا المصدر^(١) . وقد سبق شرح هذا المعنى عند التعرض لدراسة الارتباط بين مراحل النمو الاقتصادى ومراحل نمو الدولة .

٣ - قيام الدولة ببعض النشاط فى مجال الإنتاج والتجارة :

ناقش ابن خلدون مسألة قيام الدولة ببعض النشاط فى مجال الإنتاج والتجارة وله فيها تحليل دقيق . يبين فيه أسباب هذا السلوك ونتائجه . أما من جهة السبب فإن الدولة كما يقول لا تقدم على مشاركة الناس فى النشاط أو التجارة الا للفقة إيراداتها من الجباية أو القصور هذه الإيرادات بالنسبة لنفقاتها المتزايدة . وتبعاً لتحليله السابق فإن نقص الإيرادات الضريبية أو قصورها لا يحدث الا فى أواخر عهد الدولة أى حينما يتعرض النشاط الاقتصادى للخلل . ومن ناحية أخرى يلعب حافز الربح المتوقع دوراً هاماً فى قيام الدولة بممارسة النشاط الاقتصادى الذى يمكن أن يقوم به الناس أنفسهم . ونقتطف فيما يلى بعض العبارات من فصل كتبه بعنوان ، « ان التجارة من السلطان مضره بالرعايا مفسدة للجباية »^(٢) نستشهد بها فى بيان الأسباب التى سبق ذكرها فيقول :

(١) أنظر أيضاً مزيداً من التفصيلات حول هذه النقطة فى المقدمة ص ٢٤٩ .

(٢) المقدمة : ص ٢٥٠ .

« اعلم ان الدولة إذا أضافت جبايتها بما قد مناه من الترف وكثرة العوائد والنفقات وقصر الحاصل من جبايتها على إبقاء بحاجاتها ونفقاتها واحتاجت إلى مزيد المال والجباية فتارة توضع المكوس على بيعات الرعايا وأسواقهم ... ، وتارة بالزيادة في القاب المكوس ان كان قد استحدث من قبل ، وتارة بمقاسمة العمال والجباة وامتلاك عظامهم^(١) ، لما يرون أنهم قد حصلوا على شيء طائل من أموال الجباية لا يظهره الحسيان . وتارة باستحداث التجارة والفلاحة للسلطان على تسمية الجباية^(٢) لما يرون التجارة والفلاحين يحصلون على الفوائد والفلات مع يسارة أموالهم وان الارباح تكون على نسبة رؤوس الأموال ، فيأخذون في اكتساب الحيوان والنبات لاستغلاله في شراء البضائع والتعرض بها لحالة الأسواق ، ويقول انه يترتب على ذلك « غلط عظيم وادخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة » وفيما يلي عرض النتائج المترتبة كما يشرحها ابن خلدون في شكل انتقادات :

أولاً : « مضايقة الفلاحين والتجار في شراء الحيوان والبضائع وعدم تيسير أسباب ذلك ، فان الرعايا متكافئون ، في اليسار متقاربون ومزاحمة بعضهم بعضاً تنتهي إلى غاية موجودهم أو تقريب ، وإذا رافقهم ، السلطان في ذلك ، وما له أعظم كثيراً منهم ، فلا يكاد واحد منهم يحصل على بغرضه في شيء من حاجاته » وهذا معنى ان تقارب أو تساوى الرعايا القائمين بالنشاط الاقتصادي من ناحية المقدرة المالية أو الاقتصادية يضمن وجود المنافسة بينهم ، وان هذه المنافسة تؤدي دورها في لعب في تسير الشؤون الاقتصادية إلى الهدف المرغوب أو ما يقرب منه . ولكن دخول الدولة طرفاً في النشاط الاقتصادي يفسد الأوضاع المذكورة حيث ان قوتها الاقتصادية أكبر بكثير من قوة الرعايا العاملين في النشاط الاقتصادي فلا يستطيع هؤلاء ان يحققوا أغراضهم . وفي هذا التحليل إشارة إلى أهمية وجود درجة عالية من المنافسة في الأسواق حيث أنها تقوم كما يقول ابن خلدون « متكافئين ، في اليسار

(١) احتكاك عظامهم أى امتصاص عظامهم وبفساد هذا محاسبة العمال والجباة في ديوان الأعمال

والجبايات محاسبة شديدة بالنسبة لما زاد في تزيينها بهدف أخذها منهم أو مقاسمتهم فيها .

(٢) أى باسم « الجباية » ولكن واقع النشاط - حتى تقوم به الدولة هنا هو التجارة والفلاحة .

مقاربون » . ولعل هذا المعنى الذى أمامنا يجعل ابن خلدون قريباً جداً من فكرة المنافسة الكاملة Perfect Competition حيث ان جل شروطها التى تقدمت بها المدرسة الكلاسيكية إنما تتجمع معاً لتضمن معنى التكافؤ بين جميع المشروعات العاملة فى السوق من حيث القوة الاقتصادية . وعلى ذلك يمكن ان يتبلور أول اعتراض لابن خلدون على تدخل الدولة فى النشاط الانتاجى والتجارى بأنه يؤدى إلى افساد قوى المنافسة الكاملة فى السوق .

ثانياً : ثم ان السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك (الحيوان والبضائع الخ) إذا تعرض له غصاً أو بأيسر^(١)، إذ لا يجد من ينافسه فى شراؤه فيبخر منه على بائعه » .

وهذا هو مجمل الانتقاد الثانى الذى يوجهه ابن خلدون إلى تدخل الدولة فى النشاط التجارى ، فهى بقوتها الاقتصادية والسياسية تستطيع أن تقف موقف المحتكر فى ناحية الشراء (Monopsony) وتفرض ثمناً أقل من الثمن السائد فى السوق ، أو قد تبخر الثمن إلى أدنى الحدود .

ثالثاً : « ثم إذا حصل فوائد الفلاحة ومغلها^(٢) كله من زرع أو حرير أو عسل أو سكر أو غير ذلك من أنواع الغلات ، وحصلت بضائع التجارة من سائر الأنواع فلا ينتظرون به حوالة الأسواق ولا نفاق البياعات^(٣) لما يدعوهم إليه تكاليف الدولة ، فيكلفون أهل تلك الأصناف من تاجر أو فلاح بشراء تلك البضائع ، ولا يرضون فى ثمنائها إلا القيم^(٤) وازيد فيستوعبون ناض^(٥)

(١) يقال غضر من فلان غصاً وغضاضة إذا تنقصه والفضضة النقصان وغضت السقاء نقصته أنظر المصباح المنير - والمعنى الذى يقصده ابن خلدون منصب على أن السلطان قد ينتزع البضائع أو الحيوان من أصحابها « ينقصهم » من ثمنائها أو يشتريها « بأيسر » أى بأدنى ثمن .

(٢) « مغلها » بضم الميم وكسر النون وضم اللام مع التشديد . والمقصود بها فى الجملة ما تدره الفلاحة من غلات .

(٣) حوالة الأسواق : تقدم المعنى فى مكان آخر ويقصد بها ما يأتى به تحول الأسواق من حال إلى آخر من ثمن منخفض للسلمة إلى ثمن مرتفع . أما نفاق البياعات فيقصد بها الاتفاق على المبيعات (من جانب المشترين فى السوق) .

(٤) القيم : جمع قيمة .

(٥) أهل الحجاز كانوا « يسمون الدراهم والدنانير نضاً وناضاً قال أبو عبيد إنما يسموه ناضاً إذا تحول عيناً بعد أن كان متاعاً » أنظر المصباح المنير - والمقصود هنا حينما يقول ابن خلدون «

أموالهم وتبقى تلك البضائع بأيديهم عروضاً جامدة^(١) ويمكثون عطلاً من التجارة التي فيها كسبهم ومعاشهم . وربما تدعوهم الضرورة إلى شيء من المال^(٢) فيبيعون تلك السلع على كساد من الأسواق بانخفاض ثمن . وربما يتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم بما يذهب رأس ماله « ويجمل الانتقاد الثالث هو ان الدولة بعد أن تحصل على غلات من نشاطها الانتاجي لا تتصرف مثل الأفراد فلا تنتظر الفرص الملائمة للبيع في الأسواق حينما ترتفع الأسعار بما يضمن تحقيق الأرباح وتنتظر حتى يزداد الانفاق من جانب المشتريين على ما لديها من أنواع السلع المختلفة وإنما تتعجل في بيع ما لديها . ويدفعها إلى التعجل في بيع منتجات حاجتها إلى الانفاق في نواحي الترف العديدة بالإضافة إلى الالتزامات القائمة عليها تجاه جندها ومستخدميها (وقد سبق الكلام في هذا ، وانه هو السبب في دخول الدولة في دائرة النشاط الانتاجي والتجاري) . وهنا نأتى إلى الأمر الجوهرى وهو أن الدولة حينما تبيع تفرض نفسها فرضاً على التجار في الأسواق وذلك يشتروا ما لديها من سلع بما حددته من أثمان ويلاحظ ان الدولة تقف هنا موقف المحتكر في بيعها للتجار مستندة في ذلك إلى سلطتها وليس إلى قوتها الاقتصادية . ويقول ابن خلدون ان الدولة حينما تبيع تحدد ثمناً لمنتجاتها يغطي « القيم أو أزيد » (والقيم جمع قيمة) . ولقد استخدم لفظ « قيمة » عدة مرات ليعنى بها نفقة الانتاج أو السعر الذى يغطي نفقات الانتاج ، ولكن نظراً لعدم وضوح هذا الأمر عند ابن خلدون لابد أن نتمعن فيما وراء عبارته الأخيرة بشأن الثمن . فالفهم من سياق الكلام ان الدولة سوف تحدد ثمناً يرضيها بغض النظر عن حالة السوق وهذا الثمن لابد أن يغطي

« يستوعبون » « نأى أموالهم » أى يأخذون الدراهم و... من أموالهم ... وكأ يشرح فيما بعد

فان أموالهم قد تكون عبارة عن بضائع أو عروض جامدة ولذلك فهم ان الدولة تتصرفها

المذكور تأخذ منهم القدر السائل من رؤوس أموالهم

(١) عروضاً جامدة أى متاعاً أو سلعة باقية لديهم . ونقصود هنا بالتعبير الحديث « مخزون سلعى »

جامد بمعنى أن تصرفه مع تحقيق أرباح في الآخر . فليس أمراً متوقفاً ومن ثم فانه يمثل رأى مال عاطل أو مجمد .

(٢) لاشك انه يقصد « المال السائل » أو النقود ولا يقصد به معنى البضائع أو السلع . وهكذا

استخدم ابن خلدون كلمة مال بالمعنى النقدي وسمى السلى دون أن يحد بينهما بوضوح

ولكن من الممكن فهم المعنى من سياق الكلام

نفقة الانتاج ويتضمن أيضاً تحقيق قدر من الربح . فتحقيق الأرباح - كما شرح من قبل - هو الهدف الاصلى الذى من أجله اقتضت الدولة مجال التجارة والانتاج ولذلك لا يعقل أن يغفل أو يهمل . والغالب ان هذا هو منطق ابن خلدون حينما يذكر ان الدولة تحدد ثمناً يغطى قيمة السلعة أو أزيد منها . ويفرض مثل هذا الثمن على التجار فان الدولة تفسد نشاطهم الاقتصادى . فالدولة تتمكن من أخذ القدر السائل من رؤوس أموال التجار وهذا ما يقصده غالباً بقوله « فيستوعبون في ذلك ناض أموالهم » ، وتبقى السلع التى باعها الدولة مخزوناً سلمياً عاطلاً لدى التجار فيتعطل نشاطهم الذى يكتسبون منه دخولهم . وليس غريباً في مثل هذه الظروف ان يحتاج أهل التجارة إلى بعض المال السائل (النقود من دراهم ودنانير) فيلجأون إلى بيع ما لديهم من سلع بغض النظر عن حالة السوق ، فيبيعون بثمان أقل من الثمن الذى دفعوه للدولة عند الشراء منها - وربما أقل بكثير - فتتحقق لهم الخسارة وإذا تكرر هذا فانهم يفقدون رؤوس أموالهم تدريجياً .

رابعاً : ونتيجة لكل ما سبق « يدخل على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الأرباح ما يقبض آمالهم عن البسعى في ذلك (أى في النشاط الانتاجى والتجارى الذى دخلت فيه الدولة طرفاً) جملة ويؤدى إلى فساد الجباية ، فان معظم الجباية إنما هى من الفلاحين والتجار لاسيما بعد وضع المكوس ونمو الجباية بها ، فإذا انقبض الفلاحون عن الفلاحة وقعد التجار عن التجارة ، وذهبت الجباية جملة أو دخلها النقص المتفاحش . وإذا قايس سلطان بين ما يحصل له من الجباية وبين هذه الأرباح القليلة وجدها بالنسبة إلى الجباية أقل من القليل^(١) »

وهكذا يبين ابن خلدون النتيجة النهائية لدخول الدولة طرفاً في النشاط الانتاجى والتجارى . وعبارته غنية عن الشرح وهى تتفق في جوهرها وبمحملها مع تحليله الخاص بالنمو الاقتصادى والذى تصور فيه ان الحلل الأساسى في

(١) المقدمة : ص ٢٥١ .

النشاط الاقتصادى إنما ينبعث من انعمدة السيئة من جانب الدولة لرعاياها في النواحي المالية والضريبية .

والأمر الهام هو أن تدهور النشاط لاقصادى بسبب تصرفات الدولة يؤدى إلى نقص الجباية فهلا قارنت الدولة بين ذلك النقص في ايراداتها الطبيعية وبين ما يتحقق لها من أرباح قليلة نتيجة ممارستها للنشاط الانتاجى والتجارى ؟ اليس من الأفضل للدولة أن لا تدخل في مجالات النشاط الانتاجى والتجارى وتتركها للأفراد تماماً فانهم بهذا ينشطون للعمل وترتفع مهمهم وتزداد الجباية ؟ هذه هى نصيحة ابن خلدون في مجال رسم السياسة الاقتصادية للدولة . ويتفق ابن خلدون مع الفيزيوقراط والمدرسة الكلاسيكية في هذه النتيجة النهائية بشأن عدم تدخل الدولة في مجال النشاط الانتاجى وترك الأفراد يمارسون أعمالهم ونشاطهم بحرية ، ولكنه يختلف عنهم في كثير من التفاصيل بشأن الأسباب . فلقد عاصر ابن خلدون تجربة فعلية تدخل الدولة في مجال النشاط الانتاجى والتجارى وسجل آثار هذه التجربة وحاول أن يحلل نتائجها ويتنبأ بآثارها النهائية^(١).

« ملحق »

« بيان بالموضوعات الاقتصادية التى وردت في المقدمة »

فيما يلى نقدم بياناً مفصلاً بالموضوعات الاقتصادية التى تطرق إليها عبد الرحمن ابن خلدون في « المقدمة »^(٢). والبيان المذكور ليس بأى حال تكرر لبعض اجزاء من فهرس المقدمة ، وفيه محاولة لتجميع مادة العلمية الاقتصادية التى وردت في « المقدمة » في اجزاء متفرقة منها وتحت عناوين مختلفة ولربط بينها وذلك من

(١) اعتمدت في هذا البيان وفي خلال المقال على نسخة الأصلية المحققة من « المقدمة » والتي نشرتها دار الشعب بالقاهرة في سلسلة « كتاب شعب » بعنوان : « مقدمة ابن خلدون » . وبينما أن ترتيب الأبواب والفصول لا يختلف في جميع نسخ المتاحة من « المقدمة » إلا أن ترتيب الصفحات يختلف كما لا يخفى ، ولهذا قد وردت صفحات المذكورة في هذا البيان وفي الصفحات السابقة للمقال تخص طبعة دار الشعب - القاهرة (لأى سنة) .

(٢) أنظر أيضاً ما كتبه عن نفس الموضوع و مقدمة : ص ٢٥٢ .

وجهة نظر اقتصادية معاصرة . ثم ان هذا البيان - وفيه ذكر للموضوعات المختلفة وفقاً لاماكن عرضها في « المقدمة » - ضروري لكل من يريد أن يقوم بقراءة اقتصادية لأعمال ابن خلدون كما وردت في مصدرها الأصلي وضروري أيضاً لكل من يهتم بمراجعة المادة العلمية التي وردت في المقال .

وسوف يلاحظ ان هناك التزام إلى حد كبير بأسلوب ابن خلدون وبالمصطلحات التي استعان بها للتعبير عن فكرة ، ولكننا مع ذلك قد رودنا البيان بتعليقات موجزة لكي يزداد وضوحاً . وبالإضافة إلى ذلك فان القارئ سوف يجد في الثنايا أو في الهوامش شرحاً لبعض معاني الكلمات التي استخدمها ابن خلدون والتي لم يعد استخدامها شائعاً في عصرنا الحديث الا أنه لا يغيب عنا ان بعض معاني الكلمات أو المصطلحات الخلدونية لن يتضح حقيقة الا من خلال الدراسة والمناقشة في خلال المقال لأن المعنى الاقتصادي للكلمة قد يكون - كما هو معروف للدراسي الاقتصادي - أكثر اتساعاً من المعنى اللغوي الشائع لها .

تكلم ابن خلدون في الباب الأول من الكتاب الأول تحت عنوان « العمران البشرى على الجملة » عن طبيعة الاحتياجات البشرية من غذاء وكساء ومسكن الخ ووجود مشكلة في تحصيل هذه الاحتياجات وسبب هذه المشكلة (ص ٣٨) وكان ذلك ضمن تصوره العام لضرورة الاجتماع الانساني . وبهذا بدأ بصورة منطقية سليمة بتحديد طبيعة المشكلة الاقتصادية وسببها ثم استطرد إلى كيفية مواجهة هذه المشكلة فقام بتمييز عناصر الانتاج الرئيسية كما شرح مبداً تقسيم العمل وأهميته القصوى (ص ٣٩ ، ٤٠)

وبعد هذا قدم ابن خلدون أول تفسير لأسباب اختلاف درجة العمران البشرى في بعض انحاء الأرض عن البعض الآخر (ص ٤٥ وما بعدها) تحت عنوان (في الربع الشمالي من الأرض أكثر عمراناً من الربع الجنوبي وذكر السبب في ذلك » وهذه الدراسة الخلدونية من زوايتها الاقتصادية تحمل أسس أول نظرية علمية متكاملة لتفسير أسباب اختلاف ثروات الأمم أو اختلاف درجة النشاط الاقتصادي بينهم . ويعتمد ابن خلدون في نظريته على البيئة الجغرافية وتأثيرها على الانسان ودرجة نشاطه ، وتكون احتياجاته ، وكيفية معالجته لمشاكله (من بينها المشكلة الاقتصادية) ، وأثرها النهائي في درجة رفية أو تقدمه . الا أن هذه النظرية لم تكن الوحيدة التي استخدمها ابن خلدون في

تفسير أسباب تقدم البلدان أو تأخرها. ولا يقل ، بل قد يزيد عنها من حيث الأهمية العلمية ، نظرية أخرى ارتبطت عند ابن خلدون بدراسة لأسباب نشأة الدولة وتطورها تدريجياً إلى أن تصل إلى درجة عالية من العمران والحضارة ثم اضمحلها بعد ذلك تدريجياً لأسباب ذاتية كامنة . والجانب الاقتصادي الذي يمكن استخلاصه من هذه الدراسة يؤلف في مجموعة أسس نظرية اقتصادية علمية متكاملة عن مراحل التقدم الاقتصادي كيفية حدوثه واسرعه ثم اختلال عجلته وحدوث التدهور ثم الانهيار . ومعظم أسس هذه النظرية الثانية يمكن تجميعه من الباب الرابع « في البلدان والامصار وسائر العمران » (ص ٣٠٩ إلى ٣٤٢) إلا أن التمهيد لهذه النظرية وبعض تفاصيلها الهامة يرد في ثنايا الباب الثالث « في الدول العامة والملك والخلافة والمراتب السلطانية وما يعرض في ذلك كله من أحوال » (ص ١٣٩ إلى ٣٠٨) وذلك في عدد من الفصول المتفرقة يأتي ذكر ما يهمنا منها في صلب المقال . ثم يكتب ابن خلدون عن ازدهار الدولة اقتصادياً ثم اضمحلالها في فصلين متميزين أحدهما تحت عنوان « في اتساع نطاق الدولة أولاً إلى نهايته ثم تضيقه طوراً بعد طور إلى فناء الدولة وضمحلها » (ص ٢٦٥ وما بعدها) والثاني بعنوان : « في وفور العمران آخر الدولة وما يقع فيها من كثرة الموتان^(١) والمجاعات » (ص ٢٧١ وما بعدها) .

أما في الباب الرابع الذي يحوى معظم أسس نظرية ابن خلدون الثانية في مراحل النمو الاقتصادي فنجد تحليلاً اقتصادياً متأسكاً لعملية النمو الاقتصادي وكيف أنها تحمل في طياتها القدرة الذاتية على السير بطريقة مضاعفة متى انطلقت . ويرد هذا فصل « في ان تفاضل الامصار والمدن في كثرة الرفه لأهلها ونفاق^(٢) الأسواق إنما هو في تفاضل عمرانها في الكثرة والقلة » (ص ٣٢٥ وما بعدها) ثم يكتب عن مبادئ التدهور الاقتصادي وأسبابه في فصل « في مبادئ الخراب في الامصار » (ص ٣٢٤) وعن أن وصول التقدم الاقتصادي إلى قمته مؤذن بانتهائه وذلك في فصل بعنوان « في ان الحضارة

(١) الموتان : الموت .

(٢) نفاق (الدراهم نفقاً نفدت ويتعدى . مرة فيقال انفقنا والنفقة اسم منه وجمعها نفاق مثل رقية ورقاب - أنظر المصباح المنير - حيث كان تعبير « نفاق الأسواق » يقصد به عملية « الانفاق في الأسواق » .

غاية العمران ونهاية لعمره وأنها مؤذنة بفساده» ص (٣٣٤ وما بعدها) .
ولقد تطرق ابن خلدون إلى موضوع « الأسعار » فقام بتحليل اتجاهات
الأسعار في ظروف تطور النشاط الاقتصادي وربط ما بين ارتفاع وانخفاض
الأسعار والانفاق في الأسواق والذي رأى انه يتوقف على حالة النمو الاقتصادي
أو العمران في الدولة ، وذلك في فصل بعنوان : « في أسعار المدن » (ص
٣٢٧) . وفي فصل آخر بعنوان « أن رخص الأسعار مضر بالمخترفين
بالرخص » (ص ٣٥٨) ناقش ابن خلدون أثر انخفاض الأسعار على حجم
النشاط التجاري وربط ما بين كساد الأسعار وكساد الأعمال . أما عن محددات السعر
فقد ربط ابن خلدون مباشرة بين السعر وقيمة العمل (ص ٣٤٤) ونفقة
الانتاج (ص ٣٢٨) كما أنه أخذ « الضريبة » أيضاً في الحسبان (ص
٣٢٨) .

ولقد كتب ابن خلدون فصلاً في « الاحتكار » (ص ٣٥٧) ولكنه لم
يقصد الاحتكار بالمعنى الشائع في الفكر الاقتصادي . واتسمت كتابته في هذا
الموضوع بصيغة أخلاقية بحتة . وبالإضافة إلى ما سبق كتب ابن خلدون عن
الوظائف الاقتصادية للحكومة في الباب الثالث . فتكلم « سك النقود »
(ص ٢٠١) وعن « ديوان المحاسبات والجبایات » (ص ٢١٦ ، ٢١٧)
وتطرق إلى بعض مسائل تعد على جانب كبير من الأهمية في دراسات المالية
العامة . فقام بتحليل سبب قلة أو كثرة الضرائب والرسوم واقام ارتباطاً ما بين
الحصيلة الضريبية وحجم النشاط الاقتصادي الذي يتطور مع تطور الدولة في
مراحلها المختلفة في فصل بعنوان « الجباية وسبب قلتها وكثرتها » (ص ٢٤٨ -
٢٥٠) ، وعن الأثر الاقتصادي للظلم الضريبي (ص ٢٤٩ ، ٢٦٤ -
٢٦٥) والسخره في الأعمال (ص ٢٥٧ - ٢٥٨) ، كما قام أيضاً بتحليل
الأثر الاقتصادي لدخول الدولة طرفاً في النشاط الاقتصادي للمجتمع (ص
٢٥١ - ٢٥٢) .

أما الباب الخامس فقد خصصه ابن خلدون لتسجيل آرائه في عدد من
الموضوعات الاقتصادية الخاصة بالدخل ، كيفية اكتسابه وانفاقه وأنواع

النشاط الاقتصادى التى يتولد منها تدخل بالإضافة إلى توزيعه بين هذه الأنشطة . وكل هذه الموضوعات اذمة جاءت تحت عنوان (المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله » . والفصل الأول في الباب الخامس في حقيقة الرزق والكسب وشرحهما وان الكسب هو قيمة الأعمال البشرية ، (ص ٣٤٣) يقدم لنا ابن خلدون فيه أفكاره الأساسية عن الدخل وهو ما اسماه « الكسب » ويتكلم عن الحاجة إليه وعن أن عملية الحصول عليه « اجتماعية » بطبيعتها تتطلب تعاون البشر ، وان لها طابع خاص وهو ما نطلق عليه في المصطلح الحديث طابع النشاط الانتاجي . (الفصل الأول الباب الخامس ص ٣٤٣ - ٣٤٥) . وقام ابن خلدون بتمييز ذلك « الجزء » من الدخل الذى ينفعه صاحبه فعلاً تحقيقاً لمنفعته وأطلق عليه « الرزق » ، ولكنه لم يحاول بعد ذلك ان يحدد مفهوم الادخار وهو الجزء المتبقى من الدخل بدون انفاق . وفي الفصل الثانى « في وجوه المعاش وأصنافه ومذاهبه » (ص ٣٤٥ - ٣٤٦) ، والفصل الثالث « ان اخذمة ليست من المعاش الطبيعي (ص ٣٤٦ - ٣٤٧) ، والفصل الرابع « ان ابتغاء الأموال من الدقائق والكنوز ليس بمعاش طبيعي (ص ٣٤٧) » في هذه الفصول الثلاث عدد أنواع النشاط « الانتاجي » التى يتولد منها الدخل ، وفرق بوضوح ما بين النشاط الانتاجي وهو ما اسماه (المعاش الطبيعي) والنشاط غير المنتج وهو ما اسماه « المعاش غير الطبيعي » ثم أضاف ابن خلدون إلى ماسبق ان هناك عوامل غير اقتصادية تتدخل في الحصول على الكسب أو الدخل (ص ٣٥٠ - ٣٥١) .

والنقط ابن خلدون من الواقع بعض ملاحظات علمية تدور حول توزيع الدخل في المجتمع بين الأنشطة الرئيسية ويمكن الاستفادة من هذه الملاحظات في مجموعها في مجال نظرية التوزيع . فيوضح ابن خلدون ان هناك فئات معينة من المجتمع أقل قدرة في الحصول على الدخل من غيرها ويحلل أسباب هذا أولاً بالنسبة لرجال الدين والقضاء والمعلمين (ص ٣٥٤) وثانياً بالنسبة للمشتغلين بالزراعة (ص ٣٥٥) وثالثاً بالنسبة للمشتغلين بالتجارة الداخلية (ص ٣٥٥ - ٣٥٦) . ويبين ابن خلدون ان المشتغلين بالتجارة الخارجية وبالصناعة أكثر قدرة على اكتساب دخل من غيرهم . ويوضح هذه المسألة

بالنسبة للمستغلين بالتجارة الخارجية (ص ٣٥٥ - ٣٥٦) ، أما بالنسبة للمستغلين بالصناعة وتحقيقهم كسباً مرتفعاً نسبياً فهذا يتضح من كتابته في أماكن عديدة في الفصول التي خصصها للكلام عن النشاط الصناعي (من ص ٣٥٩ إلى ٣٨٩) وفي هذه الفصول الأخيرة أعد ابن خلدون تقسيماً للصناعات مع بيان أهمية كل قسم وتكلم عن الارتباط بين النشاط الصناعي والازدهار الاقتصادي كما تطرق إلى الطلب على السلع المصنوعة وأثره في انتعاش الصناعة (ص ٣٦٠ - ٣٦٣) وعن مبدأ التخصيص وأثره على الكفاءة (ص ٣٦٤ ، ص ٣٨٩) .

الفصل السابع عصر الرأسمالية التجارية

(الفكر الإقتصادي والسياسة الإقتصادية لدى المركتاليين)

يطلق اسم المركتاليين أو التحذيرين على جميع الكتاب الذين ساهموا في وضع السياسة الإقتصادية التي سادت عصر الرأسمالية التجارية في أوروبا الغربية (من القرن ١٦ - ١٧) ، والذي ساد فيه الاعتقاد بأن قوة الدولة تتحدد بما تملكه من الرجال والسفن والمال . ولقد جاء عصر الرأسمالية التجارية في القرن السادس عشر في أعقاب النظام الإقطاعي الذي تفوضت أركانه خاصة في بريطانيا وهولندا وفرنسا . ثم امتد خلال القرن السابع عشر وظل تقريبا حتى منتصف القرن الثامن عشر حين بدأ عصر الرأسمالية الصناعية يأخذ مجراه ويفرض طابعه على تنظيمات المجتمع الإقتصادية . ويجب علينا أن نؤكد هنا .

١ - أنه لا يجب أن ننظر عن طريق الخطأ أن جميع الإقتصاديين الذين عاشوا في عصر الرأسمالية التجارية كانوا من المركتاليين لأن هناك عدد من الإقتصاديين المشهورين الذين عاشوا في هذا العصر ولكنهم لم ينتموا فكريا إلى هذه المجموعة مثل آدم سميث ودفيد هيوم .

٢ - إن الكتاب المركتاليين لم يكونوا مدرسة واحدة متماسكة وإنما كان لديهم مجموعة متشابهة من الآراء والتطبيقات تناول السياحة الإقتصادية للدولة . هذا التشابه في الآراء جاء نتيجة منطقيّة لسيادة ظروف معينة أثرت بدرجات متفاوتة على حياة الدول الأوروبية في ذلك الحين .

ولهذا كان وحدة الظروف سائدة ووحدة المشاكل التي كان هؤلاء الكتاب يعالجونها هي التي أدت إلى اتجاه التفكير نحو آراء معينة ، ولكن يلاحظ أن تلك الآراء لم تكتمل أو تتطور تطورا علميا كافيا بحيث نستطيع أن نقول أنها كونت صلب مدرسة فكرية متسكة أو فلسفة متكاملة .

الظروف الاقتصادية والعوامل الأخرى التى ميزت عصر الرأسمالية التجارية :

يجب علينا فى مبدأ الأمر أن تكون فكرة عامة عن أهم الظروف التى مهدت لظهور عصر الرأسمالية التجارية ثم أثرت فيما بعد على الحياة الاقتصادية والسياسة فى ذلك العصر ، وعملت فى مجموعها على اضعاف طابع معين على الافكار الاقتصادية التى سادتها .

١ - ازدياد أهمية التجارة الخارجية .

بدأ تحرر العبيد الفلاحين من سطوة النظام الإقطاعى فى أوروبا حوالى القرن ١٥ نتيجة لعوامل عديدة اختلفت فى درجاتها وقوتها من دولة إلى أخرى . واتجه معظم المتحررين خارج النشاط الزراعى ليعملوا بالتجارة إلا أن نشاط التجارى الداخلى لم يكن من الاتساع والأهمية بحيث يوفر لهم مكانة اقتصادية كبرى وسطوة سياسية فى بلادهم . لقد جاء التغير الاساسى فى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التجارة الخارجية التى كانت تنمو فى ذلك الحين بصورة مضطردة وقوية بحيث أدت تدريجيا إلى ثراء التجار وأدت إلى رفع أهميتهم فى النشاط الإقتصادى بدرجة ملحوظة وظهورهم كطبقة إجتماعية قوية داخل بلادهم وهناك أسباب عديدة لثمة التجارة الخارجية الأوروبية فى ذلك الحين من أهمها .

(أ) اتصال أوروبا بالشرق الاسلامى المتقدم اقتصاديا على أثر الحروب الصليبية .

(ب) اكتشاف طرق مواصلات بحرية جديدة (طريق رأس الرجاء الصالح) .

(ج) اكتشاف العلم كولمبس Colombus القارة الامريكية (١٤٩٣) واكتشاف مناجم الذهب الغنية هناك .

وكانت النتيجة الحتمية لاكتشاف المناجم الغنية الذهب والفضة فى القارة الامريكية الجديدة وزيادة التجارة الخارجية ونموها مع الشرق الاوسط

والانصاف ان زائد ائراء طبقة التجار الرأسماليين وزاد نشاطهم التجارى والمالى داخل بلادهم وبدأ هذا بفتت قوة النظام الاقطاعى الباقية. وبدأ التجارى يسعون تدريجيا إلى تحرير المدن من سيطرة الإقطاعيين فتكونت فى كل مدينة هيئة لادارتها مكونة من طبقة التجار ذوى النفوذ وسعت هذه الهيئة دائما نحو الاقلال من سلطة الاقطاعى الذى كانت المدينة تدّين له بالجزية السنوية . وصاحب هذه التطورات اتحاد التجار مع الملك لمحاربة الإقطاع والاقلال من نفوذ النبلاء والامراء . ولقد كان لاكتشاف الموارد الجديدة للثروة أيضا اقتصادى له أهميته الكبرى . فلقد تدفقت المعادن النفيسة على أوروبا وعلى الاخص الدول الاستعمارية التى استكشفت أمريكا (أسبانيا والبرتغال) واستخدمت هذه المعادن المتدفقة فى شراء المنتجات من البلاد الأوروبية المجاورة الاكثر تقدما وخاصة إنجلترا وفرنسا وإيطاليا . وقد صبحت هذه الظاهرة وهى تدفق الذهب ارتفاع عام فى الاسعار خلال القرن السادس عشر فتميزت هذه الفترة بما يعرف باسم ثورة الاسعار Price Revolution وكانت هذه الظاهرة حادثاً خطيراً لفت أنظار المفكرين للبحث عن تفسيرات لها .

٢ - ظهور القوميات الأوروبية الحديثة .

نتيجة لاتحاد التجار مع الملك واشتراكهم فى القضاء على سلطان الامراء والنبلاء ان تغلبت سلطة الملك وهى « سلطة مركزية » على سلطات الامراء والنبلاء التى كانت تقوم فى مراكز متعددة داخل الدولة وكانت هذه الخطوة الاولى التى أدت إلى ظهور الدولة الأوروبية الحديثة كجماعة تقوم على أساس قومى وتخضع لقوة مركزية واحدة وكانت القوة الثانية التى أدت إلى ظهور الدولة ايضا هى ظهور القوميات الأوروبية التى أدت إلى انهيار الأمبراطوريات الكبرى المختلفة من العصور الوسطى والتى كانت تضم فى حدها أكثر من دولة ومن اقليم . وبما لاشك فيه أن ظهور الدولة الأوروبية بهذا الشكل الحديث كان له اكبر الاثر فى سياسة التجارين ، فلقد قام هؤلاء برسم سياسة التجارة الخارجية لأول مرة على مستوى الإقتصاد القومى ، بما يحقق لهم اكبر قدر من الربح والثراء .

٣ - عصر النهضة الأوروبية .

كانت حركة النهضة الفكرية في أوروبا من أهم الأحداث التي أثرت في التطور السياسي والإقتصادي الأوربي والتي صاحبت عصر الرأسمالية التجارية ولقد قامت تلك الحركة بإحياء الفلسفات الإغريقية واللاتينية القديمة ودراستها بعقل متحرر من الدين ومن فلسفات وقيود الكنيسة ، وادى ذلك إلى زعزعة مركز الكنيسة ومن ثم إلى انهيار بقية اعمدة النظام الإقطاعي وتقوية سلطة الحكومة (الملك) . واطهرت تلك الحركة أهمية تكوين سلطة مركزية للدولة لكي ترسم السياسة بعيدا عن تأييد الفلسفات الكنائسية .

أسس الفكر الإقتصادي الماركسالي .

وكان هذا التطور سبب في تطور الفكر الإقتصادي وكانت هناك حاجة ماسة إلى طبقة جديدة من الإقتصاديين لكي توافق ما بين مصلحة الدولة الناشئة من الناحيتين السياسية والاجتماعية وما تحتاج إليه من قوة ومصلحة من الناحية الإقتصادية] ويقدر كتاب الفكر الإقتصادي ان فلسفة الماركساليين قامت عموما على اربع مبادئ اساسية .

- ١ - أن زيادة القوة الإقتصادية للدولة يعتمد على زيادة السكان .
- ٢ - أن ثراء الدولة وتقدمها الإقتصادي يعتمد على مقدار ما تملكه من المعادن النفيسة (الذهب والفضة) .
- ٣ - الاهتمام بالتجارة الخارجية لإن الفائض الذي يتكون منها يزيد من ثراء الدولة ويعوضها عن فافتقارها إلى مناجم المعادن النفيسة .
- ٤ - أن التجارة والصناعة يعتبران أكثر أهمية للاقتصاد القومي من الزراعة وتقع أهمية التجارة في المكان الأول .

اما بالنسبة للمبدأ الأول فيلاحظ أن الدعوة إلى زيادة السكان كانت تستند إلى ظروف معينة في البيئة الإقتصادية في ذلك الحين . وهي أن الدولة الأوروبية كانت تعاني نقص في الاعداد السكانية نتيجة للحروب الدموية في العصور

الوسطى ونتيجة مرض الطاعون الاسود وغيره من الوبئة الخطيرة التي لم تكن هناك علاج لها حين ذاك . كما أن الاكتشافات الجغرافية أدت أيضا إلى انقاص أعداد السكان ذلك لأنها أقرنت بالهجرة على نطاق واسع من أوروبا إلى البلاد الحديثة . وفي ظل هذه الظروف التي تميزت بانخفاض حجم السكان لاحظ كتاب الرأسمالية التجارية أنه من العسير أن يزيد حجم النشاط التجاري والصناعي دون زيادة في حجم السكان . ويلاحظ أن هذه النظرة تختلف تماما عن تلك التي أبدتها « مالتس » فيما بعد في بداية الثروة الصناعية من حيث تشاؤمه المطلق بالنسبة إلى الازدياد في الأعداد السكانية . وأحد الأسباب الأخرى القوية التي دفعت الماركستاليين إلى الدعوى لزيادة السكان في الدولة كان ينبعث من رغبتهم في زيادة عدد الجيش (جيش الملك) وذلك حتى يمكن زيادة قوة الدولة المركزية ، وفائدة هذا بالنسبة لهم هو القضاء ومقاومة بقايا الاقطاع من ذلك والاستحواء على المستعمرات الغنية بالثروات في الخارج .

أما بالنسبة للمبدأ الثاني وهو أن ثراء الدولة وتقدمها الإقتصادي يعتمد على مقدار ما تملكه من المعادن النفيسة فهذا يرجع إلى اعتقادهم بأن الزيادة في هذه المعادن النفيسة أى الذهب والفضة وهى أشكال النقود في ذلك الحين ، يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ، وان هذه الارتفاع من الأسعار يؤدي إلى زيادة النشاط الإنتاجي والإقتصادي ويمكن أن تفسر رأى الماركستاليين هنا على أساسين .

أولا - ان الاسعار ارتفعت ارتفاعا شديدا في أوروبا خلال القرن السادس عشر واقترنت هذا بزيادة ضخمة في كمية المعادن النفيسة المتدفقة إلى أوروبا وبزيادة غير معهودة من قبل في نواحي النشاط التجاري والصناعي والحرفي ، ولقد دفع هذا الماركستاليين إلى محاولة الربط ما بين هذه الظواهر المختلفة وكان التفسير الذى يبدو معقولا لهم هو أن الزيادة في النشاط الإقتصادي قد ترتبت على الارتفاع في الأسعار وزيادة الموجودة في الدولة من المعادن النفيسة (النقود) . ولم يكن هذا التفسير معتمداً على أى تحليل علمي متناسك .

ثانيا - اعتقاد العديد من الماركستاليين أن المستوى سعر الفائدة يحدد كميات القروض التي تستخدم في القيام بالنشاط الإنتاجي والتجاري - (وأن مستوى

الفائدة يتوقف على كمية المعادن النفيسة الموجودة في الدولة . فإذا زادت كمية النقود وانخفض سعر الفائدة فإن هذا يشجع على زيادة النشاط الإقتصادي ، ويقرب هذا الرأي من النظرية الحديثة لسعر فائدة .

وبخصوص المبدأ الثالث وهو الخاص بالإهتمام بالتجارة الخارجية فقد اعتقدوا أن الفائض الذي يتكون منها يزيد من ثراء الدولة ويعوضها عن افتقارها إلى مناجم المعادن النفيسة . ويمكن أن نرى الارتباط بين الأفكار المركنتالية في ناحيتي التجارة الخارجية والنقود . فالفائض المتحقق في الميزان التجاري يزيد من ثروة الدولة من النقود وهذه الأخيرة هامة جداً لتقوية الدولة ولانتعاش الأسعار والإنتاج . وسوف نعود مرة أخرى إلى بحث هذا المبدأ بالتفصيل تحت عنوان سياسة التجارة الخارجية .

الرقابة على تحركات الذهب ونظرية سعر الصرف بين أصحاب مذهب السبائلك والمركنتاليين :

انجذبت الدولة في أواخر العصور الوسطى إلى اهتمام بالاحتفاظ برصيد من الذهب لديها واعتمدت في ذلك على طرق مباشرة بفرض قيود على حركة خروج الذهب كما صدر في إنجلترا في القرن ١٤ قانون يجبر مصدرى الصوف على ضرورة استيراد سبيكة ذهبية مقابل كل كمية من الصوف المصدر . ولكن هذه القيود لم تكن كافية لمنع تصدير الذهب والتجأ التجار إلى أساليب جديدة لتفادي الرقابة على هذا المعدن النفيس . وأصبحت الأوراق التجارية وسيلة جديدة لتسوية المعاملات الدولية ، وقد نتج عن ذلك ظهور طبقة المالىين Financiers . وأدت هذه التطورات إلى اضعاف سلطة الدولة في الرقابة على الذهب وقد ساعد ذلك توسع الدولة في منح الامتيازات للشركات التجارية الكبرى مثل الهند الشرقية التي سمح لها بأن تحمل في سفنها كمية محدودة من الذهب في كل رحلة إلى الشرق . غير أن التوسع في القرن ١٦ وما بعده أدى إلى إثارة موضوع الرقابة على تحركات الذهب الخارجية من جديد . وقد ظهر في مبدأ الأمر مذهب أصحاب السبائلك Bullionists وهو يتلخص في ضرورة إعادة القيود التي كانت مفروضة في أواخر العصور الوسطى على تحركات الذهب . ويعتبر مالتز أهم ممثل لهذه المجموعة

فهو يعتقد بضرورة تدخل الدولة في تنظيم النشاط الإقتصادي وعلى الأخص فيما يتعلق بسعر الفائدة والتجارة الخارجية والتعامل الخارجي في الذهب . ورأى مالنز يتخلص في أن ارتفاع سعر الفائدة يرجع إلى أن عمليات تهريب الذهب للخارج التي يقوم بها المليون يؤدي إلى سحب المعادن النفيسة من التداول أي إلى انقاص كمية النقود المتدولة داخليا وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة . وبالرغم من أن تحليل مالنز كان متأثر إلى حد كبير باعتبارات أخلاقية إلا أنه استفاد من المناقشات النقدية التي دارت في القرن ١٦ واستطاع أن يضع نظرية عن حركة الذهب وبذلك تمكن من دفع نظرية التجارة الدولية إلى الأمام .

ويقدر مالنز أن النقود تؤدي وظفتين الأولى هي قياس القيم والثانية هي تسهيل الدفع بينما أن الأوراق المالية تؤدي وظيفة واحدة فقط وهي قياس القيم وقد أفسدت بهذه الوظيفة بالعمليات التي يقوم بها المليون حيث تتطوى على استخدام الأوراق المالية كأداة الدفع . وفي رأي مالنز أن العمليات غير المشروعة هي التي تؤدي إلى العبث باستقرار أسعار الصرف الاجنبي . ويعرف مالنز سعر التعادل للصرف الاجنبي بأنه النسبة التي تحددها دارسك النقود من كمية الذهب في العملة القومية وكمية الذهب في العملة الاجنبية . ويعتقد مالنز أن أساس الصرف على هذه النسبة هو الذي يحقق مصلحة طرفي المعاملة دون الاضرار باحد - فإذا تغيرت هذه النسبة فإن أحد أطراف العملية يستفيد على حساب الآخر ، ويلاحظ بالإضافة إلى ذلك أنه إذا ساد التعادل في السوق فإنه لا يوجد دافع لأي طرف بأن ينقل الذهب إلى الخارج أو يقوم باستيراده . وبعبارة أخرى فإن مالنز يرى أن سعر التعادل يمنع حركة الذهب . ومن ذلك يتبين أن لديه في ذهنه فكرة عن السعر التوازني للصرف الاجنبي - أي سعر الصرف الذي يمنع حركة الذهب [وهذا السعر كما قلنا هو التعادل الذي تحدده دارسك النقد] . ويلاحظ أن هذا السعر التوازني الذي تصوره مالنز نفسه هو سعر التوازن في ظل نظام الذهب فيما بعد . وعلى ذلك فلقد سبق مالنز عصره في هذه المسألة ، ولكن يلاحظ عدم الدقة في تحليله للحالات التي ينحرف فيها الصرف في السوق عن سعر التعادل وهذه الحالات هي :

أولاً - استخدام الأوراق التجارية دون أن يكون ورائها عمليات تجارية حقيقية ، هذه الأوراق تشبه في عصرنا الحاضر الأوراق التجارية التى تستخدم لأغراض التداول المالى .

ثانياً - استخدام الأوراق التجارية فى تمويل العمليات التجارية التى تقوم بها صغار التجار بحيث يكون المقرض هو أحد رجال المال وليس تاجراً .

وقد يبدو هذا الحصر غريباً وهو يدل على ضعف فكرة مالنز عن كيفية تمويل التجارة الخارجية ولكن يلاحظ من التعمق فى تحليل هذه الحالات أنه يدافع عن طبقة كبار التجار ضد طبقتين هما أصحاب الاموال وصغار التجار . وعلى ذلك فإنه لا يصح أن تأخذ هذا الحصر على أنه بيان للحالات التى ينحرف فيها سعر الصرف عن سعر التعادل فى السوق . ولكن نستطيع أن نستنتج من بين السطور فكرة جديدة عندما نأمل على الاخص الحالة الأولى التى ذكرها وهى استخدام الأوراق التجارية لأغراض التداول المالى فهذه الحالة تعنى ضمنا حالة الحركة الدولية لرؤوس الاموال قصيرة الاجل وهى تعتبر من أحد العوامل الهامة التى تعبت باستقرار أسعار الصرف . وقد كانت هذه الحركة موجودة فى القرن ١٧ وكانت امستردام هى المركز الدولى للعمليات الدولية وكانت الاموال تتدفق إليها من البلاد المختلفة بغرض استخدامها فى العمليات المالية البحتة . ويبدو أن مالنز كان يقصد هذا التفسير بالذات وذلك لانه كان يقدر أن حركة السلع لا تؤدى إلى العبث باستقرار أسعار الصرف إلا فى حدود ضيقة . وقد ظهرت أراءه تعارض مالنز بصفة خاصة وأصحاب مذهب السبائك بصفة عامة ، وهذه الأراء هى التى تعرف براء التجارين أو المركنتالين وجانب الاعتراض على رأى مالنز هو أن الاحتفاظ بسعر توازن الصرف الاجنبى لا يتطلب فرض قيود مباشرة على معاملات الذهب مع الخارج (لمنع حركة رؤوس الاموال) وإنما يتطلب تحقيق فائض فى الميزان التجارى للدولة .

ويمكن أن نتميز من بين مجموعة المراكنتالين مسلدين Misseldee ، من Mun وسوف نولى عنايتنا إلى آراء الكاتب الأول الذى ظهرت له عدة كيب أحدهم عن التجارة الحرة أو وسائل انعاش التجارة (١٦٢٠) وآخر يسمى دائرة

التجارة ١٦٢٣ . وترجع أهمية الكتاب الأخير إلى أنه أدخل لأول مرة اصطلاح الميزان التجارى بينما يتميز الكتاب الاول بعرض وجهة نظره في أن التجارة في الشرق الإسلامى تؤدي إلى سحب الذهب والمعادن النفيسة بصفة عامة من أوروبا . وبعبارة أخرى يرى مسلدين أن وجود عجز في ميزان المدفوعات الخاص بأوروبا مع الدول الشرقية في آسيا وأفريقيا ، والطريقة التي يفترضها لإصلاح ذلك العجز هي قطع العلاقات التجارية بين أوروبا والشرق أو الحد من هذه العلاقات حتى يمكن منع تسرب الذهب إلى هذه البلاد الاجنبية . ويفهم من ذلك أنه كان يدعو إلى التمييز بين الدول كوسيلة لتخفيض العجز في الميزان التجارى أو لزيادة رصيد الذهب لدى الدول بشكل عام . وقد تبدو هذه الدعوة مشابهة للآراء التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية عندما اشتدت مشكلة المدفوعات الدولية للدولار فقد ظهرت الدعوة في أوروبا إلى التحيز ضد الولايات المتحدة والتي تتمتع بفائض مزمن في ميزان مدفوعاتها مع أوروبا ، وذلك كوسيلة للتخفيض من حدة مشكلة التسرب المستمر من احتياطات الذهب والدولار خارج أوروبا . ولكن لا يصبح أن نفهم من ذلك الرأى لمسلدين أنه كان ينادى بفكرة بريقة أو أنه كان يضع اقتراح موضوعى مدروس تماما لمنع تسرب الذهب من العالم المسيحى إلى الشرق الإسلامى . فبالرغم من بعض الموضوعية في فكرته التي عرضناها فاننا نجد أن مسلدين كان يهدف إلى حماية مصالحه الطبقة (مصلحة الطبقة التي يمثلها ومصالحته الذاتية) . فقد كان مسلدين في ذلك الوقت يعمل في شركة انجليزية تتولى التجارة بين بريطانيا والدول الاوربية ، وكانت هذه الشركة منافسة لشركة الهند الشرقية التي كانت تتولى التجارة مع الشرق . ولذلك فان دعوة مسلدين إلى الحد من التجارة بين الشرق والغرب وتشجيع التجارة بين الدول الاوربية كانت موجهة لإضعاف مركز شركة الهند الشرقية ويبدو ذلك واضحا من المقارنة بين كتابه الأول وكتابه الثانى الذى تخلى فيه عن اقتراحاته تماما ففى الوقت الذى كتب فيه الكتاب الثانى كان قد انتقل إلى العمل بشركة الهند الشرقية ، وهذا يبين لنا إلى أى حد كان تفكيره متأثرا بالدوافع الذاتية شأنه في ذلك شأن كتاب عصره .

والنقطة الهامة التى يشترك فيها كتابى مسلدين هى اعتراضه على نظرية « مالتز » عن سعر الصرف وعلاقته بحركة الذهب فهو يفترض أن حركة الذهب ليست نتيجة لانحرافات سعر الصرف عن مستوى التوازن وإنما هى السبب وكان تحليله منطقياً فهو يرى أن الذهب الأجنبى سلعة كباقي السلع يتحدد سعرها فى السوق تبعاً لظروف العرض والطلب . وهذا السعر يختلف عن ذلك الذى يتحدد تبعاً للخصائص الذاتية للسلعة وهذا السعر هو الذى يسميه « مسلدين » سعر التوازن . والتحليل الحديث يقول أن سعر الصرف يتحدد (كأى سعر آخر) بالطلب على العملة الأجنبية وعرضها ، ويشترك الطلب على النقد الأجنبى من الواردات ، أى المتعاملين يطلبون نقداً أجنبياً لدفع قيمة الواردات كما يشترك أيضاً من جميع المعاملات التجارية الأخرى والمعاملات الرأسمالية التى يترتب عليها طلب النقد الأجنبى . ومن الناحية الأخرى يشترك عرض النقد الأجنبى من قيمة الصادرات ومن جميع المعاملات التجارية التى ينشأ عنها زيادة فى حصيلة النقد الأجنبى بالإضافة إلى حركة رؤوس الأموال داخل البلد . وبناء على هذا التحليل الحديث نستطيع أن نرى أن كل من نظريتي « مالتز » و « مسلدين » السابقتين تعرض تفسيراً يعجز عن إعطاء صورة كاملة للموقف ويلاحظ أيضاً أن تفكير « مسلدين » وتفكير « مالتز » لم يكونا متعارضين ولكنهما كانا مكملين .

سياسة التجارة الخارجية :

ذكروا من قبل أن المنطق وراء سياسة التقييد الشديد للتجارة الخارجية التى شاعت واستقرت فى عصر الرأسمالية التجارية كان تحقيق المصلحة الاقتصادية القومية ، وهو تكوين الفائض من المعادن النفيسة . وحيث لا يمكن تحقيق هذا الهدف بشكل تلقائى فإنه أصبح يستلزم التدخل من جانب الدولة . بعبارة أخرى أن السياسة التجارية الماركنتالية استلزمت تدخل الدولة لمخاربة الواردات أو تقييدها من جهة والعمل على انعاش تجارة الصادرات وتحقيق أكبر مكسب ممكن منها من جهة أخرى . وستعرض فيما يلى هذه السياسة التجارية بشيء من التفصيل .

في خلال الفترة الأولى من عصر الرأسمالية التجارية (تقريبا إلى منتصف القرن السادس عشر) سيطرت أفكار أصحاب مذهب السابك Bullionists على الاسلوب الذى اتخذته الدولة للتحكم في تجارتها الخارجية . وكانت وجهة نظر السابكيون تتلخص في السماح للذهب بالدخول فقط ثم ضرورة الاحتفاظ برصيد الدولة من هذا المعدن النفيس بوسائل مباشرة - أى بفرض قيود مباشرة تمنع خروجه على الإطلاق . وقد سنت الدولة بالفعل قوانين صارمة وفرضت الرقابة المباشرة عن طريق صراف الملك وجنوده لتنفيذ هذه القوانين وما يذكر مثلا أن أسبانيا فرضت عقوبة الاعدام على كل من يصدر ذهباً إلى الخارج كما سنت القوانين التى تمنح المكافآت السخية لكل من يخبر عن عمليات التهريب غير المشروعة وحرمت على الاجانب المقيمين شراء الذهب .

ومن أهم الاساليب الرئيسية التى ابتدعها المراكنتاليون فيما بعد للتحكم في التجارة الخارجية تنظيم احتكار الدولة لها StaeMonopoly of Trade فقامت الدولة بمنع الاجانب من التجارة في سلع معينة أو في مناطق معينة كما قامت بتنظيم وإدارة تجارة الصادرات الوطنية بطرق مباشرة . ولقد حرمت البرتغالي مثلا على أى دولة أجنبية أن تتاجر مع مستعمراتها في الشرق وتأكدت من تنفيذ سياستها هذه باستخدام اسطولها الحربي . كما قامت الدولة الاسبانية بحراسة تجارتها الخارجية دائما بقوة بحرية ، وحددت ميناء اسباني واحد (ميناء Seville) وعدد محدود من موانئ مستعمراتها الامريكية للشحن البحري ، كل ذلك لكي تتأكد من وقوع التجارة الخارجية باكملها في يدها . واحتكرت الدولة الهولندية تجارة مستعمراتها في الهند الشرقية بالكامل. وابتدعت وسائل عدة لتنفيذ هذه السياسة من أهمها الرقابة المباشرة وتحديد الكميات المنتجة من السلع الهامة داخل المستعمرات . وسنت بريطانيا قوانين القمح « Corn Laws » لتحرم بها استيراد أية أنواع من الغلال داخل الدولة الاسبانية باستثناء أوقات الشح الشديد في المحاصيل الوطنية كما سنت أيضا قوانين الملاحة Navigation Laws تمنح بها أية سفن أجنبية من المتاجرة في الموانئ البريطانية أو فيما بينها وبين موانئ مستعمرات التاج في الشرق والغرب . كما ربطت فيما بينها وبين مستعمراتها بروابط جمركية وميزات متبادلة (نظام التفضيل

الامبريالى (Imperial Preferences) بشكل يجعل من الصعب أو من المستحيل أن تذهب تجارة المستعمرات الهامة في أيدي غيرها من الدول المنافسة . وبالإضافة إلى هذا أصدرت بريطانيا قوائم ببعض السلع الهامة التي يحرم تصديرها من المستعمرات التابعة لها . ونستطيع أن نستشف من الاسطر السابقة كيف أن الملاحة البحرية قد لعبت دوراً هاماً في عصر الرأسمالية التجارية من حيث تمكين الدولة من احتكار التجارة الخارجية وتنظيمها . ولقد كان هذا من أحد الأسباب المباشرة وراء صدور قوانين الملاحة في بريطانيا وغيرها من الدول المر كتتالية . ولكن بالإضافة إلى ذلك نجد أن قوانين الملاحة قد استهدفت وضع القيود على استخدام السفن الأجنبية حيث لم يخفى على المر كتتاليين أن استيراد الخدمات تماماً مثل استيراد السلع يؤدي إلى تسرب المعدن النفيس إلى خارج الدولة .

ومن الممكن تلخيص سياسة الاستيراد المر كتتالية عموماً في مبدأ هام إلا وهو محاربة السلع والخدمات الأجنبية لأنها تتسبب في تسرب المعدن النفيس خارج الدولة . أما الأسلوب الذي اتبع لتنفيذ هذه السياسة فقد تمثل في الضرائب الجمركية المغالية في الارتفاع أو التنفيذ والمنع المباشر أو من طريق قوانين الملاحة البحرية ومراقبة الموانئ . أما عن تجارة الواردات من المستعمرات فقد كان لها وضع خاص حيث كانت البلدان الأوربية المر كتتالية تحصل عليها بأثمان بخسة ثم تعيد تصدير جزء كبير منها في السوق الأوربي ومن ثم يتحقق لها منها في النهاية فائض صافي من الذهب . ومع ذلك فقد كانت هناك استثناءات في قاعدة تقييد الاستيراد ولكنها لم تكن تمثل أى نوع من التعدي على الهدف العام حيث أنها تضمنت المواد الخام الضرورية لصناعات التصدير الهامة والتي لا تتوافر لدى الدولة أو لدى مستعمراتها . وبالتالي فقد فطن المر كتتاليون إلى حقيقة هامة وهي أن الاستيراد الذي يتسبب في تسرب المعدن النفيس خارج الدولة قد يؤدي في بعض الحالات إلى تحقيق مكتسبات أكبر من المعدن النفيس إذا أدى نمو الإنتاج المخصص للتصدير ... ولكن هذه الحقيقة الهامة بقيت مغمورة طوال عصر الرأسمالية التجارية ولو أنها استخدمت على نطاق أكبر عما حدث لقلب وضع السياسة المر كتتالية رأساً على عقب .

أما بنسبة لسياسة التصدير فنجد أنها تبلورت في تشجيع الصادرات من السلع المصنوعة بكافة الوسائل الممكنة لدى الدول والعمل دائما على اكتساب أسواق خارجية جديدة وعلى الأخص في البلدان المكتشفة حديثا والغنية بالمعادن النفيسة . وحينما كانت بعض صناعات الصادرات تعجز عن مواجهة المنافسة الأجنبية في بعض الأسواق لم تكن الدولة تبخل في مدها بالمعونة المالية بشكل مباشر أو ربما ساعدتها برد بعض الضرائب التي سبق لها أن حصلت منها عند استيرادها لمواد خام من الخارج . وقد تحققت هذه السياسة الأخيرة بالذات في بريطانيا . وثمة استثناء هام من قاعدة تشجيع الصادرات الوطنية يجب ان يذكر ، ولكنه كما سنرى لم يضاد الهدف الأكبر والمباشر للسياسة التجارية - وهو تحقيق أكبر فائض ممكن من المعادن النفيسة - بل كان يساهم في تحقيقه بصورة غير مباشرة . فهو من نفس نوع الاستثناء الذي ذكر في سياسة الاستيراد لقد قامت الدولة بفرض ضرائب جمركية مرتفعة جداً أو مانعة على بعض صادرات المواد الخام والسلع نصف المصنوعة المنتجة محليا والتي تلزم للصناعات القومية الهامة التي يدر تصدير منتجاتها مكاسب كبيرة من المعدن النفيس . وبهذا الاستثناء أمكن للدولة حماية الصناعات القومية الهامة من مواجهة أية مشاكل قد تنشأ في سبيل الحصول على مستلزمات انتاجها كما أمكن لها أيضا أن تحافظ لهذه الصناعات وحدها دون الصناعات المماثلة في الخارج على أية ميزات طبيعية تتمثل في توافر مستلزمات انتاجها محليا بنفقات منخفضة . وهكذا ساهمت الدولة المركزية في تقوية المركز التنافسي لصناعاتها القومية في الأسواق الخارجية ومن ثم ازدادت قدرتها اكتساب المعدن النفيس .

ولقد تبنى الماركسيون عموما إلى أهمية تخفيض نفقات انتاج الصادرات من السلع المصنوعة ، لهذا دعوا إلى سياسة الأجور المنخفضة لانها في رأيهم تساهم في بقاء نفقات الإنتاج منخفضة . ولكن بالإضافة إلى ذلك اعتقدوا أن الأجور المنخفضة من شأنها أن تشجع العمال على بذل مجهود أكبر من أجل اكتساب دخلهم (عكس الرأي القائل بأن ارتفاع الأجور يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية) ومن ثم يزداد الإنتاج المخصص للتصدير . وبالتالي فان سياسة الأجور المنخفضة

للعمل كانت مكتملة للسياسة التجارية الماركنتالية التي استهدفت تحقيق أكبر فائض ممكن من المعدن النفيس في الميزان التجاري .

مهاجمة أسس تقييد التجارة في السياسة الماركنتالية (مناقشة دافيد هيوم) .

هاجم دافيد هيوم (David Hume 1711-1776) في القرن الثامن عشر السياسة التجارية الماركنتالية على أساس التناقض المنطقي بين أركانها المختلفة . وخلاصة مناقشته هي أن تكوين الفائض من المعدن النفيس في الميزان التجاري والمحافظة عليه بصفة مستمرة لا يمكن أن يؤدي إلى زيادة القدرة على تنميته بل على العكس لابد أن يؤدي إلى تدهوره . فزيادة كمية المعادن النفيسة داخل الاقتصاد زيادة كبيرة نتيجة الإصرار على تكوين فائض مستمر في الميزان التجاري يعمل على رفع مستويات الاسعار ، وفي رأى هيوم أن هذا في حد ذاته يضعف من القدرة على التصدير ومن ثم يؤدي إلى تدهور الفائض أبداً من زيادته .

والواقع أن الماركنتاليين لم ينكروا ارتباط ظاهرة ارتفاع الاسعار بفائض الميزان التجاري بل أكدوا حدوثها واعتقدوا اعتقاداً جازماً بأنها تؤدي إلى انعاش الصناعات القومية وزيادة الصادرات - أي أنها تساهم في تنمية الفائض من المعادن النفيسة . وربما احتوت هذه المناقشة من جانب الماركنتاليين على بذور الحقيقة فعلاً في وقت لم تكن فيه الموارد الاقتصادية لدى البلدان الأوربية في حالة توظيف كامل . فنحن نعرف وفقاً للتحليل الحديث أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار فقط دون زيادة الإنتاج في حالة التوظيف الكامل للمواد الاقتصادية ... أما إذا لم يتحقق هذا الشرط فإن زيادة كمية النقود سوف تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة الإنتاج أيضاً وكلما أمكن زيادة الإنتاج القومي قل الارتفاع في الأسعار . بالرغم من افتقار الماركنتاليون إلى هذه الحقيقة العلمية في عصرهم فإن الغالب أنهم يفتقروا إلى الحس السليم في بناء سياستهم الواقعية على أساس المشاهدة الفعلية . فلا بد أنهم تبنوا أن ارتفاع الأسعار كان يؤدي إلى زيادة انتاج الصناعات . وبالرغم من شدة ارتفاع

الأسعار خاصة في غصون القرن القرن السادس عشر فان هذا لم يكن العامل الرئيسي الذي يمكن أن يعرقل تجارة الصادرات لسببين رئيسيين أولها : أن الأسعار ترتفع في كافة البلدان الأوروبية المراكزية ، ونحن نعرف من التحليل الحديث أن ارتفاع الأسعار داخل بلدان بمعدلات تفوق البلدان الأخرى يتسبب في عرقلة صادراته ... أما إذا كانت الأسعار في البلدان المختلفة ترتفع معا في نفس الوقت - كما كان يحدث في البلدان الأوروبية المراكزية التي كانت تتنافس جميعا في تركيب المعادن النفيسة (النقود) بداخلها بأقصى ما يمكنها - فان الامر يختلف ، وقدلا تتأثر صادرات أى بلد من البلدان اطلاقا بسبب عوامل ارتفاع الاسعار إذا كان هذا الارتفاع يتم في جميع الحالات بمعدلات متقاربة - حيث أن هذا يبنى ثبات الاسعار النسبية تقريبا . ثانيهما أن التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لبلدان أوروبا المراكزية كان يلعب دوراً في تحقيق الفائض في الميزان التجاري أهم بكثير من الاسعار خلال القرن السادس عشر . فقد كانت تجارة هذه البلدان مع مستعمراتها الجديدة الغنية بالذهب في أمريكا نتيج لها تحقيق مكتسبات كبيرة من المعدن النفيس حتى أنه بالرغم من تسرب الذهب أحيانا في بعض تجارات الشرق الأقصى أو في تجارتها مع بعضها البعض فان موازينها التجارية ظلت تحقق لها الفائض المطلوب بصفة مستمرة طوال القرن السادس عشر .

ومع ذلك يبدو أن الموقف الذي أشار إليه دافيد هيوم في مناقشته كان يتحقق تدريجيا خلال القرن السابع عشر ، ويدل ذلك على اهتمام المراكزيين المتزايد في مناقشتهم بمسألة تخفيض أسعار الصادرات من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية في الاسواق . ولأجل هذا نادى المراكزيون بسياسة الاجور المنخفضة للعمال وأشاروا على الدولة بمنع تصدير الخامات الرخيصة اللازمة لصناعات التصدير الهامة ، وإعفاء الواردات من بعض الخامات الضرورية من الضرائب الجمركية . وفي بعض الحالات بلغت رغبة الدولة المراكزية في الحصول على بعض الخامات الضرورية إلى حد فرض السيطرة والاستعمار للبلدان المنتجة لها والعمل على تحديد انتاجها بشكل يتيح لها وحدها أن

تستخدمها في صناعاتها بنفقات منخفضة فتحقق لها بذلك ميزات لا تحققها الصناعات المماثلة للدول الأخرى المنافسة . بالإضافة إلى هذا فقد ازداد تدخل الدولة في نشاط التجارة الخارجية من أجل ضمان تحقيق الفائض منها . كل هذه الأمور كانت تدل فعلا على أن هناك خللا أساسيا في السياسة التجارية الماركنتالية ، فهي سياسة تهدف إلى تكوين فائض مستمر في الميزان التجاري ولكنها بنجاحها في تحقيق هذا الهدف تصبح عاجزة عن المحافظة عليه . باختصار فإن تكوين الفائض من التجارة الخارجية بصفة مستمرة يؤدي إلى زيادة ثروة البلد من المعادن النفيسة ولكن هذا في حد ذاته في ظل ظروف معينة (ربما ظروف الاقتراب من حالة التوظيف الكامل أو انخفاض مرونة جهاز الإنتاج) تسبب في ارتفاع أسعار المنتجات ارتفاعا مستمرا ويقلل من فرصة تصديرها إلى الخارج (خاصة ان بقيت أسعار المنتجات الأجنبية المماثلة ثابتة أو لم ترتفع بنفس الدرجة) ... وبالتالي تتضح ضرورة خفض نفقات الإنتاج حتى تنخفض أسعار الصادرات ولكن كيف تنجح مثل هذه السياسة إذا كان تكوين الفائض من المعدن النفيس يعني ارتفاع الأسعار مرة أخرى ؟؟ لقد كان هناك تناقضا أساسيا في السياسة التجارية الماركنتالية وتظهر بشكل واضح في بداية القرن الثامن عشر ، وكما سبق أن ذكرنا فإن المزيد من التقييد للتجارة الخارجية يصبح ضروريا في مثل هذه الظروف .

الفصل الثامن

الفيزيوقراط (الطبيعون)

إن الفيزيوقراط Physiocrates مجموعة صغيرة من الاقتصاديين ظهرت في فرنسا في أواخر القرن السابع عشر واستمر فكرها ظاهرا في الحياة العلمية خلال القرن الثامن عشر . ولقد اطلق هؤلاء الاقتصاديين على أنفسهم « الفيزيوقراط » لفترة من الزمن ثم عدلوا عن هذه التسمية وتسموا « بالاقتصاديين » ثم عادوا مرة أخرى إلى التسمية الاولى التي ظلوا يعرفون بها بعد ذلك في الفكر الاقتصادى . وقد كانوا أول من يرفض الفلسفة الماركنتالية تماما بناء على اقتناع فكري وكرد فعل لما حدث في فرنسا من جراء تطبيقها . والفيزيوقراط في هذا الرفض للمركنتالية يتفقون تماما مع بعض الرواد العظام الأوائل مثل ولیم بيتي وكانتيون وقد نجحوا في أن يستبعدوا نهائيا الاعتقاد القائل بأن الثروة تتعلق بالتجارة وبالمعادن النفيسة . ولقد إتشبت هذه المجموعة الفرنسية بالفلسفة الطبيعية فاعتقدت أن هناك قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادى وتسره بانتظام بالغ تماما كما أن هناك قوانين طبيعية تحكم المجموعة الشمسية أو الدورة الدموية في جسم الإنسان . وقرروا أن الجهل بالقوانين الطبيعية التى تحكم النشاط الاقتصادى لا يمنع من تقرير المبدأ الهام وهو أنه يجب ترك النظام الاقتصادى حرا حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحرکه حركة منتظمة وتوجه تلقاء التوازن الطبيعى .

ووفقا لهذه الفلسفة يجب أن تتخلى الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادى

ويفسر الفيزيوقراط العيوب الملحوظة في التنظيمات الاقتصادية بالجهل بالقوانين الطبيعية وبدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية . ولقد تأثر الطبيعون بالتقدم العلمى الذى حدث في عصرهم في فروع الفلك والاحياء والطبيعات . ولقد اكتشف نيوتن في ذلك الحين قوانين الجاذبية ، كما اكتشفت الدورة الدموية في علم الطب وأصبحت هذه الاكتشافات عاملا هاما ومؤكدا أن لكل ظاهرة طبيعية قانونها الطبيعى الذى يحكمها ويتحكم

فها . وما يذكر أن كيناي Quesnay وهو أبرز الاقتصاديون في المدرسة الطبيعية كان طبييا في البلاط الفرنسي وأنه في صياغته للجدول الاقتصادى الذى سنعرضه فيما بعد قد تأثر جدا بمعلوماته الطبية عن الدورة الدموية .

ويلاحظ أيضا أن الفكر الدينى في عصر الطبيعة قد تطور كثيرا وظهرت آراء جديدة تؤكد أن الخالق قد أعطى لكل شئ خلقه قانونه الخاص الذى يسير به وأنه لذلك يتركه يتحرك حركة ذاتية . وبناء على ذلك فإن عمل الظواهر الطبيعية ليس له ما يبرره بل إنه يفسد الأمور على وجه التأكيد . عبارة أخرى أنه لو تركت الأشياء حرة فاتها تنتظم في حركتها على أحسن وجه دون أن يحدث أى اضطراب وأنها قادرة على تحقيق توازنها طبيعيا . ومما لا شك فيه أن هذه التطورات في الفكر الدينى كانت أيضا ذات أثر بعيد على الفكر الاقتصادى|حينذاك وفيما بعد في عصر الدراسة|الكلاسيكية .

اعتبار الارض وحدها هي مصدر الثروة :

لعله من الظاهر من العرض السابق أن منشأ هذا الاعتقاد يرجع إلى اعتقاد الطبيعيين الاصلى بأن الطبيعة هي المصدر الوحيد للثروة الاقتصادية - وقد ترتب على هذه الفكرة معاني كثيرة فيما يتعلق بالانتاجية وزيادة الدخل ، وطالما أن الطبيعة هي مصدر الثروة فإن النشاط الاقتصادى المنتج هو استغلال الموارد الطبيعية فقط بينما أن نواحي النشاط الاقتصادى الاخرى (صناعة - تجارة - خدمات تعتبر أنشطة غير منتجة .

نظرية المنتج الصافي :

لقد ترتب اذن على آراء الطبيعيين بشأن سيادة الطبيعة نتيجة هامة وهي أن الأرض هي العنصر الوحيد للانتاج (المنتج) وبالتالي فإن الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج فالزراعة هي النشاط الوحيد المنتج الذى يعطى انتاجا صافيا ، بمعنى أن الثروة التى تنتج من الزراعة تزيد عن الثروة التى تستهلك في عملية الإنتاج الزراعى ، أى أن المنتج أكبر من المستخدم . أما الصناعة فهى لا تعطى انتاجا

صافيا في رأى الطبيعين بمعنى أن قيمة إنتاج العامل من الصناعة تساوى قيمة ما يستهلكه في سبيل هذا الانتاج ، أى أن المنتج يساوى المستخدم . ومن ذلك نتبين معنى اصطلاح المنتج الصافى ، فهو عبارة عن الثروة المنتجة مطروحا منها الثروة المستهلكة في العملية الإنتاجية - فإذا كان الفرق موجبا فان النشاط يعتبر منتجا - بمعنى أنه يخلق إنتاج صافى أما إذا كانت الثروة المنتجة تساوى الثروة المستهلكة في العملية الإنتاجية فان النشاط يعتبر عقيما .

وحيث أن الزراعة لا تتم بعنصر الأرض فقط وإنما يجب تعاون العمل مع الأرض أى يجب وجود طبقة المزارعين - فان الطبيعين اعتبروا هذه الطبقة الوحيدة التى يمكن وصفها بأنها الطبقة المنتجة .

ويتبع هذا التحليل للنشاط الاقتصادى المنتج والنشاط العقيم تقسيم المجتمع إلى ثلاثة طبقات :

- ١ - طبقة المزارعين .
- ٢ - طبقة الملاك .
- ٣ - طبقة رجال الصناعة والتجارة .

وتعتبر طبقة المزارعين هى الطبقة الوحيدة المنتجة بينما أن كل من طبقة رجال الصناعة والتجارة عقيمة والسبب في ذلك كما تقدم يرجع إلى أن المزارعين وحدهم هم الذين يستطيعون تحقيق منتج صافى .

وهذا الرأى يعتبر تحولا هاما في الفكر الاقتصادى إذ أنه يمثل ثورة على أراء الماركستاليين الذين يعتبرون طبقة التجار هى الطبقة الوحيدة المنتجة استناداً إلى أن التبادل التجارى هو النشاط المنتج الوحيد أو الاساسى في اكتساب الدخل القومى .

ولقد رد آدم سميث فيما بعد على أراء المدرسة الطبيعية وقال أنه من الخطأ اعتبار الصناعة نشاط غير منتج وذلك لأن الصناع أو رجال الصناعة يحققون إضافة إلى المنتج القومى تماما كرجال الزراعة وأنه من الخطأ أن تعتبر أن ما يستهلكه رجال الصناعة قيمة المنتجات الصناعية - وبالرغم من أن آدم سميث قد اعترض على أراء الطبيعين من حيث أنها نستعيد الصناعة من النشاط المنتج

إلا أن هذا لا يعنى أنه قد حصر النشاط المنتج حصراً كاملاً وذلك لأنه اعتقد أن الخانات لا تدخل فى النشاط الاقتصادى المنتج وذلك استناداً إلى تفسيره لجوهر النشاط الاقتصادى - فلقد اعتقد آدم سميث أن هدف النشاط الاقتصادى هو زيادة الرفاهية المادية لأفراد المجتمع .

وبناء على ذلك فإن كل نشاط يساعد على زيادة الرفاهية المادية يعتبر نشاطاً منتجاً - وكل نشاط لا يساهم فى زيادة الرفاهية المادية لا تعتبر نشاط منتج . وواضح أن هذا التحديد للنشاط المنتج يعتبر تحديداً تعسفياً وذلك لأن النشاط الاقتصادى فى الواقع إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية بصفة عامة أى إلى تعبئة الموارد الطبيعية والبشرية وتوجيهها إلى اشباع رغبات أفراد المجتمع المادية وغير المادية ، وبالتالي فإن كل نشاط يحقق اشباع لرغبات المجتمع يساهم فى زيادة الرفاهية وبالتالي يعد نشاط منتج . ويشر تقسيم الطبيعيين للمجتمع إلى ثلاثة طبقات سؤالاً بشأن طبقة الملاك وذلك لأن هذه الطبقة ليست طبقة منتجة وفى نفس الوقت ليست طبقة عقيمة .

ويحدد الطبيعيون مركز طبقة الملاك - استناداً إلى فلسفة خاصة وهى أن الملكية حجر الأساس فى النظام الطبيعى ، ويجب احترام هذه الملكية والدفاع عنها - ولقد تركز دفاع الطبيعيين عن طبقة الملاك فى نقطتين :

أولاً - ان الملاك هم الذين يقومون بالانفاق على الأرض لتحسينها واعدادها للزراعة - وبناء على ذلك يجب أن يحصلوا على جزء من المنتج الصافى فى شكل ربح .

ثانياً :إذا لم يتم الملاك باعداد الأرض للزراعة فإن المنتج الصافى سوف يختفى .

ويلاحظ أن هذا الدفاع عن طبقة الملاك يلقى الشك على تحليل الطبيعيين : فاما أنهم قد أخطأوا فى فكرتهم عن المنتج الصافى أو أنهم قد تميزوا فى تحليلهم فجانبهم الصواب بشأن اعتبار الملاك طبقة منتجة . ذلك أنه إذا كان المنتج الصافى الذى يحصل عليه الملاك يساوى رأس المال الذى يتلقونه لاعداد الأرض للزراعة فإنه لا يوجد فى الواقع فائض اقتصادى بالمعنى الذى ذكروه وهذا يعنى

أن طبقة الملاك هي طبقة عقيمة أيضا ؟ فلماذا لم تستبعد مثل طبقة رجال الصناعة ؟؟

الجدول الاقتصادي :

قرر « ميرابو » في أواخر القرن ١٨ أنه يوجد ثلاث اختراعات أثرت في تقدم الجنس البشرى وهي الطباعة والنقود والجدول الاقتصادي الذي أبتدعه كيناي عميد مدرسة الفيزيوقراط . وهذه العبارة ان هي الا تمجيد للمجهود الذي بذله كيناي في تركيب الجدول الاقتصادي . ويلاحظ أن « كيناي » كان طبيبا كما ذكرنا وقد تأثر بمعلوماته الخاصة بالدورة الدموية وتبين أن الدم ينتقل بين أجزاء الجسم بطريقة معينة منتظمة وأنه لو حدث أى اختلال في هذه الحركة فإن الجسم يتعرض الاضطرابات . وتصور كيناي أن النظام الاقتصادي يشبه الجسم تماما وأن السلع تنتقل داخل هذا النظام كما ينتقل الدم داخل الجسم - وبناء على ذلك حاول أن يقتبس نظام الدورة الدموية ويطبقه على تداول السلع داخل النظام الاقتصادي . وبناء على هذا التقدير قال « كيناي » : أن السلع تنتقل داخل النظام الاقتصادي بطريقة معينة وتم الدورة السلعية عندما تعود قيمة السلع إلى منتجها وأنه لا يوجد ما يدعو إلى اختلال هذه الدورة تلقائيا وان أى اختلال يمكن أن تتعرض له يكون مصدره خارج النظام الاقتصادي . ويقسم (كيناي) المجتمع إلى ثلاث طبقات ويفترض أن السلع تدور بين هذه الطبقات الثلاث ، ومن الممكن أن تصور فكرة الدورة السلعية في شكل جدول باستخدام المثال الذي اعطاه ، وهو يفترض أن طبقة المزارعين قد أنتجت ما قيمته ٥٠٠٠ فرنك ، وأنها قد استهلكت في عملية الانتاج ٢٠٠٠ فرنك ، وعلى ذلك فإن المنتج الصافي يساوى ٣٠٠٠ فرنك (وهذا يمثل الدخل القومي) وتستخدم طبقة المزارعين هذا المبلغ في دفع ائجار الأرض إلى طبقة الملاك ، وفي شراء سلع مصنوعة من طبقة الصناع وعلى ذلك فإن المنتج الصافي يتوزع بين هاتين الطبقتين ، بفرض أن التوزيع كالآتي :

٢٠٠٠ فرنك	لطبقة الملاك
١٠٠٠ فرنك	لطبقة الصناع

وتستخدم طبقة الملاك الدخل الذى حصلت عليه في شراء سلع زراعية من المزارعين و سلع صناعية من الصناع . وعلى ذلك فان الدخل (دخل الملاك) يتوزع بين طبقة المزارعين والصناع ، ويفترض أن هذا التوزيع هو ١٠٠٠ فرنك للصناع . وبذلك يعود للمزارعين ١٠٠٠ فرنك ويصبح دخل طبقة الصناع ٢٠٠٠ فرنك منها ١٠٠٠ حصلت عليها من المزارعين ١٠٠٠ من الملاك ويستخدم الصناع هذا الدخل في شراء سلع زراعية من طبقة المزارعين ، وهكذا يعود إلى هذه الطبقة مبلغ ٢٠٠٠ فرنك . أى أن مجموع ما تسترده طبقة المزارعين هو ٣٠٠٠ فرنك منها ١٠٠٠ فرنك من طبقة الملاك ، ٢٠٠٠ من الصناع ، وبذلك تتم الدائرة الاقتصادية .

الجدول الاقتصادى

من / إلى	مزارعين فرنك	الملاك فرنك	الصناع فرنك	المجموع فرنك
المزارعين	-	٢٠٠٠	١٠٠٠	٣٠٠٠
الملاك	١٠٠٠	-	١٠٠٠	٢٠٠٠
الصناع	٢٠٠٠	-	-	٢٠٠٠
المجموع :	٣٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	

ويلاحظ على هذا الجدول انه يتجاهل دورة السلع داخل كل طبقة من الطبقات ، أى أنه لا يأخذ في الحسبان معاملات المزارعين مع المزارعين وكذلك أيضا معاملات الصناع مع الصناع ، والسبب في ذلك هو أنه يركز على العلاقات بين الطبقات الرئيسية التى يتكون منها المجتمع . ويعتبر هذا الجدول في الواقع أهم مساهمة قدمها الطبيعيون إلى الفكر الاقتصادى . وذلك لان هذا الجدول نجح في ادخال فكرة التداخل بين الأجزاء المختلفة للنظام

الاقتصادى وأن تصرفات أى قطاع من القطاعات الأخرى .

وفى هذا الجدول بالذات نجد ان اتفاق أى طبقة من الطبقات هو الذى يحدد دخول الطبقات - ولكن يعاب على هذا الجدول أنه يقسم النظام إلى طبقات إجتماعية بدلا من تقسيمه إلى طبقات إقتصادية (اعتبار طبقة المزارعين وطبقة الملاك طبقتين مختلفتين رغم اننا قد نتظر من الناحية الإقتصادية على أن هاتين الطبقتين تدخلان فى (قطاع الزراعة) - وقد قام (ليونتييف) فيما بعد (فى العصر الحاضر) بوضع جدول اقتصادى يبين العلاقات المتدخلة بين نواحي النشاط الصناعى المختلفة ، وهو المعروف باسم جدول (الناتج والمستخدم) $input / output$ وهذا الجدول يعتبر من الادوات التحليلية الهامة فى الفكر الإقتصادى الحديث كما أنه فى نفس الوقت يعتبر من الادوات الرئيسية التى تستخدم فى عمليات التخطيط . ذلك لأنه يحاول ان يكشف عن اثر التغيرات فى نشاط قطاع معين على باقى القطاعات وبالتالي على النظام الإقتصادى فى مجموعة . ويتميز تحليل جدول المستخدم / المنتج عن الجدول الإقتصادى الذى وضعه (كيناي) أنه لم يكنفى فقط بعرض العلاقة المتداخلة بين القطاعات المختلفة وإنما تجاوز ذلك إلى اكتشاف الحل الرياضى للجدول وبذلك أمكنه اكتشاف ميكانيكية النشاط الإقتصادى .

الفصل التاسع

نشأة المدرسة الكلاسيكية

لقد أصبح من العادى فى العصر الحاضر أن تبدأ دراسة علم الاقتصاد بذكر الفيلسوف والاقتصادى الاسكتلندى آدم-سميث Adam Smith وأن يشار إليه مؤلفه العظيم « ثروة الأمم » Wealth of Nations الذى ظهر فى ١٧٧٦ وأن يقال أن هذا المؤلف كان بداية مرحلة جديدة فى التحليل الاقتصادى .

تلك المرحلة التى تميزت بالبعد عن الدوافع الشخصية والاخلاقية وبالإعتماد على أدوات التحليل المنطقى . ولقد قامت على أساس كتاب آدم سميث مدرسة إقتصادية فى بريطانيا عاشت حوالى مائة عام تعرف بالمدرسة الكلاسيكية . وبهما أولاً أن نربط ما بين الفكر الاقتصادى الذى سبق المدرسة الكلاسيكية وبين هذه المدرسة نفسها نتطرق إلى أعمال أشهر الاقتصاديين فيها .

لعلنا قد لاحظنا من دراستنا السابقة أن معظم ما كتب فى العصر السابق للمدرسة الكلاسيكية كان مختصاً أكثر ما يكون بالحكم على الطريقة التى يسير بها النظام الاقتصادى . وكانت الاحكام التى يصدرها الاقتصاديون تصطبغ فى معظم الأحيان بالفلسفة الاخلاقية ، وعلى سبيل المثال فان معظم المناقشات الاقتصادية فى العصور الوسطى دارت حول أسئلة أخلاقية مثل : ما هو السعر العادل ؟ ، وهل الاقتراض بفائدة مسألة يمكن الدفاع عنها من الناحية الاخلاقية ؟ . وبالرغم من أن هذه الأنواع من الاسئلة اختفت تدريجياً واحتلت مكاناً خلفياً فى المناقشات القرن ١٧ ، إلا أن الفكر الاقتصادى لم يكن قد تخلص بعد حينذاك من الاحكام الغير موضوعية التى تتأثر بالمصالح الذاتية والظروف الشخصية للكاتب ، وبالرغم من ذلك فليس هناك إنكار ، أن القرن ١٧ شهد عدداً من الكتاب الذين تميز تحليلهم بالعمل الموضوعى فى بعض النواحي التى تناولوها بالبحث ، ولكن هؤلاء الاقتصاديين لم يرتفعوا أبداً إلى مكان الصدارة فى مجتمعاتهم . أما المدرسة الكلاسيكية فلقد تميزت باتجاهاتها الموضوعية فى التحليل واعتمادها على أدوات التحليل المنطقى ، وهذا

أعطت الاقتصاد صفته العلمية الحديثة التي عرف بها منذ ذلك الحين . ولكن بالرغم من هذا المعنى الجديد الذى اضاف الكلاسيك على الدراسة الاقتصادية فانهم لم يهتموا تماما المناقشات الاقتصادية التي بدأها الكتاب الذين سبقوهم تاريخيا . فوجد أن المدرسة الكلاسيكية نجحت في التقاط بعض الافكار الصالحة التي وضع المر كنتاليون والطبيعيون خطوطها الاولى وقاموا بمناقشتها وتحليلها وصياغتها في قوالب موضوعية جديدة ولذلك فانه يمكن النظر إلى مناقشات الكلاسيك في هذه الحدود على انها امتداد لمناقشات من سبقوهم وأن أهم الافكار التي تناوها الكلاسيك بالدراسة من بعد المر كنتالين والطبيين هي فكرة الفائض الاقتصادى ، فلقد لاحظنا في دراستنا السابقة أنه بالرغم من الاختلاف الشاسع ما بين المر كنتالين والطبيين من حيث آرائهم ومن حيث طريقتهم في عرض ومناقشة المسائل الاقتصادية أهم وجهوا الاهتمام إلى أهمية تحقيق الفائض الاقتصادى . ولقد قامت المدرسة الكلاسيكية بمناقشة هذه المسألة ولكنها أعطتها تفسيراً جديداً يختلف عن تفسيرات المر كنتالين والطبيين .

نحن نعرف أنه بالرغم من تعدد آراء المر كنتالين إلا أجمعوا على نقطة واحدة إلا وهي أهمية التحقيق فائض في الصادرات فوق الواردات (فائض الميزان التجارى) . وناقش المر كنتاليون كيف أن خلق هذا الفائض لا يحقق فقط مصلحة التجار المشتغلين بالتجارة الخارجية بل أيضا إلى انعاش جميع المشروعات في داخل البلد وخاصة تلك التي تعمل لهدف التصدير ، وبالتالي فقد خلصوا إلى أن خلق الفائض في الميزان التجارى لابد وأن يحقق مصلحة الأمة وأنه يؤدي إلى رخائها الاقتصادى وزيادة قوتها السياسية .

ولقد رأينا كيف أن الايمان بفكرة الفائض التجارى قد أدت في ظل ظروف القرنين ١٦ ، ١٧ إلى المناداة بتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادى . فالحكومة بما لديها من سلطة تستطيع ضمان تحقيق هذا الفائض في الميزان التجارى وذلك لأنها وحدها تملك القدرة على التحكم في الواردات . بالرغم من أن دعوة المر كنتالين إلى التدخل الحكومى في النشاط الاقتصادى استندت

إلى أسباب إجتماعية وسياسية بخوار السبب الاقتصادى المذكور الا أن هذه الدعوى فى حد ذاتها كشفت عن حقيقة هامة وهى « عجز الجهاز الاقتصادى » الذى صور المر كتالين ملاحه العامة عن تكوين الفائض التجارى والمحافظة عليه بصفة عامة دائما . الفائض يتحقق بزيادة الصادرات عن الواردات ، ويؤدى إلى زيادة الثروة المتداولة داخل البلد من المعادن النفيسة ، هذا بدوره عن طريق الاسعار يؤدى إلى انتعاش الصناعة والتجارة ومن ثم يؤدى وفقا لمنطقهم إلى زيادة القدرة على تنمية الفائض التجارى وهكذا فإذا كان هذا هو الذى يحدث فما الذى يدعو إلى تدخل الحكومة لحماية الفائض أو لزيادة عن طريق التقييد المباشر للواردات ؟ .

لقد تنبه بعض المر كتالين إلى أهمية تخفيض نفقات الانتاج من أجل زيادة الصادرات ولكنهم أشاروا إلى أن تحقيق هذا ممكن عن طريق تخفيض أجور العمال . ولكن الآثار المترتبة على هذه السياسة الأجورية المر كتالية لم توفر العلاج الاقتصادى الذى يسمح للجهاز الاقتصادى أن يعمل تلقائيا ودون تدخل الدولة . وفى واقع الأمر فإن المر كتالين لم يستطيعوا أبداً أن يروا الحل الاساسى فى مناقشاتهم وهو أن تكوين الفائض التجارى والمحافظة عليه بصفة مستمرة لا يؤدى إلى زيادة القدرة على زيادة حجمه ، وإنما يعمل على العكس . فهم فى مناقشاتهم قد تصورا أن الفائض فى الميزان التجارى يرفع الاسعار وهذا صحيح ، ولكنهم اعتقدوا أن هذا الارتفاع فى الاسعار فى صالح الاقتصاد ومن شأنه أن يزيد دائما القدرة على تنمية الفائض وهذا خطأ لهذا فقد كان اصرار المر كتالين على تكوين الفائض فى الميزان التجارى والمحافظة عليه وزيادته يحتم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى . وفى بريطانيا صدرت قوانين القمع لتحضى المزارعين من المنافسة الاجنبية ، كما صدرت قوانين الملاحه لتحرم على السفن الاجنبية المتاجرة فى المياه الاقليمية والمياه الوطنية لمستعمرات التاج ، وفى فرنسا أعطت الحكومة تشجيع كبير لقيام الصناعة وأمدتها بالمعونات لتعنيها على زيادة تجارتها الخارجيه . وبالإضافة إلى هذا تدخلت الحكومات تدخل مباشر لتقييد الاستيراد ومنع تدفق المعادن النفيسة إلى الخارج . وقد هيأت الظروف التى عاشتها فرنسا فى ظل السياسة المر كتالية والكساد الذى لحق بها فى أواخر

القرن ١٧ إل ظهور الإحتجاج من مدرسة الطبيعيين . ولم تهمل المدرسة الجديدة مسألة الفائض الاقتصادى ولكنها صورته بصورة مختلفة وبحته بطريقة أكثر تنفقا بالمقارنة مع الماركساليين . ففى رأى الطبيعيين أن الزراعة هى النشاط الوحيد المنتج فى الاقتصاد القومى ، وهى وحدها التى تخلق الفائض الاقتصادى (الدخل القومى) . فالنشاط الزراعى فى رأيهم ينفرد بخاصية القدرة على خلق انتاج صافى ، أما الصناعة فهى ليست إلا عملية تجميع لموارد موجودة - ولا تتضمن أكثر من تغيير شكل هذه الموارد ، ولهذا فهى نشاط عقيم . ولقد أثارت هذه المناقشة احتجاج آدم سميث فيما بعد . ولكن بالرغم من ذلك فان الطبيعيين مازالت لهم ذكرى طيبة فى دراسة الفكر الاقتصادى وتطوره ، وذلك لأن معظم أعضاء هذه المدرسة كانوا من المثقفين ، وقد تميز تحليلهم بالدقة والمنطق ، ولعل الجدول الاقتصادى الذى رسمه « كيناي » وبين فيه بدقة صورة التدفق الدائرى للفائض الاقتصادى هو أهم ما نتذكر به المدرسة الفيزيوقراطية .

لقد التقطت المدرسة الكلاسيكية فى بريطانيا الخيط من السابقين لها بالنسبة لمسألة الفائض الاقتصادى واهتمت ببحث مصادره وطبيعته واتفق الكلاسيك مع الطبيعيين على أن التجارة نشاط عقيم غير منتج ، ولكنهم عارضوهم فى أن الزراعة وحدها هى النشاط المنتج ، وأبرزوا أهمية الصناعة وطبيعتها الانتاجية ومساهمتها فى الفائض الاقتصادى . وفى مسألة تدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى قام الكلاسيك بالهجوم على الافكار الماركسالية بشدة بينا أيدوا آراء الطبيعيين بشأن الحرية الاقتصادية . ولقد تأثرت آراء الكلاسيك فى هذا الخصوص بنفس ما تأثر به الطبيعيون وهو تطور النظرية العلمية التى كشفت عن الطريق التلقائية التى يتم بها توازن الاشياء المادية (نظريات نيوتن Newton والتقدم فى نظريات الطبيعة والاحياء والفلك) . فنظر الكلاسيك إلى الاقتصاد على أنه جهاز ضخم كبير يسير بانتظام مضطرب لانه يخضع لحكم قوانين ثابتة . وتلخصت فلسفتهم فى أن هذه القوانين تتحقق من خلال المجهود الإنسانى نفسه إلا أنه لا يمكن الإنسان ان يخضعها لإرادته ويتحكم فيها بصورة مباشرة ولهذا فليس هناك سبيل لإدارة النشاط الاقتصادى أو بالإيمان بالحرية الاقتصادية

الكاملة أى عدم تدخل الدولة (الحكومة) فى النشاط الإقتصادى .
ولقد تقدم الكلاسيك على الطبيعيين فى عرض فكرة الحرية الإقتصادية التى
تعتمد على فكرة التوازن الإقتصادى التلقائى فى أنهم وضحو فى مناقشتهم كيف
أن تصرفات الفرد الإقتصادية لغرض تحقيق مصلحة الذاتية تؤدى إلى تحقيق
مصلحة الجماعة فى نفس الوقت . وكان لهذه الأفكار التى نوقشت وحلت
من الناحية الإقتصادية اثرها الاكبر فى الربط ما بين الحرية الاقتصادية ونظام
المسروع الفردى أو النظام الرأسمالى . وإلى عصرنا الحاضر فاننا حينما نتكلم عن
الحرية الاقتصادية فاننا نقرنها بالنظام الغير موجه أو نظام السوق الحر . لقد
كانت نظرة الكلاسيك المختلفة عن طبيعة الفائض الإقتصادى وكيفية تحقيقه
وتنميته من أهم المسائل التى ميزت تحليلهم عن سبقوهم ، كما كانت المناقشة
بالحرية الإقتصادية ومناقشتها على أساس اقتصادى علمى - أى بيان أهميتها
بالتحديد بالنسبة إلى تحقيق أكبر فائض اقتصادى ممكن وهى النقطة الثانية التى
ميزت المدرسة الكلاسيكية .

ولم يكن التطور فى الفكر الاقتصادى الذى جاء على يد المدرسة
الكلاسيكية وليد المصادفة أو نتيجة التفكير المنزلق عن البيئة - بل أنه كان
وطيد الصلة بالتغيرات التى حدثت فى البيئة الاقتصادية فى بريطانيا . فلقد تميز
النصف الثانى من القرن ١٨ ثم القرن ١٩ ببزوغ الصناعة الآلية الحديثة ثم
اتساعها وتمكنها من سيادة النشاط الإقتصادى وهذا هو ما يطلق عليه عصر
الرأسمالية الصناعية . وهكذا فكما جند الماركسيون أنفسهم للدفاع عن
الرأسمالية التجارية فى القرن ١٦ ، ١٧ وأوائل القرن ١٨ نجد أن آراء

الكلاسيك أرتبطت بالرأسمالية الصناعية فدافعت عنها وبحث فى كيفية عمل
الإقتصاد القومى فى ظل سيادتها . إلا أن الكلاسيك كما أشرنا من قبل - وكما
يجب أن نؤكد - قد تميزوا فى غالبية أعمالهم واراتهم بالبعد عن المصالح الذاتية
والانجاء العلمى فى التحليل . ولا يجب أن يفهم من هذا أن الكلاسيك لم
يتحيزوا للنشاط الصناعى ، بالعكس ان مناداتهم بالحرية الاقتصادية الكاملة فى
مجال التجارة الخارجية (سياسة الحرية التجارية) نبع من الرغبة فى تخفيض
نفقات الإنتاج الصناعى ، والرغبة فى فتح الاسواق الخارجية للمنتجات

المصنوعة . فإزالة الجمارك أتاح استيراد المواد الخام الرخيصة كما أنه أتاح زيادة عرض المواد الغذائية المطلوبة وخفض أسعارها وبالتالي تمكن رجال الصناعة من المحافظة على المستويات المنخفضة لاجور العمال . وهذين العاملين معا . أى رخص المواد الخام وانخفاض الاجور أو بقاءهما على مستوياتها المنخفضة ساعد على خفض تكلفة السلعة المصنوعة - وأمكان زيادة التصدير إلى خارج . فالنمادة بالحرية التجارية على مستوى العالم كانت مرتبطة بالرغبة في تصريف السلع المصنوعة في أسواق العالم . ورغم كل هذا فاننا نؤكد مرة أخرى أن الكلاسيك بابانهم لطريقة التحليل العلمى نجهوا في التخلص من تهمة التحيز القائم على أسس شخصية أو تبعا لمصالح ذاتية ففى دفاعهم عن الحرية الاقتصادية لم ينكروا أى شىء من الذى ذكرناه ولكنهم أكدوه وأظهروا فائدته ووضحوا بالمناقشات الاقتصادية السليمة كيف يمكن لأى بلد أن ينتفع من اتباع سياسة الحرية التجارية ومن التخصص في مجالات النشاط التى يتفوق فيها نسبيا . أى أن الكلاسيك في تحيزهم للنشاط الصناعى وللحرية الاقتصادية خرجوا لنا بنظريات علمية قابلة للاختبار على عكس أولئك الكتاب الذين عاصروا الرأسمالية التجارية (المر كنتاليون) .

إلا أن شيئا واحداً يمكن أخذه على الكلاسيك : وهو تحيزهم ضد النشاط التجارى ووصفه بأنه غير منتج ، مثل هذا التحيز لك يكن مدروسا وذلك كما أظهرت لنا الدراسات الاقتصادية التى تمت بعد ذلك وخاصة في القرن الحالى .

والنقطة الأخيرة والمهمة التى نود الإشارة إليها هى أنه نظرا لما رآه الكلاسيك من أهمية الصناعة بالنسبة لإنتعاش الإقتصاد القومى وغموه فانهم بحثوا واهتموا بمساهماتها في تكوين الفائض الإقتصادى ، كما أنهم وضعوا لنا أسس النظريات التى تختص بالجزء الذى يقتطع من هذا الفائض من أجل التكوين الرأسمالى والعوامل المختلفة التى تحكم هذا التكوين الرأسمالى (نظريات الإدخار والاستثمار الكلاسيكية) . كما أن الكلاسيك أبدوا اهتماما كبيرا بالنسبة لثمر الفائض الإقتصادى وعلى هذا قاموا بالربط ما بين عمل الجهاز الإقتصادى في أى فترة زمنية وعملية النمو الإقتصادى في الفترة الطويلة جدا ، فبحثوا بذلك جميع العوامل التى تصوروا أن لها أثر في تحديد النمو الإقتصادى في الفترات

الطويلة . ونظريات الكلاسيك في النمو الاقتصادى مازالت حتى الآن تعتبر
ثروة في الفكر الاقتصادى .

الفصل العاشر

آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠)

ولد لعائلة اسكتلندية اشتغل كثير من أفرادها في الأعمال الحكومية . توفي أبوه قبل مولده بأشهر ورعته أمه خلال فترة صباه ، ويقدر المؤرخون أن أمه هى المرأة الوحيدة التى أثرت فيه . فى عمر الرابعة عشرة التحق آدم سميث بجامعة جلاسجو باسكتلندا ، وبينما هناك درس على يد بروفيسور هتشسون Hutcheson الرجل الذى قال « أن أعظم سعادة هى التى ترتبط بأكبر عدد The greatest happiness For the greatest number والذى عرف بنظراته الطبيعية إلى المسائل الاخلاقية ويربطه بين الدين والحرية السياسية والذى بسبب آرائه فى هذه المجالات اصطدم بالأفكار الدينية السائدة . وبالرغم من أن آدم سميث لم يكن ميالا لذكر أولئك الذين أثروا على فكره وآرائه إلا أنه أعترف بفضل بروفيسور هتشسون عليه .

وفى ١٧٤٠ (فى عمر السابعة عشرة) أعطى منحة دراسية للدراسة فى جامعة أكسفورد فى كلية باليول Bolliol College . وبالرغم من إقامته الممتدة فى أكسفورد إلا أنه لم يعجب اطلاقا بالمناخ الأكاديمى فى تلك الجامعة ، ولم تكن علاقته بأساتذته وزملائه الطلبة على مايرام ... ونجده فى إحدى صفحات مؤلفه العظيم the Wealth of Nations يسجل تلك الفترة فى حياته منتقدا أساتذته بقوله « جامعة أكسفورد ، نجد أن العدد الأكبر من الأساتذة قد ترك حتى مسألة إدعاء التدريس لعدد من السنوات ، ولقد فسر هذا الأهمال من جانبهم بضالة العائد المالى الذى يتلقونه مقابل القيام بالعمل المعهود إليهم .

٢

وحينما ذهب إلى أكسفورد كان مقررا له أن يدرس اللاهوت ، ولكن صفة التشكك التى تميز بها حينذاك وتأثره بفلسفة هتشسون وأعمال دافيد هيوم جعلت علاقته تسوء مع الأساتذة ، ولهذا فقد ترك هذه المدرسة . وبعودته إلى موطنه اسكتلنده فى ١٧٤٦ سعى للحصول على وظيفة تدريس ولم يوفق إلى

ذلك إلا بعد خمسة سنوات حينما عرضت عليه جامعة جلاسجو كرسى أستاذ المنطق . وفى العام التالى انتقل إلى كرسى الفلسفة الاخلاقية والذى شغره يوما ما أستاذه هتشسون .

لقد عاش آدم سميث فى فترة تميزت باتساع آفاق المعلمين وتعدد فروع معرفتهم ولذلك نجد أنه كتب فى الفلسفة الاخلاقية وكان له فيها أول كتاب ناجح بأسم the theory of Moral Sentiments. كما كتب فى القانون وفلسفة الأديان وفى علم الفلك .

ولقد كان كتاب آدم سميث فى الميول الاخلاقية الذى أشرنا إليه سابقاً والذى نشر فى ١٧٥٩ من الأعمال التى ساهمت بالقليل فقط فى فروع الفلسفة ، ولكنه احتوى محاولة جادة لتكوين صورة عن التكوين الطبيعى للمجتمع . وفى هذا الكتاب فسر آدم سميث السلوك الإنسانى على ضوء ثلاثة أزواج من الدوافع :

١ - حب النفس والعطف .

٢ - الرغبة فى الحرية وحب التملك .

٣ - عادة العمل والميل للمبادلة .

ولقد رأى سميث أن هذه الميول الطبيعية توازن بعضها البعض وتؤيد فى مجموعها تواجد وضع اجتماعى يسوده تناسق طبيعى بين الافراد بحيث لو ترك أى فرد ليسعى وراء مصالحه الخاصة فانه بلاوعى يحقق الصالح العام . ولقد كانت تلك هى الفلسفة الأساسية التى استند إليها فى دفاعه عن نظامه الاقتصادى والسياسى .

وفى جامعة جلاسجو كان سميث يحاضر فى موضوعات شتى إلا أنه كثيراً ما ناقش مسألة تقسيم العمل وأولاهها عناية كبرى واعزى إليها أى زيادة فى الرفاهية الاقتصادية .

وفى ١٧٦٢ ترك سميث كرسى الاستاذية فى جامعة جلاسجو وذلك ليعمل كمدرس خاص لابن الدوقات Duke of Buccleuch . ولقد دفعه إلى قبول هذا

العمل العائد المالى المرتفع والفرصة التى اتاحت له فى السفر والترحال وقلة وقت العمل ولذا اتاح له فراغا كبيرا ممكنه من الاطلاع والبحث والكتابة فيما بعد . ولقد كتب سميث من فرنسا فى ١٧٦٤ إلى صديقه هيوم قائلا أن عمله يترك له وقت فراغ كبير حتى أنه بدأ يكتب كتابا . ولقد كان هذا الكتاب هو ثروة الأمم . ولكن فترة الكتابة طالت حتى أن هيوم يكتب إلى سميث فى ١٧٧٢ وينصحه بأن يرجع لاسكتلنده بضعة أسابيع ويركز على إنهاء كتابه ثروة الأمم بأسرع ما يمكن ويطيعه ثم يفرغ بعد ذلك للدراسة . لقد ظهر كتاب ثروة الأمم فى ١٧٧٦ .

وقضى سميث الثلاثة عشر عاما الأخيرة من حياته مديرا لجمرك جلالة الملك فى اسكتلنده . ويقال أنه قام بأعماله خير قيام . ولعل هذه هى احدى الأشياء الغريبة التى ميزت آدم سميث ... فبينما كان ينادى بالغاء القيود الجمركية لبعث حرية التجارة كان يؤدى عملا متناقضا تماما ... لقد كان سميث فى كتاباته فليسوفا باحثا عن مصلحة الإنسان ولم يكن واقعيا يحاول أن يضع آرائه محل التنفيذ كما حدث مع غالبية الكتاب الاقتصاديين الذين سبقوه . إلا أن هذا لايعنى ابدا أن سميث قد اتبع مبدأ التفكير المثالى وابتعد عن معالجة الواقع ... على العكس من ذلك لقد وضع تفكيره وآرائه فى قالب اقتصادى سياسى اعتقد أنه أكثر ما يكون ملائمة من الناحية الواقعية لزيادة الرفاهية المادية أو الثروة .

فكرة تقسيم العمل :

أن فكرة تقسيم العمل تكاد تحمل اسم سميث رغم وجود أصول لها عند بعض المفكرين الذين سبقوه . وذلك لإهتمامه الكبير بشرحها وابداء أهميتها . ويجب أن نلفت النظر إلى إن سميث قد استخدم تعبير « تقسيم العمل » فى معنيين مختلفين تمام الاختلاف . يشير المعنى الأول إلى تخصص قوة العمل المصاحب لعملية التقدم الاقتصادى والذى يأتي معه بالتحسن الاعظم فى القوى الإنتاجية للعمل ، وبالإضافة فى المهارة والقدرة على الابتكار . وفرق سميث بين الاقتصاد المنزلى الذى يتم فيه الإنتاج من جانب كل واحدة لغرض المبادلة بانتاج الوحدات الاخرى . ورأى سميث أن الاقتصاد المنزلى أو اقتصاد

الكفاف لا يمكن بطبيعته أن يتمتع بتقسيم العمل والمزايا الناجمة عنه أما الاقتصاد التبادلي من الجهة الأخرى فيمكن أن يتمتع بتقسيم العمل وبالمنافع الكبرى الناجمة عن التقسيم المتزايد للعمل. Progressive sub division ob Labour. أو الزيادة في التخصص. ومن هذه الاعتبارات اعتقد سميث أن تقسيم العمل يتحدد بدرجة اتساع السوق، وأن كل ما يعمل على توسيع السوق سواء حفرافيا (أى عن طريق تحسين وسائل المواصلات والاتصالات) أو اقتصاديا (أى عن طريق إزالة العوائق التى تقف أمام التجارة) يؤدي إلى تحقيق الصالح العام .

أما المعنى الثانى لتقسيم العمل فيشير إلى تقسيم قوة العمل بين الذين يعملون في أعمال منتجة وأولئك الذين يعملون في خلاف ذلك . ولقد اعتمد سميث على هذه التفرقة اعتقادا كبيرا في تحليله التركيب الرأسمالى والنمو الاقتصادى .

وضرورة التفرقة بين العمل المنتج وغير المنتج لدى سميث ترجع إلى اهتمامه الاساسى بعملية التوسع الاقتصادى خلال فترة طويلة من الزمن . فمن هذه الزاوية أمكن له أن يؤكد أن الطريقة التى توزع بها القوة العاملة بين الانشطة المختلفة لها تأثيرها الهام والمباشر في عملية النمو الاقتصادى . ففى رأيه أن العمال المشتغلين في النواحي المنتجة هم الذين يساهمون في زيادة الانتاج ولقد أكد هذه المسألة بتعريفه للعمل المنتج بدقة وذلك بوضع شرطين أساسيين له :

١ - أنه عمل يؤدي إلى إنتاج سلع مادية .

٢ - أنه عمل يؤدي إلى خلق فائض يمكن أن يساهم في استثمارات المستقبل . وقد تختلف الآن مع سميث في رأيه ولكن نظراً لمحاولته العلمية للتحليل لا نستطيع أن نقول بسهولة أنه كان يصدر حكما شخصيا تقديريا Value Judgmen حينما فرق ما بين العمل المنتج وغير المنتج . بالاضافة إلى هذا فان سميث بتطرقه إلى موضوع العمل المنتج وتعريفه له قد فند مزاعم الطبيعيين بأن العمل الزراعى هو وحده العمل المنتج ويلاحظ أن تعريف آدم سميث للعمل المنتج لم ينكر أن للعمل في الزراعة عملا منتجا ولكنه يسمح باضافة العمل في النشاط الصناعى كعمل منتج وذلك ما انكره الطبيعيون . إلا أن

التعريف الذى وضعه العمل المنتج قد استخرج بعيدا كل أنشطة الخدمات فهذه لا تعد منتجة حيث تنتمى إلى الأنشطة التى تخلق انتاجا منظورا أو تساهم فى خلق فوائد يمكن إعادة استثمارها... وفى هذا يذكر سميث كثيرين من ذوى الامة لا يمكن إعتبارهم منتجين ومثال ذلك رجال الكنيسة ، المحامين ، الاطباء ، الكتاب ، المعلمين الموسيقيين والمغنين الخ ... ولم يشأ سميث فى مناقشاته أن ينكر حق هذه المجموعات فى تلقى دخول مقابل خدماتهم ولكنه أراد فقط أنه يؤكد وجهة نظره وهى أن أعمالهم غير منتجة بمعنى أنها لن تساهم فى حمل مجتمع الغد أكثر ثراء .

والآن نتساءل عن بقايا فكر سميث فى الوقت الحاضر بالنسبة لمسألة التفرقة بين العمل المنتج وغيره .

أولا : التفرقة التى وضعها سميث بين العمل المنتج وغير منتج لن نجد تأييدا من جانب الإقتصاديين المعاصرين ، وسوف نعتبر بصورة أو بأخرى مسألة وجهة نظر أو حكم شخصى Value judgement أن يقال أن أحد الأعمال أكثر إنتاجية من غيره ... أن معظم الإقتصاديين فى الإقتصاديات الغربية سوف يميلون إلى الرجوع للسوق نفسه للحكم على نشاط ما (بالتالى العاملين فيه) على أنه منتج أم لا . وأهم المؤشرات فى السوق هى الربحية .

ثانها : بالرغم من هذا نجد أن بعض الإقتصاديين قد يميلون إلى الحكم على بعض الأعمال بأنها أقل إنتاجية من غيرها وهناك أمثلة عديدة على ذلك بين الإقتصاديين الذين عاشوا أو تأثروا بظروف الدول النامية ... لقد قيل مثلا أن النشاط الزراعى أو نشاط إنتاج المواد الأولية عموما أقل إنتاجية من النشاط الصناعى وقيل بالتالى أن جزء من القوة العاملة فى القطاع الاول يعتبر فى حالة بطالة مقنعة . وربما أن لفظ البطالة المقنعة قد حل محل العمل غير المنتج الذى تكلم عنه سميث ... ففى تعريف البطالة المقنعة بأنها تشمل من هم ذوى إنتاجية حدية تساوى الصفر فإن الإقتصاديين يتكلمون عن عمل غير منتج بصفة مؤكدة .

ثالثا : بالنسبة لإعتبار الخدمات جميعا غير منتجة ، فاننا لا نجد أى تأكيد الفكرة من جانب الاقتصاديين في الدول الغربية المتقدمة . فمفد أن نظر النيو كلاسيك إلى مسألة الرفاهية الاقتصادية من وجهتي المادية وغير المادية لم يعد هناك أدنى شك في أن إنتاج الخدمات يدخل في حساب الدخل القومي (الثروة حسب تعبير سميث) وأنه يساهم أيضا في زيادة الدخل القومي على مدى الفترة الطويلة (عن طريق زيادة الإنتاجية بصورة غير مباشرة) .

وبالرغم مما سبق فاننا سوف نجد من بين الاقتصاديين الذين يهتمون بالدول النامية العديد الذى يقول أن ظاهرة البطالة المنقعة أكثر ما تكون وجودا في أنشطة الخدمات : قطاع الخدمات في الحكومة في معظم البلدان النامية - على سبيل المثال - يحوى على كثير ممن يتسلمون مهايا ولا يعملون . ولو نظرنا إلى الأمر نظرة أكثر تشككا لثار كثير من التساؤل حول العمل الإنتاجية الذى يؤديه العديد من الهيئات الحكومية وأمكانية الإستغناء عن هذه تماما بدون أن يتأثر الناتج القومي سلبيا ، بل ربما حدث العكس ... ولقد كان سميث يعتقد أن أى خدمات حكومية خارج الوظائف الأساسية للسيادة (الأمن الداخلى والعدالة وحماية البلد من الإغداء وتوفير المرافق العامة الاساسية) أعمال غير منتجة بل منتجة بل وعموق النمو الإقتصادى ... كما تظهر الخدمات في الدول النامية كأنشطة غير منتجة أيضا في أعمال الباعة المتجولين وأعمال السمسرة والمقاهى المتعددة في الشارع الواحد ، وكثرة الخدم في المطاعم ، وبيننا لانستطيع أنكار حق أصحاب هذه الخدمات في الدخول التى يحصلون عليها إلا أن اعمالهم قد يمكن الاستغناء عنها تماما دون أن يتأثر الناتج القومي . وهؤلاء جميعا بالإضافة إلى العديد من الممثلين والراقصين والمغنيين لا يمكن أن يقال أنهم يساهمون في زيادة الرفاهية الإقتصادية اليوم أو غدا وليس ضرورة أن تنقيد في حكمنا على الرفاهية هنا بالجانب المادى فقط . بل يكفى أن تنقيد بفكرة الرشد الإقتصادى في حكمنا على ما يمكن أن يؤدي إلى زيادة الرفاهية المادية أو غير المادية . فمن واقع ظروف الدول النامية نجد أن بعض الخدمات مثل المقاهى والملاهى قد ترتبط باخلاقيات إنسانية منحرفة أو غير ملائمة للنشاط الإقتصادى مما يؤثر في الدخل القومي وفي نموه مستقبلا ... فهنا لا يمكن أن

يقال أن هذه الانشطة تؤدي دورا في زيادة الرفاهية مادية أو غير مادية .

وبالرغم من اختلاف الظروف الاقتصادية للاتحاد السوفيتي عن تلك السائدة في الدول النامية لا أن هذه الدولة اتبعت منذ زمن سياسة معينة في حساب دخلها القومي مؤداها استبعاد قيمة الخدمات ... هذه السياسة التي ترجع أصولها إلى المادية الماركسية أخذت بدورها من الفكر الكلاسيكي الذي اسسه سميث .

تحليل القيمة :

بدأ سميث تحليله للقيمة بوضع خط فاصل بين « القيمة الاستعمالية Value in Use والقيمة التبادلية Value in Exchange ومن الناحية الاقتصادية قرر إن الأخيرة فقط هي الجديرة بالبحث إلا أنه رغم هذا نجده يتوقف ويظهر حيرته في تفسير التناقض بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية . الخبز مثلا أو الماء كل منهما له قيمة استعمالية كبيرة ولكن القيمة التبادلية لهما منخفضة ، وهذا يعكس التناقض . ولقد حاول اقتصاديون آخرون من بعد سميث تفسير هذا التناقض أو ما سمي بلغز القيمة إلا أن التفسير لم يكتمل قبل أن يضع مارشال تحليله للطلب والعرض .

وفي تحليله للقيمة التبادلية وضع سميث لنفسه ثلاث مهام :

- ١ - تحديد مقياس حقيقي للقيمة .
- ٢ - فصل العناصر المكونة للقيمة كل على حدة .
- ٣ - تحديد العوامل التي تتسبب في انحراف « سعر السوق » عن « السعر الطبيعي » .

ولاستيعاب التحليل يجب أن نضيف أن سميث (وكذلك الكلاسيك من بعده) كان يصر على وضع تفرقة بين السعر والقيمة وأن أحدهما لا يمكن أن يتمثل في الآخر . فالقيمة في رأيه شيء مستقل عن ما يتم في السوق والأسعار الاسمية أو السوقية قد تتذبذب ولكن القيمة تبقى ثابتة ولا تتغير . ويميل الكثير من النقاد إلى الاعتقاد بأن هذه النظرة الكلاسيكية إلى القيمة قامت على أساس

ميتافيزيقى . ومع ذلك فقد اعتقد سميث فيما يبدو أن تحليله في القيمة يمكن أن يساعد في تفسير السعر السوق إلى حد ما . وفي هذا يقول سميث أن تحليله للقيمة يمكنه أن يساهم جزئيا على الأقل في شرح سلوك أسعار السوق . ولكنه يؤكد أن الغرض الأساسي لتحليل القيمة هو وضع أساس لقياس التغيرات الكبرى على مدى فترة طويلة من الزمن . لقد كانت أسعار السوق كثيرة التذبذب ولم يكن لذلك صالحة في رأيه لقياس التغيرات في الانتاج الكلى (الثروة) ، وبالتالي جرى البحث عن القياس صالح يتسم بالاستقرار .

ولكن هذه التفرقة التي يضعها سميث بين القيمة وسعر السوق (تلك التفرقة التي ورثها الكلاسيك من بعده) لم تكن دائما واضحة ، بل كان هناك غموض كبير أحيانا في استخدام الأفكار الخاصة بالقيمة في المعنى الذي قصده لها .

وفي مناقشة آدم سميث للقيمة يؤكد أن العمل هو العنصر المحدد والمقياس الصالح لها . والاخذ بفكرة العمل في تحليل القيمة لم يكن شيئا جديدا بل كان متمشيا في الواقع مع التيار الفكري السائد في انجلترا منذ أن قرر الفيلسوف الانجليزى لوكه (١٦٢٣ - ١٧٠٤) أن « العمل » هو المساهم الأساسي أو الاصلى في العملية الاقتصادية .

ولكن تأكيد سميث أن العمل هو أصلح مقياس للقيمة لم يكن خاليا من الغموض . ففي مبدأ الأمر يشرح سميث كيفية أن قيمة السلعة تعتمد كلية على كمية العمل اللازم لإنتاجها . ولكنه يعود ليقرر أن تحليله هذا لا ينطبق إلا بافتراض ظروف مجتمع بدائي ولكي يدلل على صحة تحليله يفترض ظروف مجتمع بدائي يشغل أفراداه بالصيد ويقول : لو افترضنا أن عملية اصطياد السمور (يسمى أيضا كلب الماء وقيمته في جلده) استغرقت ضعف العمل اللازم لإصطياد آيل (من فصيلة الغزلان) فانه من الطبيعي أن يتحدد سعر السمور باثنين من الأوائل . وهكذا فانه من الطبيعي أن ما يستغرق انتاجه يومين أو إصاعتين عمل لابد أن يساوى في قيمته ضعف قيمة الشيء الذي يأخذ لإنتاجه يوم أو ساعة عمل .

ولكن سميت يواجه موقفا جديدا حينما يشرع في تحليل القيمة في مجتمع متطور . فالقيمة لا يمكن أن تعتمد ببساطة على كمية العمل المبذول في إنتاج السلعة وذلك لأن هناك عناصر أخرى مثل الأرض ورأس المال تساهم في العملية الإنتاجية . وهنا نجد سميت يشعر بعدم صلاحية النظرة الأولى التي

تنسب القيمة إلى كمية العمل المبذول في إنتاج السلعة ويضع نظرية أخرى يقرر فيها أن قيمة السلعة تتحدد بما أسماه Command over Labor وهذه مشتقة منطقيا من الطريقة الأولى إلا أنها متطورة بحيث تدخل في الاعتبار ما يطلبه أصحاب الأرض ورأس المال من مبالغ نظير مساهمته في العملية الإنتاجية على أن تقدر المبالغ التي يطلبونها في صورة وحدات العمل التي تشتريها .

أى أن قيمة السلعة تتحدد كالآتي :

١ - بوحدات العمل المبذول في الإنتاج .

٢ - بوحدات العمل التي يتسلط عليها أصحاب رأس المال ، أو أصحاب الأرض نتيجة مساهمتهم بعناصرها في الإنتاج .

ودعنا نأخذ المثال الآتي لشرح هذه النظرية الأخيرة : لفترض أن ٦٠٠ وحدة من العمل تلزم لإنتاج حجم معين من سلعة ما . ثم دعنا نفترض أن قدرا معينا من رأس المال ومساحة معينة من الأرض لزم لإتمام الإنتاج المذكور وأن أصحاب هذه العناصر الإنتاجية يطلبون مبلغا من النقود يساوى في مقداره حصيلة الأجور التي تحصل عليها وحدات العمل (٦٠٠ وحدة) اللازمة للعملية الإنتاجية . فكأنهم إذا يتسلطون على ٦٠٠ وحدة عمل أخرى نتيجة مساهمتهم في الإنتاج . وبناء على هذا فإن القيمة حسب نظرية سميت سوف تتحدد على أساس :

٦٠٠ وحدة عمل اللازمة للإنتاج + ٦٠٠ وحدة عمل مقدار ما يطلبه أصحاب الأرض ورأس المال مقابل مساهمتهم في الإنتاج = ١٢٠٠ وحدة عمل .

وبالرغم من غرابة هذا التحليل بالنسبة لمدارس الإقتصاد في العصر الحديث
الا أن سميث قد اعتقد أنه يمكن بواسطته أن نضع مقياس للقيمة والإنتاج .
فالناتج يتم قياسه دائما بواحدت العمل المطلوب لإتمامه (ليس فقط العمل
المباشر) كما أن قيمة هذا العمل تمثل قيمة السلعة .

ولفهم أعمق لتحليل سميث الاخير للقيمة فاننا نستعرض مناقشته عن
« السعر الطبيعي » (القيمة) ومكوناته فهو يقول أن السعر الطبيعي للسلعة
يتكون من ثلاث أجزاء - الأجور والربح (عائد أصحاب الأرض) والارباح
(عائد أصحاب رأس المال) . وشرح سميث كيف أن كل عائد من هذه
العوائد له مستوى طبيعي . وكيف أنه إذا تساوى سعر السلعة مع الأجور
والربح وكانت هذه العوائد عند المستويات الطبيعية لها فان سعر السلعة
في هذه الحالة يمكن أن يسمى بالسعر الطبيعي . ويقول سميث أن السلعة في
هذه الحالة قد بيعت في مقابل ما تستحقه بالضبط ولكن ماذا يحدث إن لم
يتساوى سعر السوق مع السعر الطبيعي ؟ يقول سميث أنه من المتوقع أن قوى
المنافسة سوف تدفع بسعر السوق نحو مستوى السعر الطبيعي إلى أن يتساوى
معه . وفي هذا التحليل نرى أن سميث قد اقترب جدا من فكرة « التوازن »
التي أسهب الإقتصاديون في وصفها وتحليلها فيما بعد ...

وتنتقد نظرية آدم سميث الثانية في العمل Command over labor (وهي
النظرية التي اعتقد بصلاحياتها للاقتصاديات المتطورة والتي يساهم فيها عنصر
رأس المال والأرض بالإضافة إلى عنصر العمل في عملية الإنتاج) بأنها قد
أغفلت مسألتين أساسيتين ، الأولى مسألة التعريف الدقيق لوحدة العمل
المستخدمة في عملية قياس القيمة . هذه المشكلة تنشأ في المجال الاول بسبب
عدم تجانس عنصر العمل ، بمعنى أنه لو كانت جميع وحدات العمل متساوية في
كفاءتها الإنتاجية لما احتجنا إلى التساؤل عن ماهية الوحدة المستخدمة في
القياس بعد هذا تأني مشكلة أخرى في نفس المجال لها أهميتها الكبرى وهي
الخاصة بالتغيرات في إنتاجية العمل مثلا حسب استخدام تكنولوجيا متقدم أو
استخدام طرق جديدة في تدريب وتنظيم وإدارة العمال ... في هذا الحال فاننا
سوف نجد أن مقياس العمل المتخذ لقياس التغيرات في الإنتاج في المدى الطويل

لن يكون مقياسا مستقرا أى أننا حتى لو سلمنا بأن هناك وحدة معينة من العمل ذات كفاءة إنتاجية معينة واتخذناها أساسا لقياس قيمة الإنتاج في فترة زمنية معينة فإننا بالتأكيد لن نستطيع افتراض بقاء هذه الوحدة صالحة لقياس التغيرات في الإنتاج في الفترات الزمنية المتتالية ذلك لأن كفاءتها نفسها لن تبقى ثابتة وسوف تتعرض للتغير المستمر وهذا يبين خطأ سميث بأنه يترك أسعار السوق والاعتماد على وحدة العمل يستطيع اتخاذ مقياس ثابت لقياس قيمة الإنتاج والتغيرات على مدى الزمن الطويل .

إما المسألة الثانية التي ينتقد فيها تحليل سميث في القيمة فهي أن معدلات الأجور تتعرض أيضا للتغير بين فترة وأخرى على مدى الزمن الطويل . فمثلا إذا هبطت معدلات الاجور في فترة زمنية معينة بينما بقيت أنصبة أصحاب رأس المال والارض وكذلك الاسعار على ما هي عليه فان قيمة إنتاج (كما قيست في المثال الأخير عند شرح النظرية الثانية في العمل) سوف تزداد . وكذلك يمكن افتراض العكس لو ازادادت معدلات الاجور وافترضنا بقاء بقية أنصبة عناصر الإنتاج وكذلك الاسعار على ما هي عليه .

والحالة الوحيدة التي ينتقد فيها تحليل سميث هو تغير معدلات الاجور وبقية عوائد عناصر الإنتاج الأخرى والأسعار بنفس النسبة .

ومع ذلك يجب أن نذكر أن افتراض سميث بقاء معدلات الاجور ثابتة عند مستوى طبيعي في الزمن الطويل الا وهو مستوى الكفاف يدفع عنه الانتقاد المذكور ولكنه يخيل الانتقاد بالتالي إلى نظرية أجور الكفاف نفسها . وفي نهاية استعراض تحليل سميث في القيمة ، يجب أن نتذكر أن هناك انتقادات أخرى لنظرية القيمة للعمل سوف تتضح من واقع دراستنا لتطور نظرية القيمة على يد الإقتصاديين الذين جاءوا فيما بعد .

تحليل توزيع الدخل :

رأينا عند معالجة سميث لموضوع القيمة أنه قد أقر بمساهمة أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الأرض في العملية الإنتاجية وأكد لنا أن شرط مساهمتهم هو

حصولهم على إيرادات تتمثل في الأرباح والريع . حقيقى أن سميث قد لجأ إلى تحويل الأرباح والريع إلى ما يساويها من وحدات عمل ، ولكنه فعل هذا لكى يؤكد أن مقياس العمل هو انسب المقاييس للقيمة ... أى أنه لم يفعل هذا لكى يلغى وجود الربح والريع كما قد يعتقد البعض خطأ .

وفى معالجة سميث لموضوع توزيع الدخل انصب مجهوده على تحليل العوامل المحددة للمستويات الطبيعية للآخر والريع والريع ... وقبل الاستطراد فى الشرح يجب أن نوضح مسألة هامة ميزت تحليل سميث والكلاسيك من بعده فى تحليل التوزيع إلا وهى الارتباط المنهاج الطبقي بدلا من المنهاج الوظيفى الذى ارتبطت به المدرسة النيو كلاسيكية فيما بعد . والمنهاج الطبقي يتضمن توزيع الدخل تبعاً للمطبقات الإحتاجية وقد اعترف سميث بثلاث طبقات هى :

العمال وأصحاب الأراضى وأصحاب رأس المال . والعمال يتسلمون الأجور وأصحاب رؤوس الأموال يتسلمون الأرباح . أما أصحاب الأراضى فيحصلون على الربح ... هذا التقسيم الطبقي للمجتمع إلى عمال وملاك رؤوس أموال وأراضى كان متمشياً مع الاعتبارات الإحتاجية التى عاصرها سميث ولكن الأخذ به لم يمكنه من تحليل توزيع الدخل تحليلاً دقيقاً . وعلى سبيل المثال صغار ملاك الأراضى الذين يعملون فى أراضهم بأيديهم ومستعدين فى ذلك بالتجهيزات والأدوات الرأسمالية التى يملكونها يحصلون على إيرادات نتيجة :

١ - ملكيتهم للأرض .

٢ - عملهم .

٣ - نتيجة ملكيتهم لرأس مال مستخدم فى الأرض . فهم إذاً لا يحصلون على ربح فقط كما يفهم من التحليل الطبقي للتوزيع ... ومثال آخر يمكن ذكره بالنسبة إلى صاحب المشروع الصناعى الصغير . هل نقول أنه يحصل على دخله بصفته منتبياً إلى طبقة الرأسماليين ؟ أى أنه كل دخله عبارة عن ربح ؟ إذا سلمنا بهذا تبعاً للمنهاج الطبقي فى توزيع الدخل فانتنا نتجاهل أن جزءاً من

دخله برج إلى قيام صاحب المشروع الصغير ببذل مجهود جسماني في عملية الإنتاج .

أما المنهاج الوظيفي في تحليل توزيع الدخل والذي خرجت به المدرسة النيو كلاسيكية وتأخذ به حتى العصر الحاضر ، فإنه يتفادى المشاكل المذكورة التي تقع فيها التحليل الطبقي . فالمنهاج الوظيفي يتضمن توزيع الدخل على عناصر الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية بغض النظر عن مملكون هذه العناصر ووضعتهم في الطبقات الاجتماعية . فالأجر يدفع مقابل المجهود البشري الذي يراه منظم المشروع لازماً لاتمام العملية الإنتاجية سواء كان هذا المجهود البشري الإنتاجي جسمانياً بحثاً أو فنياً أو ذهنياً . لهذا تتضمن الأجور أجور العمال العاديين والفنيين ومهايا الموظفين وأيضاً مكافآت الإدارة ... ونلاحظ أن سميت قد ذكر أن الربح من نصيب أصحاب رأس المال ... والمنهاج الوظيفي في تحليل توزيع الدخل يقرر أن الفائدة هي عائد رأس المال نتيجة توظيفية في العملية الإنتاجية فرأس المال في رأى النيو كلاسيك عنصر من صنع الإنسان وأن تكوينه أو خلقه اقتضى التضحية بالإستهلاك الحاضر وعلى هذا فإن استخدامه في العملية الإنتاجية يقتضى تعويض صاحبة بالفائدة أما الربح في رأى أصحاب المنهاج الوظيفي فهو عائد عنصر إنتاجي رابع لم يأخذ سميت والكلاسيك التابعين في الحسبان إلا وهو عنصر التنظيم وهو عنصر بشري يتمثل في قائد المشروع أو صاحب فكرته ومخرجه . والمنظم يأخذ الربح نتيجة لخاطرته بتجميع عناصر الانتاج الأخرى من أجل تنفيذ عملية إنتاجية معينة والتزامه بدفع عوائد هذه العناصر مهما كانت نتائج هذه العملية الإنتاجية . فالفائض من قيمة الانتاج بعد خصم نفقات مستلزمات الانتاج وبعد دفع عوائد عناصر العمل ورأس المال والأرض هو الربح وهذا عائد المنظم . هذا التحليل لم يأخذ به سميت على الإطلاق لسببين لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر ، هما :

- ١ - الأخذ بالمنهاج الطبقي في تحليل التوزيع . (أى النظر إلى طبقة أصحاب رأس المال بدلاً من النظر إلى عنصر رأس المال كعنصر انتاجي) .
- ٢ - لان ملكية رأس المال لم تكن في عصر سميت منفصلة عن قيادة وتنظيم المشروع الصناعي وبناء على هذا فإن ما كان يعد ربحاً في نظر سميت قسم بعد

ذلك تبعاً للتحليل الوظيفي لتوزيع الدخل إلى قسمين هما الفائدة وهى عائد رأس المال والربح وهو عائد التنظيم ... وأكثر من هذا أن نشأة المشروعات المساهمة الكبرى فى القرن الحالى أدت إلى توكيل جزء كبير مما كان يعد من صميم عمل المنظم. الا وهو ادارة أعمال المشروعات إلى أعضاء مجالس الإدارة والمديرين وهؤلاء يتقاضون مهابا ومكافآت تدخل تحت بند الاجور ... أى أن جزءا مما كان سميت يسمى ربحا فى عصره يدخل الآن فى بند الاجور تبعاً للتحليل الوظيفي .

ويأتى بعد هذا الربح وقد اعتبره سميت عائد أصحاب الأرض والتحليل الوظيفي يعتبر الربح هو عائد عنصر الأرض وقد يبدو عدم وجود اختلاف كبير بين رأى سميت والآخرين بالمتاج الوظيفي فى هذه الناحية إلا أن المتاج الأخير يمكننا من تمييز اراد أصحاب الأرض نتيجة ملكيتهم لعنصر من هبة الطبيعة وبين أى ارادات أخرى قد تؤول إليهم نتيجة قيامهم بالمساهمة فى العملية الإنتاجية عن طريق عناصر إنتاجية أخرى يملكونها .

والآن نأتى إلى السؤال الرئيسى ... كيف يتم توزيع الدخل بين طبقات المجتمع ؟ ولقد أجاب سميت على هذا السؤال على مرحلتين أولا باعتبار العوامل الخاصة التى تدخل فى تحديد كل من الاجور والربح والربح ، ثانيا باعتبار الظروف الاقتصادية العامة للمجتمع أى ما إذا كان الإقتصاد ككل فى حالة نمو وتوسع أو فى حالة تدهور أو فى حالة ركود .

الاجور : عند بحث الاجور نجد سميت يقرر أن مستوى الأجور يتأثر فى كل حالة على حدها بمجموعة من العوامل الخاصة مثلا مدى ملائمة العمل أو عدم ملائمته فى المحل الجغرافى للعمل ، مدة العمل ، مستوى معلومات العامل عن فرص التوظيف الاخرى وشروطها الخ ... إلا أن سميت يلفت النظر إلى أن المساومة بين العمال وأصحاب الأعمال تدخل كثيرا فى تحديد مستويات الأجور وبيننا لاحظ أن نتيجة المساومة تتحدد حسب القوة النسبية لكل من الطرفين فانه يقرر أن الكفة الراجحة غالبا هى كفة رجال الأعمال وأن الأجور يتحدد ضد مصلحة العامل وبالرغم من أهمية هذه العوامل جميعا إلا أن سميت يقرر أن مستويات الاجور التى تتحدد بفعلها ليست إلا مستويات تقع فوق أو

أسفل حد أدنى من الاجر وهو مستوى الكفاف . ويعرف مستوى الكفاف أنه ذلك الحد الأدنى من الأجر الذى يكفى لحفظ صحة العامل وقوته الإنتاجية . وفى مناقشة سميث لاجر الكفاف يلاحظ أنه يعتبره بمثابة مستوى طبيعى فى المدى الطويل . فهو يقرر علاقة كذلك التى أسهب مالتس من بعده فى شرحها وهى العلاقة بين التغير فى الاجور عن مستوى الكفاف وعرض العمل ، فهو يقول فياحدى عباراته « ان الطلب على الرجال مثل أى طلب على سلعة أخرى سوف ينظم بالضرورة إنتاج الرجال » . ومضمون هذا التأكيد أن ارتفاع الاجور فوق مستوى الكفاف سوف يؤدي إلى زيادة عرض العمل مما يؤدي مره أخرى إلى انخفاض هذه الاجور إلى مستوى الكفاف ... ولكن سميث فى تحليله للاجور فى ظل ظروف النمو يخرج بفكرة مؤداها ان الاجور ترتبط ارتباطا وثيقا بالظروف العامة للنمو الاقتصادى . فالاقتصاد الذى، ينمو ويتسع يكون مصحوبا بارتفاع فى معدلات الاجور وذلك بعكس الاقتصاد الذى ينكمش أو يضمحل فانه يكون مصحوبا بانخفاض فى معدلات الاجور ... أما فى الاقتصاد الراكد فان مستويات الاجور تبقى ثابتة دون أى تغير . ونلاحظ أن هذا التحليل للاجور فى ظل افتراض الحركة والتغير يتنافى مع فكرة بقاء الاجور فى المدى الطويل عند مستوى الكفاف . ولقد استقرت مناقشة سميث العلاقة بين الاجور والنمو الاقتصادى على فكرة أسمائها « الاموال المخصصة لدفع

الاجور » Funds desttnd for the payment of Wages وهو يعتقد أن رجال الاعمال (الرأسماليون وأصحاب الاراضى) يخصصون جزءا من أموالهم من أجل الحصول على العمل والمواد اللازمة للعملية الإنتاجية ولذلك ففى فترات التوسع الاقتصادى فان المتوقع أن يزداد الطلب على العمال ويزداد بالتالى مخصص الاجور ... ويعود سميث فيردد مخاوفه بشأن الزيادة فى أجور العمال وما يمكن أن يتبعها من زيادة فى اعدادهم قد تؤدي فى النهاية إلى خفض رفاهيتهم .

الارباح والعلاقة العكسية بينها وبين الاجور :

أعتقد سميت بوجود علاقة بين الارباح والاجور ، فذكر أن دخل النشاط الصناعى يوزع أما فى شكل أجور أو فى شكل أرباح . ورأى أن زيادة أجور العمال تؤدي إلى انخفاض إيرادات أصحاب رأس المال (الارباح) ، أى كلما زادت الاجور قلت الارباح . ولكن الواضح أن هذا التحليل يتضمن افتراض حالة من السكون وبالإضافة فانه يتعارض مع اقتراح آخر يبيده سميت فى موضع آخر من كتابه ثروة الامم ، ويتخلص فى أن زيادة الاجور قد تؤدي فعلا إلى زيادة فى إنتاجية العامل . والتسليم بصحة هذا الاقتراح الأخير فان زيادة الاجور لا بد وأن تؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الارباح . والواضح أن سميت لم يستخدم هذا التحليل المشار إليه إلا لسلم بإمكانية ارتفاع الاجور والارباح معا .

وأحد المبررات التى اعطاها آدم سميت لتفسير العلاقة العكسية بين الارباح والاجور هو أن نمو رأس المال فى أى إقتصاد يسبب فى حد ذاته تناقص الارباح ، ذلك لانه سوف يصبح من الصعب تدريجيا أن يجد رجال الاعمال طرقاً جديدة لاستثمار أموالهم بصورة مربحة .

كما أنه أيضا وضع تفسيراً آخر أعطى له أهمية ويتلخص فى أن المنافسة بين أصحاب رؤوس الأموال تزداد شدة كلما ازداد رأس المال والرغبة فى خلق المشروعات ويؤدي هذا إلى زيادة التنافس بين أصحاب الاعمال من أجل الحصول على العمال وبالتالي ترتفع أجور هؤلاء على حساب النقص فى الارباح .

الربح والارباح والاجور :

ويمكن لنا أن نجد تفسيراً آخر فى كتابات سميت للعلاقة العكسية بين الاجور والارباح حينما تناول دراسته للطريقة التى ترتفع بها أسعار السلع الزراعية أثناء عملية النمو الإقتصادى . فلقد نظر آدم سميت للأرض على أنها هبة من هبات الطبيعة ثابتة فى عرضها وأن أصحابها لا يبذلون أية مجهودات تذكر

في إنتاجها . ولذلك فقد رأى أن النمو الاقتصادي سوف يستتبع بالضرورة زيادة في أسعار السلع الزراعية ، حيث يزداد طلب العمال على الغذاء مع زيادة عرض هذا بمعدل بطيء نسبيا عن عرض السلع الصناعية ، وبالتالي يضطر أصحاب رأس المال إلى دفع أحور متزايدة إلى عمالهم مما يستلزم ضغط أرباحهم التي كانوا يحصلون عليها .

ويفهم أيضا من مضمون التحليل السابق اتجاه الربح إلى الارتفاع وفي تحليل سميث للربح نجده يؤكد حقيقة تشابه مع إشارة إليها الطبيعيون من قبل وهي أن عرض السلع الزراعية هو المحدد الأساسي لنمو الإنتاج الصناعي . إلا أن آدم سميث يلفت النظر بشدة إلى أنه لا يعنى بهذا أن النشاط الزراعى هو النشاط المنتج الوحيد كما سبق للطبيين أن أكدوا . على العكس نجد أن آدم سميث يرى أن الناتج الزراعى يتحدد باحتياجات المجتمع منه لغذاء العمال وخامات المصانع ، وأن أسعار هذا الناتج تتحدد بحجم هذه الاحتياجات . ولكن - يقول سميث - لأن الناتج الزراعى يزيد بمعدل بطيء أو قد يبقى ثابتا فانه يضع حدودا على امكانية زيادة الإنتاج الصناعي ، وكيف يمكن تنمية الإنتاج الصناعي دون نمو الخامات التي تخرجها الأرض ... ونجد سميث في كتاباته يعترف بمرارة هذه المسائل التي لم يرى لها أية حلول وفي مواضع عدة نجده يهاجم أصحاب الملكيات الزراعية بوصفهم طبقة تقف في سبيل النمو . ولقد رأى سميث بوضوح كيف أن ايراد أصحاب الملكيات الزراعية (الربح) يمكن أن ينمو بصفة مستمرة كلما ازداد الاحتياج إلى الناتج الزراعى البطيء النمو أو المحدود ... فأسعار المنتجات الزراعية سوف ترتفع مع كل زيادة نسبية في حجم الطلب القادم من القطاع الصناعى السريع النمو . ومع ارتفاع هذه الاسعار يرتفع الربح ، وكما سبقنا الإشارة ترتفع الأجور النقدية وتنخفض الأرباح وتقل الحوافز تدريجيا لدى أصحاب رؤوس الأموال لهذه السبب في خلق أعمال جديدة .

نظرية آدم سميث في النمو :

تقوم افترضات النظرية على أساس وجود الميكل الاقتصادى الذى لا تتدخل فيه الحكومة فى مختلف نواحي النشاط الاقتصادى ، فهو إذا هيكل اقتصادى يعتمد على الإيمان بحرية الأفراد فى التصرف والمنافسة الحرة ومبدأ حرية التجارة .

ويقول آدم سميث أن تحقيق الزيادة فى الثروة (النمو) سوف يأتى عن طريق اتباع مبدأ تقسيم العمل والتخصص لأن من شأن هذا أن يؤدى إلى زيادة إنتاجية العمال . كذلك فإن التخصص يؤدى إلى زيادة المهارة العمالية وإلى زيادة القدرة على الابتكار . ولكن لكي ينجح (يتم) تقسيم العمل فلا بد من قيام الافراد بالادخار . ذلك لأن زيادة الادخار ضرورية لزيادة رأس المال وبالتالي إلى زيادة القدرة الإنتاجية فى المجتمع مما يؤدى بدوره إلى زيادة الانتاج والمبادلات وزيادة دخول الأفراد ، ولكن هناك شرطاً آخر بجوار شرط التكوين الرأسمالى إلا وهو اعتماد تقسيم العمل على السوق ، فإذا كان السوق ضيقاً فإنه لن يمكن للصناعات أن تقوم بالانتاج وأن تصرف هذا الانتاج وتنمو . أما اتساع السوق فسوف يؤدى إلى عكس هذا - ولقد اعتقد سميث أن النمو الاقتصادى يحدث بطريقة تراكمية فمجرد أن يبدأ ، ومع افتراض تقسيم العمل ووجود السوق ورأس المال فإن إنتاجية العمال سوف تتجه إلى الزيادة ، وسوف يؤدى هذا بدوره إلى زيادة الدخل الحقيقى ، وبطريقة تراكمية يؤدى هذا بدوره إلى زيادة جديدة فى حجم المدخرات وفى حجم السوق مما يؤدى مرة أخرى إلى زيادة الانتاج والدخل .

فنجد أن اعتقاد آدم سميث هو أن التنمية عملية تدرجية تعتمد على القوة الذاتية للهيكل الاقتصادى - أى أنها تتدفق ذاتياً - وتلك فكرة اعتنقها من بعد آدم سميث ومعظم أفراد المدرسة الكلاسيكية وأيضاً النيو كلاسيك . ولقد اعتقد آدم سميث أن نمو الانتاج سوف يصل فى النهاية إلى مرحلة تتميز بانخفاض فى الارباح واقترب الاجور من حد الكفاف والارتفاع فى الربح نتيجة ارتفاع أسعار السلع الزراعية ، فسوف تؤدي هذه الظواهر إلى احداث حالة من

السكون . ويمكن تفسير هذه النظرة من واقع كتابات آدم سميث ونظرياته في الاجور والريع والارباح . فهو يرى أن تراكم رأس المال الذى يحدث في خلاله عملية النمو يؤدي إلى زيادة الطلب على العمال ، وهذا من شأنه كما شرحنا من قبل أن يؤدي إلى رفع الاجور ، وحيث يرتبط النمو السكاني من وجهة نظر سميث بمستويات الاجور فان ارتفاع هذا يؤدي إلى تشجيع العمال على انتخاب عدد أكبر من الاطفال وتشجيع الزواج المبكر ويؤدي هذا كله إلى زيادة السكان ومن ثم زيادة العمال بعد هذا مما يؤدي إلى خفض الاجور إلى مستوى الكفاف . ولكن زيادة السكان مع (زيادة رأس المال) لا يؤثر على النمو الاقتصادى الا حينما يبدأ في التأثير بشدة على مستويات الارباح مما يؤدي إلى تباطؤ معدل تكوين رأس المال ومن ثم انخفاض الاجور (نظرية آدم سميث في الاجور) وبالتالي يصل المجتمع إلى حالة السكون : وفي هذه المرحلة الاخيرة تتوقف عملية تكوين رأس المال مما يؤدي إلى الركود الاقتصادى . كما أن نظرية سميث في الريع تشير إلى أن الزيادة في الريع التى تحدث بسبب احتكار الاراضى الزراعية وارتفاع أسعار السلع الزراعية تساعد على الوصول إلى حالة السكون أو الركود التى تكلم عنها ، ذلك لأن ارتفاع أسعار السلع الزراعية يقلل من أرباح الرأسماليين حيث يضطرون هذا إلى رفع مستويات أجور الكفاف .

الفصل الحادى عشر

دافيد ريكاردو ، روبرت مالتس

١ - دافيد ريكاردو ١٧٧٢ - ١٨٢٣ :

أن دافيد ريكاردو من غير شك هو اعظم من يمثل المدرسة الكلاسيكية بعد سميث . فقد سار بالعمل الذى بدأه سميث إلى حدود بعيدة واستطاع أن يتفادى بمهارة فائقة كثيراً من المشاكل والمتناقضات التى وقع فيها سلفه . ولكن اهتمام ريكاردو البالغ بأعمال سميث وسيره على نفس الخطوط التى بدأها هو نفسه الذى دعى بعض المؤرخون ليحكموا حكماً قاسياً عليه بأنه لم يكن سوى تلميذ مجتهد قام بشرح وتوضيح أعمال سلفه . بل وإن البعض هاجمه واتهمه بأنه لم يكن سوى سمسار يهودى سلب من العلم استطاع بدهاء بالغ أن يدخل فى دائرة علماء الاقتصاد دون وجه حق . ومع ذلك فقد قدره البعض الآخر من المؤرخون للفكر الاقتصادى تقديراً يفوق الحد واعتبروه استاذ التحليل الاقتصادى فى المدرسة الكلاسيكية ويستحق كل احترام واعجاب .

وقد نشأ ريكاردو فى أسرة يهودية هولندية استوطنت إنجلترا . وقرر ريكاردو فى مرحلة مبكرة من حياته أن يخرج على الديانة اليهودية وينخرط فى الحياة العامة للمجتمع الانجليزى . واشتغل سمساراً فى بورصة لندن للاوراق المالية مثلما فعل ابوه من قبله ، واستطاع أن يجمع لنفسه ثروة طائلة فى فترة قصيرة من الزمن . ثم لاحظ ارتفاع أسعار السلع الزراعية وفطن إلى ارتفاع « الربيع » فقرر أن يصبح من ملاك الأراضى ، وكذلك نجح فى أن يصبح عضواً فى مجلس العموم البريطانى أيضاً . وبرغم أنه مات صغير السن (٥١ سنة) فقد ترك عدد من المقالات الهامة اشهرها « ارتفاع ثمن المعادن النفيسة » ومثلفات اشهرها كتابه ، مبادئ الاقتصاد السياسى والضرائب ، الذى نشر لأول مرة فى ١٨١٧ .

أسلوب ريكاردو فى كتابه مبادئ الاقتصاد يتميز بالانجاز والدقة ويتطلب انتباهاً من القارئ على عكس كتاب سميث ثروة الأمم الذى كان يتميز

بالإضافة في الشرح وبقدر كبير من الوضوح مما يعين القارئ العادى على الاستمرار في قرائته . أما ريكاردو فكما قيل كأنه حينما كان يكتب لم يكن يراعى سوى زملائه من الإقتصاديين . وريكاردو له نظريات علمية أظهر فيها جانباً كبيراً من البراعة في التحليل حتى أنها مازالت تدرس حتى الآن لطلبة علم الإقتصاد منه : نظرية النفقات النسبية ، نظرية الربح ونظريته في النمو الإقتصادى .

ويختلف ريكاردو عن سميث في منهاج البحث العلمى ، ذلك لأن سميث استخدم طريقتين وهما : الاستقرائية والطريقة الاستنباطية . وكانت الظاهرة المميزة لأدم سميث أنه كان يحاول الوصول إلى النظرية عن طريق الاستنباط ثم يحاول تدعيم النتائج التى وصل إليها بأمثلة من الواقع (الاستقراء) لكي يؤكد صحتها . أما ريكاردو فكان يلجأ إلى الاستنباط في نظرياته .

رأى ريكاردو في وظيفة علم الإقتصاد :

رأينا أن سميث يحدد وظيفة علم الإقتصاد في العوامل التى تؤدى إلى زيادة الثروة أى زيادة الرفاهة المادية للجنس البشرى وبناء على ذلك كان الموضوع الرئيسى للإقتصاد عند سميث هو الانتاج . أما ريكاردو فيقرر أن وظيفة الإقتصادى هى البحث عن القواعد التى تحكم توزيع الانتاج بين طبقات المجتمع ولذلك فان الموضوع الرئيسى لعلم الإقتصاد عنده هو التوزيع .

والواقع أن الاختلاف بين ريكاردو وسميث في وظيفة علم الإقتصاد هو انعكاس لاختلاف البيئة التى عاش فيها كل منهما . فآدم سميث كان يعاصر بداية الثورة الصناعية وكانت المشكلة الأساسية هى مشكلة تنظيم الانتاج ونموه . بينما كان ريكاردو يعاصر المرحلة الثانية للثورة الصناعية وكانت المشكلة الأساسية هى مشكلة توزيع الدخل على مستوى الإقتصاد ككل بين العمال وأصحاب رأس المال وأصحاب الأراضي الزراعية .

وفي نفس الوقت كانت هذه المرحلة التى عاشها ريكاردو هى مرحلة تنسم بزيادة ملحوظة في الإيجارات الزراعية (الربح) ومن ثم كان توزيع الدخل بين

الزراعة والصناعة من الموضوعات الرئيسية التى شغلت التفكير الإقتصادى .
أى أنه كان هناك تعارض بين مصالح طبقة ملاك الأراضى الزراعية وطبقة رجال
الصناعة .

ويلاحظ أن ريكاردو قد تأثر فى تفكيره الإقتصادى الخاص بتوزيع الدخل
بمبادئ الخاصة فقد كان يعمل ويكتسب دخله أساسا من عمليات التداول المالى
فى بورصة لندن وعلى أثر ارتفاع أسعار السلع الزراعية وارتفاع الربح الذى
يحصل عليه أصحاب الأراضى بدأ ريكاردو يشعر بأهمية تحويل نشاطه
الإقتصادى إلى مجال الزراعة حيث وجد مجالا مربحاً .

نظرية ريكاردو عن القيمة :

حاول ريكاردو أن يخلص نظرية القيمة من العيوب التى وقع فيها سميت
وحاول أن يستبعد المتناقضات الموجودة فيها .

ولقد حاول ريكاردو تفسير لغز القيمة بالرجوع إلى مسألة الندرة فهو يقرر
أن التباين بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية إنما يرجع إلى ندرة السلع
المختلفة ، بعض السلع قد يكون لها قيمة استعمالية مرتفعة ومع ذلك تنخفض
قيمتها التبادلية لوجودها بوفرة ، الهواء الجوى مثلا قيمته الاستعمالية مرتفعة
ولكن حيث يوجد بوفرة تامة يشبع كافة حاجات الإنسان منه فان قيمته
التبادلية تنخفض إلى الصفر وهو يخرج من مجال الدراسة الإقتصادية كسلعة ،
وبعض السلع الأخرى التى تصور آدم سميت أن قيمتها الاستعمالية منخفضة
للاغاية نجد أن قيمتها التبادلية مرتفعة جدا وذلك لندرتها الشديدة .

وهكذا حاول ريكاردو أن يوفق ما بين القيمة الاستعمالية للسلعة والقيمة
التبادلية لها بالرجوع إلى درجة ندرة السلعة ويلاحظ أن هذا التفسير من جانب
ريكاردو قد أهمل تماما جانب الطلب فبعض السلع لها قيمة استعمالية مرتفعة
وقد تكون نادرة ولكن لأن حجم الطلب الكلى عليها ضئيل فان ثمنها سوف
يكون منخفضا .

وفى ناحية نظرية العمل فى القيمة حاول ريكاردو أيضا أن يستبعد بعض المشكلات التى واجهها آدم سميث حين تصور أن العمل وحده مصدر القيمة وبالتالى بأن قيمة السلعة بالنسبة للسلعة الأخرى تتحدد بالنسبة بين كمية العمل الذى بذل فيها وكمية العمل المبذل فى السلعة الأخرى .

ويقدر ريكاردو أن العمل ليس وحده العنصر الوحيد الذى يستخدم فى الإنتاج إنما يشترك مع عناصر أخرى تتلخص تحت عنوان رأس المال (النشاط الصناعى) . ولكن وجود رأس المال لا يتعارض فى رأى ريكاردو مع نظرية العمل للقيمة لأنه يعرف رأس المال بأنه العمل المختزن ، أى أن آلة من الآلات تمثل عمل سبق بذله فى الماضى وتبلور فى شكل آلة وعلى ذلك فإن العوامل التى تستخدم فى الإنتاج فى رأى ريكاردو هى :

١ - العمل المباشر .

٢ - العمل المختزن أى رأس المال .

ويقدر ريكاردو أن العمل المباشر يحصل على أجر مقابل مساهمته فى الإنتاج والعمل المختزن يحصل على ربح وهذا هو مقابل تكوين رأس المال أو اختزان العمل . ولكن ريكاردو يقرر امكانية زيادة الأرباح من ذلك المستوى الذى يعرض أصحاب رأس المال على مجهوداتهم أو التضحية التى بذلوها فى اختزان العمل . وهذه الزيادة فى الأرباح تشبه الربح الذى يحصل عليه ملاك الأراضي من حيث كانت فى رأى ريكاردو نتيجة لندرة رأس المال وليست نتيجة للمجهود الذى بذل فى تكوينها . ويقدر ريكاردو ضرورة التفرقة بين اصطلاح القيمة والسعر ، فالسعر يشمل :

١ - أجر العمل المباشر الذى بذل فى الوقت الحاضر .

٢ - أجر العمل غير المباشر أو المختزن الذى بذل فى الماضى .

٣ - القيمة الفائضة وهى تشمل فائض الربح (الذى يتكون لدى أصحاب رأس المال نتيجة لندرة العنصر الذى يمتلكونه) والربح (الذى يحصل عليه أصحاب الأراضي نتيجة تملكهم عنصر انتاجيا نادرا بطبيعته) .

بينما أن القيمة تشمل .

١ - أجر العمل المباشر .

٢ - أجر العمل غير المباشر الذى بذل فى الماضى .

ويرجع الاختلاف بين السعر والقيمة إلى قوى العرض والطلب وهكذا يفصل بين نظرية القيمة ونظرية سعر السوق وهذا لا يجب أن يفسر على أن ريكاردوا قد وضع نظرية عن سعر السوق وإنما يشير فقط إلى رأى محدد له وهو أن قوى الطلب تؤثر فى سعر السوق وتجعله ينحرف عن القيمة ، هذا الانحراف الذى يتمثل فى القيمة الفائضة . ومن ذلك يتبين أن القيمة والسعر قد يختلفان فى الأجل القصير أما فى حالة التوازن فى الأجل الطويل فانهما يتفقان .

نظرية ريكاردو عن الربح :

يقرر ريكاردو أن مستوى الربح يتحدد بحالة الطلب على المنتجات الزراعية ، ذلك لأن حجم الطلب على المنتجات الزراعية هو الذى يحدد أسعار السلع الزراعية . هذا التحليل على أساس أن عرض الأرض ثابت وبالتالي أن انتاجها من السلع الزراعية محدود فإذا زاد الطلب على السلع الزراعية فإن هذا سوف يؤدي إلى ظهور فائض يحصل عليه ملاك الاراضى . ويقرر ريكاردو أن الربح لا يدخل ضمن نفقات الإنتاج وإنما هو نتيجة لانحراف السعر عن نفقة الإنتاج ، ويلاحظ أن نظرية ريكاردو عن الربح اعتمدت على فكرة الندرة وفكرة التفاوت بين الأراضى الزراعية من حيث الجودة (راجع نظرية ريكاردو عن الربح التفاضى بالتفصيل فى الكتب التى تتطرق إلى نظرية التوزيع ، مع ملاحظة أن الأرض الأكثر جودة تحصل على ربح أكبر بسبب أنها أشد ندرة) .

نظرية ريكاردو عن الاجور :

يقرر ريكاردو أن الأجور تتحدد بمستوى الكفاف وأجر الكفاف هو الاجر الذى يكاد يكفى العامل لضمان معيشته . وفى العلاقة بين الاجور والأرباح

نجد أن ريكاردو يختلف بعض الشيء مع آدم سميث إفلقد رأينا فيما سبق أن سميث يرى أن زيادة رأس المال وازدياد المنافسة بين رجال الأعمال ونفاذ الفرص المربحة للاستثمار تمثل الاسباب الاساسية وراء انخفاض متوسط الارباح وارتفاع الاجور (العلاقة العكسية بين الارباح والاجور) .

أما ريكاردو فيرى أن الصلة بين الارباح والاجور تتحدد أساسا بارتفاع أجور العمال كنتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية وهذا يؤدي إلى زيادة الاجور وتنخفض ارباح رجال الصناعة نتيجة لهذا ، وكذلك لارتفاع أسعار الخامات المستخدمة في الإنتاج الصناعي ومعظمها من القطاع الزراعى .

نظرية التجارة الخارجية :

ابدى الكلاسيك اهتماما كبيراً بالتجارة الخارجية ولكن ليس على نفس الأسس المرتكزة على الاطلاق فآدم سميث الذى اهتم بالسوق واعتبرها المحدد الأول للنمو الإقتصادى ، حيث تزداد امكانية تقسيم العمل مع كل اتساع في حجم السوق ، أكد أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الإنتاج الصناعى (نظرية منفذ الفائض Vent of Surplus) . وعلى ذلك فإن اهتمامه بالتجارة الخارجية انبعث من اهتمامه بالقوى المحددة لثمن الإنتاج الحقيقى ، ليس المعدن النفيس . إلا أن ريكاردو فيما بعد تمكن من ابراز أهمية التجارة الخارجية للنمو الإقتصادى بشكل يفوق آدم سميث وعلى أسس علمية متأسكة . لقد شرح ريكاردو كيف ان قيام التجارة الخارجية على أسس اختلاف النفقات النسبية سوف يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولى ، ومن ثم يتمكن كل من البلدان المتاجرة من استخدام موارد الإقتصادية بأكبر كفاءة ممكنة ويتحقق النمو الإقتصادى بمعدلات اكثر ارتفاعا عما يمكن تحقيقه تحت أى ظروف أخرى . ولكن الشرط الاساسى الذى وضعه ريكاردو لتحقيق هذه النتائج هو سيادة الحرية الإقتصادية بمعناها الكامل ، فلا تدخل من جانب الدولة على الاطلاق في النشاط الإقتصادى الداخلى أو الخارجى كما لا ينبغى أيضا أن تكون هناك أية معرقلات أمام المنافسة الصافية على مستوى الداخلى أو الدولى .

ولم يكتفى ريكاردو ببيان المزايا المحتملة من قيام التجارة الدولية على أساس التخصص وتقسيم العمل بل قام ايضا ببيان الاضرار الهائلة التي يمكن أن تلحق بالتمو الإقتصادى فى ظروف تقيد التجارة التي عاصرها .

ولقد وضع ريكاردو نظريته التي تعرف بنظرية النفقات النسبية فى ١٨١٧ . ولكي يشرحها ضرب ريكاردو مثالا عدديا عدديا واضحا وبسيطا . فأخذ مثلا بلدين هما إنجلترا والبرتغال وافترض أن باستطاعة أى منهما أن يقوم باستخدام مواردها الإقتصادية فى إنتاج سلعتين فقط هما الاقمشة والخمر . ثم يفترض ريكاردو بعد ذلك أن إنتاج وحدة من الاقمشة فى السنة يحتاج إلى عمل ١٠٠ رجل فى إنجلترا ، ولكن إلى ٩٠ رجل فى البرتغال . وأن إنتاج وحدة من الخمر فى السنة يحتاج إلى ١٢٠ رجل فى إنجلترا ، ولكن إلى عمل ٨٠ رجل فى البرتغال .

(لاحظ أن ريكاردو قد قيم نفقات إنتاج السلع بوحدة من العمل وذلك لاستناده إلى نظرية القيمة للعمل) .

ولزيادة التوضيح :

نفقات الانتاج مقدرة بواحدت عمل / سنة		
وحدة من الخمر	وحدة من الاقمشة	
١٢٠	١٠٠	إنجلترا
٨٠	٩٠	البرتغال

فاذا لم تكن هناك حواجز أمام التجارة بين البلدين فان البرتغال ستجد أن مصلحتها هى أن تخصص فى إنتاج الخمر وتستورد الاقمشة من إنجلترا وتجد إنجلترا من مصلحتها ان تخصص فى إنتاج الأقمشة واستيراد الخمر من البرتغال . والسبب فى هذا واضح فانجلترا سوف تستبدل وحدة الاقمشة والتي تكلفها عمل مائة رجل بالنسبة مقابل وحدة من الخمر والتي تحتاج منها إلى عمل مائة وعشرون رجل بالسنة . فانجلترا بهذا تحصل على ما تريد من الخمر وتوفر عمل عشرون رجل سنويا وهذا هو ربحها من التجارة الخارجية .

أما بالنسبة إلى البرتغال فإنها سوف تستبدل وحدة من الخمر التي تكلفها عمل ثمانون رجل سنويا مقابل وحدة من الاقمشة والتي تحتاج منها لعمل تسعون رجل سنويا والبرتغال بهذا وفرت عمل عشرة رجال بالسنة وهو ربحها من التجارة الخارجية .

وبناء على ذلك ، فبالرغم من أن البرتغال متفوقة على إنجلترا تفوقا مطلقا في إنتاج كل من الاقمشة والخمر إلا أن تفوقها النسبي أكبر من ناحية إنتاج الخمر مما يدفعها إلى التخصص فيه . ومع أن كفاءة إنجلترا في إنتاج كل من الخمر والاقمشة أقل بصورة مطلقة من كفاءة البرتغال إلا أن إنجلترا متميزة نسبيا (أو نفقة إنتاجها أقل نسبيا) في مجال إنتاج الاقمشة ، وعلى هذا تخصص فيه ... ويدفع البلدين إلى هذا التخصص الربح الناتج من عملية التبادل كما ذكرنا عاليه .

* * *

يلاحظ أن هناك نقطتين هامتين في المثال العددي الذي ضربه ريكاردو لتوضيح نظرية النفقات النسبية أولاً : أنه يفترض أن شروط التبادل بين إنجلترا والبرتغال ستم على أساس وحدة من الاقمشة مقابل وحدة من الخمر ، ويكون الربح الناتج من التجارة على أساس الفروق في النفقات النسبية لإنتاج السلعتين (كما سبق التوضيح) والنقطة الثانية : أنه سواء في حالة إنجلترا أو البرتغال فإن الملحوظ ان السلعة التي يتمتع البلد بميزة نسبية في إنتاجها هي نفسها السلعة التي تتكلف وحدات أقل من العمل فإنجلترا مثلا تتمتع بميزة مقارنة في إنتاج الاقمشة وفي الوقت ذاته فان وحدة الاقمشة هي التي تتكلف وحدات عمل بالسنة أقل من وحدة الخمر . ونفس الحال بالنسبة للبرتغال (راجع المثال العددي) .

ولقد أوضح جون إستيوارت فيما بعد أنه يمكن إسقاط هاتين النقطتين من الحساب بدون المساس بأماس نظرية النفقات النسبية .

نظرية النمو الإقتصادى :

لقد اعتقد ريكاردو ان ندوة الارض الزراعية (مظهر من مظاهر شح الطبيعة كما يقول) هى السبب فى حصولها على ريع ويتزايد هذا كلما ازداد الطلب على منتجاتها . وحتى بافتراض ان رأس المال قد يستخدم بدلا من العمل فى الإنتاج الزراعى فان الامر لن يغير شيئا فى رأى ريكاردو وذلك لأن رأس المال ما هو الا عمل مخزون ، ولم يعتقد أن التقدم التكنولوجى فى الزراعة له أهمية تذكر . أى أنه لم ير التقدم التكنولوجى فى النشاط الزراعى له من القدرة ما يحذ من سريان قانون تناقص الغلة . أو يتصور المسألة من ناحية النفقات فاننا نجد أن ريكاردو لم يعتقد أن التقدم التكنولوجى يمكن أن يصبح ذو أهمية فى النشاط الزراعى بحيث يؤدى إلى زيادة الإنتاج مع عدم ارتفاع التكلفة .

وباستخدام هذه الافتراضات الخاصة بالنشاط وكذلك الافتراضات الأخرى التى يشترك فيها ريكاردو مع بقية الكلاسيك بشأن أجور الكفاف وعدم وجود بطالة بين العمال وسيادة ظروف المنافسة الحرة - باستخدام هذه الافتراضات جميعا - يمكن أن نتصور كيف يعاد توزيع الدخل القومى لصالح الزراعة بتزايد نصيب ملاك الأراضى من الربيع وفى غير صالح الصناعة بتناقص نصيب الرأسماليين من الأرباح ، ثم كيف يعرقل هذا النمو الإقتصادى حيث أن الصناعة هى التى تقود الإقتصاد فى تقدمه .

وفى العرض التالى نضع تحليل ريكاردو فى شكل نقاط متتالية منطقيا :

١ - رأى ريكاردو أن المجتمع يبدأ عادة بزراعة الأراضى الجيدة ويحصل ملاكها على ريع فى حالة ازدياد الطلب على منتجاتها ، وفى حالة استمرار الطلب على السلع الزراعية فى الزيادة فان المجتمع يستخدم الأراضى الأقل جودة ، ويتسبب هذا ارتفاع أسعار السلع الزراعية . ذلك لأن الإنتاج إلى زراعة الأراضى الأقل جودة لإنتاج الكميات الإضافية المطلوبة من السلع الزراعية يستلزم إعداد أكبر من العمال فتتزايد النفقات المتغيرة وينعكس هذا على الأسعار ولن يتغير الامر شيئا فى رأى ريكاردو إذا افترضنا استخدام رأس

المال بدلا من العمل في الإنتاج الزراعى وذلك للأسباب التى سبق الإشارة إليها ، فاستخدام رأس المال في ظروف التقدم التكنولوجى المحدود الأهمية والذي يحدث بطريقة غير منتظمة لن يؤدي إلى زيادة الإنتاج مع عدم ارتفاع النفقات .

والخلاصة هي أن ملاك الأراضي الزراعية يحصلون على ريع نتيجة ملكيتهم لعنصر انتاجى نادر بطبيعته وأن هذا الريع يتزايد كلما ازداد الطلب على السلع الزراعية نتيجة ارتفاع نفقات إنتاج هذه السلع .

٢ - وينعكس ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية على حصيلة الاجور النقدية للعمال (النقدية وليست الحقيقية) فالرأسماليين يضطرون إلى رفع معدلات الاجور لعمالهم وذلك للمحافظة على حد الكفاف كمستوى دخل حقيقى .

٣ - وبافتراض عدم وجود بطالة في المجتمع فان الحصيلة الكلية للاجور النقدية سوف ترتفع نتيجة تزايد السكان وارتفاع مستوى الاجر النقدي .

والآن إذا قلنا أن الدخل النقدي = الاجور + الريع + الارباح نستطيع أن نرى كيف أن ارتفاع حصيلة الاجور وارتفاع الريع يؤدي إلى انخفاض نسبة الارباح في الدخل القومى . ويلاحظ أن صحة هذا التحليل تعتمد على توافر شروط المنافسة الصافية - أى عدم قدرة الرأسماليين على رفع أسعار منتجاتهم - بعد اضطرابهم لرفع الاجور - بطريقة تمكنهم من المحافظة على نصيبهم النسبى في الدخل .

أى أن تناقص الغلة وارتفاع أسعار السلع الزراعية يؤدي - على مستوى الإقتصاد ككل - إلى زيادة إعادة توزيع الدخل في غير صالح أصحاب رؤوس الأموال الذين يشتغلون في النشاط الصناعى .

٤ - والمسألة الهامة في تحليل ريكاردو هي أن العوامل التى تتحكم في توزيع الدخل القومى هي نفسها التى تحدد اتجاهات النمو الإقتصادى فالارباح في المجتمع الرأسمالى الذى عاصره ريكاردو هي المحرك الرئيسى للنشاط الإقتصادى ، وفي اعتقاده بهذا لا يختلف ريكاردو عن سميث أو مالتس أو أى

عضو من المدرسة الكلاسيكية أو النيو كلاسيكية ، فإذا انخفضت الأرباح فإن عملية التكوين الرأسمالى فى النشاط الصناعى تتأثر بشكل يودى فى النهاية إلى حالة من الركود الإقتصادى Stagnation .

ولقد ناقش ريكاردو أن هذا الاتجاه فى ميل الأرباح إلى الانخفاض قد ينقطع أو يتوقف أحيانا بسبب التحسينات الفنية فى الأدوات الإنتاجية المستخدمة فى الإنتاج الزراعى ، حيث تودى هذه إلى الحد من سريان تناقص الغلة ومن ثم إيقاف ظاهرة تزايد أسعار السلع الزراعية . ولكن حيث لم ينظر ريكاردو إلى التقدم التكنولوجى فى الزراعة على أنه أكثر من ظاهرة عارضة فقد اعتقد أن الانتعاش الذى قد يأتى للاقتصاد نتيجة خفض نفقات (أو أسعار) السلع الزراعية لا يمكن النظر إليه على أنه شئ مستمر الحدوث بل هو شئ استثنائى .

والخلاصة أنه توقع سيادة ظروف زيادة أسعار السلع الزراعية فى المدى الطويل وبالتالى ارتفاع الأجور والريع واتجاه الأرباح وإلى الانخفاض وهذا يودى إلى تناقص معدلات الادخار والاستثمار ويصل الإقتصاد فى النهاية إلى الركود .

٢ - توماس روبرت مالتس ١٧٦٦ - ١٨٣٤ :

توماس روبرت مالتس Malthus هو ابن لرجل من اعيان الريف الانجليزى المثقفين كان لآبوه اهتمامات فكرية واسعة ومعتقدات ليبرالية وكان صديقا لهيوم الإقتصادى المعروف وجودوين William Godwin (١٧٥٦ - ١٨٣٦) الفيلسوف الانجليزى الذى كان يعتقد فى إمكانية بلوغ الجنس البشرى مرتبة الكمال وفى إمكانية تحقيق مجتمع يحكمه العقل (مستقبلا) ويكون الجميع فيه سعداء وعلى قدم المساواة . عرف مالتس فى حياته الإجتماعية بأنه عاطفى وخجول ولكنه عرف أيضا بقدرته على المناقشة وجرأته فى ابداء آراء جديدة والدفاع عنها . انتهى مالتس تعليمه فى فترة مبكرة من حياته وكان مهيبا لكى يصبح قسا فى الكنيسة ولكنه اصطدم مع نفسه ببعض الإراء التى اعتقد أنها لن

تتوافق مع مهمته الدينية فقرر أن يتخلى عن العمل الذى أعد له . كان صديقا حميما لدافيد ريكاردو وبرغم ذلك لم يكن الاثنان على اتفاق تام في كثير من المسائل الفكرية التى ناقشوها بل كان هناك تعارض تام بينهما أحيانا ظهر بشكل حاد عند بحث تركيم رأس المال وحتمية التساوى بين رأس المال وعرضه . ولقد اشتهر مالتس شهرة عريضة بنظريته في السكان ومازال يعرف بها للآن ولكنه من الناحية الاقتصادية التحليلية يعتبر صاحب مساهمة بارزة في موضوع الطلب على رأس المال وعرضه وعدد آخر من المسائل المتعلقة بالتقوى الاقتصادية . ويقدر مؤرخو الفكر الإقتصادى أن كارل ماركس قد أخذ دفعة قوية في بحثه لأسباب اختلال النشاط الرأسمالى من الفكر المالتسى وكذلك فإن كثيرين في القرن العشرين استطردوا على أساس نفس الأفكار التى بدأها مالتس في قرنه التاسع عشر .

نظرية السكان :

ظل مالتس فترة طويلة مشهورا مناقشاته في المشكلة السكانية ونلاحظ من واقع دراستنا أنه لم يكن أول إقتصادى ناقش هذه المشكلة . فلقد كانت هذه هى إحدى المشاكل التى شغلت بال المفكرين الإقتصاديين وغيرهم فترة طويلة قبل القرن التاسع عشر . ففي عصر الإغريق تعرض افلاطون لفكرة الحجم الأمثل للسكان عند مناقشته لفكرة المدينة الفاضلة . وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر كان المر كنتاليون يعتقدون أن قوة الدولة تعتمد على اعدادها السكانية ومن ثم كان اتجاههم العام هو تحييد زيادة السكان وقد تأثرت هذه النظرة كما علمنا بالاتجاهات السياسية التى كانت موجودة في ذلك العصر ومؤداها أن الدولة التى تود أن تحافظ على كيانها وتحمى استقلالها لابد أن تشجع تزايد السكان حتى يكون لها جيش قوى من ناحية ، وتوفر العمل اللازم للإنتاج من ناحية أخرى ، وتوفر أيضاً بعض الاعداد التى تستطيع الهجرة إلى المناطق الجغرافية التى اكتشفت حديثا في ذلك الحين في أمريكا وهى المناطق التى كانت تتميز بغناها بالمعادن النفيسة والموارد الطبيعية وبندرتها من الأيدي العاملة . غير أن هذا الاتجاه في عصر المر كنتاليين لم يمنع ظهور معارضة

له في ذلك الوقت وكان أهم المعارضين بوتيرو (إقتصادي إيطالي) وهو الذي أوضح التعارض بين الطاقة المحدودة للأرض والطاقة غير المحدودة لتوالد الجنس البشري وهذا هو نظرية مالتس فيما بعد . ولكننا سوف نجد من دراستنا أن هناك اختلافا بين الكاتبين « بوتيرو » يقرر أن الموارد ثابتة وعلى ذلك فإن استمرار السكان في الزيادة يؤدي إلى ظهور مشكلة عدم كفاية الموارد ، بينما أن مالتس يقرر أن الموارد الطبيعية قابلة للزيادة ولكن معدل زيادة الموارد أقل من معدل زيادة السكان . لقد تأثر فكر مالتس في نظريته عن السكان بمعارضة لبعض الفلاسفات الموجودة في عصره وكان أهمها فلسفة « جودوين » الذي يناقش دائما مسألة السكان بصورة مليئة بالتفاؤل ، فالجنس البشري في رأيه يتمتع بقوة ذاتية تدفعه نحو الكمال والإنسان والفرد يتصرف تصرفاً رشيداً لكي يحقق لنفسه أكبر قدر من السعادة . وتطبيقاً لهذه الفلسفة يقرر « جودوين » أنه لا يمكن أن تنشأ مشكلة السكان حيث أن الإنسان لا يقبل التعماسة . وفي ١٧٩٣ نشر جودوين كتابه « العدل السياسي » وفيه وعد بمستقبل بعيد « لن يكون فيه وجود لفئة من الاعياء وعدد ضخم من الفقراء . لن تكون فيه حرب أو جريمة أو حاجة . لاقامة العدل أو للحكومة ... وفضلا عن هذا لن يكون هناك مرض أو ألم أو حزن أو سخط » . ولم يكن هذه الأفكار تعجب مالتس وقرر أن يعارضها معارضة شديدة وإن يكون منذرا للخطر الناشئ عن اختلال العلاقة بين السكان والموارد وفي الواقع نظرية مالتس للسكان تضمنت هجوما شديداً على فلسفة جودوين .

ولقد تأثر مالتس في نظريته بفكرة تناقص الغلة ويلاحظ أنها تطورت من قبل على يد سميث واستخدامها ريكاردو في تحليله وقد بنى مالتس تشاؤمه بالنسبة لتزايد السكان على الاعتبارات الآتية :

١ - الغريزة البشرية .

٢ - قابلية السكان للتزايد طالما توافرت موارد المعيشة .

٣ - سريان قانون تناقص الغلة في النشاط الزراعي .

والفكرة الأساسية لنظرية مالتس في السكان تتلخص كما سبق الإشارة في أن معدل تزايد السكان يزيد عن معدل زيادة الموارد الطبيعية .

وفي الكتاب الذى اظهرت فيه هذه النظرية « مقال عن السكان وكيف يؤثر في تحسين المجتمع مستقبلا » بين مالتس كيف أن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية بينما أن الموارد الطبيعية تزيد وفقا لمتوالية عددية .

ولقد ظهر مالتس كتاب لأول مرة في عام ١٧٩٨ دون أن يذكر اسمه عليه ولعل هذا كان راجعا إلى خوفه حيث كان ومازال منتعيا في ذلك الحين بصفة رسمية للكنيسة وخشى مهاجمتها له . ولقد لقي الكتاب تأييدا كبيرا من جمهور القراء أنه أعيد طبعة عدة مرات ، ولقد ظهر حاولا اسمه فيما بعد وكان حين ذلك قد قرر أن يعتزل الخدمة بالكنيسة . ولقد كان هناك بعض الغموض في العرض والتحليل المالتسي في الطبقات الأولى لكتابه وقد أثار هذا عدة انتقادات لنظريته عن السكان . وفي الطبقات الأخيرة عدل بعض المناقشات واستخدم احصائيات عن عدد السكان والموارد في عدد من البلاد لكي يثبت رأيه ، ويلاحظ أنه كان يهتم أساسا بالعلاقة بين السكان والغذاء بصفة خاصة . وقد رأى أن هناك موانع إيجابية وسلبية ووجود هذه الموانع من شأنه أن يوجد التناقص بين السكان والموارد . ولكن مالتس نفسه لم يعتقد في جدوى الموانع السلبية وهي التي تتلخص في تأجيل الزواج ، التعفف ، ومباشرة نوع من التنظيم للعلاقات الجنسية بين الأزواج . وربما كان عدم اعتقاد مالتس في هذه الموانع السلبية راجعا بصفة خاصة إلى شخصيته العاطفية . أما عن الموانع الإيجابية وهي التي تنتج في الحرب ، المجاعات والأوبئة فإن هذه لها قدرة على الحد من تزايد السكان فوق ما تسمح به الموارد الطبيعية (الغذاء) .

انتقادات نظرية مالتس في السكان :

إن أهم الانتقادات التي وجهت إلى نظرية مالتس في السكان يتلخص في أنها نظرية مسرة في التشاؤم بخصوص مستقبل الجنس البشرى حتى أن أحد المعلقين وصف علم الاقتصاد أنه علم قائم بعد قراءة كتاب مالتس . ومن دراسة الظروف التاريخية التي عاش فيها مالتس نجد أن هذا الإقتصادى قد تأثر جداً بأحوال البؤس والشقاء التي سادت بين العائلات العمالية الفقيرة في

الصف الأول من الثورة الصناعية . ولقد تأثر مالتس عموماً بالظروف الاقتصادية والتكنولوجية التي عاصرها . فعند مناقشته لقانون تناقص الغلة لم يتوقع أبداً أن التقدم التكنولوجي سوف يؤدي إلى زيادة النشاط الزراعي بصورة ملموسة ، ولكن هذا ما حدث فيما بعد مالتس في أواخر القرن التاسع عشر .

لقد بدأ التقدم التكنولوجي في النشاط الزراعي بطيئاً وتدرجياً منذ أوائل القرن التاسع عشر بالتالي لم يكون يعول عليه كثيراً في رفع إنتاجية الزراعة بصورة ملموسة . ولكن مالتس الأمر أن تغير الأمر باستخدام المخصبات الصناعية مثل نترات الصودا والسوبر فوسفات بصورة اقتصادية وبطريقة مستمرة متزايدة . كما أدى التقدم العلمي أيضاً إلى تحسين نوعية الحبوب المنتجة وعديد من المحاصيل الأخرى عن طريق انتقاء البذور الجيدة وزراعتها كما أثمر التقدم أيضاً عن اكتشاف وسائل علمية لمعالجة الكثير من آفات النباتات وتحسين إنتاج حيوانات المزرعة وإلى استخدام آلات ميكانيكية في الزراعة واكتشاف وسائل أحسن للرى والصرف . كل هذه التغيرات التكنولوجية أدت في مجموعها إلى تزايد حجم الغلة المنتجة في النشاط الزراعي . وشيء آخر لك يحدث في حياة مالتس إلا وهو ثورة المواصلات البحرية والتي حدثت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ويسرت عمليات نقل البضائع على المستوى الدولي وخفضت نفقتها إلى حدود بعيدة ، فتمكنت بريطانيا (والدول الصناعية الأخرى) من توسيع أسواق منتجاتها الصناعية بصورة فعالة عن طريق التصدير إلى دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأستراليا وشراء المواد الخام والسلع الغذائية من هذه الدول وكان هذا يحدث بصورة لم يكن يتوقعها أحد من قبل . فازداد الإنتاج زيادة كبيرة (مع اتساع أسواق التصدير) وازداد عرض السلع الغذائية (عن طريق الاستيراد) وبدأ كل ما يتكلم عنه مالتس من قبل عن اختناق النشاط الصناعي بسبب تناقص الغلة في النشاط الزراعي - بسبب ثبات عرض الأرض وتزايد السكان - كأنه شبح لا وجود له . فلم يبعد هاماً أن تنتج كل بلد احتياجاتها من السلع الغذائية وذلك لأنها تستطيع زيادة منتجاتها الصناعية وتصديرها واستبدالها بما تريد من غذاء .

الانتقاد الاساسى الثانى الذى وجه إلى مالتس فى نظريته عن السكان هو أنه افترض أن النمو السكانى دالة لمستوى المعيشة فإذا ارتفع مستوى الاجور عن مستوى الكفاف الذى يكفل الحد الأدنى للمعيشة إزدادت مواليد العائلات العمالية حيث يمكن التكفل باعالة الاطفال الجدد وبالعكس إذا انخفضت مستويات الكفاف فإن أى عائلة عمالية سوف تجد من العسر عليها أن تنجب أطفالاً لا يستطيع اعالتهم والتكفل بهم . ولكن افترض مالتس تعرض للهجوم الشديد فيما بعد فهذا الافتراض الذى يجعل النمو السكانى دالة للتغيرات فى الحالة الإقتصادية لم يرضى اطلاقاً العديد من العلماء المختصين بالعلوم الاجتماعية وبعض المختصين بالعلوم البيولوجية . ذلك لأن الأفراد فى انجاب المزيد أو القليل من الأطفال لا تتوقف فقط على دخولهم التى يحصلون عليها فالعوامل الاجتماعية تتدخل فى تحديد معدلات المواليد مثلاً عن طريق الرغبة فى زيادة قوة العائلة ، وتحديد سن الزواج ، ووضع المرأة بالنسبة للرجل فى المجتمع (مثال السماح للرجل بالزواج وممارسة العلاقات بين الجنسين وانجاب الأطفال . كما أن المختصين بالعلوم البيولوجية يشيرون إلى عوامل عديدة تتدخل لتحديد معدل المواليد . على سبيل المثال أن المستويات المنخفضة من الغذاء تؤدي إلى زيادة الخصوبة بالعكس ، أى أن مشكلة الفقراء هى أنهم أكثر قدرة على الإنجاب بالمقارنة بالأغنياء - وذلك بفعل عوامل بيولوجية لا تحكم لهم فيها ترتبط بمستويات غذائهم المنخفضة . وليس فى مجال دراستنا أن تناقش مدى صحة أو خطأ هذه النظريات الاجتماعية والبيولوجية ولكننا لابد أن نرى أن معدلات المواليد تتأثر بمجموعة من العوامل الغير إقتصادية بجوار العوامل الإقتصادية التى ركز مالتس الإنتباه عليها . هذه العوامل الغير إقتصادية تتدخل أحياناً لتقمع معدل المواليد من الإرتفاع بالرغم من قدرة أرباب العائلات على التكفل بمزيد من الأطفال كما قد يحدث العكس ، أى أنها قد تتدخل لتسمح بتزايد معدل المواليد بالرغم من عدم الارتفاع فى مستوى الدخل الذى يحصل عليه أرباب العائلات .

وبالإضافة إلى ذلك فإن مالتس لم يكن مصيباً تماماً فى تنبؤاته الخاصة بالعوامل الإقتصادية على النمو السكانى ... لقد توقع مالتس أن الزيادة فى الأجور الحقيقية

للعمال تؤدي إلى انحباب المزيد من الأطفال ولكن الذى حدث فى بريطانيا وفى أوروبا وأمريكا فى النصف الأول من القرن العشرين لم يؤيد هذه النظرة اطلاقاً فمع الارتفاع المستمر الذى حدث فى الاجور الحقيقية للعمال فى هذه البلاد وهى تحقق مزيداً من التقدم الإقتصادى ظهرت الرغبة القوية لدى العائلات العمالية فى تحسين أحوالهم المعيشة بصورة أكبر بالإمتناع عن انحباب المزيد الاطفال والرغبة فى إبقاء حجم العائلة صغيراً .

ولكن هل معنى هذه الإنتقادات أن نظرية مالتس عن السكان نظرية غير صحيحة ؟

ان النظرية لاقت قبولا هائلا لدى كثير من للفكرين والمهتمين بالشئون الإقتصادية والإجتماعية حينما نشرها مالتس فى كتابه *An Essay on the principle of population* كما أننا إذا استعرضنا آراء معظم رجال المدرسة الكلاسيكية عن السكان تجدها غير متعارضة مع آراء وافراضات مالتس والواقع - كما سبق أن ذكرنا - أن نظرية مالتس تأثرت كثيراً بالبيئة والظروف الواقعية التى عاصرها هذا الإقتصادى وحين تغيرت تلك الظروف بدأت الحقيقة العلمية تتضح وهى أن نظرية مالتس لا تتصف بالعمومية - أى الصلاحية للتطبيق فى أى زمان ومكان فالنظرية المالتسية صحيحة إلى حد كبير فى ظل ظروف معينة ولكنها لا تصلح للتطبيق فى ظل ظروف أخرى .

حينما نستعرض ظروف العديد من الدول النامية فى الوقت الحالى نجد أنها تتشابه كثيراً مع تلك الظروف التى أثرت فى آراء مالتس وأخرجت نظريته للوجود . فمثلا نجد أن النمو السكاني يتم بمعدلات مرتفعة للغاية . وحيث تعتمد الكثير من هذه الدول على النشاط الزراعى نجد أن السكان يتكاثفون على الرقعة الزراعية الثابتة أو التى تتزايد ببطء ، شديد ، والنتيجة الحتمية هى سريان قانون تناقص الغلة مما يؤدي إلى تزايد الإنتاج الزراعى الكلى بمعدل متناقص وإلى ناقص متوسط نصيب الفرد من هذا الإنتاج . ونجد أيضا أن التقدم التكنولوجى فى النشاط الزراعى فى أغلبية الدول النامية ليس له أية أهمية كبيرى تماماً كما كان الحال فى بريطانيا التى عاصرها مالتس فى أواخر القرن

الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر . لقد خطى التقدم التكنولوجى فى النشاط الزراعى خطوات هائلة منذ عصر مالتس إلى الآن ولكن الدول النامية مازالت عاجزة عن الإنتفاع به بسبب ظروف التخلف الإقتصادى . أما عن النشاط الصناعى فى الدول النامية فإن نموه أيضاً محدود بضيق السوق الداخلى ، وبينما أن هذه المشكلة انتهت بالنسبة لبريطانيا وأوروبا فى أواخر القرن التاسع عشر فى الفترة التى لم يشهدها مالتس مع نمو التجارة الخارجية إلا أنها ما تزال تخيم على أحوال النشاط الزراعى فى معظم الدول النامية . وعقبة ضيق السوق الخارجى بالنسبة للدول النامية اليوم ليست نتيجة عجز المواصلات البحرية كما كان الحال فى عصر مالتس ولكنها نتيجة المنافسة القاتلة التى يمكن أن تواجهها منتجات الدول النامية من قبل الدول المتقدمة فى السوق الدولى .

ولقد تكلم مالتس أيضاً عن أن تزايد السكان بدرجة تفوق تزايد الإنتاج يؤدى إلى تدخل ما أسماه بالعوامل الإيجابية مثل الأوبئة والجاعات والحروب لتعيد التوازن مرة أخرى بين السكان والإنتاج . والواقع أن هذا القانون التشاؤمى كان يمكن أن يسود فى عصرنا الحالى فى حالات بعض الدول النامية التى انفجرت فيها الأعداد السكانية بدرجات تفوق الزيادة فى الإنتاج وسببت انخفاضاً مريعاً فى مستويات المعيشة . إلا أن معظم حكومات الدولة النامية دأبت فى الحقبة الأخيرة بعد الحرب الثانية على سياسة من شأنها العناية بمستوى الصحة العام وتوفير الغذاء والكساء لأطفال الأسر المعدمة . هذا بالإضافة إلى ما تقدمه الهيئات الدولية وبعض الدول المتقدمة من معونات وهبات صحية وغذائية لأطفال الدول الشديدة التخلف وبالرغم من كل هذا فإنه ما من شك فى أن معدلات الوفيات بين الأطفال الدول الشديدة التخلف مازالت مرتفعة بصورة تثير الضمير الإنسانى اليقظ .

وبالإضافة إلى هذا فإن شبح مالتس بدأ يظهر فى صورة جديدة على المستوى العالمى للسرعة الهائلة التى يتضاعف بها عدد سكان العالم : خمسة وأربعين عاماً فقط من ١٩٣٠ إلى ١٩٧٥ بالمقارنة بثمانين عاماً من ١٩٨٥ إلى ١٩٣٠ وبمائتى عام من ١٦٥٠ إلى ١٨٥٠ . والسؤال الذى يخيم على

العالم اليوم ويسبب القلق هو هل سيكفى الغذاء الموجود في العالم الآن
ومستقبلا احتياجات الأعداد المتزايدة ؟؟

اراء روبرت مالتس في النمو الإقتصادي :

تناول مالتس مناقشة النمو الإقتصادي ومشاكله في الجزء الثاني من كتابه
« مبادئ الإقتصاد السياسي » تحت عنوان «The progress of wealth» ولقد
قام بتعريف مشكلة التنمية بانها مشكلة تشرح الفرق بين اقصى ناتج قومي
اجمالى منتظر نهائيا والناتج القومى الفعلى .

وبالرغم من أن مالتس قد اكتسب شهرته الواسعة من تحليله كما ذكرنا إلاما
أن اراءه في النمو الإقتصادي التى يتميز بها عن غيره من الكلاسيك تعتبر في غاية
الأهمية - بافتراض تقييمها من وجهة نظر الفكر الإقتصادي المعاصر .

وأول شيء يذكر هو رفض مالتس لقانون سائى والذى يقول « أن كل
عرض يخلق طلبه » والذى ترتبت عليه فكرة التوازن التلقائى بين عرض
الأموال المدخرة والاستثمارات (أى أن عرض المدخرات هو نفسه طلب على
السلع الرأسمالية) . لقد تساءل كيف يمكن أن يتوازن الادخار مع
الاستهلاك ؟ وفى تحليله أبرز مالتس أن العمال طبقة فقيرة تعيش في مستوى
الكفاف ولهذا فلن يستطيعوا أن يقتطعوا أى جزء من أجورهم للادخار أى أن
دخل العمال « و » يساوى استهلاكهم - الذى نرمز له بالرمز « س و » .
ولكن الرأسماليين من الناحية الأخرى يقومون بتوزيع دخلهم من الارباح
« ب » وإلى استهلاكهم بالرمز س ب فان :

$$ب = س ب + خ ب$$

فإذا قام الرأسماليون باستثمار جميع مدخراتهم فان التوازن يتحقق أى $خ ب =$
الادخار الكلى = الاستثمار « ث » أما إذا لم يتم هذا فان التوازن الذى سلم بقية
الكلاسيك بتحقيقه تلقائيا لن يحدث . وأشار مالتس إلى أن هناك احتمالا
لحدوث « أفرط في المدخرات » ومن ثم قصور في « الطلب الفعال » واتجاه
الدخل للانخفاض .

فهناك في رأى مالتس احتياج للادخار إلى حد معين وذلك تمويل الاستثمارات التي تستند إلى فرص مربحة ، ولقد اقترح في هذا المجال فكرة « الميل الأمثل للادخار Optimum propensity to Save ، ولكن إذا ما زادت المدخرات عن الحد الأمثل فإنها تصبح عبئا على النمو الإقتصادي حيث أنها سوف تنقص من الاستهلاك الكلي إلى درجة عدم تشجيع الاستثمار .

ولا يغيب عن الأذهان أن هذا التحليل المالتسي بشأن الادخار والاستثمار لا يختلف في جوهره عن تحليل المدرسة السويدية وتحليل كينز في القرن العشرين .

ومن أهم الأفكار التي توصل إليها مالتس فكرة « الثنائية الاقتصادية » . لقد تصور أن الإقتصاد يتكون من قطاعين اثنين أساسيين أحدهما صناعي والآخر زراعي . ولقد اعتبر أن ظاهرة التقدم الفني تنحصر في داخل القطاع الصناعي فقط ، ولهذا فإن القطاع يتميز بظاهرة تزايد الغلة أما القطاع الزراعي

فمن خصائصه الأساسية سرياناً تناقص الغلة وإذا رجعنا إلى القرن التاسع عشر ودرسنا حالة إنجلترا التي تأثر بها مالتس لوجدنا أن تحليله غير بعيد عن الواقع أن استخدام الآلة الحديثة في الزراعة لم يتم إلا بعد عصر مالتس - كما أن الرقعة الزراعية كانت مزدحمة بالسكان وفي الوقت نفسه كان التقدم الفني يحدث بصورة مذهلة في النشاط الصناعي . ولقد ناقش أن وجود النشاط الزراعي الكبير الذي يشيع فيه استخدام الوسائل المتخلفة فنيا لابد وأن يؤدي إلى إعاقة نمو النشاط الصناعي والتقدم الفني فيه .

ولقد اقترح مالتس إصدار قوانين اصلاح زراعي الغرض منها ضمان نمو الإنتاج . حيث أن هذه القوانين في رأيه تعمل على الحد من دخول النشاط الزراعي واعتمادها على وسائل فنية متخلفة .

ولقد تبين مالتس عموماً أن التنمية الاقتصادية لابد وأن تتضمن تغيراً هيكلياً بطريقة تتضمن الانقاص من الأهمية النسبية الكبيرة التي يحتلها النشاط الزراعي في الإقتصاد النامي والتحليل المالتسي عن القطاع الزراعي يبين أنه عن القطاع الزراعي يبين أنه في حالة توظيف كامل وأن رأس المال الممكن استثماره فيه قد

وصل إلى أقصاه في ظل الفن الإنتاجي السائدة ، أى أنه لم يعد هناك داخل القطاع الزراعى أية فرص جديدة لاستثمارات مربحة وبالتالي فإن الضمان الوحيد للتقدم الإقتصادى هو الاستثمار فى القطاع الصناعى حيث توجد الفرص المربحة ولهذا ناقش مالتس أن التقدم الفنى بمعدل سريع والأخذ به القطاع الصناعى عن طريق التكوين الرأسمالى هو السبيل الوحيد لتفادى السائد فى القطاع الزراعى . فالتكوين الرأسمالى الناجح والمتزايد فى القطاع الصناعى هو الضمان الوحيد لاستيعاب معظم الزيادة فى السكان فى هذا القطاع . أما حينما يتباطأ معدل التقدم الفنى ومن ثم معدل التكوين الرأسمالى - وهو يحدث فى الإقتصاد الرأسمالى فى مرحلة أخيرة من مراحل تطوره - فإن تناقص الغلة يطفى وهذا ينقص معدلات أرباح ويصل بالإقتصاد إلى حالة سكون .

الفصل الثالى عشر

جون ستىوارت ميل وتعقيب على المدرسة الكلاسيكية

١ - جون ستىوارت ميل (١٨٠٦ - ١٨٧٣)

قليل من الإقتصاديين والفلاسفة أتيح لهم فرصة التعلم والتثقيف مثل جون ستىوارت ميل ، ففى سن مبكر جدا بدأ والده جيمس ميل وهو إقتصادى مشهور فى ذلك الحين فى تعليمه والاشراف على تثقيفه . وفى سن الثامنة كان ميل يجيد اللغات الكلاسيكية القديمة وفى سنة الثالثة عشر بدأ دراسته نظريات آدم سميث وريكاردو واستمر فى هذا الطريق حتى أصبح من أكثر معاصر به علما . ولقد تبين هو بنفسه تلك الحقيقة حين عبر عنها قائلا أن تعلمه المبكر أعطاه ٢٥ عاما فوق أقرانه . وفى ١٨٦٣ بعد أن هجر جون ستىوارت ميل فكرة دراسة القانون الذى كان يأمل فيها فيما قبل دخل فى خدمة شركة الهند الشرقية فى مكتب المتحنيين وبدأ مساعداً لوالده ثم تدرج بعد ذلك إلى أن أخذ أعلى منصب فى هيئة المتحنيين ، وكان والده يشغل ذلك المنصب فيما قبل . هذه نبذة بسيطة عن حياة جون ستىوارت ميل ، أما الظروف الإقتصادية التى عاصرها فهى ظروف تختلف عن تلك التى عاصرها الإقتصاديون الكلاسيك الذين سبقوه فبينما كان ريكاردو ينادى من قبل بإلغاء قوانين القمح نجد أن ميل يعاصر فجر الحرية التجارية حينما ألغى روبرت بيل هذه القوانين فى ١٨٤٤ وكذلك فإن تنظيمات القود والبنوك على عهد ميل أخذت شكلا أكثر تطورا من قبل مرتبطة بالذهب والذى أصبح عملة دولية . ونجد أنه بينما هاجم مالتس قوانين الفقراء Poor Laws نجد جون ستىوارت ميل يعاصر إلغاء هذه القوانين كما تعرف نجمل إعطاء المساعدات المالية للفقراء قاصرة على أولئك الذين يقيمون فى مناطق تحددها الحكومة وكان من أثر هذا أن تكثرت بعض المناطق بالفقراء المتعطلين والذين لم يجدوا حافزا قويا على التحرك إلى المناطق الصناعية النامية . عموما نجد أن جون ستىوارت ميل شهد فترة اقترنت بالحرية التجارية وبالاتجاه إلى التخصص الدولى ونمو التجارة الدولية ، واقترنت بنمو الحركات

العمالية في بريطانيا والتفكير الاشتراكي . ونجده لذلك يناقش مسائل أخرى جديدة غير تلك التي كان يناقشها « سميث » أو « ريكاردو » أو « مالتس » . فهو يناقش فعلا أهمية توزيع الدخل بحيث يحصل العمال على نصيب أكبر ، ويناقش أيضا مسألة النمو الإقتصادي ولكنه لا يبدى أى انزعاج نحو اتجاه الإنتاج إلى الركود وهو الموضوع الذي كان يثير في من سبقه من الكلاسيك أشد القلق . وسوف نستعرض فيما يلى بعضا من أهم أعماله ، ولقد اعترف في كتابته أنه لم يكن يحاول ان يأتى بجديد في الإقتصاد وأن مهمته اقتصر فقط على زيادة الافكار الكلاسيكية السابقة عليه وضوحا وترتيباً ولكننا نجد مع ذلك أن مساهمته في الإقتصاد تزيد كثيراً عن مسألة التجميع وإعادة التوضيح لبعض الافكار ، فقد أتى جون ستوارت ميل فعلا ببعض الافكار الجديدة والمهمة التي تجعل منه شخصية بارزة حقاً ليس في عصره فقط وإنما أيضا بعد ذلك .

مناقشات جون ستوارت ميل في العمل المنتج ونظرية القيمة :

منذ أن بدأ ميل كتابته في الإقتصاد كان يبدو واضحاً أنه على استعداد لتغير بعض المصطلحات الكلاسيكية الشائعة واحدى مقالاته الاولى عن النظرية الإقتصادية اختصت بتحليل معنى العمل المنتج وغير المنتج . وفي رأيه أن اقتصار معنى العمل المنتج على تلك الاعمال التي ينجم عنها خلق أشياء مادية ملموسة (سلع) كان مدعاة للتساؤل . وأحد الاعمال التي يعتبرها ميل منتجة بالرغم من أنها تنتج أشياء غير ملموسة هي عملية التدريس والتعليم حيث أنها تؤدي إلى زيادة المهارة العمالية . ولكننا نجد أن ميل مايزال محتفظاً بالفكرة الكلاسيكية عن العمل المنتج إلى حد كبير . فيقرر لذلك أن العمل المنتج في تدريب العمال يعد عملاً منتجاً بشرط أن يؤدي فيما بعد إلى زيادة في المنتجات الملموسة أى السلع . باختصار أن تدريب العمال يعد عملاً منتجاً إذا أدى ذلك إلى كفاية العمال وتنتج عن هذا زيادة في إنتاجهم السلعي . ولقد ناقش ميل بطريقة أكثر عمقا الفكرة التقليدية القائلة بأن الاعمال التي تقوم بها الحكومة هي أعمال غير منتجة فقال أنه لا توجد هناك تفرقة تذكر بين بعض

الاعمال المنتجة التى يقوم بها المزارعون مثل إقامة الاسوار أو الحفر حول المزرعة وبين تلك التى يقوم بها رجال البوليس أو تقوم بها المحاكم لحماية إنتاج المزرعة . ولقد حمل ميل انتقاداته للافكار التقليدية عن العمل المنتج والغير منتج أبعد من ذلك ، حين ناقش أن هناك أنواع من العمل قد تؤدى فعلا إلى زيادة فى السلع المنتجة ، ولكنها مع ذلك قد تعتبر أعمال غير منتجة . فهو يقول فى احدى مقالاته : إن العمل المنتج بالتعريف الكلاسيكى التقليدى قد يؤدى إلى أن تصبح الأمة أفقر مما كانت عليه وذلك إذا كانت السلعة المنتجة تتميز بأنها من أنواع غير مطلوبة إجتماعيا بصورة مباشرة . ولقد كان فى هذه الانتقادات التى وجهها ميل للافكار الكلاسيكية السابقة عليه أكثر من إشارة بأن هذه الافكار أهملت أن تأخذ فى اعتبارها مسألة المنفعة Utility والطلب عند تقريرها لانتاجية العمل . ولم يكن هذا فقط هو ما وجهه ميل إلى مسألة العمل المنتج وغير المنتج بل أنه أشار أيضا إلى إنتاج السلع قد يكون عملية متضمنة لضياح فى موارد المجتمع وذلك إذا لم تأخذ فى الاعتبار التطورات الفنية الحديثة فى الإنتاج . ونجد أن ماركس Marx قد أخذ أيضا النقطة الأخيرة عند تقريره بأن العمل الإجتماعى الضرورى فقط هو الذى يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند حساب قيمة الاشياء أى أن العمل الذى لا يحتاجه المجتمع هو عمل غير منتج حتى ولو نتج عنه إضافة إلى رصيد المجتمع من السلع . وفى مسألة التفرقة ما بين السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية نجد أن ميل يعطى أهمية كبرى كغيره من الكلاسيك إلى تلك الأخيرة . أى ذلك الجزء من إنتاج المجتمع الذى يمكن أن يؤدى إلى زيادات متتالية فى الانتاج القومى . ومن مناقشته فى نظرية القيمة نجد أن ميل قد تقدم خطوة عن غيره من الكتاب الكلاسيك السابقين حينما أبرز عنصر رأس المال . لقد رأينا فيما سبق أن ريكاردو قد أبدى وجهة نظر آدم سميث التى تنسب القيمة التبادلية للسلع إلى كمية العمل المبذول فى إنتاجها وبالرغم من اعتراف ريكاردو بعنصر رأس المال وأهميته فى الانتاج إلا أنه اعتبر هذا العنصر ليس إلا عملا مدخرا ، أى أن ريكاردو كان يدافع عموما عن منطق نظرية العمل فى تحديد القيمة . لقد تطورت نظرية القيمة بصورة ملموسة على يد ميل حيث أنه أخذ فى الاعتبار وبصورة مباشرة عنصر رأس

المال وتكلفة استخدامه كأحد المسائل الأساسية المحددة لقيمة السلعة بجوار تكلفة العمل . كما نجد أن ميل يأخذ أيضا في الاعتبار الأرباح التي تدفع نظرية المخاطرة والجهود المبذولة في تنظيم الإنتاج كأحد المحددات الأساسية للقيمة .

والخلاصة هي أن نظرية القيمة تطورت على يد ميل من نظرية عمل إلى نظرية نفقة إنتاج Cost of Production أخذ في الحسبان تكلفة العمل ورأس المال وعوائد المخاطرة وتنظيم الإنتاج . وبالنسبة إلى المصطلحات الكلاسيكية الخاصة بالأسعار نجد أن ميل لا يعترض على الأفكار الخاصة بالسعر الطبيعي وسعر السوق . ولكنه يحدد معنى السعر الطبيعي بقوله أنه يمثل سعر السوق في حالة التوازن في الأجل الطويل ، وأنه باستبعاد احتمال الاحتكار فان السعر الطبيعي سوف يساوى نفقة الإنتاج عادة . ولكن ميل يبدى شكوكه حول فاعلية المنافسة وامكانية الإعتماد عليها في عمليات تحديد الأسعار . ويسير إلى احتمالات قيام الاحتكار بقوله أنه في بعض الأنشطة خاصة في مجال المنافع العامة نجد أن المتنافسين قلة وأنهم عادة ماينتھون بالاتفاق على ألا يتنافسوا . ويشير ميل إلى أن الأمر سوف يصبح أكثر خطورة على المنافسة بسبب التقدم الفنى وعمليات الإنتاج الكبير التي تؤدي إلى ضخامة حجم المشروع وانقاص عدد المنتجين . بالرغم من عدم وضوح مناقشة ميل عن الإحتكار بصورة قاطعة الا أنه قد ناقش بهذا مسألة لم يهتم بها معاصريه كثيراً ولكنها صارت ذات أهمية كبرى للعالم فيما بعد خاصة في القرن الحالى .

الأجور :

من أهم مبنائات ميل في الفكر الإقتصادي هي نظريته المعروفة باسم مخصص الأجور أو رصيد الأجور Wago Fund . ومن المعروف أن النظرية الكلاسيكية قبل ميل وخاصة نظرية ريكاردو ومالتس كانت تقرر أن الأجور تتحدد عند مستوى الكفاف أى أن الأجر الذى يحصل عليه العامل هو ذلك الأجر الذى يكفيه للاستمرار في العمل والحياة . ولقد اعترض جون ستوارت ميل على هذه النظرية وقرر أن الاجور تتوقف على عاملين .

اولا : الرصيد الذى يخصصه رجال الاعمال لدفع الأجور .

ثانيا : عرض العمل .

ويتحدد متوسط أجر العامل بقيمة الرصيد على عدد العمال ، وقد فسرت هذه النظرية في بادئ الأمر على أن رصيد الاجور هو مبلغ ثابت وأنه حيث أن عرض العمال يميل إلى زيادة نتيجة لتزايد السكان فانه لا يوجد اتجاه لزيادة الاجور ، بل أن الاتجاه قد يكون إلى الإغخفاض حتى تصل الأجور إلى حد الكفاف . غير أن نظرية جون ستوارت ميل لا تحتمل هذا التفسير فهو يقرر أن رصيد الأجور يزيد مع الاستثمار الجديد . أى أنه إذا أخذت الاستثمارات الجديدة فاننا نستطيع أن نميز بين رأس المال الثابت ورأس المال العامل ، ورأس المال الثابت يتمثل في المعدات الرأسمالية وهذه المعدات لا يمكن تشغيلها الا عن طريق رأس المال العامل وهو مجموع الارصدة التى تخصص للاجور وشراء الخانات . أى أنه مع كل زيادة في الاستثمارات يزيد مخصص الأجور ويتوقف حجم الاستثمارات الجديدة ، أى الاضافة إلى رأس المال ، على قدرة المجتمع على الادخار . وكل ادخار جديد يمتد به ميل اضافة إلى رأس المال ويخصص منه نسبة لاجور العمال وبالتالي فانه لا يوجد اتجاه لانخفاض الأجور بل الاتجاه نحو التزايد طالما تزايد حجم المجتمع وارتفع حجم مدخراته وبالتالي أمكن زيادة تكوين رأس المال . وبينما أن النظرية الجديدة في الأجور لم تهتم مباشرة بتحديد متوسط الاجر الا أن هناك شرط أساسى لهذا وهو أن لا ترتبط السكانية بالزيادة في متوسط الاجر . لقد افترض الكلاسيك جميعا من قبل ميل أن زيادة مستوى الاجر فوق حد الكفاف سوف تؤدي إلى زيادة عدد السكان (العمال) ومن ثم يهبط مستوى الاجر مرة أخرى إلى الكفاف (والعكس صحيح) . لذلك لكي يرتفع متوسط الاجر فوق الكفاف إتبعنا لنظرية ميل يجب أن لا يصبح متوسط الاجر (مستوى المعيشة الحقيقى) محددًا للزيادة السكانية ، أو بدلا من ذلك يجب أن يزداد مخصص الأجور بمعدل يفوق الزيادة في عدد العمال أو السكان .

ويلاحظ على هذه النظرية أنها تعتبر تقدما في الفكر الإقتصادى في موضوع الاجور وترجع أهميتها إلى أنها تربط الاجور وتكوين رأس المال ربطا مباشرا .

فإذا رمزنا للاستثمارات بالرمز « ث » فإننا نستطيع أن نقول أن جون ستيوارت ميل اعتبر أن الاجور « و » و « د » ث « وإذا قارنا بين هذه النظرية ونظرية سميث عن العلاقة بين الاجور والارباح فإننا نجد تحولاً في مجرى التفكير حيث قرر سميث وريكاردو وجود تناسب عكسى بين الارباح والاجور . ولاحظ أن المدرسة النيو كلاسيكية Neoclassical فيما بعد ابتعدت تماماً عن نظرية رصيد الاجور - وقررت أن الاجر يتحدد بالطلب على العمل الذى يتحدد بالإنتاجية الحدية وبعرض العمل الذى يتحدد بمجموعة من العوامل المستقلة الأخرى . ولقد تضمن هذا الفكر تفكيراً جوهرياً في طريقة التحليل الاقتصادى المستخدمة في معالجة موضوع التوزيع - فنظرية رصيد الاجور تتناول كيفية تحديد مجموع الاجور التى يحصل عليها العمال ولا يتم مباشرة بتحديد الاجر الذى يحصل عليه كل وحدة من وحدات العمل وإنما يمكن استنتاج ذلك منها كما أشرنا . وبعبارة أخرى نجد أن طريقة التحليل التى تستند إليها نظرية مخصص أو رصيد الاجور هى التحليل الطبقي للتوزيع بينما أن طريقة التحليل التى تستند إليها المدرسة النيو كلاسيكية هى التحليل الوظيفى . وقد اتجه الفكر الاقتصادى المعاصر وخاصة بعد ظهور نظرية كينز عن التوظيف والدخل إلى التخلي عن التحليل الوظيفى والعودة إلى التحليل الطبقي .

قوانين الإنتاج والتوزيع :

لعل من أهم مساهمات ميل في التفكير الكلاسيكى هى إعادة شرح القوانين التى تحكم النشاط الاقتصادى عموماً وتوزيع الدخل وجه الخصوص . ومن ناحية عامة نجد أن ميل يشارك غيره من الكلاسيك في العديد من النتائج عن النمو الاقتصادى وأثره المحتمل في إعادة توزيع الدخل . لقد وافق على أن النمو الاقتصادى عادة ما يكون مصحوباً بارتفاع الربح وباتجاه الأرباح إلى الانخفاض واتجاه الاجور النقيصة (وليس الحقيقة) إلى الارتفاع ولكن ميل ناقش أيضاً أن هناك عوامل معينة قد تؤدي إلى التحسن في وضع الطبقة العاملة .

ويميز ما بين نوعين من القوانين الاقتصادية :

النوع الاول : هو تلك القوانين التى تحكم الإنتاج وهذه تتحدد بقوى خارجة عن ارادة الإنسان ، فهى تتحدد بالطبيعة والتقدم التكنولوجى . والإنسان فى رأيه لا يسعه إلا أن يخضع لعمل هذه القوانين وينظم مجهوداته فى دائرتها حيث لا يستطيع تغييرها .

النوع الثانى : هو تلك القوانين التى تحكم توزيع الناتج الاجتماعى وهى ذات طبيعة مختلفة فالإنسان فى هذه الحالة يستطيع أن يغير من هذه القوانين ويعيد تنظيمها . وفى اثباته لوجهة نظره فى هذا المجال قام ميل بدراسات مفصلة عن أنواع من التنظيمات الاجتماعية وتنظيمات التوزيع الذى تقترن به ولم يكن ما يسمى إليه ميل ببساطة هو إثبات أن هناك طرقا متعددة لتوزيع المجتمع .

بعبارة أخرى أنه يمكن لأى مجتمع أن يعيد النظر فى طريقة توزيع الدخل على أفراد . بخصوص مناقشة مالتس عن السكان - التى يمكن تلخيصها فى أن الطبقة العاملة لا تستطيع الهروب من دائرة الفقر - فإننا نجد أن ميل يوافق عليها ولكن فى حدود معينة فهو يقول أنه يمكن فقط قبول نتائج هذه النظرية المشائمة لو أننا قبلنا الفروض المقترحة التى يفترضها مالتس وأهمها أن الطبقة العاملة لا تستطيع التحكم فى زيادة اعدادها طالما زادت دخولها - وأن هذه الزيادة فى الاعداد تحدث دائما بمعدل أكبر من الزيادة فى الدخل . ويقول ميل : أنه من الممكن نضع افتراضات مختلفة لتخرج بنتائج أكثر تفؤلاً .

وبالطبع فنحن نعرف أن تحليل مالتس عن السكان قد تضمن أن الطبقة العاملة يمكن أن تنصرف بطريقة رشيدة وتحاول التقليل من انجاب الأطفال باتباع ما أسماه بالموانع الوقائية ، ولكن مالتس فى نفس الوقت الذى وضعه فيه هذا الاحتمال أبرز تشاؤمه بصورة واضحة وأستبعده تماما على أساس السلوك الفطرى لطبقة العمال فى الفترة التى عاصرها . كما أنه رفض رفضاً باتاً فلسفة جودوين المتفائلة . ونجد أن ميل يؤيد الاحتمال الذى استبعده مالتس وهو صراحة إلى أن التقدم الإقتصادى الذى يحدث منذ بداية الفترة الكلاسيكية قد أتى بتطور فى سلوك الطبقة العمالية ، أن هذه الطبقة صارت أكثر قدرة على التحكم فى زيادة اعدادها . ويذكر ميل أن الزيادة عدد المعلمين والتحسن فى مستوى

التعليم من الممكن أن يؤدي إلى نتائج أحسن لأنه يعتمد أن التعليم له أثر إيجابي في ترقية السلوك الإنساني . والظروف التي عاصرها ميل لم تكن تحتوى على الكثير من الأدلة التي يمكن أن تستخدم لإثبات هذا التحليل المتفائل وعلى ذلك فاننا نقول أن هذا الرأي من جانب ميل كان نبؤه منطقية أكثر منها تحليل مبنى على شواهد موضوعية وعلى هذا فان الصورة المشائمة التي وضعها مالتس عن السكان تختلف تماما عن تلك التي أوضحها جون ستوارت ميل فلقد أصبح هناك أمل في تحسن المستوى السلوكي للإنسان ، وأعتقد أنه قد يصبح هادراً على التحكم في زيادة اعداده . كما أن ميل يشير أيضا إلى نقطة أخرى وهي أن تمويل الاستثمارات الجديدة قد يتم من نصيب الأجور في الدخل - أى أن العمال أصبحوا قادرين على ادخار جزء من دخولهم وهذا ما استعمله تماما مالتس وغيره من الكتاب الكلاسيك . ويرجع هذا مرة أخرى إلى أن الفترة التي عاصرها ميل كانت فترة تقدم إقتصادي كبير وزيادة في الدخل الحقيقية للعمال .

تعقيب على المدرسة الكلاسيكية

تعرض الفكر الكلاسيكي لعدد من التغيرات الهامة فيما بين تاريخي نشر ثروة الأمم لآدم سميث ، مبادئ الإقتصاد السياسي لجون ستوارت ميل . وبالرغم من هذا فقد كانت هناك رابطة فكرية تصل ما بين جميع الكتاب الكلاسيك ، وكان موضوع يربطهم معا بصفة مستمرة هو موضوع النمو الإقتصادي والآثار المترتبة عليه . وحيث أن هناك تشابه (وليس تماثل) بين الظروف الكلاسيكية وبين ظروف البلدان النامية أو المتخلفة في عصرنا الحاضر فاننا سوف نناقش مدى الاستفادة التي يمكن أن تتحقق من نظرية النمو الإقتصادي الكلاسيكية لهذه البلدان .

وأول مسألة أهم بها الكتاب الكلاسيك في دراستهم للنمو الإقتصادي هي تركيز رأس المال بمعدلات مرتفعة في النشاط الصناعي .

والتحليل الكلاسيكى بشأن الحاجة إلى تركيز رأس المال فى النشاط الصناعى بمعدلات مرتفعة بسبب ظروف تناقص الغلة فى النشاط الزراعى يثير ثلاث نقاط فى غاية الأهمية بالنسبة للبلدان المتخلفة المعاصرة . النقطة الأولى أنه فى ظل الافتراضات الكلاسيكية الخاصة بثبات الأرض الزراعية وجود الفن الإنتاجى المستخدم فيها وتزايد الاعداد السكانية التى تعمل عليها فإن النشاط الزراعى لا يمكن فعلاً أن يكون محركاً أو دافعاً للنمو الإقتصادى ، بل أنه قد يعرقله بطريق مباشر من خلال تناقص الإنتاجية المتوسطة للعامل الزراعى وارتفاع أسعار السلع الغذائية وارتفاع مخرجات المزارعين التى قليلاً ما تستخدم فى استثمارات منتجة . النقطة الثانية ، أن عملية تركيز رأس المال فى النشاط الصناعى - الذى يتميز نسبياً بمرونته فى مواجهة التغيرات فى النشاط الإقتصادى ، وبقدرته على استيعاب التطورات المستمرة فى الفنون الإنتاجية - هى العملية الكفيلة بدفع النمو الإقتصادى على شرط أن يكون معدل تركيز رأس المال مرتفعاً بالدرجة التى تكفى للتغلب على آثار تناقص الغلة السائدة فى النشاط الزراعى . النقطة الثالثة ، أن بقاء معدلات الأجور منخفضة يعد شرطاً أساسياً لدعم واستمرار عملية تركيز رأس المال فى النشاط الصناعى الرائد للنمو الإقتصادى .

ولقد ظهرت فى الفترة التالية للحرب الثانية آراء تدافع عن التصنيع دفاعاً قوياً كحل لمشاكل البلدان المتخلفة . ويمكن أن نرى أن عدداً من الحجج الأساسية وراء حل التصنيع يتشابه جداً مع الحجج الكلاسيكية والتى استخدمت لصالح الصناعة وضد الزراعة منذ أكثر من قرن ، ومن أهمها سريان قانون تناقص الغلة فى الزراعة . ولم يكن هذا غريباً فى وقت ازدادت فيه المشكلة السكانية بشكل خطير فى الوقت الذى ظلت فيه الرقعة المزروعة من الأرض شبه ثابتة والفنون الإنتاجية المستخدمة فى الزراعة على حالتها البدائية ، وكذلك الكسل والتراخى لدى طبقة المزارعين وعزوفهم عن استخدام مخرجاتهم فى استثمارات منتجة فى النشاط الزراعى أو خارجه ، هذا بينما أن الصناعة إتيتح زيادة التخصص وتقسيم العمل واستخدام الآلة على نطاق واسع

وتفتح طرق عديدة للاستفادة من المستحدثات الفنية والأفكار العلمية فيكون نتيجة ذلك شيوع ظاهرة الغلة المتزايدة . كما تنبه الإقتصاديون إلى أن نسبة كبرى من أرباح الصناعة يعاد استثمارها في مشروعات جديدة مما يكفل استمرار النمو . بالإضافة إلى هذا فإن هناك حجج جديدة غير الكلاسيكية لتأييد التصنيع من أهمها مسألة الوفورات الخارجية التي تنمو مع المشروعات الصناعية ومن ثم تساهم في مزيد من النمو الإقتصادي . ومنها أيضا تدهور شروط أو معدلات تبادل السلع الأولية ومن ثم الحاجة إلى التصنيع^(١) . ولكن لعل من أبرز الأعمال التي استفادت من الفكر الكلاسيكي بصورة متكاملة نموذج آرثر لويس « للنمو الإقتصادي في ظروف عرض غير محدود من العمل » في ١٩٥٤^(٢) .

وفي رأينا أن تحيز الكلاسيك للصناعة لم يكن تحيزا غير علمي وإنما كان مؤسسا على تحليل علمي دقيق يعكس الظروف الواقعية ، ومن ثم كان اعتقادهم الجازم بأن الصناعة وحدها هي القادرة على دفع عجلة النمو الإقتصادي . ولهذا فإن الفكرة الأساسية التي يمكن أن تستخلص عموما من التحليل الكلاسيكي هي فكرة النشاط الرائد الذي يمكن أن يدفع عجلة النمو الإقتصادي ويؤدي إلى تهيئة الظروف لنمو الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، وليست فكرة التصنيع بالضرورة . وليس المقصد من هذا انكار الاهتمام الكبير الذي أبداه الكلاسيك نحو الصناعة ، فهذا شيء لا يمكن انكاره ، وإنما المقصود هو اخراج الفكرة الأساسية في التحليل الكلاسيكي إلى مكان الصدارة . وبهذا نضع اهتمام الكلاسيك بالصناعة على أساس أعم وأكثر شمولاً . بعبارة أخرى نستطيع أن نعرض التحليل الكلاسيكي في هذه الناحية في فرضين :

-
- (1) Raul Prebisch, "Commercial Policy in the Underdeveloped Countries" American Economic Review, Proceedings, May 1959 -see pp. 251-5 on industrialisation.
 - (2) A. Lewis, "Economic Development with Unlimited Supplies of Labour," The Moncheste School, May 1954.

الأول : إن النمو الإقتصادي يعتمد على النشاط الرائد .

الثاني : إن الصناعة هي النشاط الرائد لأن الزراعة تقع تحت ظروف معينة تعوقها من المساهمة في النمو .

والتحليل الكلاسيكي للعلاقة بين تراكم رأس المال والأرباح يثير أيضا عدة نقاط لها فائدتها للبلدان المتخلفة .

ولكن قبل أن نستطرد : يجب أن نسجل ملحوظة أساسية خاصة بالأطوار العام للتحليل . فالملاحظ أن غالبية الإقتصاديات المتخلفة مازالت تعتمد على المشروع الخاص بصفة أساسية ، ومع ذلك فهناك اتجاه عام معاصر نحو الاستعانة بالمشروع العام في عملية التنمية الإقتصادية . وبما لاشك فيه أن التحليل الكلاسيكي للعلاقة بين الأرباح وتراكم رأس المال يقتضي افتراض ظروف الاعتماد على المشروع الخاص ... ومع ذلك نجد أن بالامكان أحيانا الاستفادة من بعض جوانب هذا التحليل بالنسبة للمشروع العام أيضا .

لقد نظر الإقتصاديون من قبل الكلاسيك ومن بعدهم إلى الأرباح على أنها المحدد الأول أو الرئيسي لاستثمارات المشروع الخاص^(١) . ولكن ليس في هذا ما يستحق التعقيب بوجه خاص في هذا المجال ، فالربح هو الهدف الأساسي للمشروع الخاص كما أن الأرباح تلعب دورا هاما في تمويل الاستثمارات الجديدة لهذا المشروع . إن ما يستحق منا الملاحظة والمناقشة هنا الآتي :

أولا : اختيار الكلاسيك للتقدم التكنولوجي كعامل رئيسي محدد للأرباح وذلك بالرغم من أن هناك عديد من العوامل التي تؤثر فيها .

ثانيا : انهم تكلموا عن علاقة محددة بين الفن الإنتاجي المكثف لرأس المال من جهة ، ومعدل الأرباح - ومن ثم معدل التراكم الرأسمالي - من جهة أخرى .

(١) النوع الوحيد من المشروعات في الفترة الكلاسيكية ذلك أن المشروع العام لم يكن قد عرف

ثالثا : انهم قد افترضوا أن المصدر الرئيسى بل وربما الوحيد تمويل الاستثمارات هو الادخار الذى يقتطع من أرباح المشروعات . ومن ثم كان اهتمامهم لبحث توزيع الدخل القومى بين الربح والأنصبة الأخرى لعناصر الانتاج ، ولهذا اعتبروا أن العوامل التى تتحكم فى توزيع الدخل تتحكم أيضا فى النمو الإقتصادى .

والثلاث نقاط المذكورة ترتبط ببعضها كما أوضحنا فى عرضنا السابق لعناصر النمو فى التحليل الكلاسيكى . أما بالنسبة للنقطة الاولى فانها تؤكد وجود علاقة طردية بين تراكم رأس المال وارتفاع الكفاءة الإنتاجية داخل المشروع ففى ظل المنافسة الصافية لا يستطيع صاحب المشروع أن يحقق أية أرباح احتكارية على الإطلاق ، حيث يواجه منحنى طلب لا نهائى المرونة على منتجاته ولا يستطيع أن يتحكم اطلاقا فى الاسعار . ولكى يحصل صاحب المشروع على أرباح غير عادية فى هذه الظروف لابد أن يسعى إلى تقليل نفقة الإنتاج وذلك باستخدام المستحدثات الفنية فى العملية الإنتاجية ، أو إلى تقديم سلع جديدة تحوز طلب المستهلكين فى الأسواق . وبالتالي فان ارتفاع معدلات الارباح فى النموذج الكلاسيكى يرتبط بنمو الإنتاج مع انخفاض نفقات الوحدة المنتجة أو بنمو الانتاج من السلع الجديدة بقبل عليها المستهلكون . فى هذه الظروف لا تترك مجالا للشك فى أن ارتباط استثمار المشروع الخاص بالارباح إنما هو فى الواقع ارتباط بالكفاءة الإنتاجية . ويمكن أن نتصور أن نمو الصناعات المختلفة بمقدار معدلات تراكم رأس المال سيتوقف فى كل حالة على مدى القدرة على رفع الكفاءة الإنتاجية بما يعكس التطور المستمر فى الفنون الإنتاجية وملاءمة أذواق المستهلكين . وفى هذا ضمان طبيعى على أن الموارد الإقتصادية سوف توزع توزيعا أمثلا على الاستخدامات المختلفة داخل النشاط الإقتصادى ، ومن ثم ضمان على نمو الناتج القومى بأكبر معدلات ممكنة .

وهنا نأتى لحالة البلدان المتخلفة فى العصر الحاضر وما يمكن أن نستفيد من هذا التحليل فلا جدال فى هذه البلدان تستطيع أن تجنب الكثير من المكاسب باساعة أكبر قدر من المنافسة بين المشروعات الخاصة التى يعمل داخل أسواقها وأن تنهى كافة الظروف الملائمة لعملية التقدم التكنولوجى .

ومن الممكن الآن تناول حالة المشروع العام . وسوف نستبعد أولا تلك المشروعات العامة التي يقال - بحق أو بغير حق - أنها لا تهدف إلى تحقيق ربح أو فائض من نشاطها الإنتاجي . أما بالنسبة للمشروعات العامة التي يرجى تحقيق أرباح من وراء نشاطها الإنتاجي وينتظر منها أن تساهم في تمويل استثمارات فائنا نعتقد أن مفهوم الربح الكلاسيكي مازال يعتبر أصلح المفاهيم لها . فهذا المفهوم يؤكد ابتعاد المشروع العام عن هدف الإستغلال حيث يتم تسعير المنتجات على أساس شروط المنافسة الصافية ، كما أنه يؤكد أن نمو الاستثمارات التي مولت ذاتيا بأرباح المشروع العام يعكس الإرتفاع في كفاءته الإنتاجية . ومن ثم فإن مفهوم الربح الكلاسيكي سوف يساهم مساهمة فعالة خلال عملية التنمية في وضع الموارد الإقتصادية في أفضل الإستخدامات الممكنة وفي تحقيق أكبر معدل ممكن لنمو الدخل القومي . ومن الواضح أن هناك اتجاه في الفكر الحديث الخاص بالمشروعات العامة إلى تحقيق ما أشرنا إليه من ارتفاع الكفاءة الإنتاجية للمشروعات .

والتحليل الكلاسيكي الخاص بالعلاقة ما بين الفن الإنتاجي المكثف لرأس المال ومعدلات الربحية من جهة ، وبين معدلات الربحية ومعدلات تراكم رأس المال من جهة أخرى يؤكد وجود علاقة ارتباط بين معامل رأس المال الإنتاج ومعدل النمو الإقتصادي وترى مجموعة من الإقتصاديين المعاصرين أن ظروف البلدان المتخلفة تقتضي بمعيار أدنى كثافة رأسمالية للاستثمار . ومن ثم ينادون بتفضيل المشروعات التي تتميز بانخفاض معامل رأس المال / الإنتاج وبضرورة تشجيع الفنون الإنتاجية التي تتجه إلى تكثيف عنصر العمل في العملية الإنتاجية . وتستند هذه المنافسة إلى حجتيهما :

١ - ضآلة الموارد التمويلية Financial Resources للاستثمارات في البلدان المتخلفة بسبب انخفاض معدلات الادخار فيها بالإضافة إلى ضآلة التدفقات الرأسمالية من الخارج وعدم انتظامها .

٢ - الحاجة إلى إيجاد فرص توظيف للاعداد الوفيرة من العمال المتعطلين أو الذين يشتغلون في أعمال ضعيفة الإنتاجية .

ومن الناحية الأخرى فالتناجد من بين الإقتصاديين من يدافع عن معيار أعظم كثافة رأسمالية على أنه أفضل معايير الاستثمار للبلدان المتخلفة . وهذه الفئة من الإقتصاديين تأخذ بوجهة نظر مشابهة جداً لوجهة النظر الكلاسيكية التى سبق عرضها . فهم لا ينكرون أن البلدان المتخلفة تمنى من ضالة الموارد التمويلية التى يمكن توجيهها للاستثمار ، وانها أيضا من الوفرة النسبية فى عنصر العمل وشيوع البطالة المستمرة والسافرة . ولكنهم ينظرون إلى ما نظر إليه الكلاسيك فى أن اختيار الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال سوف يؤدى بلاشك إلى توزيع الدخل لصالح الأرباح . وحيث أن معظم المدخرات القومية تتولد من الأرباح وليس من الأجور التى ينفق معظمها على الاستهلاك فان القدرة على تمويل الاستثمارات (مقاسة بمعدلات الادخار الحقيقى) سوف تنمو فى الأجل الطويل خلال عملية التنمية بمعدلات أكبر فى حالة اختيار الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال . ولقد أبرز جالنسون ولبنشتاين تلك الفكرة بتأكيدهم أم معيار الاستثمار الملائم للبلدان المتخلفة هو معيار أعظم فائض للاستثمار بعد اقتطاع الأجور - أى ذلك المعيار الذى يستهدف تعظيم معدل الادخار وبالتالي معدل الاستثمار . ولذلك فهم يرون أن الاولوية فى الاستثمارات يجب أن تعطى لتلك المشروعات ذات الكثافة الرأسمالية جتى فى ظل ندرة رأس المال⁽¹⁾. وخلاصة هذه المناقشة أنه بينما أن اختيار الفنون الإنتاجية ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة يعد ملائما للبلدان المتخلفة فى بداية عملية التنمية وذلك لظروف الندرة الشديدة فى الموارد التمويلية والوفرة النسبية فى عنصر العمل إلا أن هذا المعيار يعتبر أقل ملائمة فى الأجل الطويل . والعكس بالنسبة للفنون الإنتاجية ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة والتى يترتب على اختيارها زيادة حده مشكلة تمويل الاستثمار فى بداية التنمية ولكنها فى الأجل الطويل تسهم فى خلق مقدرة تمويلية متزايدة وبالتالي يتحقق عن طريقها

(1) Galenson and H Leibenstien, "Investment Criteria, Productivity and Economic Development," Quarterly Journal of Economics, August, 1955.

معدل مرتفع للاستثمار^(٢).

والواقع أن البلدان المتخلفة في ظروف الدرة النسبية الشديدة لرأس المال سوف تضطر إلى اتباع أسلوب تكثيف العمل في بعض مجالات النشاط الإقتصادي . فحتى مع افتراض التنمية على أساس النشاط الرائد (دع جانباً أسلوب التنمية المتوازنة وما يتطلبه من موارد تمويلية فوق طاقة الاقتصاد المتخلف) وبافتراض الحصول على بعض القروض الاجنبية فإن من الصعب على البلد المتخلف أن يشرع في عملية التنمية على أساس تكثيف رأس المال في كافة الاستثمارات الجديدة . ذلك لأن مشاكل البطالة المستمرة والسفارة على مستوى الاقتصاد القومى قد تصبح في هذه الظروف من الحدة بحيث تقلل أو ربما تحو معظم المكاسب العائدة من اتباع أسلوب فنى للإنتاج يستهدف رفع معدلات النمو عن طريق تكثيف رأس المال إذن فهناك بداية قدر من التنسيق لا بد أن يتم ما بين الرغبة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة الدخل القومى والرغبة في رفع مستوى العمالة . وعلى ذلك فربما كان من صالح البلدان المتخلفة أن تتبع أسلوب تكثيف العمل في عمليات بناء رأس المال الإجتماعى فنحقق بذلك عدة أهداف هامة :

(أ) بناء رأس المال الإجتماعى بنفقة منخفضة نسبياً .

(ب) رفع مستوى العمالة في المراحل الاولى للتنمية ، ثم ارتفاع إنتاجية العمل بطريقة غير مباشر خلال عملية التنمية كنتيجة لبناء رأس المال الإجتماعى .

(ج) ربما كان من الممكن في هذه الظروف اتباع أسلوب تكثيف رأس المال في معظم الاستثمارات الجديدة في الأنشطة المنتجة بصفة مباشرة Directly Productive Activities مما يتيح الحصول على مزايا هذا الأسلوب الإنتاجى من رفع الإنتاجية لعنصر العمل ومعدلات الادخار ومن ثم رفع معدلات الاستثمار

(٢) أطر ملخص لمناقشة اختيار الصون الإنتاجية المكثفة لرأس المال : عبد الرحمن يسرى أحمد ، « دراسات في التنمية الإقتصادية » ، ص ١٦٢ ، ص ١٨٨ (معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٧٣) .

والمسألة الثانية التى اهتم بها كتاب المدرسة الكلاسيكية هى التقدم المستمر فى الفنون الإنتاجية (التكنولوجيا) وأهميته للنمو الإقتصادى والحجج التى يستند إليها التحليل الكلاسيكى تعد قوية للغاية وهى فى غاية الأهمية للبلدان المختلفة التى تسعى جاهدة لتنمية إقتصادياتها فى العصر الحاضر . فامكانية

زيادة كميات الإنتاج مع تخفيض النفقات الحقيقة مسألة جوهرية لتقدم الصناعات ونموها فى البلدان المختلفة وتمكنها من منافسة السلع الأجنبية فى الاسواق المحلية بل وللخروج إلى حيز المنافسة فى الأسواق الأجنبية بعد حين . كما أن الأخذ بالفنون الإنتاجية المتقدمة فى الصناعة وما يلى ذلك من تحقيق زيادة الانتاج وتناقص فى النفقات يلقى ويقلل من آثار قوة تناقص الغلة التى تحدث فى النشاط الزراعى .

وعموما فإن اضطراد تقدم الفن الإنتاجى يعتبر العنصر الرئيسى المهيء لانتقال الاقتصاد المتخلف من ظروف الاعتماد على الصناعات الحرفية والصناعات الصغيرة إلى ظروف الصناعات الكبيرة التى يشيع فيها مزيد من التخصص وتقسيم العمل وترتفع فيها درجة المهارة العمالية والمقدرة على التنظيم والابتكار . وأتينا لنجد فى كتابات العديد من المعاصرين ما يبرز الأهمية البالغة لتقدم الفن الإنتاجى . وقد نشر هنا إلى هاجن Hagen الذى يعتقد أن الاعتماد الشائع بعملية تكوين رأس المال والقول بارتكاز النمو الإقتصادى عليها إنما هو أمر مبالغ فيه حيث أن أهمية هذه العملية إنما ترجع إلى ارتباطها بالتقدم التكنولوجى . ويعتقد هاجن أن عملية التنمية الإقتصادية تتضمن تحويل المجتمع من مرحلة الركود التكنولوجى إلى مرحلة التقدم التكنولوجى المستمر . فالمرحلة الأخيرة هى التى تميز البلدان المتقدمة إقتصاديا وفيها يتكرر حدوث

(١) نحن لم نقصد مناقشة مشكلة اختيار الفن الإنتاجى من جميع أوجهها فى هذا المجال وإنما كنا نبحث فقط فى بعض الجوانب المتعلقة بالتحليل الكلاسيكى كما يدل سياق العرض السابق . أنظر عرض تفصيلى للجوانب الموضوع فى :

- عمر عى الدين ، التنمية والتخطيط الإقتصادى (دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٢)
الفصلين الثانى عشر والثالث عشر .

التطورات التكنولوجية على فترات متقاربة ، وفي هذه الظروف قد يرتفع متوسط إنتاجية العامل بمعدل متضاعف كل عقد من الزمن . وبعبارة أخرى فهو يعتبر أن عملية التنمية الاقتصادية هي في الواقع عبارة عن عملية تقدم تكنولوجي^(١) . وكذلك نجد فرتادو C. Furtado يعتقد أن عملية التنمية الاقتصادية ليست إلا سلسلة من التغيرات في الطرق والنسب التي تخرج بها عناصر الإنتاج بغرض رفع إنتاجية العمل بصورة ملموسة ، ويرى ان استمرار التنمية يتطلب ادخال تجديدات تكنولوجية مستمرة^(٢) .

ولكن بالرغم من اهتمام الكلاسيك بتقديم الفن الإنتاجي - التقدم التكنولوجي - إلا انهم لم يضيفوا عليه مثل هذه الاهمية البالغة التي نجعل منه المحرك الاساسي لعملية التنمية . ففي تحليلهم - كما ذكرنا من قبل - اعتقاد بأن عمليتي تراكم رأس المال وتقدم الفن الإنتاجي تسيران معاً فلا يمكن التحدث عن أحدهما دون الاخرى . وفي الواقع أن هذه النظرة لها ما لها وما عليها . فمن ناحية نجد أن معظم المستحدثات الفنية يتطلب تكثيف رأس المال فعلاً ولكن من ناحية أخرى لا تستطيع أن تنفى أن هناك وسائل لتطوير الفنون الإنتاجية بالاعتماد على عنصر العمل ، ولن نبالغ إذا قلنا أن معظم البلدان المتخلفة تعاني من وفرة نسبية في العمل وهي في أشد الحاجة لا ستكشاف مزيد من هذه الوسائل التي تساهم في رفع الإنتاجية العمالية دون الحاجة إلى تكثيف رأس المال .

ومع ذلك يلاحظ أن مشكلة تخلف الفن الإنتاجي في البلدان المتخلفة لا ترجع فقط إلى أسباب فنية بحتة وإنما هي أيضاً دالة لعوامل عديدة إقتصادية

(1) E. E. Hagen, "Theory of Economic Development", Economic Development and "Cultural Change, April, 1957.

(2) G. Furtado, "Capital Formation and Economic Development," Article reprinted in : The Economics of Underdevelopment, A. N. Agarwala and S.P. Singh (ed); N.York, 1963 pp. 309-337.

وعلمية وإجتماعية وسياسية^(١). الإفتقار إلى رأس المال يمثل عقبة في سبيل استيعاب الكثير من المستحدثات الفنية في مجال الصناعة . والتخلف العلمي يعكس في شكل ندرة المخترعات والمستحدثات الفنية التي تلائم الظروف الاقتصادية للمجتمع المتخلف كما ينعكس في انخفاض المقدرة على تطوير الفنون الإنتاجية المستوردة . والعوامل الإحتاجية تلعب دوراً كبيراً في تهيئة المناخ الملائم للبحث العلمي والابتكار ، وكذلك أيضا العوامل السياسية . ولو رجعنا إلى الفترة الكلاسيكية (١٧٥٠ - ١٨٥٠) لوجدنا أن بريطانيا وبعض البلدان الأوربية كانت حينذاك أحسن حالا بكثير من البلدان المتخلفة المعاصرة من ناحية القدرة الذاتية على التقدم في الفنون الإنتاجية . ففى خلال هذه المرحلة كان هناك فيض هائل من الإختراعات (خاصة في بريطانيا) والعديد من الجمعيات العلمية الأهلية والقوانين التي تحمى وتنظم حقوق الإحراع والرعية من ناحية رجال الصناعة في تقديم السلع الجديدة للمستهلكين وفي تخفيض نفقات الإنتاج بشكل مستمر في جو من المنافسة الكاملة . وبسبب هذه الظروف جميعاً لم يهتم الإقتصاديون الكلاسيك كثيراً ببحث محددات التقدم التكنولوجي بل واعتبروا أنه من الأمور التي تحدث بصفة تلقائية فوجهوا أنظارهم وبخنتهم إلى مسألة استيعابه عن طريق عملية تركيب رأس المال . هذا الموقف الكلاسيكي يجب أن يميز بوضوح عن الموقف الحالى للبلدان المتخلفة التي تحتاج أولاً إلى تهيئة الظروف الملائمة للتقدم التكنولوجي - أو إحداث ثورة تكنولوجية كما يقال أحيانا .

والمسألة الثالثة التي استرعت انتباه الكلاسيك هي اتساع الأسواق ونغد في التحليل الكلاسيكي كثيراً من النقاط التي يستفاد منها بطريق مباشر في التحليل الحديث للمتمية .

فما من شك أن اتساع نطاق السوق سواء الداخلية أو الخارجية سوف يتيح للبلدان المتخلفة تنمية دجولها القومية بمعدلات أكثر ارتفاعا . ولكن ثمة

(1) R. S. Eckaus, "Technological Change in the Less Developed Areas", in Development of the Emerging Countries, The Brookings Institution, 3rd print, 1963 pp. 120-152.

مقارنة ينبغي أن تعقد فيما بين وضع البلدان الأوروبية في الفترة الكلاسيكية والبلدان المتخلفة المعاصرة . ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت بريطانيا وبلدان أوروبا الغربية تشهد فترة تحول صناعي كبير ارتبط باتساع الأسواق الداخلية بصفة مطردة مع نمو القوة الشرائية والتحسين المستمر في شبكة المواصلات والاتصالات الحديثة . أما البلدان المتخلفة في عصرنا فهي تعاني من ضيق الأسواق الداخلية لعدم توافر العناصر المذكورة نفسها أى بسبب انخفاض متوسطات الدخول الفردية وعدم اكتمال أو انتظام شبكات المواصلات والاتصالات الداخلية بالإضافة إلى هذا كان منتجات الصناعات النشئة في البلدان المنخفضة تعاني من ضيق نطاق السوق الداخلية نتيجة منافسة المصنوعات المستوردة من البلدان المتقدمة وذلك بالرغم من فرض القيود الجمركية الشديدة في معظم الأحوال .

كما أن اعتقاد الكلاسيك بأن انفتاح السوق الخارجية (قيام التجارة الخارجية) يتيح للبلد أن يتخصص في الصناعات التي يتميز فيها نسبياً وأن يحقق بالتالي مكاسب التخصص وتقسيم العمل الدولي فينمو إنتاجه بمعدلات مرتفعة نسبياً عن حالة الإقتصاد المغلق ، هو اعتقاد له ما يؤيده من دلائل واقعية خلال القرن التاسع عشر⁽¹⁾.

ولكن الملاحظة الرئيسية هنا أن بريطانيا والبلدان المتقدمة في غرب أوروبا كانت في القرن التاسع عشر متقدمة إقتصادياً وتكنولوجياً عن البلدان العالم وتمكنت في ظل هذه الظروف وبمعاونة سياسة الحرية التجارية والتطور الثوري في المواصلات البحرية العالمية آنذاك من أن تسيطر شبه تامة على الأسواق في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية هذه الظروف كما نرى متميزة بذاتها وبعيدة كل البعد عن الظروف التجارية الخارجية للبلدان المتخلفة المعاصرة فهذه الأخيرة تعاني من ضيق السوق الخارجية وعدم استقرارها لأسباب أخرى تجعل معظم

(1) W Schlote, British Overseas Trade, Oxford 1952.
R prebisch, "Development Problems of the Peripheral Countries and the Terms of Trade", U.N. study reprinted in J Theberge (ed) Economics of Trade and Development pp. 287-289 London 1968

الكتاب يجمعون عن التفكير في امكانية التنمية الاقتصادية عن طريق نمو التجارة الخارجية^(١). وأهم هذه الأسباب أن صادرات البلدان المتخلفة تتألف من السلع الأولية وأن الطلب الخارجى عليها الذى يأتى من جانب البلدان الصناعية المتقدمة يتميز بصفة مرونة وبانكماشه تدريجياً مع اكتشاف بدائل صناعية للمخامات الطبيعية ، والتقدم التكنولوجى الذى يتيح امكانية إعادة استخدام المخامات التى سبق تصنيعها وتخفيض نسبة المستخدم من بعض المخامات فى الناتج النهائى ، وكذلك ارتفاع الدخل فى البلدان المتقدمة وانخفاض نسبة المتفق منها على السلع الغذائية الزراعية (قانون نجل) .

وبالنسبة لصادرات بعض السلع الصناعية التى نجحت البلدان حديثة العهد بالتصنيع فى إنتاجها فقد قيل أنها لا يمكن أن تغزو الأسواق العالمية على أى نطاق كبير بسبب المنافسة الشديدة التى تلقاها من جهة السلع المماثلة التى تنتجها البلدان الصناعية المتقدمة بجودة أكبر أو نفقة أقل وبالإضافة إلى هذا فإن بعض السلع الصناعية التى استطاعت الصناعات الحديثة الناشئة فى البلدان المتخلفة ان تتفوق فيها نسبياً - مثل المنسوجات القطنية والمنتجات الجلدية وبعض السلع الاستهلاكية البسيطة - تتعرض لنظام جمركى شديد فى أسواق البلدان المتقدمة^(٢) . ولكن هل التسليم بصحة هذه المناقشة يعنى التسليم بعدم جدوى أو عدم إمكانية تنمية السوق الخارجية للبلدان المتخلفة مستقبلاً ، ومن ثم تنمية اقتصاديات هذه البلدان على أساس الحد الأدنى من المعاملات مع العالم

R Prebisch, "Development Problems of the peripheral Countries and the Terms of Trade", U.N study reprinted in J Theberge (ed) Economics of Trade and Development pp. 187-289 London 1968.

وكذلك : راجعاً لوركنس R Nurkse « نقاط من التجارة الدولية والتنمية ، ترجمة د حلال أمين (الناشر الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع - القاهرة ١٩٦٩) صفحات ٣١ ٣٢ .

الخارجى ... ويلاحظ أن الكثير من البلدان المتخلفة قد شرعت فعلا فى تنمية إقتصادياتها على أساس إقامة صناعات بديلة للواردات بدلا من أن تهتم بإقامة صناعات للصادرات الأمر الذى قد يترتب عليه مستقبلا انكماش حجم التجارة الخارجية .

ونجد ان عدداً من الاقتصاديين المعاصرين يتشكك فى أهمية التجارة الخارجية للبلدان المتخلفة بل يعتقد أنها قد تعرقل النمو الاقتصادى لها وتزيد فجوة التخلف بينها وبين البلدان المتقدمة ، وكذلك يستحسن نخل التصنيع للاقتصاديات المتخلفة وذلك بالاعتماد على السوق الداخلية قدر الامكان .

ولكن من الناحية الأخرى نجد ان هناك اتجاه مضاداً يتزعمه هابرلر يرى بأن تنمية التجارة الخارجية على أساس الكفاءات النسبية (الأسس الكلاسيكية) لا يتعارض بل يساهم فى التنمية الاقتصادية مساهمة فعالة - حتى بافتراض تخصص البلدان المتخلفة فى السلع الأولية .

ولن يسمح المجال الحالى باستعراض آراء كل من الطرفين أو تحليلها ، كما اننا لا نستهدف فى هذا البحث الدفاع عن رأى الكلاسيكى بغض النظر عن وزنه العلمى بين الآراء الأخرى . فما لاشك فيه ان النظرية الكلاسيكية فى التجارة الخارجية قد لاقت هجوما عنيفا - تستحقه - فى بعض فروضها الأساسية ولكننا لا نستطيع أيضا أن ننكر أن مبدأ التخصص الدولى القائم على الكفاءات النسبية مازال متينا فى أجوهره وصالح بلاشك لتفسير بعض مكاسب التبادل الدولى ، حتى بالنسبة للبلدان المتخلفة .

ومجمل القول ان التشاؤم الذى أظهره عدد من الكتاب بشأن السوق الخارجية للبلدان المتخلفة ودورها فى التنمية الاقتصادية قد يكون له بعض ما يبرره على أساس الظروف العديدة التى أحاطت بعرض السلع الأولية والطلب عليها دوليا خلال معظم سنوات القرن الحالى ولكن اهمال تنمية السوق الخارجية حاليا أو مستقبلا على هذا الأساس ليس له ما يبرره فالنظرة الموضوعية السليمة تقتضى من الاقتصاديين توجيه جانب من تفكيرهم وأهتمامهم إلى اصلاح الاختلال الذى يعانى منه قطاع التجارة الخارجية فى البلدان المتخلفة .

وبالتالى فان من الممكن للسوق الخارجية أن تقوم بدور هام فى تنمية الاقتصاديات المتخلفة . ولا نبالغ إذا قلنا ان البلدان المتخلفة تستطيع أن تحنى كثيراً من المكاسب لو تمكنت من حماية صناعاتها الناشئة على أساس ما قد يكون لهذه من ميزات نسبية مستقبلاً^(١) .

أخيراً اهتم الكلاسيك بصلاحية المناخ الاقتصادى والاجتماعى للنمو متمثلاً فى عدم تدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى وسيادة الحرية التجارية والمنافسة الصافية وهذا له أهمية كبرى لا تقل ، بل وربما تزيد عن أهمية العناصر الأخرى . ذلك لأن كل ما من شأنه أن يؤثر فى المناخ الملائم للنشاط الاقتصادى سوف يؤثر فى كل عنصر من عناصر النمو السابقة بطريق مباشر أو غير مباشر . ولقد كانت الأفكار الكلاسيكية الخاصة بالحرية الاقتصادية والمنافسة الصافية محلاً للانتقاد فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ثم تعرضت فيما بعد الحرب العالمية للهجوم الشديد . فوجد الاقتصادى الألمانى ليست فى أواخر القرن التاسع عشر يهاجم حرية التجارة بحجة عدم ملائمتها للبلدان التى مازالت صناعاتها تمر بمراحل نشأتها الأولى (مناقشة حماية الصناعات الناشئة) .

أما سياسة عدم التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى الداخلى فلقد تعرضت أيضاً للانتقاد من جانب الكاب ذوى النزعات الاشتراكية وكانت الحججة الأساسية لديهم هى أن قوى السوق الحر لا تضمن عدالة توزيع الدخل القومى وأنها بذلك لا تضمن استمرار أو استقرار النمو الاقتصادى واتجهت آراء هذه المجموعة إلى تحييد التدخل الحكومى لضمان حصول الطبقة العاملة على نصيب أكبر من الدخل القومى .

(١) انظر مثلاً مقالة مير التى تولى فيها انتقاد آراء مودال المشائمة بشأن حرية البلدان المتخلفة .

G. Meir "International Trade and International Inequality" Oxford Economic Papers October 1958.

أنظر أيضاً : عبد الرحمن يسرى أحمد ، مقدمة فى الاقتصاد الدولى (بيروت ١٩٧٤) الفصل السابع

وفي خلال أزمه الكساد الكبير في أوائل الثلاثينيات أنفاضلت دعائم الاقتصادية . فمع ظهور المعدلات المرتفعة من البطالة وكساد النشاط الانتاجي اتضح بشكل لا يقبل الجدل أن قوى السوق الحرة لا تستطيع وحدها أن تحافظ على ظروف التوظيف الكامل دائما ، وأنه إذا ما حدث اختلال في توازن الاقتصاد فانه قد يمضى زمن طويل قبل أن تستطيع هذه القوى بمفردها أن تعيد الأمور إلى سيرتها الأولى كما أصبح لدى معظم الاقتصاديين شك كبير أيضا في قدرة السوق الحرة وحدها على حمل مسؤولية النمو الاقتصادى مستقبلا دون تكرار للازمات الدورية العنيفة . ويمكن أن يقال أن فلسفة الحرية الاقتصادية المطلقة قد تهاوت تماما في العالم الغربى منذ الثورة الكينزية التى ارتضت التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى القائم على المشروع الخاص وصاغت القالب النظرى الملائم لشكل هذا التدخل .

هذه لمحة خاطفه عن تطورات البيئة الاقتصادية فى البلدان المتقدمة وانعكاساتها على الفكر الاقتصادى بشأن الحرية الاقتصادية والمنافسة الصافية اللتين تحددان معا طبيعة المناخ الملائم للنمو فى التحليل الكلاسيكى .

وبالنسبة للبلدان المتخلفة فلم يكن لدى معظمها فرصة الاختيار بين الحرية الاقتصادية وغيرها خلال اعتناق بريطانيا وكتلة البلدان الغربيه المتقدمة لهذه السياسة . فلقد كان معظم البلدان المتخلفة يقع تحت السيطرة السياسية والاقتصادية المباشرة أو غير المباشرة لهذه القوى الاقتصادية والسياسية . وكان من نتائج هذه السياسة ان فتحت أسواق للبلدان المتخلفة على مصارعها أمام المنتجات الصناعيه للبلدان المتقدمة ، فتفوضت صناعاتها الحرفية والقديمة ولم تستطيع صناعتها الناشئة أن تقف على أقدامها فى هذه الظروف . ومن ناحية أخرى تدفقت بعض رؤوس الاموال من البلدان المتقدمة لى تستثمر بنجاح فى نشاط الانتاج الأولى فى البلدان المتخلفة . وكان من نتيجة هذا كله أن صارت البلدان المتخلفة فى حالة تبعية إقتصادية للبلدان المتقدمة . وفى داخل البلدان المتخلفة لم تقم الحكومات الممثلة لسلطة الاستعمار أو الحكومات المستقلة صوريا بأى تدخل فى النشاط الاقتصادى بهدف اصلاح الهيكل الاقتصادى المختل . وكان معظم نشاط هذه الحكومات مركزا نحو خدمة نشاط

الانتاج الاولى الذى قامت فيه معظم الاستثمارات الاجنبية والدخلى ساهم بنسبة كبرى فى الدخل القومى وبالإضافة إلى هذا كان هناك بعض الاستثمارات المتناثرة فى رأس المال الاجتماعى .

وفى ظل هذه الأوضاع التى استمرت قرابة قرن من الزمان أو أكثر فى بعض الحالات لم تتقدم الأحوال الاقتصادية فى البلدان المتخلفة إلا قليلا بل على العكس لقد اتسعت الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة . وكان رد الفعل الطبيعى لدى البلدان المتخلفة بعد عتاهوى سياسة الحرية التجارية فى العالم الغربى فى الثلاثينيات ثم بعد حصولها على استقلالها السياسى فى غضون الأربعينات والخمسينات متمثلا فى ظهور اتجاه واضح للتدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى ، وذلك بهدف وضع سياسات قومية ترمى إلى الإسراع فى تحقيق التنمية الاقتصادية . وأدى التدخل الحكومى فى النشاط الإقتصادى فى كثير من البلدان المتخلفة إلى الاهتمام ببناء رأس المال الاجتماعى وبعض المشروعات الإنتاجية الثقيلة التى لا يستطيع المشروع الخاص القيام بها ، كما أدى التدخل أحيانا إلى محاولات لتوجيه نشاط المشروع الخاص عن طريق السياسات المالية والنقدية والتدخل فى سياسات الأسعار والأجور .

ولكن مثل هذه الانماط من التدخل الحكومى لم تبتعد كثيراً فأسسها الفلسفية عن النمط الغربى الذى ساد فى بلدان أوروبا الغربية بعد اجتياز فترة الكساد الكبير ومع ذلك ففى قسم آخر من البلدان المتخلفة اتجهت الحكومات إلى التدخل فى الشؤون الاقتصادية بشكل أكثر عمقا فوضعت العديد من القيود على حرية المشروع الخاص وقامت بانشاء المشروع العام وتدعيمه بشكل يمكنه من السيطرة على الإقتصاد القومى . وفى عدد من هذه البلدان قامت الحكومات بانشاء أجهزة للتخطيط الإقتصادى وذلك بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية فى نطاق خطة جزئية أو شاملة . أما فى ناحية سياسة التجارة الخارجية فقد اتجهت معظم البلدان المتخلفة فى فترة ما بعد الحرب الثانية إلى اتباع سياسات حمائية شديدة بعضها يستهدف حماية الصناعات الناشئة وبعضها يسعى لإقامة صناعة بديلة للواردات بغض النظر عن المزايا النسبية وبعضها

يهدف تقييد الطلب على العملة الأجنبية البادرة أو يهدف تعظيم الحصيدلة الجمركية .

وخلاصة القول هي أن أحد الشروط التي افترضها الكلاسيك لضمان المناخ الملائم للنشاط الإقتصادي الا وهو حرية النشاط الإقتصادي الخاص غير موجود في الظروف المعاصرة للبلدان المتخلفة . وليس هذا فقط بل وأنه من المتيقن أن توافر هذا الشرط بالشكل الكلاسيكي الأصلي لن يساهم في الاسراع بالتنمية الإقتصادية بل قد يعرقلها بسبب ظروف التخلف الإقتصادي على كل من المستوى المحلي والعالمي .

ولكن قد يتعين على الإقتصاديين في البلدان المتخلفة أن يتوقفوا برهة ليضعوا تقييما علميا لتجربة التنمية الإقتصادية في بلدانهم في ضوء الظروف التي تشكل المناخ المحيط بالنشاط الإقتصادي ، وليتسألوا (كل وفقا لظروف بلده بالطبع) عما يمكن أن يتحقق مستقلا مع مزيد من التدخل الحكومي أو في ظل التخطيط الإقتصادي الكامل ويقارنوه بما يمكن أن يتحقق لو خفت حدة التدخل الحكومي وأعطيت فرصة أكبر مرة أخرى للمشروع الخاص .

وبخلاف هذه المسائل فقد رأينا اهتمام الكلاسيك البالغ بالمشكلة السكانية كاحدى المشاكل التي تسبب في افساد المناخ الملائم النمو الإقتصادي .

ولقد أوضح التحليل الكلاسيكي آثار هذه المشكلة الإجتماعية على النشاط الإقتصادي من ناحية تناقص الغلة في القطاع الزراعي وارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية ومن ثم إعادة توزيع الدخل القومي لصالح ملاك الأراضي . بالتالى أمكن الربط ما بين المشكلة السكانية والنمو الإقتصادي وبالنسبة للبلدان المتخلفة المعاصرة سنجد أن المشكلة السكانية أصبحت أكثر حدة بكثير عما كانت عليه في البلدان الأوربية خلال الفترة الكلاسيكية . كما أن التحليل الحديث لهذه المشكلة أظهر لها آثارا أكبر من تلك التي أظهرها التحليل الكلاسيكي . ولقد أمكن أيضا تحديد أثر التزايد السكاني السريع على معدلات الادخار وعلى هيكل الاستثمار ومعدل النمو بشكل أكثر دقة من التحليل الكلاسيكي . والواقع أن الأثر الكلاسيكي للنمو السكاني التي يمكن التسليم به

جزئياً فقط . فالانتعاج السكاني الحال في معظم البلدان المتخلفة يؤدي إلى تزايد الاعداد العاملة في القطاع الزراعي . وهناك وفرة من الأدلة على أن هذه الظاهرة السكانية في ظل ظروف الركود التكنولوجي : النشاط الزراعي - تؤدي فعلاً إلى تناقص الغلة بشكل واضح . أما مسأله اعاده توزيع الدخل لصالح ملاك الأراضي كنتيجة لارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية فهي محل مناقشة حيث تتدخل عوامل خاصة بالسوق الخارجي في تحديد أسعار العديد من السلع الزراعية في البلدان المتخلفة وقد تؤدي إلى ندهورها أو ارتفاعها بغض النظر عن ظاهرة تناقص الغلة وتزايد النفقة . كما أن زيادة الطلب على السلع الغذائية الزراعية في البلدان المتخلفة التي تعاني من المشكلة السكانية قد لا تتسبب في دفع أسعار هذه السلع لأعلى حيث أن الحكومات قد تتدخل من الناحية الأخرى فتنضج حداً أقصى لاسعار السلع الضرورية للمستهلك . هذا بالإضافة إلى أن الصناعة في البلدان المتخلفة المعاصرة قد أصبحت لأسباب عديدة مصدراً لارتفاع الاسعار أكثر من الزراعة .

وكما تبينت خطورة المشكلة السكانية على التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة المعاصرة فقد اتفقت جمع الآراء على أن تعبئة الجهود في مواجهتها ضرورة أساسية من ضرورات التنمية . ولقد تركزت معظم الجهود في البلدان المتخلفة على اكتشاف أنسب الوسائل لتحديد النسل ونشر استخدامها بين الطبقات العاملة عن طريق التوعية أو عن طريق إتاحتها مجاناً ولكننا إذا رجعنا إلى الكلاسيك لوجدنا انهم لم يعتقدوا بإمكانية تنظيم أو تحديد النسل للطبقة العاملة ولهذا كان سلاحهم الأول في مواجهة المشكلة السكانية وتلافي بعض أضرارها السلبية هو زيادة الإنتاج عن طريق التركيم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي كما سبق وشرحنا . وإذا ما طرح التشاؤم المألوس جانباً فاننا^(١)

(١) لا يمكن انكار أهمية التحليل المائتس للسكان إلا أن بالامكان رفض الحلول التشاؤمية المائتسية في أي تحليل حديث للمشكلة السكانية في ظروف التنمية الاقتصادية ، على أساس ان الحروب والأوبئة وانحماصات تعمر جميعاً في عداد الظواهر الخارجية العشوائية بالنسبة للإقتصادى . هذا بالإضافة =

نستطيع أن نقول أن الكلاسيك لم يشغلوا أنفسهم بالبحث عن حلول للمشكلة من الناحية السكانية البحتة وإنما اهتموا بمواجهتها عن طريق زيادة الانتاج القومى . هذا الموقف الكلاسيكى كما نتصوره يجب أن يميز بوضوح عن الموقف الحالى الذى يتخذه العديد من الكتاب الذين يتطرقون إلى المشكلة السكانية من حيث تركيز اهتمامهم فى البحث عن أنجح الوسائل لتنظيم النسل ، والشطط أحيانا فى بعض الاقتراحات غير الواقعية مثل الاجهاض أو التعقيم فى بلدان لها قيم دينية أو أخلاقية راسخة (بالرغم من تخلفها الإقتصادى) .

وربما كانت وجهة نظر كولن كلارك^(١) التى عبر عنها فى أوائل الخمسينات (١٩٥٣) هى أقرب ما يمكن أن يتفق مع وجهة النظر التى نستخرجها من

مناقشة التحليل الكلاسيكى للسكان - الا وهى ضرورة مواجهة مشكلة السكان بزيادة الإنتاج . فالارتكان على رأى الشائع بأن المشكلة السكانية هى سبب التخلف إنما يمثل محاولة للهروب من الواقع فى البلدان المتخلفة التى تعاني من العديد من المشاكل الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والتى تجذبها بشدة إلى :أثرة التخلف الخبيثة .

أما المسألة الأخرى المؤثرة فى المناخ الملائم للتنمية الاقتصادية والتى أبدي الكلاسيك انزعاجا بشأنها فهى تتعلق بسلوك ملاك الأراضي الزراعية . وهذه المسألة لها أهميتها فى جميع البلدان المتخلفة التى يحتل القطاع الزراعى فيها مكانة كبرى من حيث المساهمة فى الناتج القومى والعمالة . وفى الواقع فإننا نجد فى البلدان المتخلفة اتجاهها شبه عام من أصحاب الملكيات الزراعية للابقاء على

- إلى أن هذه الحلول الشائمية تمثل تصور اسائى أكثر منه إقتصادى لكيفية حلوث التوازن السكانى و الأجل الطويل جداً ، وفى العصر الحاضر قد يتوفر لأى مجتمع إنسانى فى ظروف التعاون الدولى ما يكفى لمواجهة أخطار العديد مما أسماه مائس ملوانع الانجائية .

(١) أنظر وجهة كولن كلارك : :

Golin Clark. "Population and the Living Standards," International Labor Review, 1953, reprinted in Agarwala and Singh, Economics of Underdevelopment, N, York, 1963.

الوسائل التقليدية المستخدمة في الزراعة ، ومرونة ضئيلة في الاستجابة للتغيرات في أسعار الحاصلات الزراعية ، واتجاه نحو استخدام مدخراتهم في استثمارات قليلة الانتاجية أو غير منتجة . فقليل من هؤلاء الملاك من يجازف بالاستثمار في نواحي النشاط الزراعي التقليدي . ويرجع الفضل إلى مالتس في المناداة بضرورة اصدار تشريعات للاصلاح الزراعي بهدف حفز ملاك الاراضي على زيادة انتاجهم وربما كان هذا فعلا هو الحل الامثل لكثير من مشاكل القطاع الزراعي الراكد في البلدان المتخلفة المعاصرة^(١).

وهذا الحل بالإضافة إلى مساهمة الحكومة في اصلاح عمليات الري والصرف وتحسين نوعيات الحاصلات الزراعية وادخال زراعات جديدة والمساعدة في تسويق الانتاج يمكن أن يؤدي إلى ثورة داخل النشاط الزراعي التقليدي في البلدان المتخلفة ، وارتفاع الانتاجية داخل النشاط الزراعي ومع إزالة الجمود أو الركود الذي يهيمن عليه يمكن أن نتوقع أن ترتفع مساهمة ملاك الاراضي في عملية التنمية الاقتصادية بدلا من أن يكون سلوكهم معرقلا لها^(٢).

(١) انظر مالتس (principles) من ٣٧٣ .

(٢) A.T.Mosher, "Research on Rural Problems" published in

Development of the Emerging Countries وأنظر أيضا دور الزراعة في النمو

K.ohkawa and H.Rosovsky, "The Role of اليابان و الاقتصادى المائل

Agriculture in Modern Japanese Economic Development" ,

Economic Development and Cultural Change, October, 1968.

الفصل الثالث عشر
مؤسس المدرسة الماركسية
كارل ماركس
(١٨١٨ - ١٨٨٣)

توجهت معظم مناقشات ماركس الحادة ضد الفكر الكلاسيكي فهاجم طريقة التحليل الاقتصادي التي كان يتبعها الكتاب الكلاسيك كما هاجم النتائج التي توصلوا إليها . ولكن على الرغم من هذا العداء تجاه الفكر الكلاسيكي فإن المتبع لتطور النظرية الاقتصادية سوف يجد أكثر من دليل على أن ماركس قد استعان به كثيرا .

وعلى الرغم من أن ماركس طور وحوّر في الأفكار الكلاسيكية وأدخل في معظمها معان جديدة إلا أنه أورث جوهر تحليله من الاقتصاديين الكلاسيك .
لقد فتح ماركس مرة أخرى مناقشة الأسئلة الكلاسيكية الشائعة وخاصة تلك التي تبحث في القوانين التي تحكم توزيع الدخل وكيف تؤثر في امكانيات النمو الاقتصادي في الزمن الطويل .

كما أنه استمر أيضا على المنهج الكلاسيكي الأول في نظرية القيمة فأعزى القيمة للعمل بطريقة تتوافق كثيرا مع النظرية الريكاردية .

وبالإضافة إلى هذا فإنه أتم تحليله لتوزيع الدخل في إطار طبقات اجتماعية وارتبطت بطريقة الكلاسيك في التسليم بسلوك الرأسمالي الذي يستهدف الارباح ومع كل ذلك فإن الافتراضات الفلسفية التي اتبعها ماركس حول التاريخ وادعاؤه بأنه كشف المنطق الحقيقي الذي يحكم تطوره أضفى على كل تحليله الاقتصادي لونا جديدا وأعطاه أهمية مختلفة عن تلك التي حازها الفكر الكلاسيكي هذا الأسلوب التحليلي الجديد هيا له انطلاقا إلى آفاق جديدة ، ويمكن ملاحظة الأسلوب الماركسي الجديد من مهاجمة ماركس المائس - ولقد كان هذا الهجوم ضروريا حقا لتثبيت بعض دعائم الفلسفة الجديدة لقد كانت النظرية المائسية للسكان تظهر عموما أن يؤس الطبقات العمالية يعود إلى تصرفاتهم وحدهم فهم يزيّدون أعدادهم بمجرد أن ترتفع دخولهم فوق الكفاف

بل وإن الزيادة في الأعداد دائما تتوالى بمعدلات تفوق تلك التي زادت بها الدخول .

ولقد هاجم ماركسى هذه النظرية أشد الهجوم معتمدا على أدلة تاريخية وتحليل اقتصادى فقال أن السكان العاملين ينتجون من الدخل ما يكفيهم ويزيد على احتياجاتهم ولكنهم يأخذون جزءا ضئيلا فقط من هذا الدخل بينما تذهب النسبة الغالبة إلى عمليات التركيب لصالح القلة من الرأسماليين وبهذا يصير هؤلاء العاملين في مشاكل بائسة .

كما هاجم ماركس أيضا الافتراض القائل بزيادة السكان على نمط متوالية هندسية وقال أن هذا القانون يطبق على حالة النباتات والحيوانات ولكن ليس على الإنسان الذى يفكر في الاختراع وتقسيم العمل واتساع الأسواق . وعموما فقد وصف النظرية المالتسية بأنها تتضمن تشهيرا بالعنصر البشرى ، وباختصار فان المشكلة السكانية في رأى ماركس من خلق المجتمع الرأسمالى وليس كما يقول مالتس مشكلة لها صفة العمومية زمانا ومكانا .

ولهذا فان تغير النظام الرأسمالى من حيث تنظيماته الانتاجية وطريقته لتوزيع الدخل هو الذى يمكن في رأى ماركس أن يقلب الفائض السكاني إلى عجز .

ولهذا اعتمد تحليل ماركس لهذه المسألة ومسائل أخرى على تفرقه ما بين مراحل انتاجية مختلفة تمر بها المجتمعات الإنسانية . وكل من هذه المراحل يتميز بخصائص منفردة ، وفي المرحلة التى سبقت الرأسمالية كانت ملكية عناصر الإنتاج تتميز باقتصارها على طبقة محدودة للغاية وهى طبقة الاقطاعيين كما أن معظم هذه الملكية وما لها من حقوق وما عليها من التزامات كان قائما على أسس اقطاعية تقليدية .

وبالإضافة إلى هذا فان الإنتاج في هذه المرحلة الاقطاعية لغرض التوزيع كان عملية غير شائعة ، وفي المرحلة التالية أدى ظهور الرأسمالية إلى كسر هذه الحلقات الاقطاعية . ولكن التطور الكبير الأهمية في مرحلة الرأسمالية هو أن استخدام الفنون الإنتاجية الآلية إلى تشقق حاد في الهيكل الاجتماعى .

فمن ناحية أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج ومن ناحية أخرى الذى يعملون دون أن يملكون أى شيء وتميز كل فريق بمميزات مختلفة تماما مرتبطة بطبيعة كل منهم . ولم يعد ممكنا للعامل أن يملك المعدات التى يستطيع أن يكتسب بها حياته كما كان الحال فى البداية ، بل أصبح معتمدا على آخرين لكى يمدوه بها . ومن خلال هذا التطور اتسع حجم السوق ودعى هذا إلى درجة أعلى وأعلى من التخصص وهذا بدوره أزداد درجة الاعتماد المتبادل بين أجزاء الاقتصاد المختلفة .

ومن خلال هذا التطور ظهرت فى رأى ماركس إحدى المتناقضات الكبرى للنظام الرأسمالى ، فمن ناحية كان أساس الرأسمالية هو الملكية الخاصة والفردية ومن ناحية أخرى اقتضى تطور عمليات الإنتاج الرأسمالى ظهور علاقات اجتماعية يتسم مظهرها بالتعاون أو الاعتماد المتبادل ، ولقد أصر ماركس على أن هذا الموقف، أدى إلى توتر العلاقات الاجتماعية . مثل هذا التوتر فى رأيه يقود إلى أزمات شديدة وهذه بدورها تؤدى حتما إلى انهيار النظام الرأسمالى بشكل نهائى لا يمكن إصلاحه .

تحليل ماركس للقيمة

إن دين ماركس إلى الاقتصاديين الكلاسيك كان ظاهرا بصورة ملحوظة فى الطريقة التى اتبعها فى تحليل القيمة فلقد استخدم هنا نفس النظرية الكلاسيكية التى تلخص فى أن العمل هو العنصر المنتج الوحيد وأنه هو أساس كل القيم . ولقد تبع ماركس ريكاردو فى النظر إلى السلع الرأسمالية على أنها عمل مخزن ولكن عنصر الأرض اختفى تماما كعنصر مستقل فى العملية الإنتاجية وأى شيء هام بخصوص الأرض من الناحية الاقتصادية بلور وحلل فى شكل مدخلات عمل .

والتحليل الماركسى للقيمة على أساس كمية العمل المبذول تضمنت فى ذلك عددا من التعديلات للطريقة الريكاردية .

والإصلاحات الماركسية لم تغير هيكل المناقشة تغييرا كبيرا ولكنها زادت

تفصيلا وتحليلا . ومعالجة ماركس للمشكلة الرئيسية الخاصة بعدم التجانس في قوة العمل من أحد الأعمال التي ميزته عن ريكاردو .

ولقد كان الكلاسيك يهربون دائما من هذه المشكلة بالرجوع إلى السوق وأخذوا اختلاف الأجور كأساس لوزن العمل أو المساهمة الاقتصادية لأفراد القوة العمالية . ولكن هذه الطريقة في التحليل لا يمكن أن تعتبر شرعية على أسس الفكر الكلاسيكي ذلك لأننا لو اخترنا أسعار السوق كمقياس لقيمة العمل في هذا الخصوص فلماذا لا نأخذها لتحديد أسعار السلع أيضا بعبارة أخرى لماذا نحاول الرجوع للعمل كأساس للقيمة .

ولم يرتكب ماركس نفس الخطأ الكلاسيكي ففي رأيه أن طاقة العمل تتحدد ذاتها على أساس العمل . لقد ذكر ماركس أن طاقة العمل تتحدد كأى سلعة أخرى على أساس كمية العمل المبذول في إنتاجها وإعادة إنتاجها بعبارة أخرى بسيطة أن كمية العمل اللازم لتهيئة مستوى الكفاف لوحدة من العمل وللسماع بإعادة إنتاجها في الجيل التالي يحدد قيمة العمل غير الماهر .

أن ماركس لم يرتكب إذن الخطأ الكلاسيكي في تفسير اختلافات الأجور بين العمال ، ولكنه لم يصل مع ذلك إلى مقياس قاطع بتفسير اختلافات الأجور بين وظائف العمل المختلفة على أسس نظرية القيمة للعمل .

ولفهم التفسير الماركسي في هذه المسألة نأخذ على عدة نقاط :

أولا : نظر ماركس إلى طاقة العمل على أنها سلعة مثل أى سلعة أخرى تباع وتشترى والبائع هو العامل أما المشتري فهو الرأسمالى والأخير بالطبع يشتري طاقة العمل لغرض عملية الإنتاج والربح أما العامل فهو يبيع طاقته للحصول على ما يكفي هو وعائلته الصغيرة لكي يعيش فقط . ولا يجب أن نفهم من هذا عن طريق الخطأ أن ماركس يعتقد في نظريته أجر الكفاف ، على العكس من ذلك لقد هاجمها هجوما مريرا ولكنه في تحليله للنظام الرأسمالى الذى عاصره يشير إلى حقيقة معينة وهى أن العامل يبيع طاقته من العمل التى يملكها مقابل الحصول على أجر الكفاف وله ولعائلته الصغيرة .

ثانيا : بعد ذلك يأخذ ماركس قيمة طاقة العمل التى ينفذها العامل غير الماهر كوحدة قياسية لقياس قيم السلع - بعبارة أخرى يمكننا أن نقول تبعا لذلك أن قيمة السلعة أ = ب وحدة عمل غير ماهر أما هذه الوحدات من العمل غير الماهر فقيمتها تقدر حسب مستوى الكفاف السائد .

ثالثا : نأتى إلى مسألة الاختلافات بين أجور الفئات المختلفة من العمل - وهنا نجد ماركس يؤكد المعنى الذى سبق الإشارة إليه وهو أن طاقة العمل ما هى إلا سلعة مثل أى سلعة أخرى وأن قيمتها تتحدد بالعمل المبذول فى إنتاجها - ولهذا فطاقة العمل التى يمتلكها العامل غير الماهر قد بذل فيها قدرا من العمل أقل من طاقة العمل التى يمتلكها العامل الماهر ، ولهذا فالأخير يحصل على أجر أكبر من الأول . بعبارة أخرى نجد أن الاعتقاد الماركسى بتلخيص فى أن الانسان بدون حرفة أو عمل لا قيمة له ولكنه ما أن يعرف كيف يؤدى عملا ما ويكتسب أجرا من هذا العمل فإن لديه سلفة لها قيمة وهى طاقته أو هى ثروته .

والعمل غير الماهر لم يبذل جهدا مثلما فعل الماهر فى إنتاج سلعته وهى طاقة عمله ولهذا لن يتساويان فى الأجر . وعلى هذا فتحدد اختلافات الأجور بين العمل المختلفة على حسب مهاراتهم أى على حسب ما بذلوه من كمية عمل فى إنتاج سلعتهم أى طاقتهم للعمل .

وهنا نجد أن ماركس قد اعتمد على فكرة طرحها جون ستوارت ميل من قبل بخصوص تحديد طبيعة العمل المنتج إلا وهى أن تدريب العمال بالرغم من أنه يتضمن عملا غير منتجا لسلع مادية إلا أنه يعد عملا منتجا لأنه يتسبب عادة بطريقة غير مباشرة فى زيادة الإنتاجية .

إن ماركس بالرغم من اعتماده على التحليل السابق لم يصل مع ذلك إلى رأى نهائى وقاطع فى تفسير اختلافات الأجور بين فئات العمال لأنه لم يبتدى إلى مقياس كمى يقيس به المهارات العمالية بحيث يمكنه مثلا القول بأنه طاقة عمل عامل ماهر = مرة ونصف أو ضعف طاقة عمل عامل غير ماهر ، ولهذا فانه يستحق أجرا يساوى مرة ونصف أو ضعف أجر الأخير . وبالإضافة إلى هذا

فانه هناك انتقادا آخر يوجه لنظرية ماركس في هذا الخصوص وهو أنه لم يذكر بالتحديد ماهية أجر الكفاف هل هو نفس ما تكلم عنه الكلاسيك ، وقد اكتفى بالقول في أكثر من موضع أن أجر الكفاف لا يمثل مستوى جاعدا ولكنه يتغير تبعا للتغيرات في الاطار الاجتماعي . ولتلخيص نظرية ماركس في القيمة نقول أنه اعتمد بشكل قاطع أن قيمة أى سلعة تتحدد كلية بكمية العمل المبذول في انتاجها في جميع مراحلها فقيمة المادة الخام التى تصنع منها السلعة تتحدد بكمية العمل المبذول فيها وكذلك أيضا حدد ماركس قيمة الآلات في الطاقة التى تساهم في انتاج السلعة بوحدات من العمل المبذولة في انتاجها . كما شرحنا أنه عمل على تقييم طاقة العمل نفسها بكمية العمل المبذول في إنتاجها ولذلك لكى يفرق بين العمل الماهر وغير الماهر عند اشتراكهم في العملية الإنتاجية على نفس الأساس المنطقي الذى دافع عنه .

وبالإضافة إلى هذا فان ماركس مثل سميث وريكاردو ، وآخرين من السابقين عمل على وضع تفرقة بين القيمة السوقية والقيمة العادية . والأخيرة هى القيمة الحقيقية أو الطبيعية . وتتحدد ثلثة بكمية العمل المبذول ، وكن ماركس أضاف مسألة العمل الاجتماعي الضروري كمحدد للقيمة وعلى سبل المثال فان كميات العمل المبذولة فعلا والتي تحتويها احدى السلع الموجودة لا تتدخل في تحديد القيمة العادية أو الحقيقية لهذه السلعة ، وذلك إذا كانت كمية العمل الاجتماعي الضروري لإنتاج هذه السلعة قد تغيرت . هذا التغير قد يرجع إلى التقدم التكنولوجي أو إلى تدريب العمال بطريق أفضل . أى أن كمية العمل المبذول تتدخل فقط في تحديد القيمة العادية أو الحقيقية للسلعة طالما فقد أن هذه الكمية تتفق مع الظروف الفنية السائدة للأنتاج ومستوى المهارة العمالية الشائع ، أما إذا تغير التكنولوجي أو تغيرت مستويات تدريب العمال فان العمل الاجتماعي الضروري لإنتاج السلعة هو ذلك الذى يتفق مع الظروف الجديدة . وحسب هذا رأى فإن التغيرات التكنولوجية التى تأتى بسلع جديدة أو بأشكال جديدة للسلعة الموجودة تعنى أن كميات العمل المبذولة في الماضى في إنتاج السلع القديمة لن تتدخل في تحديد القيمة التبادلية

لها ، ذلك لأن السلع الجديدة أو المستحدثات الجديدة وكمية العمل المبذول فيها هي دائما الأساس الصحيح لحساب القيم . وهذا المنطق يترك ثغرة كبرى في نظرية القيمة الماركسية لأنه يترك مجالا للقول بأن العمل الأجتاعى الضرورى الذى يحدد قيم السلع الجديدة والقديمة يتوقف على مدى نفع هذه السلع للمجتمع أو الطلب عليها . أو بعبارة أخرى كأننا نقول أن الطلب هو الفيصل النهائى فى الأمور ، إلا أنه من الممكن من الناحية الأخرى الدفاع عن النظرية الماركسية للقيمة والقول بأنها نظرية صحيحة فى حدود الافتراضات التى قامت عليها وأحد هذه الافتراضات هي سيادة درجة معينة من التكنولوجيا والمهارة العمالية .

جوهر النظرية الماركسية

فكرة فائض القيمة :

بينما اعتمد ماركس كثيرا فى نظرية القيمة على هيكل الأفكار الكلاسيكية الا أنه سخر نظريته لسبب مختلف تماما عن اسبابهم .

فبعد أن خرج ماركس بنتيجة وهي أن قيمة العمل وقيمة السلع تتحدد على أساس واحد بدأ يضع تفسيراً مختلفاً تماماً لآلية نظام الانتاج والتوزيع فى المجتمعات الرأسمالية ، وهذا التفسير هو جوهر التحليل الماركسى وهو يتمثل فى نظريته فى فائض القيمة . بدأ ماركس من افتراض منطقي وهو أن العامل فى انتاجه اليومي ينتج سلعا تحتوى على كمية من العمل الأجتاعى الضرورى أكبر من تلك اللازمة لحفظه على قيد الحياة لليوم التالى . بعبارة أخرى أن قيمة السلع التى ينتجها العامل مقدرة بكميات العمل الأنتاجى الضرورى تزيد عن قيمة أجر الكفاف الذى يحصل عليه مقدرا ايضا بكميات من العمل الضرورى .

والسبب كما رأى ماركس هو أن العمال الذين يبيعون طاقاتهم للرأسماليين لا يملكون قولاً فى تحديد عدد ساعات العمل التى تستخدم فيها هذه الطاقات .

أما الرأسمالى فعند تحديده لعدد ساعات العمل اليومى فإنه يعمل على اطالتها قدر ما يستطيع فوق ذلك الوقت اللازم لإنتاج سلع تكفى قيمتها لحفظ حياة هذا العامل لليوم التالى .

ذلك لأن الرأسمالى إذا اكتفى بتشغيل العامل لعدد من الساعات يكفى فقط لإنتاج ما يساوى أجر الكفاف له فإنه لن يحصل على أى عائد من العملية الإنتاجية .

من الناحية الأخرى فإن الرأسمالى إذا أعطى العامل أجرا يساوى انتاجه فإنه لن يحصل على أى ربح أيضا .

إن فائض القيمة يتكون من القيم التى ينتجها العامل خلال عمله أثناء تلك الساعات الزائدة عن ما يكفى لكفافه .. تلك الساعات التى لا يحصل مقابلها على أى شئ . ولتوضيح هذا نفترض أن متوسط عدد الساعات اللازم يوميا للعامل أن يقوم به ليحصل على مستوى الكفاف هو ٦ ساعات ولكن صاحب العمل الرأسمالى يجعله يعمل اثني عشر ساعة هنا الفرق بين الرقمين وهو ٦ ساعات يمكن أن يطلق عليه ساعات فائض العمل وقيمة الإنتاج الخارج فى هذه الساعات هو فائض القيمة .

أما معدل فائض القيمة فيقاس بالنسبة بين ذلك الجزء من يوم العمل اللازم لكفاف العمل وفائض العمل أى فى المثال السابق $6 \div 6$ أو ١٠٠٪ . وتبعا لما ركس فإن الرأسمالى سوف يستحوذ على فائض القيمة لنفسه ولهذا فإنه يسعى بصورة مستمرة إلى توسيع الفجوة بين قيمة طاقة العمل اللازم بهذا لكفاف العمل والذى يدفعها فى شكل أجر من ناحية وقيمة الإنتاج من ناحية أخرى (قيمة الإنتاج النهائى أو القيمة المضافة حسب التحليل الحديث وليس القيمة الكلية للإنتاج) . والرأسمالى يفعل هذا عن أحد طريقين .

أولا : باطالة ساعات العمل اليومى .

ثانيا : بانقاص ساعات العمل الاجتماعى اللازم لإنتاج كفاف العمل .

أما أطالة يوم العمل فإن وسيلة الرأسمالى فيها هى الضغط ويساعد فى ذلك وجود احتياطى كبير من العمال المتعطلين الذين يفضلون العمل لساعات أطول على التشرد أو الموت .

أما انقاص ساعات العمل الاجتماعى اللازم لإنتاج كفاف العامل فهذا يأتى عن طريق التقدم التكنولوجى الذى يتيح للرأسمالى توفير القوى البشرية وتكثيف الاعتماد على رأس المال وعلى سبيل المثال فإن اختراع أحد الآلات التى تعتمد بصورة أكبر على رأس المال سوف ينقص من المجهود البشرى اللازم لإنتاج كمية معينة من السلع .

ويشير ماركس فى أكثر من موضع إلى أن استحواز الرأسمالى على فائض القيمة ومحاولاته لزيادته ليس نتيجة جشع أو نهم بشرى ولكنه نتيجة طبيعية لحقيقة النظام الرأسمالى الذى يحتم المنافسة بين الرأسماليين والأختيار بينهم على أساس نجاحهم فى عملية التركيب الرأسمالى . وهنا نلاحظ أن ماركس يتعدى تفسير الأشياء تبعا للمفاهيم الأخلاقية أو النفسية الخاصة بالبشر ويميل إلى التفسيرات التى ترتبط بالعوامل المادية الملموسة وهى ممثلة فى طبيعة النظام الرأسمالى وظروف الإنتاج فيه ، وهذا فى الواقع مثال على الفلسفة غير المادية .

أن فائض القيمة اذن هو المحرك للنظام الرأسمالى ويجب أن نفرق هنا بين معدل فائض القيمة ومعدل الأرباح . ومعدل فائض القيمة أو معدل الاستغلال دائما أعلى من معدل الأرباح .

معدل فائض القيمة = $y - w \div w$ (فى مفهومها الواسع) .

معدل الأرباح = $b \div w + k$

حيث « y » القيمة المضافة أو الدخل ، « w » الأجور ، « b » الأرباح أو فائض القيمة ، « k » المستخدم من رأس المال الثابت فى عملية الإنتاج .

فالبسط في كلتا الحالتين يتمثل في القيمة المطلقة لفائض القيمة (الفرق بين الأيراد الصافي المتحصل بعد بيع الإنتاج والأجور التي دفعها الرأسمالي) .

ولكن المقام في الحالة الأولى عبارة عن رأس المال المتغير Variable Capital وهو يساوى مدفوعات الأجور .

وبينا أن المقام عند حساب معدل الأرباح يساوى رأس المال المتغير (الأجور) + رأس المال الثابت وهو عبارة عن قيمة المستخدم من مواد خام وقيمة الاستهلاك الرأسمالي للألات والمعدات خلال العملية الإنتاجية .

ومعدل فائض القيمة أكبر دائما من معدل الأرباح

$$\frac{ب}{و} > \frac{ب}{و + ك}$$

ويلاحظ أن نسبة الأرباح إلى إجمالي المتفق خلال العملية الإنتاجية (و + ك) هي فكرة ليست ماركسية الأصل حيث تتفق عموما مع الفكر الكلاسيكي .

ونستطيع أن نرى من المعادلات الأخيرة أن هناك علاقة عكسية ما بين الأرباح والأجور فإذا ما زادت الأرباح لابد أن تنقص الأجور (لأن الدخل = الأرباح + الأجور) ولكن الجدير بالذكر أنه لكي يرتفع معدل الأرباح لابد دائما من زيادة الأرباح ب بنسبة أكبر من الأجور وهذا لا يأتي كما سبق أن ذكرنا إلا بتخفيض نسبة أجور العمال من الدخل أو تشغيلهم عدد أكبر من الساعات عند نفس مستويات الأجور .

وفي ختام هذا الجزء نذكر أن معظم التحليل الماركسي للنظام الرأسمالي يقوم على أسس هذه المعادلات التي ذكرناها والتغيرات المتوقعة فيها .

تحليل التراكم الرأسمالى والتوزيع عند ماركس

كما هو الحال فى الفكر الكلاسيكى نجد أن ماركس يؤكد أن عملية التراكم لا يقوم بها إلا أصحاب الملكيات أى الرأسماليين الذين يحصلون على فائض القيمة .

وكما ذكرنا فيما سبق أن الرأسماليين يحاولون دائما الحصول على أعلى معدل فائض قيمة ولذا فهم يحاولون توفير مدفوعات الأجور بصورة مطلقة عن طريق توفير العمال ، أو نسبيا عن طريق تشغيلهم لعدد أكبر من الساعات .

وقد ساعد تقدم الفن الإنتاجى الآلى كثيرا فى هذه الناحية بحيث قلل الاعتماد على المهارات الخاصة للعمل . ولقد أمكن استخدام النساء والأحداث فى الوقت الذى عاصره ماركس للقيام بأعمال تتأثر مع أعمال الرجل ولم يكن ذلك ممكنا فى بداية الثورة الصناعية ولقد أزداد ذلك من احتياطي العمال الموجود فى سوق العمل وبالتالي أزداد قوة الرأسماليين على المساومة على الأجور والقدرة على تخفيضها . كما أن التقدم الآلى من ناحية أخرى كما ذكرنا من قبل قلل من الأهمية النسبية لعنصر العمل وهو ما أعطى تحكما أكبر للرأسماليين فى عملية الإنتاج .

وبالرغم من هذه النتائج التمسدة بالنسبة للعمال فإن ماركس يقرر أن هذه التطورات قد أثمرت فى ناحية معينة إلا وهى رفع الإنتاجية بصورة هائلة ورفع معدلات القيمة والأرباح .

ونسأل فى هذا المجال عن علاقة الربح بالأرباح والتى شغلت الفكر الكلاسيكى طوال قرن من الزمان ألن يؤدي فائض القيمة الذى يسود فى القطاع الزراعى إلى ارتفاع متالى فى أسعار المواد الغذائية وبالتالي إلى ارتفاع ربح ملاك الأراضى من جهة وإلى ارتفاع أجور الكفاف وانخفاض أرباح الرأسماليين من جهة أخرى .

إن ماركس يرفض هذا التحليل الكلاسيكى رفضا مطلقا على أساس عدم وجود خط فاصل محدد بين الزراعة والصناعة الحديثة ففى رأيه أن القطاع

الصناعى وهو الآلة المحركة للأقتصاد وأن التقدم فيه يجلب التحسينات فى القطاع الزراعى . ويجب علينا أن نذكر أن الفترة التى عاصرها ماركس تميزت بسرعة التقدم التكنولوجى فى القطاع الزراعى على عكس الفترة التى عاصرها الكلاسيك الأوائل وأدى هذا إلى ارتفاع الإنتاجية فى هذا القطاع بصورة ملموسة ومستمرة . وإذن لم يكن غريباً من ماركس أن يرفض فكرة القطاع الزراعى التقليدى الذى يعوق التقدم الأقتصادى .

كما أن ماركس أيضاً من ناحية عامة رفض للتعريفات الكلاسيكية الخاصة بالأرباح والربح فمن وجهة نظره كانت الملكية وعائدها هى الأمر الهام وليس هناك لهذا السبب ما يميز الرأسماليين عن ملاك الأراضى حيث أنهما يشتركان فى صفة واحدة وهى استغلال الطبقة العاملة . ولكن هناك عاملين أساسيين يحركان عملية التركيم الرأسمالى وهما :

١ - الطبيعة الخاصة بالنظام الرأسمالى - المنافسة بين الرأسماليين من أجل البقاء والطبقة الموجودة فى النظام إلى آخره .

٢ - التقدم التكنولوجى الذى يرفع الانتاجية بصورة دائمة فتتخفص تكلفة السلع مقدرة بوحدات من العمل .

أما العامل الأول فيتمثل من خلال الحصول على فائض القيمة ومحاولة رفع معدله وهذا تكلمنا عنه .

أما بخصوص العامل الثانى فنجد أن التقدم التكنولوجى المستمر يعنى أن تكلفة السلع المنتجة مقاسة بوحدات من العمل سوف تتعرض للتناقص وبهذا ترخص السلع هذه العملية تستمر ويزداد أثرها باستمرار التقدم التكنولوجى ويزيد من حدتها ويحركها دائماً تصارع الرأسماليين مع بعضهم البعض من أجل ترخيص السلع بصورة أكبر .

فحينما يتوصل أحد الرأسماليين إلى استخدام آلة متقدمة تخفص من نسبة العمل المستخدم فى الإنتاج وبالتالي ترفع معدلات فائض القيمة والأرباح فان غيره من المتنافسين معه يشعرون بضرورة مجاراته إن أرادوا البقاء .

وطالما أن هناك تلك المنافسة الدائبة فإن السعى لاستخدام الآلات الحديثة التى تعتمد على فن إنتاجى يوفر للعمل ويكثف رأس المال يستمر . وبهذا الشكل ترتبط عملية الحصول على فائض القيمة التى يقتطع منها المبالغ الجديدة للاستثمار بعملية التركيم الرأسمالى وبالتقدم التكنولوجى ارتباطا هاما ولا بد من سيرهم معا . ويتأكد فى الشرح السابق صورة الفلسفة المادية التى يقررها ماركس مرة أخرى بمعنى أن عملية التركيم الرأسمالى لا تنتمى إلى الطبيعة البشرية للرأسماليين وإنما هى ترتبط تمام الارتباط بطبيعة الإنتاج الرأسمالى أى علاقات الإنتاج الرأسمالية والتنافس والطبقية . فبقاء الرأسماليين يعتمد على قدرتهم على استحواس واستخدام الآلات التى ترفع من إنتاجية العمل وإن لم يقوموا بذلك فأنهم سوف يقتلون فى معركة التنافس .

وقد يلاحظ القارئ لكتابات ماركس الأصلية انه كثيرا ما وصف الرأسمالى بالنهم والاستغلال ولكن هذه الأوصاف يلحقها عليهم من واقع البيئة المادية التى يعيشون فيها وليس عن طبيعتهم كبشر . ولذا يذكر ماركس أن الصفات السيئة واللغات التى يسقطها على رؤوس الرأسماليين لاولن تغير من الأمور شيئا .

كما أنه ليس هناك أى فائدة من محاولة اصلاحهم أو تحسين تصرفاتهم لأنهم أى الرأسماليين يقومون بدور تاريخى تحتمه عليهم ظروف البيئة الاقتصادية التى يعيشون فيها ويعملون من خلالها .

ويجب أن يلاحظ من المناقشة السابقة الحدود الواضحة التى يضعها الفكر الماركسى على عملية التركيم الرأسمالى والتقدم التكنولوجى فهى فى رأيه تتم لغرض أساسى وهو التوفير النسبى لعنصر العمل بغرض زيادة معدل فائض القيمة ومعدل الأرباح .

ولذلك فإن الرأسماليين يرفضون تلك الإختراعات التى قد تؤدى إلى زيادة كفاءة الإنتاج بالأعتد على عنصر العمل بصورة أكبر . وبالتالي فإن عملية التركيم الرأسمالى محدودة بفيض الاختراعات الموفرة للعمل والمكتشفة لرأس المال

ذلك لأن قيمة السلع في السوق الرأسمالي يمكن أن تنخفض فقط إذا أمكن انقاص كمية العمل المباشر التي تحتويه .

هذه المناقشة الماركسية جعلت احلال الآلة محل العمل شرط أساسى لاستحواذ السلع الرأسمالية الجديدة لقد كان هذا الافتراض أساسى بالنسبة لأستكمال النموذج الماركسى وحينما نسترجع أعمال ريكاردو نجد أنه توقع نتيجة مماثلة .

ولقد كان تيار الفكر الكلاسيكى في هذا الخصوص يسير في إنجاء القول بأن المناقشة المباشرة بين الآلة والتوظيف نتج عنها أثران أحدهما هو توفير العمل والثاني هو توفير الأموال نتيجة زيادة الكفاءات وان الأثر الثاني يلغى الأثر الأول حيث أن هذه الأموال الوفرة تستخدم في العملية الإنتاجية لتشغيل عمال جدد وما يذكرنا أن ريكاردو تحل عن هذا رأى ولقد أصر ماركس فيما بعد على بطلان هذا الرأى والذي يفترض ضمنا عدم وجود التعارض بين المصلحة الرأسمالية والعمالية حيث ان كل المكاسب التي تؤول إلى الأول (الرأسمالين) تستخدم بعد ذلك في تشغيل العمال .

ولقد كان رأى ماركس في هذا الخصوص واضعا وهو أن جميع المكاسب التي تؤول إلى الرأسمالى من التطور التكنولوجى ، أى أستخدام الآلة الأحدث ، تنفق في استحواز آلة أخرى متشابهة في طبيعتها مع الأول من حيث توفيرهما لعنصر العمل . ويحدث هذا يتناقص الطلب الكلى على العمل ومع ذلك يقرر ماركس أن الألتجاء إلى التكنولوجى المتقدم قد يكون مصحوبا بتخفيض النفقات وزيادة الانتاج وأنه في هذه الحدود . يمكن أن تؤدى الآلية إلى توليد طلب اضافى على العمل في الصناعات الثقيلة المنتجة للآلات وفي تلك الأنشطة المنتجة للمواد الأولية . ولكن الاعتقاد لدى ماركس هو أن هذا الأثر يتسم بقصر أجله ولا يحتمل استمراره في الأجل الطويل ، ذلك لأن القوى التي تعمل في الأتجاه المضاد أقوى منه وتستمر في العمل على مدى الأجل الطويل .

فالرأسماليون الذين يعملون في هذه الأنشطة المشار إليها (صناعة الآلات وإنتاج الخامات) لن يدخروا جهدا في تركيز رأس المال وإحلال الآلة محل العمل مثلهم في ذلك مثل أى قطاع آخر .

وأحد النتائج الهامة المترتبة على عملية التركيز الرأسمالي والاستخدام المتزايد للآلة واستجلاب آخر المستحدثات الفنية (وذلك بفرض توفر عنصر العمل وزيادة معدلات الأرباح) وازدياد حدة المنافسة هو انهيار أعمال هؤلاء النحيين يعتمد أنتاجهم على فنون إنتاجية أقل تقدما . وأولى الضربات في هذا المجال يشعر بها العمال الحرفيون لنجد أن انتشار الصناعة المعتمدة على الإنتاج الآلى يجعل معظم وقت عمل الحرفيين غير ضرورى اجتماعيا . وبعد الحرفيين يأتى دور صغار الرأسماليين فتتأثر أعمال العديد من صغار الرأسماليين . أما عن رأسمال هؤلاء فإنه جزئيا يؤول إلى أيدي المنتصرين من كبار الرأسماليين وجزئيا يهلك حيث لا تكون له قيمة اجتماعية مع وجود التقدم التكنولوجى .

أما عن الطلب على العمال فهو ينمو خلال هذه المرحلة بصورة أبطأ من تلك التى يتراكم بها رأس المال ويتزايد بها الأنتاج . هذه المشكلة الخاصة بالتعارض ما بين الآلة والعامل التى عاصرها ماركس لم تختفى بعد حتى عصرنا الحاضر .

ففى البلاد النامية على وجه الخصوص نجد أن أحد المشاكل الكبرى تتمثل في أن المستحدثات الفنية الموفرة لعنصر العمل يمكن أن تقوم بمهمة زيادة الكفاءة الإنتاجية وبالتالي القدرة على تركيز رأس المال وزيادة الأنتاج ولكن اللجوء إلى هذا الأسلوب في الوقت نفسه يحتم التخل عن هدف تشغيل أكبر عدد ممكن من السكان ، والذي تلتزم فيه الحكومات من خلال تمهيداتها الإجتماعية والسياسية . ويقرر ماركس أن النتيجة الحتمية المترتبة على إحلال الآلة محل العمل هى زيادة جيش المتعطلين وهذه النتيجة في حد ذاتها في رأيه تتفق مع طبيعة النظام الرأسمالى لسببين :

أولاً : لأنها تضعف المركز الاجتماعي للطبقة العاملة وتسمح باستمرار فرض سيطرة الرأسماليين وتقوية قبضتهم على مختلف الشئون في الدولة .

ثانياً : أن جيش المتعطلين يتضمن دائماً وجود عرض غير محدود من العمل عند مستوى الكفاف وهذه النقطة الأخيرة هامة بالنسبة لمسألة توزيع الدخل بين طبقتي الملاك والعمال . وهنا أيضاً يجب أن نذكر أن ماركس يتحدى النصيحة الكلاسيكية للعمال بأن يحدوا من نسلهم لكي يقيّدوا عرض العمل وذلك لكي يزدوا من قوتهم عند مساومة الرأسماليين ، ووصف هذه النصيحة بأنها كاذبة حيث أن من مصلحة الطبقة الرأسمالية أن يكون عرض العمل كبير جداً بحيث يتيسر الاحتفاظ بمستوى الأجر منخفضاً عند حد الكفاف .

أزمة النظام الرأسمالي :

باستعراض الفكر الكلاسيكي والماركسي نجد أنها يتفقان معا في أن القوانين الاقتصادية الديناميكية تجذب الاقتصاد وتحركه نحو نهاية مقدرة وهي الركود ولكن بينما يرى الكلاسيك هذه النهاية تتمثل في حالة من الركود الاقتصادي ، وأن هناك من الوسائل الاقتصادية ما يمكن أن يؤدي إلى تأجيل هذه الحالة أو تخفيفها نجد أن ماركس يعتقد أنه لا توجد أي وسيلة للعلاج وأن ما يبدأ بركود اقتصادي ينتهي بانحيار الرأسمالية وزوالها إلى الأبد . وهو في ذلك يعتقد أن الرأسمالية تمثل مرحلة تاريخية مثل المرحلة السابقة كالإقطاع ذاته لا سبيل لأية قوة بشرية لذلك أن تمد في عمرها أو تحيها .

والنظرية الماركسية عن الأزمة توجد مبعرة من خلال كتاباته ولذلك فإن دراستها وتلخيصها يتطلب مجهوداً خاصاً في التجميع وطريقة العرض . ولكن أول ما نبدأ به في هذا المجال هو أن نذكر أن ماركس قد طرق موضوع الأزمة من ثلاث جوانب مما دعى كتاب الفكر الاقتصادي أن يقولوا أن ماركس له ثلاثة نظريات في الأزمة ، وآخرين ذكروا أنهما نظريتين فقط .. ولكن المسألة لا تعدو أكثر من محاولات لتقييم الفكر الماركسي في هذا الخصوص وبهنا هنا

أن نستعرض الجوانب الثلاثة التى ينظر بها ماركس إلى أزمة النظام الرأسمالى
وكيفية حدوثها وتمكنها من القضاء على هذا النظام .

وأول نظرية وأبسطها هى أن الاقتصاد الرأسمالى يضم العديد من الصناعات
وأن معدلات النمو الخاصة بهذه الصناعات تحدث بصورة غير متناسقة ، وهذا
يحدث فى رأى ماركس نتيجة عدم التوازن الموجود فى طبيعة السوق الحر ..
فالاقتصاد يتكون من عديد من الرأسماليين كل منهم يأخذ قراراته لمصلحته
الفردية ولذلك لا سبيل إلى تنسيق القرارات كلها فى الاقتصاد بصورة تكفل
توازنها واتساقها . وخلال وقت الرواج نجد أن بعض الصناعات قد توسعت
أكثر من اللازم وذلك لأن الصناعات المتكاملة معها لم تتوسع بنفس الدرجة ..
وعليه تصبح طاقة هذه الصناعات فائضة ويؤدى اختلالها إلى التدهور .. وهذه
النظرية تتفق كثيرا مع نظرية هابك عن الاستثمار الفائض .

أما النظرية الثانية التى يمكن استخراجها من كتابات ماركس فهى تشابه
مع بعض الآراء الحديثة لكينز وكاليسكى . وفى هذه النظرية يبدأ الرواج مع
تطبيق الاختراعات وهذا يؤدى إلى ظهور زيادات غير عادية فى الأرباح ولكنها
مؤقتة مع ذلك فى طبيعتها . وظهور هذه الأرباح الغير عادية يحفز الرأسماليين
على زيادة استثماراتهم . ولكن هذه العمليات تتضمن توفيرا فى قوة العمل
وتناقص نصيبهم من قيمة الإنتاج بينما من الناحية الأخرى يتزايد نصيب
الرأسماليين وهذا فى حد ذاته يحتوى على بذور افناء الرواج حيث أن الرأسماليين
يميلون إلى ادخار نسبة كبيرة من الزيادة فى دخولهم على عكس العمال الذين
ينفقون أية زيادة على الاستهلاك .. أن حصول الرأسماليين على نسبة أكبر من
الزيادة فى الدخل ثم ادخار نسبة كبيرة من هذه الزيادة يؤدى إلى تناقص الطلب
الكلى على الإنتاج المتزايد . بعبارة أخرى أن الاستثمار المتزايد أثناء الرواج يفشل
فى أن يخلق القوة الشرائية لاستيعاب الزيادة فى المنتجات النهائية .. وحينها تبدأ
السلع فى التكدس لدى الرأسماليين تهبط الأرباح . وهذه هى أزمة قصور
الاستهلاك .

أما النظرية الثالثة فهي أقل وضوحاً في الكتابات الماركسية ، وملخصها أن الاستثمار في مرحلة الرواج يؤدي إلى حدوث التوظيف الكامل بصفة وقتية وهذا أيضا يؤدي بصفة وقتية إلى تحسين الأجور وفي خلال مثل هذا الرواج التضخمى يلاحظ أن المستحدثات الفنية الجديدة غير كافية للمحافظة على نصيب متزايد من الإنتاج لصالح الرأسماليين وحيث أن عملية تركيز رأس المال مستمرة فإن معدل الأرباح يهبط وهذا يقود إلى الكساد .

ويمكننا أن نتصور أزمة النظام الرأسمالى تحدث لسبب أو لآخر من هذه الأسباب الثلاث أو بهم جميعا حيث أنه لا يوجد تعارض منطقي بين الثلاث نظريات بالرغم من اعتقاد بعض الكتابات بأن ظروف الثانية والثالثة هي ظروف متعارضة .

تعقيب على التحليل الماركسي :

أن فهم التحليل الماركسي في النمو الإقتصادي يتطلب منه الإلمام بملامح الفلسفة المادية الجدلية (الديالكتيكية) وهذا أمر ضروري ويلاحظ أن ماركس لم ينكر وجود العوامل غير المادية (مثل العوامل الاجتماعية أو الأخلاق) ولكنه جعل التغيرات فيها جميعا دالة للعوامل المادية . فالمادة هي الأصل أو هي المحدد الأساسي والتغيرات في العوامل المادية هي التي تحدث بقية التغيرات على اختلاف أنواعها ، وعلى سبيل التأكيد فإن ماركس لم يعتقد على الإطلاق بإمكانية تغير العوامل المادية (الاقتصادية) تبعا لتغير العوامل غير المادية .

ويعلق شومبيتر على ماركس بقوله أن الإقتصادي الكبير والفيلسوف والعالم الإجتماعي ماركس قد اخطأ أخطاء تحليلية لا يمكن التنصل منها أو اصلاحها وذلك بالرغم من ضخامة أعماله العلمية . فلقد تنبأ بانهيار الرأسمالية في بعض البلدان الغربية التي كانت تقود التقدم الإقتصادي مثل بريطانيا ولم يحدث هذا .. وكذلك لم يحدث انهيار الرأسمالية بالشكل الذي تحدث عنه تبعا لأزمات قصور الإستهلاك أو افراط الاستثمار ربما بسبب الاستعمار وبسبب إتساع نطاق

التجارة الخارجية بين البلدان الصناعية المتقدمة والعالم الخارجى اتساعا لم يسبق له مثيل ساعد في تصريف فوائض الانتاج وفي استمرار النمو في هذه البلدان بمعدلات مرتفعة . ولقد دعى هذا اتباع ماركس للقول بأن انهيار الرأسمالية قد تأجل بسبب الإستعمار ، ولقد اعزوا التوسع المائل في التجارة الخارجية إلى هذا العامل بصفة أساسية .. وقال لينين ان الإستعمار هو أعلى مراحل الرأسمالية وانه بانتهاء الاستعمار سوف تنتهى الأنظمة الرأسمالية ، ولكن هذا لم يحدث أيضا وحينما حدث الكساد العظيم في الغرب الرأسمالى في الثلاثينات تصور الماركسيون ان هذه هي النهاية ولكنها لم تكن أيضا . فعن طريق تنظيم التدخل الحكومى في النشاط الاقتصادى (كينز) تمكن النظام الرأسمالى من تعديل بعض قواعد العمل به والافلات من مسألة الانهيار التى سبق التنبؤ بها .

أما بالنسبة لتنبؤات ماركس عن تزايد البؤس بين العمال فهذا لم يحدث أيضا ، واستمرت الرفاهة الاقتصادية تتزايد بينهم .

لقد تزايدت مستويات الأجور العمالية الحقيقية في أوروبا الرأسمالية بالرغم من استمرار تركيز رأس المال بمعدلات عالية والأخذ بالفنون الانتاجية المكثفة لرأس المال . أما البطالة بين العمال فقد كانت تحدث ولكنها لم تكن أبدا من الخطورة بحيث تتمكن من تغيير الأوضاع الاجتماعية والسياسية . وفقط في أزمة الثلاثينات كان من الممكن أن تؤدي البطالة إلى نتائج خطيرة للغاية في أنظمة المجتمعات الغربية الرأسمالية .. ولكن النظام الاجتماعى والديمقراطى الذى ارتبط بالنظام الرأسمالى أثبت قدرته أيضا على الصمود في وجه أخطر حالات البطالة . وبدلا من أن يثور العمال ويقتلون الرأسماليين وكل من يقف معهم في ثورة حمراء تؤدي إلى تأليف حكومة البروليتاريا ، استطاع العمال أن يصلوا إلى الحكم عن طريق الأغلبية البرلمانية . وتألفت حكومات عمال في معظم الدول الرأسمالية الغربية بعد أزمة الثلاثينات ولكنها لم تكن ذات نزعة دكتاتورية محطمة للنظام الرأسمالى بل استطاعت أن توجه هذا النظام الوجهة التى تحدم المجتمع .

ولكن من ناحية أخرى نجد أن تحليل ماركس كان أقوى ما يمكن في اظهار كيفية حدوث التقدم الاقتصادى في المجتمع الرأسمالى بالقوى الذاتية الموجودة في

داخله والتي تنبع من طبيعته الخاصة ، وكيف أن هذا التقدم الاقتصادى يحدث مرتبطا بالميكمل الاجتماعى والتنظيم السياسى للمجتمع .

ويجب أن نذكر أن ماركس لم يفكر ولم يقلل من أهمية الرأسمالية وآثارها فى التقدم الاقتصادى بل إنه كان أكثر تفاؤلا من مالتس وميل بالنسبة لإمكانية النظام الرأسمالى فى تحقيق أعلى مراتب النمو الاقتصادى . لقد توقع ماركس للنظام الرأسمالى أن ينتهى ولكن لأسباب اجتماعية وليس بسبب الركود الاقتصادى كظاهرة اقتصادية بحتة .. وفى رأى ماركس أن نهاية الرأسمالية تحدث، بعد أن تحقق أعلى درجات النمو الإقتصادى .

وفى هذا القول شومبيتر أنه ما من أحد - حتى أكثر المتفائلين بقدرة النظام الرأسمالى - يشارك ماركس فى هذا الرأى عن الجهاز الرأسمالى ومدى كفاءته وقوته فى حمل التقدم الاقتصادى إلى أبعد مدى ... ولكن ماركس يؤكد أنها مهمة تاريخية يقوم بها الرأسماليين وأنهم قد شرفوا بأن تترك فى يدهم مسؤولية خلق الجهاز المنتج الذى سيكون لإشباع الاحتياجات العالية للانسانية المتحضرة .

الفصل الرابع عشر

المدرسة النيوكلاسيكية

(تمهيد لنشأة المدرسة - ألفريد مارشال - خلاصة أعمال المدرسة)

تمهيد للمدرسة :

في دراستنا السابقة أعتبرنا أن جون ستوارت ميل هو آخر الاقتصاديين الكلاسيك ولقد رأينا أنه بالرغم من أن بعض المساهمات التي قدمها هذا الإقتصادي إلى علم الاقتصاد قد تبعده تماما عن المدرسة الكلاسيكية إلا أن جوهر أفكاره في معظم تحليله كان متمشيا مع تيار الفكر وطريقة التحليل الكلاسيكي . وبالطبع لم يتوقف تيار التغيير والتبديل في الفكر الاقتصادي بعد ميل .

ولكن بداية مدرسة اقتصادية جديدة يتطلب أكثر من مجرد التغيير والتنقيح في هياكل النظريات القائمة ، وهذا هو ما حدث ، فلقد بدأ التشكيك في صحة بعض النظريات وفي طريقة التحليل الكلاسيكي . وبالإضافة إلى هذا حدث تطور هام بالنسبة للموضوعات أو المسائل التي يولها الاقتصاديون اهتمامهم الرئيسي - فبدأ الاهتمام يتجه بصورة قاطعة نحو عملية توزيع الموارد الاقتصادية من خلال ميكانيكية السوق الحر .

وبطبيعة الحال فإن هذا الموضوع لم يكن مخفيا كلية من الفكر الكلاسيكي أو الماركسي ولكنه كان يحتل مكانا ثانويا . لقد كان الاهتمام الأول للكلاسيك هو موضوع النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في الأجل الطويل وكان هذا الاهتمام يوجب النظر عن جميع المسائل الأخرى التي قاموا بحلها ثم جاءت المدرسة الكلاسيكية الحديثة فقلبت هذا الاهتمام رأسا على عقب بجعلها الاهتمام الأول لدراسة السوق والجزئيات التي يتكون منها والتي تعمل فيه وتحركه في خلال فترة محدودة من الزمن أما عن مسائل النمو في الأجل الطويل فأصبحت تحتل مكانا خلفيا . ولقد ارتبط هذا التغير الفكري الذي صحب النيو

كلاسيك بالتغيرات في البيئة الاقتصادية للدول الغربية فلقد مرت هذه الدول بمرحلة من الركود وتخلصت منها - تلك المرحلة الاقتصادية التي كان الكلاسيك يرقبونها ويدرسونها بعين القلق بل ويساورهم الشك أحيانا كثيرة في تمكن التخلص منها - كما أن نبوءة كارل ماركس لم تتحقق بشأن انهيار الرأسمالية وسيادة دكتاتورية البروليتاريا . وحدث هذا في النصف الأخير من القرن ١٩ واستمر التقدم الصناعى في إنجلترا وفرنسا وبقية دول غرب أوروبا الرأسمالية وازداد الرخاء بصورة لم تكن متوقعة من قبل اطلاقا . ولهذا ظهر وكأن النمو الاقتصادى لا يمثل مشكلة تستحق كل هذا الاهتمام الذى أولاه له الكلاسيك . أو بعبارة أخرى أصبح الاعتقاد أن النمو الاقتصادى يمكن أن يتم من تلقاء نفسه بصورة طبيعية دون الحاجة إلى بحثه ودراسته . وبالإضافة إلى هذا فإن تنبؤات الكلاسيك قد أخفقت بشأن الطبقات العمالية وعدم تمكنها من الخروج عن دائرة الكفاف . وكذلك أخفقت تنبؤات كدول ماركس بشأن زيادة أعداد المتعطلين من العمال (البطالة التكنولوجية) وزيادة عوامل البؤس فيما بينهم فلقد زاد حجم القوة العاملة ومع ذلك كان المستوى المعيشى لأفرادها يرتفع تدريجيا فوق حد الكفاف كما ازدادت قوة هذه الطبقات يفضل تكوين النقابات . ورغم أهمية التغيرات في البيئة الاقتصادية في تفسير تحول اتجاهات الفكر الاقتصادى على يد النيو كلاسيك إلا أنها ليست كل شيء . فهناك تأثير البيئة الثقافية للعصر بالنسبة لاختيار موضوعات البحث وطريقة التحليل . لقد كانت العلوم الطبيعية والرياضيات في تقدم مستمر وواضح في ذلك العصر . ولقد ظهر أثر هذا على اتجاهات الاقتصاديين في التحليل ورغبتهم في الابتعاد عن التعبيرات اللفظية وميلهم إلى القياس الكمي عن طريق التعبيرات الرياضية وأستعاروا أيضا بعض الألفاظ من العلوم الطبيعية كما أنهم صاروا أكثر ميلا لتجريد الظاهرة الاقتصادية والنظرية إلى علم الاقتصاد كعلم منفصل عن العلوم الاجتماعية والسياسية . بعبارة أخرى فقد تم على يد النيو كلاسيك سلب علم الاقتصاد من دائرة التاريخ والعلوم الإجتماعية وأصبح النظر إليه على أنه علم بحث يحوى نظريات ثابتة قابلة للتجربة في كل عصر ومكان .

لقد تمثل تأثير البيئة الإقتصادية والثقافية الجديدة في أواخر القرن ١٦ وأوائل القرن العشرين في توجيه اهتمام الاقتصاديين النظريين إلى تحليل السلوك الإقتصادى مع التركيز على عمل الوحدة (المستهلك - المشروع - الصناعة) وكيف يتم لهذه الوحدات اتخاذ قراراتها وكيف تخرج هذه القرارات إلى دائرة السوق فتؤثر في عمله بصورة منسقة . ولقد اتجه النيوكلاسيك إلى الاعتقاد بأن ميكانيكية السوق الحر كفيلة بتوزيع الموارد الإقتصادية المتاحة للمجتمع وتوجيهها إلى أحسن الاستخدامات Best Allocation of Resources .

بعبارة أخرى أن السوق من خلال عملية أخذ وتجميع القرارات الفردية للمستهلكين والشروعات والصناعات يتيح عملية التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية التي يملكها المجتمع . ولقد مثل هذا الاتجاه في حد ذاته تطوراً في طبيعة التحليل الإقتصادى يجب علينا تسجيله . فدراسة السلوك الإقتصادى للوحدات الصغيرة والأهتمام بها جعل للأقتصاد الجزئى المكانة الرئيسية في العلم وهذا على عكس ما كان عليه الحال عند الكلاسيك حينما تركزت اهتماماتهم على المسائل الكبرى مثل الدخل القومى وتوزيعه ونموه وكلها مسائل تدخل في الاقتصاد التجميعى . ولقد عبرت مسر جوان روبنسون عن هذا التغير بقولها أن النيو كلاسيك استبدلوا المسائل الكبرى مثل النمو والتوزيع بمسائل صغيرة مثل لماذا تتكلف البيضة أكثر من كوب من الشاي . ولقد أدى اهتمام النيو كلاسيك بمسائل التحليل الجزئى إلى الوصول إلى نتائج لم تكن متوقعة إطلاقاً بالنسبة للكلاسيك وعلى سبيل المثال فإن تحليل طلب المستهلك على أساس المنفعة الحدية وتحليل عرض المنشأة على أساس ظروف الإنتاج والنققات أدى إلى تطوير نظرية سعر السوق تطويراً هائلاً لم يكن يحلم به جون ستيوارت ميل حينما أعلن في سنة ١٨٤٨ أن نظرية القيمة بكل سرور قد اكتملت تماماً .

مظهر آخر من مظاهر الفكر النيوكلاسيكى هو الهجوم الشديد على الفكر الماركسى حتى أن بعض النيوكلاسيك الأوائل خصصوا كتاباتهم لاثبات خطأ ماركس وتحليله . ولقد كانت أحد المسائل التى ميزت الفكر النيو كلاسيكى بشكل حاد عن الفكر الماركسى والتى أشرنا إليها مقدماً هي أن النيو كلاسيك

قاموا بتحليل للمستهلك وليس للفرد وللعمل وليس للعامل وللمنتج الفردي وليس للرأسمالى . أى أنهم اخذوا بالتحليل الوظائفى بدلا من التحليل الطبقي ولقد اختلفوا تصرفات المستهلكين والمستهجين على أساس ما أعموه بالتصرف الرشيد وهو الذى يرتبط فى حالة المستهلك بالسعى للوصول إلى أقصى أرباح أو منفعة ممكنة وفى حالة المنتج بالسعى للوصول إلى أقصى ربح ممكن . والسوق فى رأيهم يوضح رغبات المستهلكين عن طريق جهاز الثمن والذى يعمل بكفاءة تامة فى التعبير عن هذه الرغبات كمقياس الحرارة والمستهجين يهتمون بهذا الجهاز فى عملياتهم الإنتاجية ، وهكذا ولكن من الناحية الأخرى نجد أن ماركس يعتقد بأن سلوك الانسان يتحدد فى كل مرحلة من مراحل التاريخ بقوى اجتماعية واقتصادية كبرى تفوق قدرته ولا يستطيع رفضها وهو يأخذ بالتحليل الطبقي عند بحثه لمسألة توزيع الدخل والتركيبة الرأسمالى وطبيعة الفن الإنتاجى المستخدم وهكذا ...

وتطور آخر صاحب ظهور المدرسة الكلاسيكية الحديثة إلا وهو تقدم الدراسة الاقتصادية وانتشارها فى عديد من دول العالم وهذا لم يحدث فى عهد الكلاسيك . فلقد كانت المدرسة الاقتصادية البريطانية هى تقريبا الوحيدة التى تقوم بمعظم الأعمال حتى أننا فى دراستنا للفكر الكلاسيكى لا نستطيع تمييز إلا القليل جداً من الأعمال الهامة التى تمت خارج بريطانيا . وحدث العكس فى خلال فترة النيوكلاسيك فلقد زاد عدد المساهمين من أبناء البلاد الغربية فظهرت مدرسة لوزان (فالراس) والمدرسة النمساوية (بوهم بافرك) والمدرسة السويدية (ويكسل) والمدرسة الأمريكية (جون بيتس كلارك) . ولكن بالرغم من هذا فانه أهمية المدرسة البريطانية لم تتناقص كثيرا لأن الدور الذى قام به الفريد مارشال فى حياته فى تطوير الفكر النيوكلاسيكى فاق دور أى اقتصادى آخر فى هذه المدرسة .

الفريد مارشال

١٨٤٢ - ١٩٢٤

يتميز مارشال Alfred Marshall عن كثير من الاقتصاديين بأنه شغل مناصب أكاديمية خلال حياته العاملة وباستثناء أربعة سنوات شغل فيها منصب مدير جامعة بريستول بإنجلترا وفترة أخرى قضاها في كلية باليول باكسفورد فإنه قضى كل حياته العاملة في منصب رئيس قسم الاقتصاد السياسي في جامعة كامبردج . ومن خلال هذا المنصب الذي شغله في سنة ١٨٨٥ تمكن مارشال بصورة هائلة من نشر أفكاره بين تلاميذه ونجح في تخريج دفعات من الاقتصاديين كان من بينهم عدد من المشاهير الذين قاموا بأدوار كبرى فيما بعد (كينز مثلا) وفي واقع الأمر فإن تأسيس مدرسة كامبردج الاقتصادية وشهرتها الذائعة حتى الآن أمور ترجع إلى مارشال ومجهوداته الشخصية ولقد وردت أغلب أعمال هذا الاقتصادي في كتاب واحد هو مبادئ الاقتصاديات والذي خرجت أول طبعة منه في سنة ١٨٩٠ .

ليس هناك جدل كثير حول الأهمية الكبرى التي يحتلها مارشال بل أن هناك أيضا شبه إجماع بين كتاب الفكر الاقتصادي ان مارشال هو أكثر أفراد المدرسة النيوكلاسيكية نبوغا وأن دراسة أعماله تعطى فكرة علمية واضحة عن أعمال المدرسة كلها ، مسلمين بالطبع أن هناك اختلافات بين الفكر المارشالي وبقية أفكار المدرسة النيوكلاسيكية في بعض المواضيع ، ولكن دراسة أعمال مارشال تلم بصورة عامة بالتطور الكبير الذي حدث في النظرية الاقتصادية في إطار المدرسة النيوكلاسيكية . ولعل هذا هو ما يجعلنا نهم بدراسة أعمال مارشال قبل دراسة أعمال الآخرين من النيوكلاسيك السابقين له من المدرسة البريطانية والمدارس الأوروبية الأخرى .

وبالرغم من عمق كتابات مارشال إلا أننا نجد أنه يقدمها لقراءه في صورة مبسطة ولقد أتى هذا من اتجاهات مارشال في فهم طبيعة علم الاقتصاد - ومهمته في المجتمعات الانسانية ، ولقد عرف مارشال علم الاقتصاد بأنه دراسة الانسان في الأعمال العادية للحياة .

وقد قرر مارشال ان النتائج التى يخرج بها هذا العلم لابد أن تكون متاحة لجمهور كبير من الناس ولهذا نجد أنه بالرغم من استخدامه للرياضيات في تحليله الاقتصادى إلا أنه لم يشغل قراؤه بهذا الأسلوب ولقد اتبع مارشال أسلوبا فريدا في هذا المجال فهو يقوم بتحليله الرياضى للمسائل الاقتصادية التى بحثها في شكل ملحق منفصل أو ملحوظات خارجية لكى يتيح لأى شخص إعادى لا يعرف الرياضيات أن يتابع قراءة ما كتبه في أسلوب بسيط ومفهوم . وفى هذا يختلف مارشال عن بقية أفراد المدرسة النيوكلاسيكية . والذين لم يلجأوا فقط إلى الأسلوب الرياضى لكى يتموا تحليلهم ولكنهم أيضا مزجوا هذا الأسلوب ولم يفصلوه عن التعبير اللفظى في كتاباتهم عن المسائل الاقتصادية المختلفة .

ان مارشال يقرر لنا بصراحة أن التحاليل الرياضية رغم أهميتها القصوى للاقتصادى لتوضيح المسائل في ذهنه وتنقية أفكاره إلا أنها غير ضرورية في حد ذاتها وربما تكون معرقة لتوصيل النتائج التى يخرج بها قرائه .

تحليل السعر :

يتم تحليل سعر السوق عند مارشال كما هو أيضا عند النيوكلاسيك الآخرين من خلال دراسة سلوك المستهلكين والمنتجين (توجد بعض الاستثناءات حينما لجأ البعض إلى اعتبار أن المنفعة أى جانب الطلب هو المحدد الأساسى لسعر السوق) وجميع المناقشات التى تتم في هذا المجال عند مارشال يسودها افتراض التصرف الرشيد من جانب الجميع حيث يسعى كل فرد إلى ذلك مدفوعا بهدف تحقيق مصلحته . المستهلكون يسعون إلى تحقيق أقصى منفعة أو أقصى اشباع - أما المنتجين فهم يسعون إلى تحقيق أقصى أرباح ممكنة ، ومع ذلك فان افتراض التصرف الرشيد لم يكن يقصد به القول ان الرجال يتصرفون على أساس اقتصادى بحث دون نظر إلى أية عوامل أخرى غير اقتصادية أو أن الرجال يتمتعون دائما بصفة الرشد أو الحكمة كل ما في الأمر ان مارشال وعديد من أفراد المدرسة النيوكلاسيكية اعتقدوا اعتقادا جازما بأن واجهم يهتمون في دراسة النواحي الاقتصادية من تصرفات الانسان فقط وليس بأى

حال دراسة جميع النواحي - أما عن افتراض التصرف الرشيد فيمكن أيضا تحليلها باستخدام نفس المنطق .

ان مارشال والنيوكلاسيك لم يعتقدوا في أن السلوك الرشيد مسألة حتمية ولكنهم رأوا أن هذا الافتراض يمكن أن يساعد كثيرا في التحليل الاقتصادي للأمور الواقعية ويقود إلى النتائج المطلقة ولقد طبق مارشال هذه الطريقة في تحليله لطلب المستهلك وبطبيعة الحال اختلفت النتائج التي توصل إليها اختلافا كبيرا عن تلك التي توصل إليها الكلاسيك من قبل .

لقد شرح مارشال أن الطلب على سلعة معينة تشير إلى العلاقة بين الكميات المطلوبة عند أسعار مختلفة ، وعادة ما يكون متوقعا أن المشتريين على استعداد لشراء كميات أكبر من السلع عند الأسعار الأقل ، وبالتالي يمكن رسم منحني الطلب بيانها . وهذا الرأي عن الطلب اختلف كثيرا عن شرح الكلاسيك فمعنى الطلب لدى الكلاسيك كان ملتصقا بالمعنى اللغوي العام للكلمة أي الكميات المطلوبة من السلع لأغراض معينة وليس أكثر من هذا .

ولقد كان هذا هو الأساس العام الذي أقام عليه الكلاسيك مناقشاتهم عن الطلب فناقشوا مثلا أن النمو السكاني يزيد الطلب على سلع المعيشة (الغذائية الاقمشة) أما عن مسألة التغيير في تفضيلات المستهلكين وأثر هذا على المعاملات فلم تكن تتلقى إلا القليل من الاهتمام وعلى العموم فان الافتراض الكلاسيكي العام عن الأذواق هو أن هذه تتميز عموما بالثبات أو الجمود وكذلك أيضا لم يهتم الكلاسيك بمسألة التغيرات في أسعار السلع وأثرها على الكميات المطلوبة من هذه السلع .

، وحقيقة الأمر أن الكلاسيك ركزوا اهتمامهم على بحث مسألة السعر الطبيعي للسلع ، ومحددات هذا السعر ولم يتطرقوا كثيرا أو يهتموا بدراسة سعر السوق . ولقد انقلب هذا الوضع تماما لدى النيوكلاسيك فصار الاهتمام الرئيسي مركزا على دراسة أسعار السوق واحتل تحليل الطلب (كمنحنى) يبين علاقة بين كميات وأسعار) مكانا هاما في هذه الدراسة . وفي تحليل

مارشال تناول جدول الطلب على مرحلتين أولاهما اختصت بالمستهلكين الأفراد وتصرفاتهم وأستقرت على الفكر السمة « تناقص المنفعة الحدية » وثانيهما أختصت بمنحنيات المنفعة الحدية لهؤلاء الأفراد واستخدام هذه لاستنتاج منحنيات الطلب الخاصة بكل فرد ثم تجميع هذه المنحنيات الفردية لتكوين منحني طلب السوق (راجع أى كتاب فى مبادئ الاقتصاد بالنسبة لموضوع المنفعة الحدية واشتقاق منحني طلب المستهلك الفرد منها ثم تكوين منحني طلب السوق عن طريق جمع منحنيات الطلب الخاصة بالأفراد) . ولاتمام هذا التحليل الذى يصور منحني طلب السوق بالنسبة لسلعة معينة كملاقة بين الكميات والأسعار المختلفة ثم افترض أن العوامل الأخرى غير السعر قد بقيت على حالها .

وهذه العوامل الأخرى هى أذواق المستهلكين ودخولهم وأسعار السلع الأخرى البديلة والمكملة . ولقد بين التحليل المارشالى أن أى تغير فى هذه العوامل يؤدى إلى انتقال منحني الطلب إلى موضع مختلف وبهذا أتم مارشال رسم منحني طلب السوق بالنسبة لسلعة معينة .

أما بالنسبة للمستهلك الفرد وتحليل سلوكه فان التحليل لم يكن قد انتهى بعد ففي الحياة العملية نجد المستهلكون يواجهون عدیدا من السلع للاختيار من بينها ولتوزيع انفاقهم النقدى عليها ، وتبعاً للمنطق المستخدم مقدماً فى التحليل - أى افتراض سعى المستهلك للحصول على أقصى اشباع كل ممكن عند انفاق حجم معين من الدخل فان المستهلك | يوزع انفاق دخله بين السلع المختلفة بطريقة تؤكد عدم امكانية عدم الحصول على أى قدر أكبر من الاشباع نتيجة أى توزيع مختلف . والوضع الأمثل يتحقق تبعاً لهذا التحليل القائم على فكرة المنفعة الحدية حينما تضيف وحدة النقد الأخيرة التى ينفقها المستهلك على أى سلعة مقدار متساوى من الاشباع (راجع شرط توازن المستهلك باستخدام تحليل المنفعة الحدية) ذلك أنه إن لم يتحقق هذا الوضع فان توزيعاً آخر للاتفاق سوف يحقق قفراً أكبر من الاشباع الكلى للمستهلك . ولم يكن هذا النوع من المناقشات جديداً تماماً على الفكر الاقتصادى ذلك لأن مدرسة المنفعة

البينامية في أوائل القرن ١٩ ناقشت فكرة المنفعة والتصرفات المبنية عليها ولكن الشيء الجديد والذي ساهم به النيوكلاسيك هو فكرة المنفعة الحدية وتقديمها بصورة واضحة يمكن استخدامها في التحليل الاقتصادى . وكما تم في أوائل القرن ١٩ عثر عدد من الكتاب الكلاسيك في آن واحد على فكرة تناقص الغلة ثم أيضا لعدد من الكتاب النيوكلاسيك في الاعتناء إلى فكرة المنفعة الحدية تقريبا في آن واحد ودون الاتصال ببعض واستخدام هذه الفكرة فلقد توصل جيفونز في انجلترا إلى فكرة المنفعة الحدية في نفس الوقت الذى توصل اليها منجر في النمسا وفالراس في لوزان وبالرغم من أن مارشال يستطيع بالتأكيد الادعاء بأنه أحد مكتشفى الفكرة إلا أنه لا يستطيع اثبات هذا حيث أنه كمادته لم ينشر نتائج أعماله عن المنفعة الحدية إلا بعد تأكده تماما من امكانية تقديم هذه الأعمال بصورة منطقية وسهلة الفهم لتلاميذه .

نظرية التوزيع :

ان تحليل التوزيع عن مارشال والنيوكلاسيك الآخرين بدأ أساسا من تحليل أسعار عناصر الإنتاج . وفى تحليل أسعار عناصر الإنتاج صار مارشال على نهج مشابه تماما لذلك الذى اتبعه فى تحليله لأسعار السلع ، وتقاطع الطلب على عنصر الإنتاج مع عرض عنصر الإنتاج يحدد السعر التوازنى لهذا العنصر . ولقد قام التحليل أساسا معتمدا على تقسيم عناصر الإنتاج إلى ثلاث أقسام هى : الأرض - العمل - رأس المال ولكل منهم عائده ولقد أضاف بعض الكتاب عاملا رابعا وهو الخدمة التنظيمية أو التنظيم ويوافق مارشال على دخول هذا العامل الرابع . وفى هذا التقسيم يحصل العمل على الأجور ولم يقصر مارشال مدفوعات الأجور على العمال بل ضم اليها أيضا المهايما المدفوعة للموظفين ومسكافات الإدارة . وفى هذا يخرج تماما عن الكلاسيك والذين عرفوا الأجر بأنه عائد الجهد الانسانى الذى يشغل فى عمليات الإنتاج المادى ، أما رأس المال فان عائده هو الفائدة . والفائدة فى هذا المعنى هى عائد الانتظار أو التضحية التى يتحملها المدخر . وبالنسبة إلى الربح فاننا نتذكر أن الكلاسيك قد جعلوا هذا العائد شيئا خاصا بالأرض الزراعية ولكننا نجد أن مارشال

والنيو كلاسيك يتكلمون عن ريع الأرض غير الزراعية أو عناصر الانتاج التي يتميز عرضها بالثبات في الأجل القصير (شبه الريع) وبالنسبة إلى الأرباح التي علق عليها الكلاسيك في كتاباتهم فان أهميتها صارت محدودة للغاية فمارشال يعتقد أن الجزء الأكبر من الدخل يوزع على الأجور أما الأرباح فهي تحتل الجزء الأصغر إلا في الأوقات الغير عادية ولهذا فان الأرباح الكبيرة عند مارشال اقترنت بظروف غير عادية وهي الظروف التي يسود فيها احتلال مؤقت أو قد تكون نتيجة الاحتكار

هذه الطريقة هي التي اتبعها مارشال في تحليل التوزيع تضمنت رفضا قاطعا للأفكار الكلاسيكية والماركسية فلقد استقرت نظرية التوزيع النيو كلاسيكية على التحليل الوظائفى وليس التحليل الطبقي ، فلم ينظر مارشال إلى العمال على أنهم طبقة ولكن على أساس الانتاج الذى ساهم به كل منهم . ولقد بدأ مارشال بهذا هجوما على التحليل الماركسى الذى درسناه من قبل والذى يفسر توزيع الدخل في النظام الرأسمالى على أساس طبقي بحت . ولقد لجأ مارشال بطبيعة الحال عند تفسيره للاختلافات ما بين أجور العمال ذوى المهارات المختلفة إلى ما يقرره السوق ، فالأجر العالى الذى يدفع في السوق للعامل الماهر انعكاس لانتاجية مرتفعة والعكس صحيح (راجع أى كتاب في مبادئ الاقتصاد لمعرفة كيفية اشتقاق منحنى الطلب على العنصر الانتاجى من منحنى الإيراد الحدى لانتاجية هذا العامل وكيف أن الأجر التوازنى يتحدد في السوق بتقاطع منحنى الطلب الكلى على هذا العامل مع منحنى العرض الكلى) .

نظرية الانتاج :

تركزت نظرية الانتاج النيو كلاسيكية حول مسألتين أساسيتين :

المسألة الأولى تختص بالكيفية التي يمزج بها المنتج عناصر الانتاج

والمسألة الثانية تختص بالتعديلات في هذا المزج والتي يتوقع أن يقوم بها المنتج حينما تتغير ظروف السوق أما أولى هذه المسائل فيمكن الاطاحة بها بطريقة مباشرة وذلك بمساعدة الأدوات التحليلية التي تعرضها لها فيما سبق .

فرجال الأعمال يمكن النظر اليهم على أنهم راشدين في تصرفاتهم يسعون دائما إلى تحقيق أقصى أرباح في حدود امكانياتهم الانتاجية وطالما أن ظروف المنافسة الكاملة هي السائدة فان رجال الأعمال لن يستطيعوا التأثير على أسعار منتجاتهم فإذا كان هذا صحيح فلا بد أن يتركز هدف تحقيق أقصى أرباح على محاولة تقليل النفقات إلى أدنى حد ممكن . ومن الناحية الفنية البحتة يجد المنتج أن أمامه عدة طرق لانتاج كمية معينة من سلعة معينة وفي كل طريقة من هذه الطرق يتم مزج عناصر الانتاج بنسبة تختلف عن الأخرى . والمنظم الرشيد سوف يختار تلك الطريقة التي تمكنه من اتمام العملية الانتاجية المطلوبة بأقل نفقة ممكنة هذا هو السلوك الرشيد اللازم لتحقيق أدنى نفقة وذلك لكي يتم تحقيق أقصى أرباح ممكنة . أما في المسألة الثانية فهي أكثر تعقيداً إذ أنها تختص كما ذكرنا بالكيفية التي يستجيب بها المنتج إلى تغير ظروف السوق في الوقت الذي يظل فيه متمسكا بهدف تحقيق أقصى أرباح . وجانب التعقيد في هذه المسألة يأتي من جهة أن التحليل يحتاج إلى ادخال عنصر الزمن .

يكتب مارشال « أن ادخال عنصر الزمن يضطر رجل مثله له قدرة محدودة أن يسير خطوة بخطوة في تحليله وذلك كيلا يتعثر » .

ولقد اتبع مارشال في هذا التحليل طريقة تجزئة الظاهرة محل الدراسة ثم بحث كل جزء على حدة على أساس تغير زمني مستمر ، ومع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها .

ولأغراض التحليل قام مارشال بالتمييز بين ثلاث فترات زمنية :

الأولى هي فترة السوق (Market Period) وهذه فترة قصيرة جدا بالنسبة للمنتج حتى أنه لا يستطيع خلالها اجراء أى تغيرات في انتاجه استجابة لتغيرات السعر .

أما الثانية فسمّاها مارشال الفترة القصيرة وهذه الفترة تسمح بتعديل الانتاج عن طريق زيادة استخدام الموجود لدى المنتج من عناصر الانتاج . بعبارة أخرى أن الآراء والادوات الرأسمالية (العنصر الثابت) التي يملكها المنتج لم تستغل بعد أقصى استغلال وعلى هذا يستطيع أن يفعل هذا بزيادة

استخدام المواد الخام وبتأجير عدد أكبر من العمال (العناصر المتغيرة) وربما لا يتوفر العمال في الأسواق ، وهنا قد يلجأ إلى تشغيل العمال العاملين لديه لعدد أطول من الساعات . كل هذه التعديلات لزيادة نسبة المستخدم من العناصر المتغيرة وتشغيل العناصر الثابتة إلى أقصى حد ممكن تؤدي إلى تغيرات في الإنتاج في الفترة القصيرة . ولكنها ربما تكون مصحوبة بزيادة النفقات ، ذلك أنه إذا كان مزج عناصر الانتاج الثابت والمتغير في العملية الإنتاجية قد وصل إلى أمثل وضع (في ظل فن انتاجي معين) فإن أى زيادة في تشغيل العنصر الثابت وذلك باضافة وحدات جديدة متزايدة من العنصر المتغير سوف يؤدي إلى زيادة الناتج الكلي ولكن بمعدل متناقص (تناقص الناتج الحدى) .

ومن ناحية التكاليف فان هذا يعني تزايد التكلفة الحدية - ويحدث هذا خصوصاً كلما اقترب المنتج من نقطة التشغيل الكامل للعنصر الثابت وكلما تعذر الحصول على العناصر المتغيرة من السوق ألا بدفع عوائد أعلى لها .

أما إذا كان المنتج لم يصل بعد إلى نقطة المزج الأمثل بين العنصر الثابت الذى يملكه والعنصر المتغير فانه يمكن له هنا زيادة الإنتاج في الفترة القصير مع سيادة ظروف تناقص التكلفة الحدية .

أما الفترة الزمنية الثالثة فأسماها مارشال .

الفترة الطويلة وهذه هي الفترة الزمنية التى تتيح تغيير الطاقة الانتاجية بصورة تتناسب مع التغير المستمر في الطلب . فإذا ما استمر التغير في الطلب بالزيادة فان المنتج لا يستطيع زيادة انتاجه بعد التشغيل الكامل للطاقة الانتاجية التى يمتلكها (الفترة القصيرة) ولا بد أن يلجأ إذن إلى محاولة زيادة هذه الطاقة نفسها للاستجابة لحجم الطلب المتزايد . وهنا يتحدد معنى الفترة الطويلة لأنها هي تلك الفترة التى تسمح باجراء هذا التغير الأساسى ، وبمقارنة هذا التحليل للزمن الذى قام به مارشال بذلك الذى قام به الكلاسيك نجد أنه يمثل طفرة حقيقية في الفكر الاقتصادى ، فالكلاسيك لم يتطرقوا أبداً إلى تحليل الزمن على مثل هذه الصورة - وكانوا مهتمين فقط بالتطورات الاقتصادية التى تحدث على

مر الزمن الطويل . والزمن الطويل عندهم يقاس بعدد كبير من السنوات
الميلادية بصورة ليس فيها أى حدود وهو يختلف بلا شك عن الفترة الطويلة
عند مارشال .

وبالنسبة لمارشال فان تقسيم الفترات الزمنية قد تم عموما على أساس منطقي
متناسك :

(١) يتناسب مع عدم امكانية تغيير حجم الانتاج على الإطلاق (فترة
السوق) .

(٢) امكانية تغيير حجم الإنتاج بدون تغيير الطاقة الإنتاجية الثابتة (الفترة
القصيرة) .

(٣) وامكانية تغيير الطاقة الإنتاجية الثابتة نفسها (الفترة الطويلة) .

ولم تنحصر فائدة هذا التمييز المنطقي بين اتباع الفترات الاقتصادية على اجابة
المسألة الثانية التى كنا نبحثها وهى مدى وكيفية استجابة الانتاج لتغيرات
الطلب بل أنه أفاد أيضا فى بحث مسألة على جانب كبير من الأهمية ألا وهى
« غلة الحجم » فمن أهم المسائل التى أثارت مارشال كانت مسألة تزايد
الانتاج بمعدلات أكبر من معدل التزايد فى حجم المشروع الأمر الذى ينشأ عنه
تناقص النفقة المتوسطة وهذه حالة تزايد الغلة . ولقد كان الكلاسيك يرون أن
حالة ثبات نفقة الحجم هى الحالة العامة أى أن زيادة حجم العناصر الانتاجية
المستخدمة بمعدل س.٪ يؤدى إلى تزايد الناتج بنفس المعدل مما ينشأ عنه ثبات
النفقة المتوسطة بعبارة أخرى أن زيادة حجم المشروع لا تؤثر على النفقة . وفى
الواقع أن اهتمام الكلاسيك كما درسنا من قبل كان مركزا حول النمو فى حجم
الانتاج الكلى للبلد على مدار الزمن الطويل ولهذا فقد اهتموا بالتطور فى حجم
الاقتصاد القومى ، وتقسيم العمل الذى يصاحب هذا التطور ثم أثر هذا على
الانتاجية وفى نهاية فترة الكلاسيك نجد أن جون ستورانت ميل قد بدأ يلمح
أهمية زيادة حجم المشروع الكبير وان هذه الزيادة فى حجمه تؤدى إلى زيادة
انتاجيته بدرجة كبيرة ، وتؤدى إلى انخفاض متوسط النفقة وتؤدى إلى زيادة

قوة هذا المشروع في الاقتصاد مما يؤدي إلى التركيز الصناعي أو ظهور الاحتكار .

ولقد لاحظ ماركس أيضا نفس هذه الظاهرة إلا وهي القوة المتزايدة للمشروع المتوسع . ولكن هذين الاقتصاديين ميل وماركس لم يقوما بأى تحليلات متعمقة للموضوعات أكثر من هذا . ولقد أدى اكتشاف مسألة تزايد الغلة للحجم والمصحوبة باستخدام الفنون الإنتاجية الراقية إلى خلق مشكلة بالنسبة لمارشال فلقد تكشف له امكانية حدوث الاحتكار عن هذا الطريق وانتهاء نظام المنافسة الكاملة الذى يفترضه في تحليله . فمما لاشك فيه أن اقتصاديات الحجم الكبير تؤكد أن عددا كبيرا من المنتجين الصغار لن يستطيع التنافس طويلا مع عدد صغير من المنتجين الكبار . ذلك لانهم لو تنافسوا معا على انتاج كمية معينة فإن المنتجين الكبار بفضل تزايد الغلة في مشروعاتهم وانخفاض النفقة بالنسبة إلى الوحدة المنتجة يستطيعون التغلب على المنتجين الصغار ويطردوهم من الأسواق . فاذا ما حدث هذا فإن أحد دعائم السوق التنافس سوف تنقوض ، بعبارة أخرى أن الافتراض القائل بأن العدد الكبير من المشروعات التى تنتج سلعا متماثلة لا يمكن أن يعطى الفرصة لأى مشروع لأن يتحكم في السوق ويتدخل في تحديد الأسعار هو افتراض واهى وعرضة للضياع ولقد أظهر مارشال في كتاباته اهتماما كبيرا بهذه المشكلة وضرورة إيجاد مخرج منها ولقد هاجم بعض الاقتصاديين الآخرين من النيو كلاسيك الذين حاولوا الخروج من هذه المشكلة عن طريقة تجاهلها أو التقليل من أهميتها . أما بالنسبة له فنجد أنه بينما يعترف بخطورتها وأهمية بحثها إلا أنه يحاول أن يخرج منها بصورة تؤكد بقاء النظام التنافسى بعبارة أخرى أن هذا النظام مسألة مؤكدة ولقد أثر هذا كثيرا على تحليل مارشال وسوف نبينه تحت العنوان التالى بشئ من التفصيل .

توقعات مارشال بالنسبة لمستقبل السوق التنافسى

لقد كان لمارشال دائما شخصيتان تظهران وتمتزجان معا في كتاباته أحدهما شخصية المشتغل بالشؤون النظرية الذى يجرد الأمور عن واقعها لكى يبحثها

بأدواته التحليلية ، وثانيهما هى شخصية الانسان الواقعى الملاحظ لتغيرات الحياة الإقتصادية العادية ما بين يوم وآخر .

ولقد ظهر هذا الازدواج فى الشخصية بشكل واضح عند بحثه لأنواع السوق ومستقبل المنافسة . كالاقتصاد التجريدى مارشال أظهر انزعاجا كبيرا على مستقبل المنافسة الكاملة بسبب توقع نمو المشروعات الكبيرة الحجم التى يستطيع كل منها أن يمتلك نصيبا كبيرا من السوق ولكنه كملاحظ عادى لتطورات الحياة الاقتصادية ناقش الأمر مرة أخرى قائلا أن هناك مجموعة من العوامل التى من شأنها أن تخفف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن زيادة حجم المشروع وزيادة قوته بصفة دائمة فتكون النتيجة اذن هى بقاء السوق التنافسى بل وتأكيد . وفى هذا رأى تمسك مارشال بوجهة نظره القائلة بأنه إذا ما تعارضت فكرة نظرية مع فكرة نظرية أخرى فان الحكم النهائى فى الأمر يجب أن يستند على الواقع أى على الملاحظات العادية للحياة الاقتصادية أن النظرية فى رأيه ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها ولكن لما حدودها التى لا تستطيع أن تتعداها ، لأنها تقوم على أساس افتراضات فيها تبسيط للواقع ، فالنظرية بطبيعتها لا تستطيع أن تحتوى كل الواقع أو كل ظروف الحياة الحقيقية ولا يمكن تبديل هذا الوضع بالنسبة للنظرية لانه ان حاول الإقتصادى أن يضع كل شئ فى اطارها فانه لن يستطيع تحليل أى شئ أو معالجة أى شئ . وفى الوقت نفسه فان النظرية إذا قامت على تبسيط الواقع أكثر من اللازم فانها لن تحتوى إلا على لعب علمية ولا يمكن أن يكون لها من النفع ما يجعل لها أية قدرة على تفسير الأمور الواقعية .

• هذه خلفية تفكير مارشال فى صراعه ما بين شخصيتين : شخصية المفكر النظرى التجريدى وشخصية الإنسان الواقعى ، وهى خلفية لازمة لتقييم تحليله بشأن بقاء السوق التنافسى عملياً بالرغم من توصله نظريا (مارشال) إلى حقيقة علمية وهى الاتجاه الطبيعى للتركز الصناعى فى يد مشروعات قليلة بفعل التقدم التكنولوجى وظهور غلة الحجم المتزايدة .

لقد استند مارشال على حجتين واقعتين لاثبات رأيه فى أن الاحتكار ظاهرة

عرضية وأن السوق المتنافس هو الشكل الدائم للأسواق . وأولى هذه الحجج استمدها من التمييز بين نوعين من الأسواق : الأول أسماء السوق الخاص وهو ذلك السوق الذى تستطيع فيه المشروعات الفردية أن تعمل بمعزل عن منافسيها المباشرين ، ومن ثم تتمكن من فرض أسعارها الخاصة ، وتأق نشأة السوق الخاص فى رأيه نتيجة عزلة جغرافية أو نتيجة وجود فئة خاصة من الزبائن لسلعة معينة أو مرتبطين بياتع معين . ولكن مارشال بلغت النظر إلى أن السوق الخاص نفسه محاط بسوق أوسع وأكبر ألا وهو السوق العام وفى إطار هذا التحليل يرى مارشال أنه مهما كبر السوق الخاص فانه لن يمثل أى تهديد للسوق العام .

وبعبارة أخرى أنه مهما كانت المزايا الاحتكارية التى يتمتع بها مشروع ما داخل سوقه الخاص فانه لن يستطيع التأثير فى أحوال السوق العام الذى يوجد فيه العديد من السلع والعديد من المنتجين . ولقد ناقش محاولة المشروع الاحتكارى للتوسع خارج نطاق سوقه الخاص وقال أنها لن تكلل بالنجاح لأنه سوف يتعرض فى هذه الحالة إلى منافسة شديدة من المزارعين الآخرين فى السوق العام .

وبلاحظ أن مارشال فى هذه الحجة الأولى يستند أساسا على مشاهداته العملية فى بيته أكثر مما يستند على نظريته العلمية . أما الحجة الثانية التى يسوقها مارشال للتدليل على أن السوق التنافسى هو الشكل الدائم للأسواق فأنها أيضا تستند أكثر ما يكون على ملاحظات واقعية سجلها فى بيته . وهى تلخص فى أن هناك قوى طبيعية تحد من نمو أى مشروع إلا الأبد حتى ولو تهيأت له الوفورات الداخلية المائلة الناجمة عن كبر حجمه . هذه القوى الطبيعية التى تتدخل فى الحد من نمو المشروع ترتبط بالمنظم أو صاحب المشروع أن مارشال يرى أن نمو أى مشروع يرتبط بالمنظم الذى أنشأه وأشرف على تكوينه ، فمع النمو فى خبره هذا المنظم ، مع نموه العمرى والعقل ينمو المشروع ويتوسع . وعادة ما يصل هذا المنظم إلى أقصى قدر من القوة والنشاط والكفاءة فى إدارة المشروع حينما تكتمل رجولته وحكمته فى أواخر

شبابه ، وهنا يصل المشروع إلى أكبر حجم . بعد هذا يبدأ المنظم في مرحلة أخرى يفقد فيها تدريجيا عناصر النشاط والقوة والقدرة التي مكنته في الماضي من الوقوف على كل أمر وإدارة شئون المشروع بنفسه والعمل على توسيع أسواقه الخ . ويبدأ نشاط المشروع بالتالى في الخمود تدريجيا وحينما يموت المنظم يرثه أو يحل محله منظم آخر وعدد آخر من المديرين المستأجرين وهؤلاء عادة أقل كفاءة من المنظم الأصل الذى بدأ المشروع وأشرف على تكوينه وتنسيقه . وفى مثل المرحلة الأخيرة قد ينتهى المشروع ويموت أو يضمحل ، أى أن المشروع الخاص بـحياة مؤسسة الأصل ، وينشط بنشاطه ويتوسع بزيادته خبرته ثم ينتهى تقريبا حينما يموت . ولهذا يرى مارشال أن أى مشروع مهما بلغ من القوة والأحتكار لن يستمر بهذا الشكل ، بعيدا بعد انتهاء مؤسسة الأصل . ومن هنا يبقى السوق التنافسى ممثلا الشكل الدائم فى النظام الرأسمالى . ويلاحظ فى كل هذا التحليل أن مارشال قد تأثر بالأدلة العملية وغلبا على الأدلة العلمية التي كان قد توصل اليها والتي نهت إلى أن الوفورات الداخلية على أثر الإنتاج الكبير تؤدي إلى نمو الأحتكار .

إن البيئة الواقعية فى إنجلترا فى أواخر القرن ١٩ وأوائل القرن ٢٠ كانت تؤيد تحليل مارشال بخصوص الحدود على نمو المشروع الخاص . كانت دورة حياة المشروع مرتبطة بالفعل بحياة صاحبه كما كانت طبيعة الأسواق تسبب أحيانا كثيرة فى عزل جزء من السوق عن بقية أجزاء السوق ، فيتمكن مشروع ما من السيطرة على سوق السلع الخاصة ، أى ينجح فى إقامة سوق خاص له ولكن لوجود البدائل من السلع الأخرى فإنه لا يستطيع أن يسيطر على السوق العام الأكبر . ولكن الذى حدث تدريجيا منذ بداية القرن ٢٠ كان يشير إلى السوق القائم على المنافسة فى طريقة إلى الزوال تدريجيا . ذلك لأن إدارة المشروع كانت أخذت فى الانفصال تدريجيا عن الملكية مما يجعل هذه الإدارة غير متأثرة على الإطلاق بنشاط أصحابها وفاعليتهم أو حياتهم الشخصية . وهذا أيضا أعطى للمشروع قدرة البقاء والتوسع طالما كان الإدارة تعتمد على استئجار أشخاص أكفاء لهذا العمل ، وتدرجيا أيضا أخذت الأسواق الخاصة لبعض المشروعات الكبرى تتسع وتمكنت هذه المشروعات بقوتها المالية من

السيطرة على صغار المشروعات التي تقوم بانتاج سلع مماثلة أو بديلة في السوق العام . كما أخذ الكثير من المشروعات الكبرى بسياسة التوسع على أساس تنوع الإنتاج وتكبير الأسواق الخاصة لها إلى نطاق لم يكن معهودا من قبل حتى صار السوق العام مقسما بين عدد قليل من المشروعات الكبيرة وشأ ما يسمى بالمنافسة الاحتكارية ومنافسة القلة . ولقد كان لدى مارشال من الأدوات التحليلية ما يكفل له التوصل لبعض التنبؤات العلمية عن التطورات في طبيعة الأسواق والتي لم يشهد هو إلا القليل منها ولكنه تمسكه بقاعدة الاحتكام إلى الواقع للعمل لاثبات خطأ أو صحة النظرية فإنه لم يتمكن من وضع هذه التنبؤات في صورتها العلمية الصحيحة . ويبدو أيضا أن رغبة مارشال الشخصية في بقاء نظام المنافسة الكاملة قد أثر على تحليله والنتائج التي توصل إليها في هذا الخصوص .

مارشال والتحليل التجميعي لبعض المسائل الاقتصادية :

بالرغم من أن اهتمام مارشال الأساسي كان منصباً على التحليل الجزئي فإن هناك بعض المسائل تطرق إلى تحليلها على أساس تجميعي أى على أساس الإقتصاد ككل . وأحدى هذه المسائل تختص بتحديد المستوى العام للأسعار . وتحليل مارشال لهذه المسألة تطور من نظرية « الكمية » في النقود وهذه النظرية وضعها فيشر في عام ١٩١١ وتتلخص في المعادلة : $MV = PT$ حيث M كمية النقود ، V سرعة التداول النقدي و P متوسط عام للأسعار و T حجم المعاملات .

ويلاحظ أن كمية النقود الموجودة في الإقتصاد مضروبة في عدد المرات التي تنفق فيها في خلال فترة معينة من الزمن (سرعة التداول النقدي) سوف يساوى بديها حجم المعاملات مضروبا في متوسط الأسعار . (متوسط مستوى الأسعار = متوسط كميات النقود اللازمة في المعاملة الواحدة) .

ولقد قرر فيشر أن تغير كمية النقود سوف يؤدي إلى تغير متوسط مستوى الأسعار في نفس الاتجاه وب نفس المقدار حيث لا يتوقع أن تتغير سرعة التداول

النقدى أو حجم المعاملات على أثر تغير كمية النقود (M) ولقد عدل مارشال معادته كالآتي $MV = PO$.
ويمكن كتابتها كالآتي أيضا :

$$M = I / V \cdot PO - ١$$

$$M = K \cdot PO - ٢$$

$$M = K Y - ٣$$

استبدال مارشال حجم المعاملات الكلية في معادلة فيشر (T) بكمية الناتج الكلى (O) و (P) تعبر عن متوسط الأسعار العام بالنسبة للإنتاج فقط وليس لكل المعاملات عموما ثم استبدال (I / V) بالرمز (K) حيث تمثل هذه نسبة التفضيل النقدي أى تلك النسبة من الدخل التى يرغب المجتمع فى الاحتفاظ بها فى شكل نقدي سائل وتعرف باسم : Marshallian K نسبة إلى مارشال . ولقد ساهم مع مارشال فى تطوير المعادلة بعض زملائه من قسم الإقتصاد فى جامعة كامبردج (مارشال رئيس القسم) ولهذا تعرف أحيانا باسم « معادلة كامبردج » .

ثم ناقش مارشال أن تغير كمية النقود (M) يؤدي إلى تغير متوسط الأسعار العام (P) حيث أن كل من الإنتاج (O) ونسبة التفضيل النقدي (I / V) لن يتعرضا للتغير كما أمكن استبدال OP بالمقدار Y ليدل على الناتج مقدرا بالأسعار الجارية .

والتغيرات التى أجراها مارشال ليست شكلية إطلاقا كما نرى فهو قد ركز الاهتمام على حجم الإنتاج الكلى بدلا من فيشر الذى أخذ جميع المعاملات سواء الوسيطة أو النهائية فى اعتباره عندما تكلم عن (T) . كما أن متوسط الأسعار العام الذى يتكلم عنه مارشال هو الذى يرتبط بالإنتاج وهو الذى يهتما أيضا فى الناحية الإقتصادية بدلا من (P) عند فيشر . وأخيرا فإن (K) التى وضعها مارشال كان لها مدلولها الكبير حيث تمثل النسبة التى يرغب المجتمع فى الاحتفاظ بها فى شكل نقدي أى أن (K) تحدد مدى تفضيل السيولة النقدية .

مارشال والتغيرات الاقتصادية في الأجل الطويل :

لم يأخذ بحث التغيرات الاقتصادية في الأجل الطويل اهتماماً كبيراً داخل إطار النظريات النيو كلاسيكية ولقد تعرض مارشال لهذا الموضوع بصفة مختصرة من خلال مناقشته للاقتصاد على مدى الزمن الطويل . ولقد استطاع مارشال أن يبين أن الرأى عقده الكلاسيك بالنسبة للنمو الإقتصادي كان رأياً متشائماً ، فحال الركود الإقتصادي لم يتحقق بالرغم من الزيادة المستمرة في السكان .

هذا وقد تحسنت الأجور الحقيقية للعمال واستمرت عملية التراكم الرأسمالي بدون أن تسبب عمليات توفير كبيرة للعمل أى بدون ازدياد البطالة السافرة ، كما أن نمو الطلب على الأغذية لم يعطى أصحاب الأراضي ربما أكبر ونصيباً متزايداً من الدخل القومي كما توقع الكلاسيك . فلقد نمت التجارة الدولية نمواً هائلاً في الربع الأخير من القرن ١٩ على أثر التحسن الهائل في المواصلات البحرية وانخفاض تكلفتها وعلى أثر اتباع سياسة الحرية التجارية من جانب الكثير من الدول الأوروبية والتي فرضتها بدورها على مستعمراتها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وتمكنت أوروبا من استيراد المواد الغذائية من مصادر رخيصة للغاية مما لم يسمح بزيادة الأسعار الداخلية للمسلع الغذائية ولم يمكن أصحاب الأراضي من الحصول على الربح المتزايد الذي تنبأ به الكلاسيك . وبالرغم من هذا نجد أن مارشال يؤيد فكرة تزايد الربح خلال فترة التوسع الإقتصادي ، ولكن السبب في ذلك عنده يختلف عن السبب الكلاسيكي لنفس الظاهرة . ففي رأيه أن تزايد الربح لن يحدث بسبب الاضطراب إلى زرع أراضي أقل خصوبة ولكن بسبب نمو الطلب من جانب الصناعة ومشروعات الإسكان على أراضي الضواحي (أدخل مارشال جميع أنواع الأراضي عند بحثه لمسألة الربح وليس فقط الأراضي الزراعية كما فعل الكلاسيك) . وارتفاع ربح أراضي الضواحي لاشك له انعكاساته على التكاليف في الصناعة . أما بالنسبة للأراضي الزراعية فإن مارشال يناقش ان تطبيق الفنون الإنتاجية المتقدمة في الزراعة يمكن أن يؤدي إلى تحسين المركز الإقتصادي للملاك وحصولهم على نصيب أكبر من الدخل القومي .

أما عن مسألة الأجور فلقد اختلفت معالجة مارشال لها كثيراً عن الكلاسيك فهو لا يرى أى مكان أو تبرير لنظرية الأجر الحديدي ولقد تبع مارشال الطريق الذى خطه جون ستوارت ميل وذلك حيناً رفض رأى القائل بأن النمو السكانى سوف يمنع أى تحسين فى الأجور الحقيقية .

لقد توقع مارشال أن يتطور العمال ويحسنون من حيث الخبرة والطاقة على العمل ، والتصرفات اللائقة وأن انتاجيتهم ودخولهم سوف تتزايد بالتالى . ولقد رفض مارشال أيضاً لآراء الريكاردية والماركسية بشأن أثر التركيم على العمال ففى رأيه أن التوفير فى عدد العمال الذى ينشأ من احلال الآلة محل العمل فى الزمن القصير سوف يعرض عن طريق النمو فى الطلب على العمال فى صناعات السلع الرأسمالية والصناعات الثقيلة . وأكثر من هذا فانه يرى أن المكاسب من تخفيض النفقات الانتاجية التالى لزيادة الميكنة سوف يوزع على جميع المشتغلين فى الأنشطة الاقتصادية من واقع ميكانيكية السوق الحر وليس فقط على الرأسماليين كما اعتقد ماركس . ولقد كان الكلاسيك أيضاً يعتقدون أن الآثار الحسنة للميكنة وتخفيض نفقات الإنتاج لن تعود على العمال حيث يحصل هؤلاء على الكفاف ، ولا يمكن أن تتزايد مستويات الأجور عن هذا لأنها تؤدي إلى زيادة اعدادهم ونقص مستويات أجورهم مرة أخرى إلى المستوى التوازنى وهو مستوى الكفاف . ولكن مارشال يرفضه لنظرية أجور الكفاف وأعتراهه بإمكانية التحسن فى كفاءة العمال وأجورهم اعتقد أيضاً أنهم سوف يجنون آثار التحسن فى الفن الانتاجى .

أما بالنسبة لمسألة الأرباح والمهبط فى معدلاتها والتى شغلت بال الكلاسيك حيث ترتبط بمرحلة الركود فاننا نجد أن مارشال لا يعطيها إلا القليل جداً من الاهتمام . فمن ناحية نجد أن مرحلة الركود التى تنبأ بها الكلاسيك لم تتحقق ، ولكن الأهم من هذا هو أن الربح كعائد من عوائد الانتاج لم يعد له كل الأهمية فى التحليل الاقتصادى وذلك من وجهة نظر النيو كلاسيك . فالربح الذى يعنيه الكلاسيك غير عادى ، وهو عائد يحصل عليه المنتج فى ظروف غير عادية فى رأى النيو كلاسيك .

أما سعر الفائدة فهو ذلك العائد الذى أصبح محل الاهتمام لأنه يمثل العائد الطبيعى الذى يجب أن يتقاضاه أصحاب رؤوس الأموال .

وقد ناقش مارشال أن سعر الفائدة سوف يميل إلى الهبوط مع الاستمرار فى عملية التركيم الرأسمالى وذلك إذا ما فرضنا عدم تغير الفن الانتاجى ، ولكن بالتخلل عن هذا الشرط أى افترض استمرار تقدم الفن الانتاجى فاننا نتوقع استمرار سعر الفائدة فى الارتفاع مع استمرار عملية التركيم الرأسمالى . ذلك لأن التقدم فى الفنون الانتاجية سوف يؤدى دائما إلى استخدامات جديدة لرؤوس الأموال فيرفع العوائد عليها .

ولقد كان الاعتقاد السائد لدى مارشال هو أن التحسن فى الفنون الانتاجية سوف يستمر وبمعدلات أعلى من تلك التى تتوقعها الكلاسيك . كما أنه ناقش أيضا أن الرجال الذين يدفعون عجلة التقدم الاقتصادى هم أولئك الذين يبحثون دائما فى كيفية تحقيق عوائد أعلى من العادية على رؤوس أموالهم .

مارشال والسياسة الاقتصادية :

على أساس تقديره الشخصى يذكر أنه كان مدفوعا لدراسة الاقتصاد برغبته فى فهم وبحث أسباب الفقر والأسباب التى يمكن بها تلافى هذا أو التخفيف من حدته . ولم تتغير هذه الرغبة لدى مارشال ، على العكس فانه يظهر من خلال كتاباته اهتماماً متزايداً بالمشاكل الانسانية ولكنه رغم ذلك عارض معارضة شديدة أى برامج اشتراكية . فعلى رأيه الملكية الجماعية لوسائل الانتاج سوف تقتل الحوافز على العمل لدى العنصر الانسانى ومن ثم توقف عجلة التقدم الاقتصادى . ولهذا لا يمكن السماح الاشتراكية فى رأيه إلا إذا كان هناك اعتقاد من الناس جميعا أن المصلحة العامة يجب أن تأتى قبل المصلحة الخاصة وبهذا يكسروا أنفسهم تماما لخدمة المصلحة العامة ، ولكنه لا يعتقد أن هذا ممكن الحدوث ، انها مسألة نادرة فى رأيه .

ولقد أعتقد مارشال كثيراً فى أن السوق القائم على أساس المنافسة الكاملة كفيل بتخصيص الموارد الاقتصادية فى أحسن الاستخدامات الممكنة بحيث

يستطيع المجتمع أن يجنى أكبر عائد من هذه الموارد ، كما أعتقد أيضا أن قوى السوق التنافسية كفيلة بتوزيع الدخل على الأفراد المشتغلين في العمليات الانتاجية توزيعا عادلا .

ولقد استطاع أن يرى بعض الاستثناءات لهذه القاعدة العامة التي يضعها فهناك فرصة مثلا للظهور الاحتكارات والتي يمكن أن تغل بعمل السوق ولكنه رأى كما ذكرنا من قبل أن نمو الاحتكارات وتوسعها بالصورة التي تمكنها من أن تسيطر على السوق العام هي مسألة مستحيلة . ولهذا فلقد كان مترددا للغاية أو ممتعا في الواقع عن الموافقة على التدخل الحكومي في تلك القطاعات من الاقتصاد التي ظهر فيها تزايد الغلة بشكل واضح وهددت لهذا بنمو التركيز الصناعي والاحتكارات ولكنه من الناحية الأخرى لم يجد أى مانع في امتلاك الحكومة لما يسمى الاحتكار الطبيعي وهي تلك المشروعات التي تتميز بطبيعتها بضمان أسواقها وبأن استغلالها لا يمكن أن يترك في يد أفراد يتحكمون في أسعار منتجاتها أو بأن المنافسة غير متصورة فيها بطبيعتها (مشروعات المرافق العامة) . ولقد أعتقد مارشال في امكان قيام الحكومة بدور في النواحي الاقتصادية من أجل تحسين كفاءة الأسواق في توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة وذلك بالرغم من معارضته لتدخل الحكومة في نواحي أخرى . فهو يرى مثلا أن الموارد الاقتصادية ينبغي أن تشجع على التحرك إلى القطاعات التي يظهر فيها تزايد الغلة ولهذا فهو يعتقد أنه يمكن للحكومة أن تشجع عملية إعادة توزيع لموارد الاقتصادية على هذا الأساس عن طريق فرض الضرائب ومنع المعونات بشكل مناسب . مثلا فرض الضرائب على بعض القطاعات التي يظهر فيها تناقص الغلة واعانة بعض القطاعات التي يظهر فيها تزايد الغلة ، وبالرغم من أن هذا في الواقع يؤدي في الزمن الطويل إلى زيادة سيطرة المشروعات في تلك القطاعات التي تتمتع زيادة الغلة وهذا من شأنه ظهور الاحتكار وسيطرته على الأسواق الأمر الذي أنكره مارشال . إلا أننا نجد أن مارشال كان حذرا جدا في نصيحته بتدخل الحكومة فهو يبين نصيحته على أساس تحسين كفاءة قوى السوق الحر المتنافس في توزيع الموارد الاقتصادية للمجتمع .

خلاصة أعمال الاقتصاديين النيو كلاسيك والتعقيب عليها

١ - تميزت المنجزات العملية للاقتصاديين النيو كلاسيك بضخامتها وبدون شك نجد أن النماذج التي بناها هؤلاء الاقتصاديين تتميز بطابعها المنطقي المتناسك .

٢ - ربطت مجموعة أعمالهم بين جزئيات الاقتصاد ووصفت العلاقات بين هذه الجزئيات بصورة حقيقية وطبعة للتحليل الرياضي ، وباختصار فإن طريقهم في البحث انشأت مستويات جديدة للبحث العلمي في الإقتصاد .

٣ - على يد المدرسة النيو كلاسيكية أصبحت مسألة حرية الاختيار الإنساني تحتل مكانة عريضة على مسرح التحليل الإقتصادي .

٤ - لقد تركز التحليل الإقتصادي النيو كلاسيكي على طريقة عمل جهاز السوق وكان الهدف الأساسي هو توضيح عملية الاختيار التي يواجهها كل من المستهلكين والمنتجين في إطار السوق .

وعلى هذا الأساس التحليل زالت المخاوف التي اهتم بها الكلاسيك بخصوص حدوث تصدع هيكل في الاقتصاد ، على العكس لقد نظر النيو كلاسيكي إلى الاقتصاد على أنه وحدة عضوية تتألف من جزئيات يعتمد بعضها على بعض بصورة متبادلة وأنه باستثناء تلك الحالات التي تسود فيها اقتصاديات الحجم الكبير فإن حرية جهاز السوق وكفاءته سوف تزيد من الرفاهية العامة (بالرغم من ان الإقتصاديين النيو كلاسيك لم يتكلموا جميعا في هذا الموضوع بصوت واحد الا أن معظمهم اعتقد في هذا) .

تعقيب :

أعتمدت النتائج المشار إليها وكذلك أيضا الهيكل التحليلي الذي أستخلص منها على فرضين أساسيين .

أولا : ان ظروف المنافسة الصافية هي التي تسود في غالبية النشاط ، وبطبيعة الحال تبين النيو كلاسيك ان هناك فروع من النشاط الانتاجي (تلك

التي تسود فيها ظاهرة تزايد الغلة) لا تتلائم مع هذا الفرض وان بعض أشكال التدخل الحكومي قد تلزم لهذا السبب . وبالرغم من ذلك فقد أعتقد النيو كلاسيك ان حرية اختيار المستهلكين وقدرتهم على التصرف الرشيد تجعل لهم قوة في توزيع الموارد الاقتصادية وان المنتجين لا يستطيعون وحدهم التأثير على الأسعار .

ثانيا : ولكن لصحة هذه النتائج كان لابد من الاحتفاظ بفرض عدم تعطل أى موارد اقتصادية بصورة اختيارية . وفي الواقع فان النيو كلاسيك كانوا على ثقة بأن حالة التوظيف الكامل سوف تكون دائما هي الحالة الطبيعية للاقتصاد . ولم يعنى هذا أن حدوث التقلبات في النشاط الاقتصادى أمر غير محتمل الحدوث ولكن النيو كلاسيك أكدوا أنه بالرغم من الازعاجات المؤقتة المترتبة على سوء ادارة النظام النقدي فان قوى السوق الطبيعية سوف تودى وبطريقة سريعة إلى اصلاح أى خلل في توازن الاقتصاد ولقد أثبتت أحداث الأزمة العالمية في بداية الثلاثينات من هذا القرن خطأ الافتراض الثانى ، وتؤكد هذا الخطأ في نطاق التحليل الاقتصادى على يد كينز Keynes .

أما عن الافتراض الأول الخاص بتأكيد سيادة المنافسة الصافية في الأسواق فقد بدأ يتقوض قبل هذا . فمنذ بداية القرن الحالى ولكن خاصة بعد الحرب العالمية الأولى بدأت الأسواق وخاصة في النشاط الصناعى تخضع تدريجيا لقلة من المنتجين الكبار بدلا من أن كانت محل نشاط لعدد كبير من المنتجين الصغار المتنافسين . وعلى ضوء هذه التغيرات ظهر خطأ تحليل مارشال بشأن استمرار المنافسة الصافية وارجاع ذلك إلى ارتباط دورة حياة المشروع بحياة صاحبه وعدم تأثير ما أمناه بالأسواق الخاصة على السوق العام . ولكن النظرية الاقتصادية لم تستطيع تفسير تلك التطورات التي أبعدت الأسواق عن حال المنافسة الصافية ولكنها لم توصلها إلى حالة الاحتكار الكامل لفترة من الزمن .

وفي أواخر العشرينات ظهرت نظرية المنافسة غير الكاملة لمسر جوان روبنسون في كامبردج ونظرية المنافسة الاحتكارية لتشمبرلين في أمريكا . وحقيقة أن هذه النظريات قد حاولت أن تصف عمل السوق في ظل الظروف

الجديدة وتضمنت وبالطبع تعديل للافتراضات النيو كلاسيكية الأولى ، ولكن هذه النظريات لم تتخل مع ذلك عن طريقة التحليل الحدى ، والمنطق الذى يستند اليه . كما أن هذه التطورات الجديدة فى النظرية الاقتصادية وتحليل المنافسة غير الكاملة أو الاحتكارية لم تؤدى إلى زحزحة الاقتصاديين المؤمنين بالمنطق النيو كلاسيكى عن الاعتقاد بأن المنافسة الكاملة هى وحدها القادرة على تخصيص الموارد تخصيصا امثلا وتوزيع الدخل القومى توزيعا أمثلا ، على العكس لقد صار هناك تمسك أكبر من جانب هؤلاء بنظام المنافسة الكاملة .

ولكن هذا الاصرار على هدف غير موجود للنظرية وضع النظرية النيو كلاسيكية فى محل المثاليات وليس فى محل النظريات المرتبطة بالواقع العلمى والتي يمكن اختبار صحتها أو خطئها . ولقد اتقسم النيو كلاسيك المؤمنون بهذا الفكر الجديد إلى فريقين أحدهما يقترح التدخل الحكومى من أجل تقوية المنافسة الصافية وذلك عن طريق التشريعات التى تعمل على تجزئة المشروعات الضخمة وإلى عدد كبير من المشروعات الصغيرة المتنافسة . أما الفريق الآخر فقد أبدى شكاً كبيراً فى امكانية نجاح مثل هذه السياسة التى تحاول إعادة الحياة إلى المنافسة الصافية كما شك ايضا فى جدوى مثل هذا الاتجاه للاقتصاد ، ولذا فقد عارض افكار الفريق الأول بشدة - وطالب بدلا من ذلك بوضع برنامج اشتراكى . ففى رأى هذا الفريق الثانى أن الصناعات التى تفشل فى الاحتفاظ بحالة المنافسة الصافية يجب أن تؤم وفى ظل الملكية العامة سوف يطلب من المديرين أن أن يعملوا على تسعير منتجاتهم وفقا لمبدأ النفقة الحدية ومثل هذه السياسة فى رأى المدافعين عنها سوف تسمح بتوزيع الموارد الاقتصادية على أساس مقارب للتوزيع الأمثل الذى يسود فى حالة المنافسة الصافية .

ولك يجب أن نذكر أن هذه الآراء الجديدة التى اعتنقها النيو كلاسيك فى القرن ٢٠ تحت وطأة التغيرات الاقتصادية التى اثبتت عدم سلامة الافتراضات الخاصة بالمنافسة الصافية والتوظيف الكامل تلقت معارضة من تلامذة المدرسة النيو كلاسيكية فى أمريكا جون بيس كلارك . فلقد ساد الاعتقاد لدى هؤلاء أنه من الممكن الاحتفاظ بالميزات والمميزات الأساسية للمنافسة حتى فى تلك الأسواق التى يسودها عدد صغير من البائعين وذلك طالما أن التقدم

التكنولوجيا يتم معدلات عالية ، وبالإضافة إلى هذا فإن هذا الفريق من النيو كلاسيك اعتقدوا أن المعدلات العالية للأرباح التي تتمتع بها المشروعات الضخمة لها فائدتها في أنها تسمح بالقيام ببحوث علمية ضخمة وهذا ما لا يمكن القيام به في حالة المشروعات الصغيرة . وعلى هذه الأسس وجدت الاحتكارات الصناعية من يدافع عنها من بين النيو كلاسيك .

ولقد ظهرت أيضا بعض محاولات من النيو كلاسيك المعاصرين لتطبيق نظرياتهم على مشاكل الدول المتخلفة . وبالطبع فمن المعروف أن الدول المتخلفة لا تتمتع بتلك الأسواق الواسعة المنظمة التي يمكن أن تكون مسرح لعمل النظريات النيو كلاسيكية بل أن المقايضة مازالت معروفة في بعض هذه الدول وبمعلومية هذه الظروف ظهرت الأفكار النيو كلاسيكية التي تحاول الأحاطة بمشاكل الدول المتخلفة أو النامية في شكلين رئيسيين :

أما الشكل الأول فيبحث عن الأسباب المعرقة لتحركات الموارد الاقتصادية في الدول المتخلفة والتي تمنع من توزيعها توزيعا أمثلا بين مختلف الاستخدامات المختلفة . ويخلص هذا البحث بأن هناك قيود على تحركات هذه الموارد تنشأ بفعل عوامل عنصرية أو قبلية أو طائفية تسود في الدول المتخلفة ولهذا فإن على هذه الدول أن أرادت أن تنمو يجب أن تسعى لإزالة هذه العراقيل . فإذا ما تم هذا فإن الأسواق سوق تتسع وهذا في حد ذاته سوف يزيد من الكفاءة ويؤدي إلى النمو . هناك رأى آخر متفرع من نفس الأصل الفكري يتخلص في أن التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية في الدول المتخلفة هو السبب في انعدام الكفاءة وسوء توزيع الموارد الاقتصادية ، ويرى من يعملون هذا الرأي أنه يجب على الحكومة أن تقلل من تدخلها وتعمل على توفير أكبر قدر من الحرية الاقتصادية في الأسواق لأن ذلك هو الطريق الوحيد للنمو . أما الشكل الثاني من الآراء النيو كلاسيكية التي تحاول الأحاطة بمشاكل الدول المتخلفة فانه بعد أكثر نضوجا والمؤمنين به يتشككون في قدرة الاسواق في هذه الدول على تهيئة الفرصة للنمو الأقتصادي . ويبدأ المنطق النيو كلاسيكي هنا من افتراض هام وهو أن هناك عقبات هيكلية أساسية تقف في

طريق التوزيع الأمثل للموارد في الاقتصاديات المتخلفة وان على الحكومة أن تقوم بمهمة تقييم أو تسعير الموارد الاقتصادية بل يتفق مع ضرورتها وأن تعكس وفرتها النسبية وكفائتها والطلب عليها وذلك حتى يمكن الاقتراب من وضع التوزيع الأمثل . ولهذا يرى المنادون بهذا الرأي أن معدلات الأجور في الدول المتخلفة أعلى من الإنتاجية العمالية (يحدث هذا أساسا بسبب الضغط الاجتماعي والسياسي لطبقة العمال والتشريعات الصادرة بشأن الحد الأدنى للأجور والتي لا تتفق مع الإنتاجية العمالية) وأن أسعار الفائدة منخفضة جدا عن ذلك المستوى الذي يعكس ندرة رأس المال في هذه الدول (أساسا بسبب ارتباط أسعار الفائدة في الدول المتخلفة بالأسعار العالمية للأقراض أكثر من ارتباطها بالظروف المحلية) ، وعلى ضوء هذا التحليل يقترح أن تتدخل الحكومة لتصحيح هذا الاختلال بطريقة محسوبة وذلك لكي تعيد تسعير الموارد الإنتاجية بما يتفق مع المستويات التي كان يجب أن تسود في حالة التوازن . ومعنى هذا الاقتراح علميا أن يحصل مستأجر عنصر العمل على إعانة وان تفرض ضريبة على مشتري عنصر رأس المال .

مسألة أخيرة ينبغي ذكرها عند التعقيب على أعمال المدرسة النيو كلاسيكية وتلك هي أن هناك بعض المنشقين، على هذه المدرسة من الاقتصاديين الذين عاصروها في أوج مجدها ومن أمثال هؤلاء وأشهرهم اقتصادي أمريكي يسمى « فيلن » وهو أحد تلامذة حون بيتس كلارك الذين درسوا نظرياته ولكنهم لم يستطيعوا هضمها أو الموافقة عليها . ويعتقد فيلن في أن الآراء النيو كلاسيكية قد تمت في نطاق بعيد عن الواقع وأعتمدت كثيرا على المنطق الاستنباطي ، كما أن هذه الآراء في رأيه قد اعتمدت على تحليل 'السكون' إلى درجة لا تستطيع معها اطلاقا الاحاطة بالظروف الاقتصادية في عالم متغير بصفة مستمرة . ولهذا فان هذه النظريات لا تستطيع طرق المشاكل الواقعية وتقديم حلول لها . وفي رأى فيلن أيضا أن الأفكار النيو كلاسيكية عن التوازن لا تخدم إلى نظرية علمية تجريدية ، كما أنه عارض أيضا فكرة السلوك الإقتصادي الرشيد والأعتماد عليها في التحليل الاقتصادي . لقد عارض هذه الفكرة على أساس أنها تتصور أن سلوك المستهلك يعكس دائما حالة الأسعار السوقية للسلع التي يريد استهلاكها

وكذلك أيضا فان تصرفات المنتجين في استخدام عناصر الإنتاج تعكس أسعار هذه العناصر - كما أن النشاط الاقتصادي يعكس حالة أسعار السلع والأرباح .

ان رأى فبلن ان كل هذا خاطيء حيث يرى أن سلوك الانسان غريزى وليس انعكاسى ، وفي رأيه أن هناك أساسيان فرضان يفسران السلوك الاجتماعى الإقتصادى للانسان وهما غريزة العمل وغريزة حب التساوى مع الآخرين .

(١) مراجع عربية

- ١ - عبد الرحمن يسرى أحمد : مذكرات في تطور الفكر الاقتصادى (كلية التجارية - الاسكندرية ١٩٧٢ ، ١٩٧٨) .
- ٢ - عبد الرحمن يسرى أحمد : تطور الفكر الاقتصادى (حسان كزيدة - بيروت ١٩٧٤) .
- ٣ - عبد الرحمن يسرى أحمد : مساهمة الفكر الكلاسيكى فى التحليل الحديث للتنمية الاقتصادية (جامعة بيروت العربية - بيروت - ١٩٧٤) .
- ٤ - محمد حلمى مراد المذاهب والنظم الاقتصادى (الطبعة الثانية - القاهرة ١٩٥٢) .
- ٥ - محمد لبيب شقير : تاريخ الفكر الاقتصادى (مكتبة نهضة مصر - القاهرة - ١٩٥٦) .

٢ - مراجع الفكر الاقتصادى الإسلامى :

- ١ - ابن تيمية : الفتاوى ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد ، مكتبة المعارف ، الرباط ، المغرب
- ٢ - ابن تيمية : الحسبة ومسئولية الحكومات الاسلامية ، تحقيق صلاح عزام دار السلام بالقاهرة ١٩٧٤ .
- ٣ - ابو حامد بن محمد الغزالى : احياء علوم الدين ، مؤسسة الحلبي - القاهرة .
- ٤ - ابو يوسف : كتاب الخراج ، المطبعة السلفية ، القاهرة .
- ٥ - عبد الرحمن بن خلدون : المقدمة ، طبعة دار الشعب ، القاهرة .
- ٦ - عبد الرحمن يسرى أحمد : مساهمة ابن خلدون فى الفكر الاقتصادى ، مجلة كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، العدد الثانى ، السنة ١٥ - ١٩٧٨ ، الاسكندرية .
- ٧ - محمد ابو زهرة : مجموعة مؤلفاته عن كبار الأئمة نشرتها دار الفكر العربى بالقاهرة فى تواريخ مختلفة وهى : « ابو حنيفة » ، « مالك » ، « الشافعى » ، « ابن حنبل »
- ٨ - محمد رشيد رضا : الربا والمعاملات فى الاسلام ، اعداد وتقديم محمد بهجة البيطار ، مكتبة القاهرة - على يوسف سليمان القاهرة ، ١٩٦٠ .
- ٩ - محمد نجاة الله صديقى : الاعمال الاخيرة فى تاريخ الفكر الاقتصادى فى (M.Nejatullah Siddiqi) الاسلام .
وهذا العمل مقدم باللغة الانجليزية وعلى حد علمى انه لم يترجم إلى العربية وهو من منشورات مركز ابحاث الاقتصاد الإسلامى - جامعة الملك عبد العزيز بمكة ، وذلك فى ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م :
«Recent Works on History of Economic Thought in Islam», A survey,

(٢) مراجع أجنبية

1. Barber, W.J. A History of Economic Thought (A Pelican Original-Penguin Books, 1967)
2. Caute, D., Essential Writings of Karl Marx (A London Panther, 1967)
3. Marshall, A., Principles of Economics, 8th Edition (Macmillan, London, 1964)
4. Malthus, R., Principles, Reprint of 2nd Edition, (New York, 1951)
5. Mid, J.S., Principles of Political Economy (London 1962)
6. Ricardo, D., Principles of Political Economy and Taxation, (Piero Sraffa, ed. Cambridge, 1953)
7. Rinna, I.H., (Editor) Readings in the History of Economic Thought (New York, 1970)
8. Rol, E. A History of Economic Thought (4th Edition, Faber, London, 1973)
9. Schumpeter, J. History of Economic Analysis (Allen and Unwin, London, 1967)
10. Schumpeter, J., Capitalism, Socialism and Democracy (Allen and Unwin, London, 1959)
11. Taylor, O H., A History of Economic Thought. (McGraw Hill, 1960)

الفهرس

الفصل الأول : الصفحة

- ١ ماذا ندرس في تطور الفكر الأقتصادي وماذا نستفيد من الدراسة

الفصل الثاني :

- ١٥ أبرز المساهمات في عصر الأغريق
١٦ أفلاطون
١٧ أرسطو

الفصل الثالث :

- ٢٣ الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى
٢٤ تعريف علم الاقتصاد ، والنظرة للملكية الخاصة
٢٦ النشاط التجارى ، والضمن العدل
٢٧ الفائدة والربا
٣٠ النقود

الفصل الرابع :

- ٣٣ الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى (٢) المدرسة الإسلامية
٣٥ تنظيم الحياة الأقتصادية في المدينة خلال عصر رسول الله ﷺ
٣٦ أولا : التوزيع العدل للدخل والثروة
٣٩ ثانيا : تنظيم وتنمية النشاط الانتاجى على أسس جديدة
٤٩ ثالثا : تنظيم السوق والتجارة على أسس الحرية والمنافسة
٥٣ رابعا : السلوك الاستهلاكى
٥٤ خامسا : مفهوم التوازن

الفصل الخامس :

٥٧	قادة الفكر الأقتصادي الاسلامي في العصور الوسطى
٥٧	الأمام أبو حنيفة
٥٧	الأمام مالك
٥٩	الأمام أبو يوسف
٦١	الأمام الشافعي
٦١	الأمام أحمد بن حنبل
٦٣	الأمام الغزالي
٦٦	ابن تيمية
٦٩	ابن قيم الجوزية

الفصل السادس

٧٥	الفكر الإسلامي في نهاية العصور الوسطى
٧٥	عبد الرحمن خلدون
٨١	البحث الأقتصادي وأسلوب التحليل عند بن خلدون
٨٣	عرض وتقييم الفكر الأقتصادي في المقدمة
٨٣	أولا المشكلة الأقتصادية
٨٣	الحاجات البشرية أصلها وتطورها وأنواعها
٨٦	طبيعة العملية الأنتاجية وضرورة تعاون أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينها
٩٣	أنواع النشاط الأقتصادي
١٠٢	النشاط الأقتصادي الطبيعي وغير الطبيعي
١٠٥	تحليل أسباب نمو النشاط الأقتصادي
١٠٨	النظرية الأولى : دور البيئة الجغرافية في النمو
١١٠	النظرية الثانية : مراحل النمو الأقتصادي وأرتباطها بمراحل النمو السياسي والأجتماعي للدولة
١١٦	تحليل العوامل الرئيسية المحددة للنمو الأقتصادي

- ١٢١ تحليل الأسعار
١٢٩ النشاط الأقتصادي للدولة
١٣٧ ملحق « بيان بالموضوعات الأقتصادية التي وردت في المقدمة »

الفصل السابع :

- ١٤٣ عصر الرأسمالية التجارية
الظروف الاقتصادية والعوامل الأخرى التي ميزت عصر الرأسمالية
١٤٤ التجارية
١٤٦ أسس الفكر الأقتصادي الماركنتالى
الرقابة على تحركات الذهب ونظرية سعر الصرف بين أصحاب
١٤٨ مذهب السبائك والمركنتالين
١٥٢ سياسة التجارة الخارجية
١٥٦ مهاجمة أسس تقيد التجارة (مناقشة دافيد هيوم)

الفصل الثامن :

- ١٥٩ الفيزيوقراط (الطبيعيون)
١٦٠ أعتبار الأرض وحدها هي مصدر الثروة
١٦٠ نظرية المنتج العاقي
١٦٣ الجدول الأقتصادي

الفصل التاسع :

- ١٦٧ نشأة المدرسة الكلاسيكية

الفصل العاشر :

- ١٧٤ آدم سميث
١٧٦ فكرة تقسيم العمل

٨٠	تحليل القيمة .
١٨٤	تحليل توزيع الدخل
١٨٩	الأرباح والعلاقة العكسية بينها وبين الأجور
١٨٩	الربح والأرباح والأجور
١٩١	نظرية آدم سميث في الثمن

الفصل الحادى عشر :

١٩٣	دافيد ريكاردو ، روبرت مالتس
١٩٣	١ - دافيد ريكاردو
١٩٤	راى ريكاردو فى وظيفة علم الاقتصاد
١٩٥	نظرية ريكاردو فى القيمة
١٩٧	نظرية ريكاردو عن الربح
١٩٧	نظرية ريكاردو عن الأجور
١٩٨	نظرية التجارة الخارجية
٢٠١	نظرية الثمن الاقتصادى
٢٠٣	٢ - توماس روبرت مالتس
٢٠٤	نظرية السكان
٢٠٦	انتقادات نظرية مالتس للسكان
٢١١	آراء روبرت مالتس فى الثمن الاقتصادى

الفصل الثانى عشر :

٢١٥	جون ستوارت ميل وتعقيد على المدرسة الكلاسيكية
٢١٥	١ - جون ستوارت ميل
٢١٦	مناقشات جون ستوارت ميل فى العمل المنتج ونظرية القيمة
٢١٨	الأجور
٢٢٠	قوانين الأنتاج والتوزيع
٢٢٢	- تعقيب على المدرسة الكلاسيكية

الفصل الثالث عشر :

- ٢٤٣ مؤسس المدرسة الماركسية - كارل ماركس
٢٤٣ مهاجمة الفكر الكلاسيكي
٢٤٤ مهاجمة نظرية مالتس في السكان
٢٤٤ تفسير مرحلة الرأسمالية الصناعية
٢٤٥ القيمة
٢٤٩ جوهر النظرية الماركسية -- فائض القيمة
٢٥٣ التراكم الرأسمالي والتوزيع عند ماركس
٢٥٨ أزمة النظام الرأسمالي
٢٦٠ تعقيب على التحليل الماركسي

الفصل الرابع عشر :

- ٢٦٣ المدرسة النيو كلاسيكية
٢٦٣ تمهيد للمدرسة
٢٦٧ الفريد مارشال
٢٦٧ تعريف على الاقتصاد وأسلوبه في التحليل
٢٦٨ تحليل السعر
٢٧١ نظرية التوزيع
٢٧٢ نظرية الانتاج
٢٧٦ توقعات مارشال بالنسبة لمستقبل السوق التنافسي
٢٨٠ التحليل التجميعي لبعض المسائل الاقتصادية - نظرية كمية القود
٢٨٢ التغيرات الاقتصادية في الأجل الطويل
٢٨٤ السياسة الاقتصادية
٢٨٦ خلاصة أعمال الاقتصاديين النيو كلاسيك والتعقيب عليها
٢٩٣ قائمة المراجع
٢٩٧ الفهرس

